برنار جرانوتييه

العشوائيات السكنية

[المشكلات والحلول]

تقديم وتعريب
دكتور
محمد علي بهجت الفاضلي
أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا
عميد كلية آداب دمنهور - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية
(٢٠٠٠)

توزيع
دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير - الإسكندرية


بسم الله الرحمن الرحيم
سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم
صدق الله العظيم

مقدمة الطبعة الثانية

صدر الكتاب الذى بين أيدينا فى طبعته الأولى بعنوان « السكن الحضرى فى العالم الثالث – المشكلات والحلول » ولاقت الطبعة إقبالا جيدا من كل المتخصصين فى جغرافية العمران ، والاجتماع الحضرى ، والعمارة ، وتخطيط المدن ، والقانون الحضرى وتخصصات أخرى تهتم من قريب بمشكلة السكن العشوائى فى دول العالم الثالث وصدر الكتاب فى عام ١٩٨٧ .

وقد نفذ جميع الأعداد من نسخ الطبعة الأولى منذ سنوات مضت ولكن المشكلة التى يعالجها الكتاب لازالت قائمة ، وبقيت الأسس النظرية التى تهتم بمشكلة العشوائيات السكنية فى العالم الثالث موجودة دون تقدم كبير فى الحلول الذى اقترحها الكتاب كغيره من الدراسات المعنية .

ومن ثم فأجد أنه من المهم أن أعيد طباعة الكتاب خاصة ما يتعلق بالإطار النظرى للمشكلة لأسباب ثلاثة : أولا أنه لم تصدر حتى الآن – حسبما أعرف – دراسة أخرى منذ صدور الكتاب فى طبعته الأولى وحتى الآن دراسة أكثر شمولا وحصرا للمشكلة فى العالم الثالث من أى زاوية علمية مثلما فعل الكتاب ، وثانيها لأن المشكلة لم تحل بعد ، وثالثها أن الكتاب قد استقبل استقبالا حسنا لا يرتبط فقط بتخصصى العام والدقيق (الجغرافيا البشرية والتخطيط الإقليمى) ولكن من تخصصات قريبة أخرى .

وفى محاولة لزيادة الفائدة من إصدار الكتاب فى طبعته الجديدة مع تعديل العنوان – على سبيل التغيير – إلى العشوائيات السكنية بين النظرية والتطبيق . وتغيير غلاف الكتاب ثم فى تعديل بعض المعلومات التى استجدت منذ اصدار

الطبعة الأولى وحتى الآن ، خاصة ما يتعلق بالمعلومات الرقمية . ولكنى أحاذر فأنبه إلى أن الأرقام الواردة فى الطبعة الثانية لا تزيد عن كونها مؤشرات احصائية ولم تسمح ظروفى الخاصة بتجديد الأرقام ، ولكن فيها دلالة – ولاشك – على عمق المشكلة باعتبارها الأزمة الأولى فى القرن الواحد والعشرين التى يواجهها – أو ينبغى أن يواجهها – المخططون ، والتنفيذيون ، وصناع القرار فى دول العالم الثالث .

لعل فيما أفعل يكون خيرا وإن المبتغى هو رضاء الله .

الإسكندرية أول يناير ٢٠٠٠

المعرب

أ. د. محمد على بهجت الفاضلى

مقدمة المعرب

يعيش فى مدن العالم الثالث أكثر من مائتى مليون شخص يعانون من حالة الفقر المطلق ، الذين يزداد عددهم فى عام ٢٠٠٠م ، إلى مليار نسمة وسوف يزداد هؤلاء فقرا وبؤسا ، فى وقت يصل الحجم السكانى لمدينة المكسيك (مكسيكو) فيه إلى ثلاثة مليون نسمة ، ويعيش فى كلكتا عشرون مليونا ، كما يقترب سكان القاهرة من هذا الرقم . ولابد أن يفرض هذا الوضع الرهيب سياسة عالمية جادة وواقعية تهدف إلى تشييد عدد من المساكن فى خلال العشرين سنة القادمة أكثر من كل ما بناه الإنسان من مساكن ، منذ أن عرف المدنية وحتى الآن ......

بهذه الكلمات يقدم الاستاذ برنارجرا نوتييه كتابه الذى يهتم من قريب بمشكلة السكن العشوائى التى تمخضت عن نمط عمرانى عالمى أصبح معروفا فى معظم مدن العالم وان اختلفت فى مواقعها ، وفى أحجامها ، وفى وظائفها . وذلك هو ما سمى – حقيقة أو مجازا – بمدن الصفيح كناية عن مساكن بنيت من مواد جمعت من هنا وهناك وكأنها نفايات أو مواد مهملة . وظلت مواد البناء – مهما كانت – هى المتاحة والسهلة والقريبة ، وإن اختلفت فى صلابتها وفى قدرتها على تحقيق حاجة الإنسان للايواء Hébérgement حتى أصبحت ظاهرة مدن «الصفيح» مرادفة للفقر المطلق وما يستتبعه من ظاهرات اجتماعية ونفسية ليس أقلها الجريمة بمعناها الواسع . ولا زال الواقع يكشف فى مناطق كثيرة عن ظاهرة لم تجد حلولا فعالة وإيجابية وبقيت الحلول والمبادرات فى طور التجريب ، وحقق بعضها نجاحات أفضل من غيرها . ولكن الطموح والعمل لم يرقيا بعد إلى مرحلة القضاء على أسباب تكون الأحياء العشوائية فضلا عن حل مشكلات الاسكان ، والوصول إلى نمط حياتى أقرب إلى الإنسانية مما عليه الآن .

ومع خطورة مشكلة مدن الصفيح وانتشارها تعددت الدراسات وتنوعت بتنوع وجهات النظر ومناهج الدراسة فى عدد من فروع المعرفة التى تعتبر المدينة مجالا للدراسة ، فجغرافية الحضر ، والاجتماع الحضرى ، والقانون الحضرى ، والعمارة ، والاقتصاد السكانى ، وعلم الجريمة .. مع الاهتمام بالمشكلة ، تحرص بطرق مختلفة على التخلص من مدن الصفيح ازيلت أو قيد نموها السكانى ، عدلت أو غير مكانها . ولا زالت الحلول مختلف على جدواها وأولوياتها .

والأستاذ برنارجرا نوتييه يهتم فى كتاباته – عدا مدن الصفيح – بمشكلات الاسكان والعمالة فى العالم الثالث واهتم أيضا باعمال المهاجرين من فرنسا "Les Travailleurs Immigrés En France" ويحتل كتابه عن مدن الصفيح مكانا خاصا فى الدراسات الفرنسية المرتبطة بتخطيط المدن Urbanisme . فهو العمل الوحيد – حسبما أعرف – والذى خصص لدراسة مدن الصفيح فقط بالاضافة إلى موضوعيته وشموليته وحداثة أرقامه ويوضع هذا الكتاب عادة ضمن قائمة من المراجع التى ينصح المهتم بتخطيط المدن والتهيئة الاقليمية Améngament De Territoire بقراءتها على الأقل بالنسبة لطالب الدراسات العليا فى جامعة باريس .

يقع هذا الكتاب فى ٣٨٥ صفحة من القطع المتوسط يحوى ثلاثة أجزاء (أبواب) تضم ثمانية فصول ، وتسبقه مقدمة يصف فيها حالة الفقر المطلق الذى يعانى منه كثير من سكان مدن العالم الثالث . كما يحاول أن يخرج بتعريف دقيق لحالة الفقر فى ضوء عدد من الدراسات الدولية والعالمية التى تهتم باصدار نشرات احصائية يعتمد عليها (منها البنك الدولى مثلا Banque Mondiale) . ويختتم هذا الكتاب بالخطوط العريضة التى يمكن أن تبنى عليها استراتيجية عمرانية فى

مجال التنمية التى يقوم على أمرها عدد من الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة .

ويهتم الباب الأول من الكتاب بتحليل وصفى ورقمى وتحليل أسباب الانفجار الحضرى مع تركيز خاص على النمو الديموجرافى لمدن العالم الثالث والهجرة الريفية ومساهمتها فى تضخم هذه المدن وارتباط العاملين : النمو الطبيعى والهجرة بنقص فرص العمل وأشكال البطالة . وينتهى هذا الفصل بالتعرف على مظاهر مشكلة الإنفجار الحضرى ومتطلبات حلول هذه المشكلة . ويركز الكتاب فى فصل ثان على ازدواجية البنية الحضرية والاهتمام بتحليل ظاهرة العزل الاجتماعى La Ségrégation Social مع الاهتمام بأمثلة من العزل السكنى منها الازدواجية الحضرية فى مدن شمال افريقيا مع وجود الحى الأوروبى Quartier européen والأحياء الشعبية Médina . ويلى ذلك مناقشة الازدواجية الاقتصادية معبرا عنها بالقطاع الاقتصادى الرسمى والقطاع الاقتصادى غير الرسمى مع التمييز بين الأنشطة الاقتصادية لساكنى مدن العالم الثالث من أمثلة مدن بواكى (ساحل العاج) ولاجوس (نيجيريا) وساوپاولو (البرازيل) وداكار (السنغال) .. ثم مناقشة نظريات الهامشية الحضرية والظاهرات الثانوية La Marginalité Urbaine وينتهى الباب الأول بفصل عن تكوين الأحياء الشعبية يركز فيه على ابراز مظاهر السكن السئ ، وكيفية نشأتها ، وتطورها ، وتضخمها ، وأنماطها ، ووظائفها . ويخرج الفصل بالتمييز بين الأحياء العشوائية ومدن الصفيح ومناطق التعديات (وضع اليد) Squattage مع اظهار الخصائص المشتركة بين هذه الأنماط الثلاثة ويختتم الفصل بعرض لنماذج من ردود الفعل الرسمية : ماذا فعلت (أو تفعل) السلطات والهيئات الرسمية وكيف تتبلور ظاهرة

مـدن الصـفـيح من خـلال الاصطدام بين المسـؤولين عن الأمن وسـاكنى مناطق التعديات . وإلى ماذا أدى القمع والعنف فى إزالة التعديات والحلول الايجابية (حل مشكلة الإسكان) ونتائجها . يتبلور فى هذا الفصل اذن الموضوع الأساسى للكتاب وتحديد المشكلة وتعريفها .

ومع تحديد اطار المشكلة على المستوى العالمى يأتى الباب الثانى (دراسات تطبيقية) الذى يركز على الاهتمام على الأمثلة ودراسات الحالة Case Study من أقاليم مـختلفة ومتبـاينة يعطى المؤلف من خلالها تصورا دقيقا وتفصيليا لمشكلات الاسكان العشوائى فى ثلاث مناطق ، يغطى كلا منها فصلا مستقلا ، يبرز حجم المشكلة ، ومظهرها ، وطرق معالجتها ، ومقومات العلاج ، مع تقويم ذاتى للسلبيات والايجابيات فى كل من هذه الحلول .

ويخصص الكاتب – فى الباب الثانى – فصلا لدراسة العمران الحضرى العشوائى فى افريقيا المدارية التى تعانى أكثر من غيرها من الفقر المطلق (شخص عـاطل من بين كل اثنين فى سن العـمل ، مـعـدلات مـواليـد تصل إلى ضـعف نظيراتها فى أوروبا ، زيادة وفيات الأطفال بنحو سبعة أضعاف ، أمد حياة لا يزيد عن ٤٠ر٦ عـامـا ..) ومع التقـديم للدراسـة فى هذا الفـصل بعرض للخصـائص العامة فى دول افريقيا المدارية (من الناحية السكنية) وتفصل هذه الخصائص فى أمثلة من التحضر فى مدينة داكار الكبرى مع تركيز على أثر الهجرة الريفية فى تكوين الأحـياء العشوائيـة وتجربة كـينيا فى وادى مـاثار Mathar Valley التى تحولت من منطقة مـحرومـة من الماء والكهـرباء وتسودها الجـريمة والبـغـاء التى وصل سكانـها الى ٣٠٪ من اجمـالى السكان . وتمت مـقـاومـة الجريمـة من خـلال تنظيم اجتمـاعـى يرتبط بالحكومـة (أشبه بنظام العمدة ورئيس القرية) ثم ساهم

البنك الدولى فى تمويل مشروع اسكانى خصص ٥٠٪ من مزاياه لصالح الأسر الفقيرة المعدمة .

ودرس المؤلف العشوائيات السكنية فى أمريكا اللاتينية فيما سماه « مدن البؤس والمحلات التائهة » Les Cités Perdues فى أمريكا اللاتينية فى فصل آخر يصور المعطيات المكانية والبشرية والاقتصادية التى تسودها الحياة الريفية الزراعية فى أمريكا اللاتينية مع ارتفاع مستمر فى نسبة التحضر التى وصلت إلى ٦٠٪ من اجمالى السكان . وبقيت معدلات الزيادة السنوية أعلى دائما من ٣٪ . تشترك دول هذه المنطقة أيضا فى هيمنة العواصم وتضخمها Macro - Céphalie سواء أكانت البلد واسعة (الأرجنتين) أو متوسطة (بيرو) أو صغيرة (هايتى) . وتظهر الأحياء البائسة كأجزاء من المدن الكبرى المزدحمة خاصة فى المدن الأربعة الكبرى مدينة المكسيك ، ساوباولو ، بيونس ايرس وريودى جانيرو ... ومع عرض الخصائص المشتركة فى الاقليم ، يعرض الفصل أيضا أمثلة خاصة من أشكال الاسكان العشوائى منها الرانشيتو فى كاركاس والمستعمرات العمالية (المجمعات السكنية العمالية) فى المكسيك كحلول لمشكلات الاسكان .

أما آسيا الجنوبية فيقدم فى فصل تصور للاختلافات الواسعة من عاصمة إلى أخرى بالتفرقة بين دكا وبانكوك ومانيلا ثم ابراز السمات المشتركة الآسيوية خاصة فى الأحياء الشعبية المكدسة وعلى طول الشوارع التجارية المزدحمة وسكان الأرصفة ، وتأتى الأمثلة من مدن الصفيح فى بانكوك (كلونج توى) ومدن الصفيح فى مانيلا (توندو أوف شور) ويركز هذا الفصل على دور البؤس والفقر والجريمة فى مناطق الاسكان السئ وتم الاصلاح (أو المحاولات) فى شكل هيئات عائلية تشكلها الدوائر الحكومية المختصة بالاسكان مع مشاركة مالية من البنك الدولى .

ويختص الباب الثالث بابراز أهمية المشاركة فى حل مشكلة الاسكان تسير وفق منهج يعبأ بالاجراءات التمهيدية تليها بداية العمل التنفيذى وتطبيق الحلول النموذجية مع إبراز أهمية اسهام التعاون الدولى وخصص لكل من هذه المراحل فصلا مستقلا .

ويبدأ عرض الاجراءات التمهيدية لحلول مشكلات الاسكان العشوائى بتلخيص المشكلة فى عبارات سريعة يقدم بها هذا العرض . فقر الحياة الحضرية وإلحاح الحاجيات والتعرف على متطلبات سكان مدن الصفيح ، والمواقف التى يتخذها من يملكون سلطة القرار ، وآراء الخبراء والفنيين ، وما يزال حل مشكلة مدن الصفيح الذى أصبح متفقا عليه هو ؛ التخطيط الاقليمى الذى يهدف الى كبح الهجرة الريفية الى المدينة ، ويحرص المؤلف عند نقد ما يسمى ؛ بالاسكان الاجتماعى ، L'habitation Sociale الذى يعتمد على بناء المجتمعات السكنية الكبيرة على الطريقة الأوربية كحل لمشكلة الاسكان السئ فى عرض لمثالب هذا النمط المعمارى أهمها انخفاض مستوى الدخل لأكثر من ٤٠ ٪ من الأسر مما لا يسمح بالوفاء بالمتطلبات السكنية (الايجار مثلا) ومحاولة الساكن أن يستفيد بالحيز المتاح له بأقصى حد ممكن ينتهى بتحويل السكن الاجتماعى إلى شكل آخر لمدن الصفيح . وعرض الفصل بديلا لهذا الحل مما يسمى نمط شبكات الاستقبال Trames D'acceuils الذى تبناه البنك الدولى يعتمد على توفير السبل المادية والفنية لتحقيق البناء بالجهود الذاتية ويتزامن البناء مع تشريع الملكية واصلاح المساكن السيئة وانشاء المحلات الجديدة. ويتضمن الحل أيضا تنشيط الانتاج واستخدام مواد البناء المحلية وتحسين الخدمات وتوفير الأمن والاطمئنان للساكنين . يهتم الفصل بابراز الاستراتيجيات الوطنية التى تهيئ الفرصة لتنفيذ

الحلول ولازالت الاستراتيجية المثلى تعتمد على ثلاثة أركان تشمل : زيادة الموارد القومية ، وتقييد الهجرة الريفية عن طريق التخطيط الإقليمى ، وتهيئة المساعدة الفنية (التقنية) لسكان مدن الصفيح فى الوصول إلى النمط السكانى المناسب .

وفى مرحلة التنفيذ لهذه الاستراتيجية تضامنت الحلول التى ابتكرها خبراء الأمم المتحدة مع الحلول التى يشارك فيها المسؤولون الوطنيون وسكان مدن الصفيح وأظهرت هذه الحلول جميعا فكرة تكوين قطاع مهنى جديد سمى «المعماريون الحفاة » يهتمون بتهيئة المعونة الفنية والاستشارات . كما أظهرت هذه الحلول أهمية المشاركة المحلية من جانب الفقراء الذين يتحملون – من ناحية أو أخرى – مسؤولية انجاز بناء المسكن مع تهيئة مصدر متاح للطاقة والوقود : الطاقة الشمسية أو النفط أو الغاز الحيوى Biogaz . ومع حلول مشكلة الإسكان لابد من نظرة أشمل يبحث فيها كل حل للسكن والعمالة وأهمها توفير التجهيزات اللازمة للحرفيين واتاحة الفرصة لتسويق المنتجات الحرفية . أى أن الحل يتضمن تخطيطا للمناطق السكنية وللمناطق الوظيفية وتظل الحلول تسير فى طريقين اصلاح مدن الصفيح (السكن والخدمات والمرافق والعمل) والاسكان الجديد (قطع أراضى ، تقسيم ، بالمرافق والخدمات ومعرنة مالية وفنية) .

وينتهى هذا الباب بفصل عن أهمية التعاون الدولى فى مجال الاسكان ممثلا فى انشاء مركز البحوث والدراسات للمستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٥ يتكون من فرعين ، أحدهما للتعاون التقنى ، والآخر للبحوث والتنمية ، بالإضافة إلى انشاء مركز مهم للتوثيق تحول الآن إلى أفضل مصدر للمعلومات العالمية عن مشكلات المناطق السكنية السيئة ومجمعات وضع اليد . وتكون فى الأمم المتحدة أيضا لجنة تهتم بالمستوطنات البشرية ECOSOC

تهتم بتحديد الاتجاهات العالمية كما تهتم البرامج الرئيسية الثلاثة التابعة للأمم المتحدة . البرنامج البيئى ، والبرنامج الغذائى والبرنامج الانمائى . مع تضامن هذه البرامج مع مركز المستوطنات البشرية بانشاء شبكة عالمية من المعاهد تتولى الدراسة والتطبيق والتعريف بالتقنيات المناسبة للبناء . ويسهب المؤلف فى ذكر المعاهد الدولية والهيئات المسؤلة عن تحسين الاسكان . ويهتم أيضا بمجالات التعاون الثنائى : دور الدول (المتقدمة) ومساهمتها فى تحسين الوضع الاسكانى فى الدول الفقيرة أى عرض سريع لجهود المانيا وانجلترا وكندا والدنمارك والولايات المتحدة ، مع تفصيل أكثر فى تجربة فرنسا ونقد شديد للمساهمة الفرنسية مقارنة بالدور الذى تبناه كل من هذه الدول مع اشارة الأمم المتحدة ومجالات التعاون . يهتم المؤلف أيضا بابراز دور المنظمات غير الحكومية (الصليب الأحمر والاتحاد الدولى للمعماريين وعدد من الهيئات والجمعيات الخيرية التى تتلقى معونة من الحكومات) ومن منظمات الأمم المتحدة الفرعية .

ويختتم الكتاب بعرض للخطوط العريضة لاستراتيجية الأمم المتحدة فى مجال التنمية الإسكانى فى العقد الثالث من الجهود التنموية (١٩٨٠ - ١٩٨٩) لازال خطها العريض الأول هو الاجتهاد فى ازداد الموارد المالية المتاحة للانماء التى لازالت دون حجم الاحتياجات مع الاهتمام بأن يكون الاصلاح السكنى ضمن خطة شاملة تهتم بالإصلاح الاجتماعى والاقتصادى على المستوى القومى . وتسعى هذه الخطة إلى تقليل حجم الهجرة الريفية وتكوين قطاعات اقتصادية واستثمارية جديدة مع الاهتمام بالتدريب والتعليم للفنيين فى مجال البناء .

○○○○○○○○○

لاشك أن الكتاب - بموضوعه ومضمونه - قاد المؤلف إلى استخدام منهج متخصص يستطيع من خلاله أن يلم بعناصر الموضوع المتشعبة ، وأن يحتوى تباين خصائص مدن الصفيح من منطقة إلى أخرى ، رغم محاولته أن يضم هذه العناصر المتناقضة أحيانا فى عرض يبرز السمات المشتركة التى لا تتضح إلا لو استخدم المؤلف منهجا يحقق توازنا واهتماما مماثلا فى الأبواب الثلاثة التى يشملها كتابه .

وتظهر أهمية الكتاب فضلا عن أهمية موضوعه بمنهجه الذى يعتمد على عدد كبير من الدراسات الميدانية والاستبيانات Questionaires المتنوعة والملاحظات الشخصية التى جمعها المؤلف من مناطق متباعدة واستطاع المؤلف أن يبرز خصائص وسمات تضع المناطق السكنية السيئة فى اطار اقليمى جيد . وقد كشف الاستاذ جرانوتييه عن وعيه واهتماماته البحثية من خلال الربط بين « المدن التائهة » فى مدينة المكسيك « والبارانجواى » فى مانيلا ومساكن المقابر فى القاهرة . ان قيمة هذا الكتاب واعتماده على منهج ميدانى جيد يضعه فى مكان خاص .

وتزيد أهمية هذا المنهج لاعتماد الكتاب على دلالات رقمية موثقة ومتنوعة ، وتظهر هذه الأرقام خطورة مشكلة السكن العشوائى والحاجة الملحة إلى مزيد من الحلول الجادة لهذه المشكلة ، وقد نجح الاستاذ جرانوتييه فعلا فى اعطاء القارئ انطباعا دقيقا عن أبعاد هذه الظاهرة من خلال استخدام نسبة الحضرية Taux D'urbanisme ونسبة ساكنى الأحياء العشوائية الى إجمالى الحضريين ومعدلات البطالة وآماد الحياة . وغيرها وهى مؤشرات رقمية تدلل على

ملاحظاته الشخصية من خلال نماذج بشرية تدلل من ناحية أخرى على صدق هذه الأرقام .

وفى استخدامه الشيق الذى يجتذب انتباه القارئ من خلال هذه النماذج البشرية وتظهر أهميتها كأهمية الرقم وأهمية نتائج الاستبيان : ألم يكن اهتمام المؤلف بلقطات من تاريخ حياة الزوجين شارلوت واليكسى كولى اللذين يعيشان فى منطقة فاص Fass فى الشارع رقم ٢٢ من داكار تصويرا دقيقا لنمط الحياة فى واحدة من مدن الصفيح فى داكار ؟ وبنفس المنهج يشرح المؤلف الضهيرة Dahira (حلقات الشاى) التى يعدها أتباع الطرق الصوفية خاصة التيجانية والمريدين فى غرب افريقيا . ويعطى بذلك انطباعا عن الأبعاد الاجتماعية الأساسية . وبنفس المنهج أيضا يصور الفتاة التى تركت القرية لتعمل خادمة فى المدينة ظلت تعيش فى واحدة من مدن الصفيح لأنها لا تجرؤ على العودة إلى أهلها وقد أصبحت أما لطفل دون زواج ... وكان التصوير الجيد لتبادل التعاون والروح الجماعية لدى سكان مدن الصفيح فى توندو بمدينة مانيلا مع الاهتمام بالعنف : المصارعة والمقامرة وصنع الخمور ... الخ .

ويظهر غنى المنهج وثراؤه أيضا لاهتمام الكتاب بالأمثلة والنماذج العديدة ونوعيات المشكلات التى تظهر فى الأحياء العشوائية وكثير من التجارب الدولية والمحلية وتبرز فى موضوعية وتدقيق الايجابيات كما تبرز السلبيات .

وإن كان الكتاب يتسم فعلا بالموضوعية والشمولية إلا أن المعرب يخرج بانطباع مهم عن الكتاب خاصة إذا كان المعرب متخصصا وخاصة إذا كان المعرب ينتمى إلى واحدة من دول العالم الثالث .

ومع التخصص المقارب للمعرب والمؤلف ، أستطيع أن أوكد على اعتماده المباشر على مصادر بعينها فى حصوله على الأرقام . بالإضافة إلى اعتماده المباشر أيضا على دراسات سابقة . فى الحالتين يعتمد المؤلف على نشرات البنك الدولى . وإذا كان اصرار المؤلف على مصدر واحد أحيانا لم تقلل من أهمية الكتاب واعتماده على مصادر مكتوبة بالألمانية والإنجليزية وبالفرنسية وبالاسبانية . وصنف المؤلف مصادره الى مقالات ودوريات وكتب عامة وهى ميزة يختص بها الكتاب . واستفاد المؤلف اذن من تجارب عديدة وآراء متنوعة تصل أحيانا إلى حد التضارب ويسرد وجهتى (أو وجهات) النظر فى نفس الموضوع ، منها مثلا : هل مدن الصفيح قطعة من الجحيم لابد من ازالتها أم أن هذه المدن معين ومخزن للمهارت البشرية التى يستفاد منها ؟

ومن ناحية أخرى ورغم اصرار المؤلف على الاحتفاظ بموضوعيته وحياده يستطيع قارئ من العالم الثالث أن يلاحظ أن هناك وجهة نظر غربية يستفيد منها العالم الصناعى والمتقدم ، كما يستفيد منها العالم النامى أو المتخلف . من ذلك مثلا عرض حلول لمشكلة مدن الصفيح من خلال تسويق منتجات صناعية غربية ولم يتردد المؤلف فى أن يذكر أن تنشيط البناء فى الدول النامية يعنى تنشيطا لتصنيع مواد البناء والصناعات التجهيزية المرتبطة بذلك . وحيث أن المؤلف فرنسى اهتم وهو أمر طبيعى بموقف فرنسا من المساعدات الثنائية وقارن بين جهود الفرنسيين فى تنشيط البناء واصلاح الاسكان وجهود غيرهم من الأوربيين ولم يتردد المؤلف أيضا فى أن يحث بنى وطنه على مزيد من التدخل من خلال المساعدة الفنية .

وعلى أية حال لازلت أركد أن الاستاذ برناجرا نوتيه قدم شيئا مهما للمكتبة الفرنسية وقدم عملا متخصصا للمهتمين بقضايا تتعلق بتخطيط المدن ، وقدم أيضا عملا لابد وأن تهتم به هيئة عربية مسؤولة لأن أكثر من ثلث الأمثلة التى أوردها فى كتابه تهتم اهتماما جيدا بمدن عربية واسلامية .

ولعلى بتقديم هذا التعريب الى القارئ العربى قد فعلت ما يستحق القراءة ، مع أمل فى أن يجد لدى المتخصص على المستويين الأكاديمى والتنفيذى ما يفيد فى حل مشكلات الإسكان فى المدن العربية .

المعرب

مقدمة المؤلف

(تحديات الفقر)

يتكدس أكثر من مائتى مليون شخص فى النطاقات الفقيرة التى تحيط بالمدن الكبرى فى العالم الثالث ، حيث يعانى هؤلاء من ظروف معيشية بالغة السوء ، فمن أزقة موحلة تقوم على جوانبها أكواخ مبنية من مواد مجمعة من هنا وهناك ، الى طموح لا يتجاوز توفير الحد الأدنى من الغذاء لأطفال يتضورون جوعا ، والاحتماء من مطاردات رجال الأمن المتوقعة فى كل حين ، وكسب العيش يوما بيوم .

لن يصدق كثير من الأوروبيين أعينهم إذا ما نقلت إليهم صورة كاملة عن هذا العوز الشديد ، وذلك البؤس الذى يصل الى حد الخزى والضياع ! . ورغم أن المظهر العام والأصول التاريخية تتغاير بين المدن « الضائعة » فى مكسيكو والأكواخ التى غزتها الفئران فى القاهرة و« البارنجواى » Baranguays التى يسكنها العمال ذوو الأسمال البالية فى توندو بمانيلا ، فان سوء التغذية ، والجريمة وعدم الانتماء الحضارى ، ونقص الخدمات والمرافق الأساسية ، وانتفاء الدوريات الاجتماعية الاقتصادية ، تعبر جميعا عن سمة مشتركة هى الفقر المدقع فى الوسط الحضرى .

غير أن فهم ظاهرة الفقر ما يزال ناقصا ، نظرا لعدم تحديدها تحديدا شاملا . كما أن عددا من الحقائق المتصلة بها لازالت معرفتنا بها محدودة ، تبعا للأخطاء التى تحتوى عليها بعض التقارير . فقد اندفع بعض الكتاب - دون تعقل أو روية - ازاء التناقض الواضح بين الدخل ومستوى المعيشة فى المناطق التى

يسكنها الموسرون من جهة ، والضواحى المبنية من الصفيح من جهة أخرى وإلى تطبيق حرفى للأفكار الأوروبية المتصلة بالعلاقة بين الطبقات الاجتماعية رغم أن هذا التطبيق يصادف واقعا حضاريا واقتصاديا وسياسيا مختلفا بين أوربا والعالم الثالث .

والواقع أن فرص العمل التى تتوافر لأرباب الأسر الذين يعيشون فى القطاعات الحضرية الهامشية ، ليست إلا فرصا محدودة ، حيث يعمل هؤلاء كعمال صناعيين ، وقد لا يتوافر لهم من أسباب العيش ، سوى بعض الأعمال التى لا تكتسب دائما صفة شرعية ، مثل آلاف الوظائف الصغيرة فى مجالات التجارة ، أو بعض الأعمال الحرفية ، أو العمل اليدوى فى قطاع البناء .

وحينما تبرز فكرة الضمير الجماعى ، فانها قد تتمخض عن مواجهة مباشرة مع أصحاب العمل ، فتكشف عن أعمال قد تصل الى مستوى يفوق كل ما هو عادى . ولكن التوتر الاجتماعى يتصاعد مع مطالبة السلطات المحلية بتوصيل الماء ، أو الكهرباء ، أو الصرف الصحى ، أو أى نوع آخر من الخدمات التى يعانى المجتمع من نقصها . كما يؤدى الحرمان الى قيام تنظيم اجتماعى ، يصل أحيانا إلى حد من القوة يذكر بالقيم الريفية الاجتماعية التى كانت تتوفر للسكان فى ماضيهم القريب . ولكن المطالب لا تتعدى غالبا الاحتياجات الاسكانية المباشرة ، والتى تتصل أساسا بتوفير الحاجات العاجلة . وإذا كان عدم الاكتراث ، والتكاسل ، والخنوع أمور تؤدى إلى تكوين بيئة اجتماعية سهلة الانقياد والاقناع ، فان ذلك يعنى أن الهوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء تؤدى إلى تعارض شديد ويتولد عنه عادة انتهاك حرمات المجتمع (الجريمة) و، الانتفاضات الحضرية ، التى تظهر من وقت إلى آخر ، كما أن هذه المشاكل الاجتماعية لا تقود دائما إلى لقاء ودى

بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . ولكن هل يمكن لنا أن نفسر الأمر – مثلما فعل ميكائيل لبتون Michael Lipton – بالفروق الأساسية بين المدينة والريف ؟ . ان سكان المناطق الهامشية الحضرية الذين وضعوا أيديهم على الأرض بطريقة غير شرعية ، هم فى الحقيقة من أصل ريفى ، وأن أى حل للمشكلة لابد وأن يمر من خلال تدخل حكومى يهدف إلى كبح الخروج الريفى إلى المدن . ولكن القطاع الهامشى الحضرى ، من ناحية أخرى ، يشكل جزءا أساسيا من المركب الحضرى ، وهذا هو الهدف من الجزء الأول من هذا الكتاب .

ومن ناحية أخرى تبدو الكتابات الشائعة عن مدن الصفيح متناقضة إلى حد بعيد ، فالبعض يرى أن تلك الأكواخ التى تخيم عليها القذارة واللامبالاة ، تكون قطعة من الجحيم على الأرض . ويتبنى كثير من المسئولين الحكوميين وجهة النظر تلك ، فيجدون فى ذلك حجة تبرر عدم وجود سياسة اسكانية تهدف إلى حل مشكلات الأسر ذات العوائد القليلة . فحينما طرد ٣٢٫٠٠٠ ساكنا بالقوة من جاناتا Janatha بالقرب من بومباى لتنشأ على الأراضى التى كانوا يسكنونها تجهيزات ترفية لازمة للباحثين فى مركز الطاقة الذرية الذى يقع على مقربة من تلك الأراضى . ولم يتردد وزير الاسكان الهندى فى أن يعلن أمام مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان : « على كل حال ان هؤلاء الناس ليسوا إلا مجرمين ، وأن تلك المنطقة تنبعث منها الروائح الكريهة »[1] .

وينظر باحثون آخرون إلى هؤلاء الناس باعتبارهم روادا – تتوفر لهم الطاقة ، والقدرة الهائلة على التنظيم ، فهم يعملون فى جد ودأب من أجل تحسين مساكنهم التى تشبه خلايا السجون ، والتى بنوا معظم أجزائها – أو كلها –

---

(١) اقتباس من جريدة وقائع المؤتمر – جيرشو Jéricho ١١ يونيو ١٩٧٦ .

بجهودهم الذاتية . فيضيفون نافذة هنا وبابا هناك . وعندما تكبر الأسرة تبنى حجرة اضافية حينما تتوافر مواد البناء المجمعة . وهم ينتخبون من بينهم الرؤساء الذين يمثلونهم أمام السلطات ، ويسعون لتأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لأنفسهم ، كما يتبادلون المساعدة والتعاون فيما بينهم ، ويحققون فى ذلك حدا كبيرا من النجاح . وتؤدى العلاقات الاقتصادية التى تضم كل المهن الصغيرة إلى تحقيق دخل يكفى هذا العدد الكبير من العاملين إلى الحد الذى لا يصل إلى كارثة اقتصادية تترتب على موسمية الأعمال . وتشير دراسات الحالة التى يحتويها الباب الثانى من الكتاب إلى هذه الحقائق كما تشير دراسة المشاريع الرائدة التى لازالت فى طور التطبيق ، إلى كل ما يجب الإلمام به من حقائق تتصل باشراك الجماهير فى تحسين النسيج الحضرى .

والواقع أن الأمر لا يقتصر على الفهم المحدود أو التقارير الخاطئة ، بل ان كثيرا من المواصفات التى تتصل بدراسة العالم الثالث تدعو إلى عدم الثقة ؛ فهناك تقارير عديدة تشير إلى أن المعونات الدولية التى تقدم للعالم الثالث يساء استخدامها أو تتحول إلى غير أغراضها عن طريق الوسطاء . وحينما تشير معدلات النمو فى بعض البلدان الفقيرة إلى تحسن مرتقب ، فان التحليل الدقيق يشير إلى أن ثمار هذا التحسن تستفيد منها الطبقات الموسرة فقط ، دون أن يهبط التقدم إلى أسفل السلم الاجتماعى . بل يؤدى ذلك أحيانا إلى اتساع الفروق الاجتماعية ، وإلى زيادة عدد الأفراد المعوزين . ومن ناحية أخرى فان السلطة المتزايدة للدول المصدرة للبترول OPEP (٢) والتى سوف تصبح فى الغد القريب مالكة لمواد أولية استراتيجية أخرى تثير قلق الرأى العام الغربى .

---

(٢) يجد القارئ قائمة توضيحية للاختصارات فى ملحق رقم (١) فى نهاية الكتاب .

وقد يبدو من الضرورى أن نحدد من البداية مدلول بعض المفاهيم مثل « الفقر Pauvreté » . والحقيقة أن هذا التحديد ليس عملا سهلا فلكل من المنظمات الدولية تصنيفها الخاص . ولنطبق هنا مفهوم الفقر المطلق كما عبر عنه روبرت ماكنمارا – بأنه الحالة التى يستحيل عندها الاستجابة للحاجات الأساسية اللازمة للفرد لكى يبقى على قيد الحياة . ويضيف الخبراء إلى ذلك Robert Mac Mamara مقارنة بمستوى المعيشة في الدول الغنية – احتواء الدول الفقيرة على معدل لوفيات الأطفال يزيد بثمانى أمثال نظيره فى الدول الغنية ، وأمد حياة espérance de vie أقل بنسبة الثلث ، ومعدل أمية لدى البالغين يقل بنسبة ٦٠ ٪ ، ومستوى تغذية يقل لدى شخص من كل اثنين عن الحد المقبول ، ونقص بروتينى لدى ملايين الأطفال مما يؤدى إلى عواقب مرضية وخيمة . وهكذا فان الفقر المطلق يأخذ فى الوسط الحضرى مظهرا ماديا ومعنويا حيث يضاف إلى الظاهرات التى أشرنا إليها عدم الانتماء الثقافى بالنسبة للمهاجرين الريفيين الذين يتخلون عن المبادئ والسلوك والقيم الريفية دون أن ينجحوا فى ممارسة نمط الحياة الحضرية .

ويقدر الخبراء أنه فى بداية الثمانيات من القرن العشرين كان هناك ٨٠٠ مليون شخصا يعانون من الفقر المطلق وتبلغ نسبة هؤلاء ٤٠ ٪ من إجمالى سكان البلدان النامية إذا ما استثنينا الصين من حساب هذه النسبة . ويتوزع هذا الكم الهائل من الفقر بنسبة ٦٠٠ مليون ريفى يعانى ٤٥٠ مليون من بينهم من سوء التغذية الشديد ، و٢٠٠ مليون حضرى يعيشون فى الأكواخ ، وفى مدن الصفيح ، وفى مناطق أخرى وضعوا أيديهم عليها بصفة غير شرعية . وإذا ما وضعنا فى

الاعتبار أسسا أكثر أهمية للراحة السكنية فسوف ننتهي – مثلما فعل جورج هاردوي Jorge Hardoy – إلى أن هناك ٣٨٥ مليون من ساكني المدن يعيشون في بيوت غير صحية أو ذوات شكل مؤقت . وتتفق هذه الأرقام التي سوف نتبناها في هذه الدراسة . ووفق الاحصاء الذي نشره البنك الدولي (جدول رقم١) فمن المحتمل أن سيكون هناك ٦٠٠ مليون شخصا سوف يعانون من الفقر المطلق سنة ٢٠٠٠م حتى في حالة ثبات المعونات الدولية على الحد الذي وصلت إليه في السبعينات وهو فرض لا يمكن تأكيده ، تبعا للتراجع الذي أصاب اقتصاديات بعض الدول الغنية .

ويقودنا وصف الفقر المطلق في الوسط الحضري – بما يؤدي إليه من أمر تتنافى مع الكرامة الإنسانية – كما يقودنا وصف الحلول التي طبقت بنجاح منذ سنوات خلت ، إلى أن نكشف في الجزء الأخير من الكتاب عن التحدي – الذي لم يعرف العالم له سابقة من حيث الحاجه واتساعه – والذي يواجه الجهود العالمية المتصلة بالاسكان والتشييد . وقد يتيح تكثيف هذه الجهود منافذ خارجية سهلة للصناعة في البدان الغنية ، فالنشاط في مجال التشييد يرتبط عادة بنشاط مماثل في صناعات مواد البناء . ولقد أعلن مندوب الولايات المتحدة في مؤتمر فينا – الذي نظمته الأمم المتحددة حول العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية (أغسطس ١٩٧٩) – عن أن « أكثر من ثلث التجارة الخارجية للولايات المتحدة – تمارس مع الدول النامية » .

جدول رقم (١)

مدى الفقر المطلق بين سنتى ١٩٧٥ و٢٠٠٠م

الــــدول	عدد السكان بالمليون			٪ من جملة سكان العالم		
	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
الدول ذات الدخــــول الفقيرة	٦٣٠	٥٧٥	٥٤٠	٥٢	٣٩	٢٧
الدول ذات الدخــــول المتوسطة	١٣٠	١٤٠	٦٠	٣٧	٢٧	١٧
اجمالى الدول النامية	٧٧٠	٧١٥	٦٠٠	١٦	١٢	٤

وتتخلص أزمة المعونات من أجل التنمية فى كونها أزمة نمو وازدياد . ولابد لهذه المعونات أن تتجاوز مرحلة العاطفية والشفقة وحب الخير ، إلى مرحلة أكثر معقولية يسودها الاهتمام والتفاهم المتبادلين . ولقد مضى العالم فى طريق طويل منذ أن أطلق خوزيه دى كاسترو José de Castro فى ١٩٥٥ صرخة استنجاد للمرة الأولى بضمائر مجتمعات الوفرة الغربية فى كتابه - الذى يعد علامة تحذيرية مدوية - (جغرافية الجوع Géographie de la faim) [٣] . ولقد أصبحت مشاكل التنمية والحوار بين الشمال والجنوب فى موقع المركز من اهتمامات الواقع المعاصر . ويزكى هذا الاهتمام المؤتمرات الدولية العديدة ، والأحداث الدرامية الراهنة ، مثل مشاكل اللاجئين فى جنوب شرق آسيا . كما ظهرت مفاهيم جديدة تبرز أهمية هذا الحوار مثل ، عقود التضامن Contrats de solidarité ، الذى أتى به ألبير تيفويدجرى Albert Tevoédjré ، و الحوار

(٣) Paris. éd. du Seuil, Coll. "Points Politéque, 1972.

الثلاثى Triologue ، الذى أثاره فاليرى جيسكار ديستان V. G. d'Estaing من أجل حل مشكلة طلب الدول الافريقية على السلع الأوروبية ، عن طريق الحجم الضخم للدولار البترولى Pétrodollars ويمكن أن يكون القضاء على الفقر فى الوسط الحضرى هدفا ذا أولوية ضمن خطط العقد الثالث من خطط التنمية الدولية - إذا ما حسنت النوايا - . كما يفرض التفاهم المتبادل بين الشمال والجنوب معرفة أصلية وصادقة بالحقائق والأوضاع المساهمة .

كان الفقر فى السنين الأولى من الثورة الصناعية محدودا بحواجز قومية . يرجع أول قانون يتصل بمشكلة الفقر إلى النصف الثانى من القرن الثامن عشر حيث صوتت الطبقة القيادية فى انجلترا فى عام ١٧٧٥م لصالح القانون المعروف باسم قانون سبينهاملاند Speenhamland الذى وفر للعمال وللفلاحين ضمانات ظلت هزيلة فعلا . وكان السبب فى فرض الضرائب على الأغنياء هو الخوف من تمرد الفقراء . ويبدو هذا القانون كخطوة أولى فى طريق طويلة من التحولات الاجتماعية الايجابية التى انتهت أخيرا إلى تكذيب لتنبؤات ماركس عن الانخفاض المستمر فى مستوى المعيشة للطبقات العمالية فى المجتمع الرأسمالى المتقدم . وعلاوة على ذلك فإن الخطوة الأولى التى ظل العالم يرتقبها طويلا قد اتخذت فى سنة ١٩٨٠ فى صورة حوار بين الشمال والجنوب وتشبه تلك الخطوة - على ضآلتها - قانون سبينهاملاند . وقد حرصنا فى خاتمة الكتاب على أن نبرز الخطوط الرئيسية لخطة عالمية يمكن أن نقضى على ظاهرة السكن المؤقت وعلى الفقر المطلق فى الوسط الحضرى .

الباب الأول

الإطار النظرى
لمشكلة العشوائيات السكنية

- الفصل الأول : أسباب الانفجار السكانى .
- الفصل الثانى : ازدواجية البنية الحضرية .
- الفصل الثالث : تكون الأحياء العشوائية .

الفصل الأول

أسباب الانفجار السكانى

- مقدمة .
- الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية .
- التحضر وتوفير فرص العمل .
- التعرف على المتطلبات .

الفصل الأول

أسباب الانفجار السكانى

مقدمة :

لازالت مدن العالم الثالث تحمل صفات التحضر التبعى Urbanisation Dépendanro الذى كان سائدا أثناء الفترة الاستعمارية . وهى مرحلة كانت تسعى فيها القوى الأوروبية الاستعمارية الى انشاء أو تطوير مدن الموانئ فى المستعمرات ، ليسهل منها التوغل إلى داخل البلاد وتجميع المواد الأولية . وكانت بعض هذه الموانئ جزرية مثل سنغافورة وهونج كونج ، أو شبه جزرية مثل داكار وكوناكرى ، أو حتى نهرية مثل بانجى فى جمهورية افريقيا الوسيط أو روزاريو فى الأرجنتين . وتعتبر هذه الظاهرة ذاتها سببا فى دفع حكومات دول العالم الثالث إلى تأكيد استقلالها بانشاء عواصم جديدة تتوجه نحو الداخل مثل دودوما Dodoma فى تنزانيا ، وابوجا Abuja فى نيجيريا ، وبرازيليا فى البرازيل ، ونواكشوت فى موريتانيا ، بالإضافة إلى شانديجار ، واسلام آباد ، وكوالالامبور فى آسيا غير أن هذه المدن – سواء أكانت قد أنشئت بواسطة القوى الاستعمارية ، أو بواسطة القوى السياسية الداخلية – تشترك جميعا فى أنها تشهد « انفجارا » يترتب على الزيادة الطبيعية لسكانها ، وعلى استقبالها للنازحين من الريف . وتكمن فى هذه المدن جذور مشاكل التكدس الحضرى الذى لا نعرف له سابقة فى التاريخ والذى يؤثر فى امكانيات المدن على استيعاب سكانها ، فيؤدى من ناحية أخرى إلى تضخم الأحياء غير المخططة .

الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية :

ظلت معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الدول النامية مرتفعة فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٦٩ و١٩٧٥ رغم تدنى هذه المعدلات من ٦ر٢٪ إلى ٤ر٢٪ سنويا . ويرجع ذلك إلى أن الهبوط الطفيف الذى سجلته معدلات المواليد العامة كان مصحوبا بهبوط أعظم فى معدلات الوفيات . وعلى ذلك فسوف يظل الضغط السكانى مستمرا فى السنوات القادمة فى كل أرجاء العالم الثالث . ففى جنوب آسيا تقع ست دول تحتوى الآن على ما يقل عن مليار نسمة (بنجالاديش – بورما – الهند – أندونيسيا – الباكستان – فيتنام) ولكنها سوف تكون فى عام ٢٠٠٠ كتلة تضم ٦ر١ مليار نسمة . وفى افريقيا – التى يميل الباحثون الى الحديث عنها دائما باعتبارها اقليم الأسر كبيرة العدد – لابد أن يدعو انخفاض معدلات الوفيات فيها أن تضع الأسرة فى اعتبارها الصعوبات التى سوف تواجهها فى سبيل تأمين التعليم لعدد متزايد من الأطفال ، ولابد أن تسعى هذه الأسر بالتالى إلى التقليل من أعداد المواليد . ولكن المعلومات المتاحة لازالت تؤكد غير ذلك مما أعطى الفرصة لتوقعات غير عادية تمخض عنها مؤتمر السكان العالمى الذى عقد فى بوخارست فى عام ١٩٧٤ . وقد بدأت معدلات الخصوبة تنخفض بالفعل فى بورما وفى الهند وفى أندونيسيا وفى سرى لانكا . كما أن معدلات المواليد العامة بدأت تنخفض فى دول العالم الثالث باستثناء دول افريقيا المدارية . وإذا كان هذا الانخفاض مهما – فى حد ذاته – من الناحية الكمية فهو لن يؤتى ثماره الفعلية بطريقة ملحوظة إلا بعد سنوات عديدة . فليس هناك ما يشير حتى الآن إلى أن السلوك الديموجرافى فى الوسط الحضرى سوف يتعدل فما زالت معلات المواليد مساوية أو مجاوزة لنظيراتها فى الوسط الريفى بل أنه من المتوقع أن تستمر آثار الزيادة الطبيعية فى تأكيد النمو الحضرى السريع .

والهجرة الريفية هي العامل الآخر المسئول عن الانفجار الحضرى الذى يعانى منه العالم الثالث منذ ثلاثين سنة مضت . ويتمثل ذلك فى عدم توافر الإمكانيات لعدد كبير من الفلاحين من غير ذوى الملكيات أو من ذوى الملكيات الصغيرة غير المنتجة للعثور على فرص للعمل فى اطار القرية التى يعيشون فيها ومن هنا لا يبقى أمام هؤلاء إلا أن يفكروا فى الهجرة . وحسبما يعبر جورج بالان Jorge Balan[1] عن ذلك فهناك نوعان من الهجرة أحدهما يمكن أن يسمى الهجرة التغايرية migration divergente وتتمثل فى التحرك فى داخل اطار القطاع الريفى أو من بلد إلى آخر ، والثانى هو الهجرة التوافقية migration convergente أى نحو المراكز الحضرية التى تعتبر مراكز ثقل اقتصادية ولكن فى داخل البلد الواحد . وينبغى أن نذكر فيما يتعلق بالنوع الأول من الهجرات أن هناك نزوعا لدى سكان الدول النامية نحو الهجرة الى الدول الغنية المنتجة للبترول أو نحو الدول الغربية . فكما يهاجر سكان مالى إلى ليبيا نصادف كثيرا من الهنود والباكستانيين والبنجلاديشيين فى الامارات العربية المتحدة . وبالمثل يفكر كثير من سكان المغرب العربى أو من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية فى الهجرة إلى أوربا . وقد عمدت وفود العالم الثالث المشتركة فى المؤتمر الثانى عشر لمعهد حقوق الرأى الفرنسى IDEEF الذى انعقد فى داكار فى سبتمبر ١٩٧٩ لمناقشة المشكلات المتعلقة بالهجرة ، الى انتقاد السياسة الفرنسية الرامية الى اغلاق حدود فرنسا فى وجه المهاجرين وعبر هؤلاء عن قلق المسئولين فى بلادهم على عدم تمكينهم من الاستفادة من صمام الأمن الذى كان من شأنه أن يمتص جزءا من مشكلات البطالة المزمنة خاصة وأن المهاجر الريفى الهارب من البؤس والعوز فى قريته ينتهى به الأمر عادة إلى واحدة من مدن الصفيح فى العاصمة الوطنية .

(١) Jorge Balan, Migraçoes e desenvolvimento Capitalista no Brazil, Estudos CEBRAP, 5, Sao Paulo, 1973 p. 5-80.

ويمكن القول بأن الدافع الأساسى للمهاجرين من الريف هو العامل الاقتصادى حيث أن معظم هؤلاء المهاجرين هم من بين الشبان الذين حرموا من فرصة تحصيل مستوى معقول من التعليم . وإذا كان النمط التعليمى الذى لا يتطلب شهادات سابقة قد انتقد بشدة فى البلدان الفقيرة فذلك لأنه يؤدى من ناحية أخرى إلى تجريد الريف من شبانه .

فكما تؤكد الدراسات أنه كلما كان المستوى التعليمى أعلى ، كلما أدى ذلك إلى احتمال أقوى لهجرة الشباب من القرويين إلى المدينة . وكثيرا ما يساندهم فى ذلك أصدقاؤهم أو أقرباؤهم الساكنين فى المدينة . بل أن كثيرا من المهاجرين يعمل على توطيد اقامته بين جيرانه فى المكان الجديد الذى يستقر فيه . والواقع أن الفكرة التى تقول بأن المهاجر يخرج من قريته إلى المدينة مباشرة لا تتفق مع الحقائق الملاحظة . فان الهجرة تتم عادة عادة على مراحل ، بدءا من الريف الى المدن الصغيرة أو المتوسطة أولا ، ثم المراكز الحضرية الكبيرة فيما بعد . ويحدد هذا المراحل بالطبع مدى توفر الخدمات والمرافق ومجالات العمل فى المركب الحضرى للدولة .

وحينما يستقر هؤلاء الوافدون الجدد فى المدينة يحاولون مباشرة تحسين أوضاعهم الاقتصادية ، وقد حاول بعضهم الحصول على بعض دراسات التدريب المهنى . وتتجه الهجرة إلى المدن فى شكل تيار جارف لا تقف أمامه كل امكانيات استيعاب المدينة . وتكثر نتيجة لذلك المساحات التى تشغلها الاستخدامات غير الشرعية ، سواء أكانت تلك المساحات أراضى حكومية أو ملكيات خاصة . ويحدث ذلك على وجه الخصوص فى أطراف المدينة مما ينتج عنه تكاليف باهظة يستغرقها توصيل الخدمات العامة إلى هذه الضواحى

المتضخمة ومن ثم يصبح الماء نادرا . وتزدحم الادارات وتتداخل اختصاصاتها . وينتهى الأمر باضطراب تام فى الحياة اليومية . ولعل هذه الملاحظات هى التى أعطت قوة لأفكار ميكايل ليبتون M. Lipton الذى يقول بأن أكبر خطأ يرتبط بسياسات التنمية القومية فى العالم الثالث هو أن تلك السياسات تعطى الأولوية للنهوض بالمدن . ففى معظم الدول النامية لا يكاد يصل حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية نسبة ٢٠٪ فى الوقت الذى يعيش فيه فى المناطق الريفية أكثر من ٧٠٪ من السكان . ويمكن القول اذن بأنه فى مجال العلاقات المتبادلة بين الوسط الريفى والوسط الحضرى يتم استغلال القرية من قبل المدينة . وليست الهجرة الريفية فى الحقيقة إلا واحدة من نتائج هذا الاستغلال غير العادل .

ومن المؤكد أن العوامل التى تدفع الريفيين إلى خارج حقولهم وخارج قراهم هى عوامل قوية . ولقد درست الكارثة التى يتعرض لها ريف العالم الثالث من قبل المؤتمر العالمى الخاص بالاصلاح الزراعى والتنمية الريفية الذى عقد فى روما فى يوليو ١٩٧٩ . فاتضح أنه بلغة الأرقام ، يوجد ٤٥٠ مليون ريفى يعانون من سوء التغذية الحاد ولم يحدث اطلاقا أن توقف هذا الرقم عن الزيادة ، (٢) وتتمثل الصعوبات الأساسية فى الوسط الريفى فى أن بعض فرص الحصول على أجر نقدى منتظم لازالت محدودة جدا . وان ما يشد الريفيين الى التكالب على الهجرة هو نظرتهم الى الفوارق الكبيرة فى الدخل بين الأماكن التى يخرجون منها وتلك التى ينتهون إليها .

وطالما يتوفر للمناطق الريفية برامج التنمية فهى تهدف أولا إلى تحسين

---

(٢) عن السيد ساوما Saouma مدير عام منظمة الفاو فى مقابلة مع المؤلف - روما فى ١٨ يوليو ١٩٧٩ .

الانتاجية الزراعية وليس الاهتمام بتوفير الراحة للسكان . ويمكن أن نقدم فى هذا الأمر كما هائلا من الاحصاءات التى تدل على مدى النقص فى خدمات الصحة العامة وفى الصرف الصحى وفى التعليم . ولذلك يبحث الشبان خاصة فى افريقيا عن مهرب من الصعوبات ومن العجز الذى تعانى منهما المناطق التى يعيشون فيها . ويؤدى عدم التمسك بالقانون وبالنظام العام فى دول مثل كولومبيا أو تايلاند إلى نشاط مدمر للعصابات المسلحة فى المناطق الداخلية من البلاد مما يؤدى إلى مناخ يسوده عدم الأمن والاطمئنان ويدفع ذلك الناس إلى الهجرة إلى المدينة . وقد أدى التركيب الاقطاعى للملكيات الزراعية فى أمريكا اللاتينية إلى تدهور أحوال الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض مما جعلهم يفضلون العيش فى مدن الصفيح الحضرية .

وبين النظام الزراعى الاستعمارى الذى كان يغطى الأولوية للزراعات التصديرية على حساب الزراعات المعاشية من ناحية ، والثورة الخضراء التى قدمت المزيد من التفاوتات الاجتماعية فى الوسط الريفى من ناحية أخرى تتغاير الأسباب ولكن النتيجة تظل دائما متمثلة فى بطالة تتزايد باستمرار . وفى وثيقة عنوانها « النتائج الاجتماعية للثورة الخضراء » قدمت فى مارس ١٩٧٩ بمناسبة الجلسة السادسة والعشرين للجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمجلس الأمم المتحدة الاجتماعى الاقتصادى ، أثبت خبراء الأمم المتحدة أن هناك ٧٥ مليون شخص عاطل فى العالم الثالث سوف يضاف إليهم ٢٢٥ مليون عاطل اضافى فى العشر سنوات القادمة . ورغم أن ابطاء النمو الديموجرافى يبدو فى مثل هذه الحال أمرا أساسيا ، فهو لا يسمح بحل مشكلات البطالة على الأقل فى المدى القصير . بل ان الأطفال حديثى الولادة يترتب على وجودهم تضخما فى أعداد اليد العاملة المتاحة

على السنوات العشرين التى تلى ولادتهم . ومن المقدر أن تزداد أعداد اليد العاملة فى البلدان النامية بين عامى ١٩٧٠ و١٩٨٥ بنسبة ٣٠٪ .

وتمثل البطالة اذن مشكلة اجتماعية ، فى المناطق الريفية ، لا تقل خطورتها عن الآثار التى تترتب على البطالة فى المدن . وعلى ذلك تبدو مكاسب الثورة الخضراء (الميكنة – التسميد – زراعة النباتات الجديدة – تحسين الرى – انتقاء البذور ... الخ) غير واضحة الأثر بل ان الثورة الخضراء لم تنجح فى تحسين الأوضاع السيئة للزراعات الصغيرة التى تشكل النمط الزراعى السائد فى العالم الثالث . وإذا كانت وجود تلك الثورة يؤدى فى بداية الأمر الى وجود فرص عمل جديدة تبعا للحاجة الى من يقوم بتسميد الأرض وبتنقية الحشائش وبوضع كل عوامل الانتاج فى حيز الاستخدام إلا أنها تؤدى فى مرحلة تالية إلى تقليل الحاجة إلى العمالة ذلك لأن الميكنة تبسط العمل وتقلل الاعتماد على العمل اليدوى .

وإلى جانب القوى الطاردة من الريف توجد عوامل الجذب التى يزكيها نمط الحياة الحضرى . ويقوى منها ما تقوم به وسائل الاعلام من نقل صورة براقة عن المدينة . ففى السنغال مثلا تقوم محطة الإذاعة الوطنية ببث ٨٠٪ من برامجها بلغة الولوف Wolof ومن ثم يصل أثرها حتى إلى أبعد القرى وأكثرها تخلفا . ولا تفعل الصحافة الريفية التى تدعمها اليونسكو فى حالات عديدة أقل من ذلك . حيث تطبع الصحف فى مالى بلغتين أحدهما الكيبارو Kibaru ومن ثم تصل إلى كل من يقرأ فى الريف . وتؤدى الزيارات المتكررة بين المدينة والقرية إلى نفس الأثر . وكثيرا ما يحاول المهاجر إلى المدينة حين زيارته للقرية التى خرج منها أن يعطى الانطباع الحسن عما حققته من نجاح . وأن الترانزستور ، بل

وأن يسخر من رفاقه الشبان الذين ، بقوا فى القرية يزرعون الأرض مع النساء والكهول ، . وبالاضافة إلى كل ذلك فقد سهل وجود الطرق المرصوفة والسكك الحديدية وخطوط الحافلات من الهجرة من الريف إلى المدينة . وتبدأ هذه الهجرات أولا على استحياء ثم فرديا ينتهى إلى استنزاف جماعى لأهم العناصر التى تملكها القرية ، وهم الشبان الذين هم فى سن العمل والتعليم .

وقد يقطع المهاجرون مسافات طويلة قبل أن يصلوا الى المدينة وهم يفعلون ذلك فى جماعات تزدحم بالعشرات بالاضافة إلى الأمتعة القليلة التى يحملونها ، فيتكدسون فى مؤخرة شاحنة تحملهم فقد يكونون ضحية لسائق متهور يقود شاحنته وكأنها قطار من الجحيم فوق طرق ترابية . فينتهى الأمر باشتعال المحرك. وفى حالات أخرى قد تتم الهجرة فى موسم المطر فتغوص الشاحنة فى وسط الوحل والماء الذى يغطيها حتى ارتفاع عشرين سنتيمتر ويضطر المسافرون الى استخدام المجاريف والأواح المعدنية لكى يخرجوا سيارتهم ويعاودوا رحلتهم .

ويمكن أن نضيف الى ما سبق ، عوامل استثنائية تقوى من ميل الريفيين إلى الهجرة ففى بحث حديث عن الخروج الريفى فى النيجر أشار السيد ميجا M. A. Maiga وهو من كبار موظفى الدولة الى أن العاصمة نيامى قد شهدت نمو سكانها فى مدة تقل عن ست سنوات من ٨٥٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ نسمة حيث أدى الفقر وقلة خصوبة التربة إلى يأس المزارعين من استمرار الإقامة فى الريف . ولا تعرف النيجر كبلد يقع على حافة الصحراء سوى فصل مطير واحد فى كل عام ولا يستمر هذا الفصل أكثر من ثلاثة أو أربعة شهور لا يتمكن المزارعون خلالها إلا من انجاز بعض زراعات الحبوب (الذرة والسورجو والأرز) دون أن تتوفر لهم امكانية الزراعات الصناعية المربحة (البن – الكاكاو – المطاط – الموز

والأناناس) . وتوصف التربة هناك بالقحولة حيث أن المحصول السنوى من الحبوب لا يتناسب اطلاقا مع الجهد الذى ينبغى على فلاح النيجر أن يبذله . ونادرا ما يسمح المجهود المضنى الذى يستمر لمدة أربعة شهور بأن يوفر احتياطيا من الحبوب يكفى لاستهلاك العام التالى . ولابد أن نضيف الى ذلك الوسائل البدائية العتيقة المستخدمة فى الزراعة . ومع موجة الجفاف الشديدة التى اعترت البلاد فى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ لم يكن هناك برنامج اعانة عاجل ومن ثم لم يمكن مقاومة القحط إلا بعد أن قضت على الحرث والنسل فقد أدت المجاعة الى نفوق الماشية أولا ثم ألقت بآلاف الريفيين والبدو إلى المدن الكبرى خاصة العاصمة نيامى . وقد حدثت نفس الظاهرة فى شمال مالى حينما أدت المجاعة إلى أن تموت كل قطعان الماعز والابل لدى قبائل الطوارق والتماشوك Tamachoks وفى أثناء مناقشة فى عام ١٩٧٨ مع حاكم مدينة جاو المدينة الرئيسية فى هذا الاقليم تبين لنا أن نفس الأمر قد حدث منذ خمس سنوات ماضية على تاريخ هذه المناقشة .

أما عن توجو فقد أشار السيد آهيى M. Ahyi مدير التغذية الريفية والمشاركة الشعبية فى التنمية التابعة لوزارة التنمية الريفية الى أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية كدوافع للهجرة فلكى يعاقب المدرسون تلاميذهم يرسلونهم إلى الحقول ويتصارع ممثلو الادارات المركزية مع الفلاحين ، كما تؤدى الصراعات الأسرية إلى الرحيل النهائى لبعض أفراد الأسرة . ويوجد تمرد دائم على القيم الاجتماعية التقليدية حيث أن الأولوية الاجتماعية هى دائما لكبار السن . ولا يملك الشباب الطموح الصبر على انتظار دورهم القيادى حينما يكبرون ، ولذلك فهم يفضلون أن يتركوا المكان بكل ما فيه . وفى اطار

الالتزامات الزوجية يبدو الصداق الذى يجب أن يدفع نقدا ، أمراً لا قبل للشباب به . وبالمثل فان الحفلات الجنائزية تستدعى انفاق كم ضخم من المال . وقد يؤدى تكرار التعاسة التى يشعر بها بعض ساكنى القرية نتيجة لتكرر حالات الوفاة إلى أن يترك الأحياء القرية نهائيا . وقد تدفع الأمراض المزمنة بعض أرباب الأسر إلى أن يتركوا محال اقامتهم ليجدوا وسيلة أفضل للعلاج من الأمراض المتوطنة مثل الانكوسيركوز والدراكونكولوز .

ولا يأتى كل المهاجرين الذين يساهمون فى تضخم مدن العالم الثالث من القرى التى تقع فى نفس البلد . بل قد يكون من بين هؤلاء من يأتى من دول أخرى . ويكفى أن نذكر مثالا على ذلك من الدور التقليدى الذى لعبه التجار الصينيون فى جنوب شرق آسيا . وقد اجتذبت التجارة أيضا المهاجرين من سوريا ولبنان إلى غرب افريقيا (يوجد منهم فى داكار أكثر من ١٠ر٠٠٠ مهاجر) ويشهد وجود عدد كبير من المعابد الهندية فى شرق افريقيا على مدى نشاط الهجرات الآسيوية الى نيروبى أو دار السلام أو كمبالا (قبل طردهم من قبل الرئيس عيدى أمين) . فهناك تواجد للهنود والباكستانيين بأعداد كبيرة . وهناك هجرات أخرى أقل فى أهميتها العددية تتمثل فى هجرات الخبراء والمتعاقدين الى الدول الغنية .

ويمكن أن تحدث هجرات ارتدادية فى بعض الأحيان مثلما حدث فى بيرو ابتداء من عام ١٩٧٥ [٣] فكثيرا ما يعود المهاجرون من الأقاليم الغنية بعد قضاء

(٣) B. R., Roberts, "Migration, économie industrielle, Consommation de masse" Revue Intérnationale Sciences Sociales.
Vol. XXXI n. 2, Paris, UNESCO, 1979.

عدة سنوات فى العاصمة إلى قراهم مرة أخرى وقد يكون السبب استغلال الأرض الموروثة ، أو بناء مسكن ، أو ادارة بعض الأعمال البسيطة أو حتى مجرد قضاء فترة ما بعد المعاش . ومع ذلك لم تتوقف ليما عن استقبال ۱۰۰ر۰۰۰ مهاجر سنويا .

ويدعو امتصاص مدن العالم الثالث للمهاجرين من داخل البلاد إلى وجود تركيب اثنوغرافى متنوع فى داخل المدينة الواحدة . فمدينة كانو فى نيجيريا شهدت نموا سكانيا من ٢٤٥ نسمة فى ١٩٦٣ الى ٤٢٠ ألف فى ١٩٧٢ . وفى الوقت الذى لم يتعد فيه معدل النمو السنوى ٢ ٪ حتى الخمسينيات وصل هذا المعدل الى ٦ر٢ ٪ فى الخمسة عشر عاما الماضية وكانت الهجرة هى المسئول الرئيسى عن هذا النمو أكثر مما كانت الزيادة الطبيعية . ويفسر ذلك الهرم العمرى للسكان الذى يوجد فيه ٤ر٣٧ ٪ من اجمالى السكان فى الفئات العمرية بين ١٥ - ٤٤ سنة . ولكن الأثر السلبى لهذه الهجرات يتمثل فى التنوع الاثنوغرافى فى مدينة كانو . فالسكان الذين ينتمون الى جماعات الهوسا والفولانى يمثلون الأغلبية منذ عام ١٩٥٢ حيث كانا يمثلان ٣ر٧٩ ٪ من مجموع سكان كانو . ويأتى أفراد من جماعات الايبو واليوروبا من جنوب البلاد . وفيما عدا الكانورى والنوب الذين أمكن حصر أعدادهم فيوجد فى كانو جماعات الواجا والباد والكداوا . وتبدو الطبقية الاثنوغرافية فى الوسط الحضرى ذات أهمية بالغة فى الأحياء غير المنظمة فحيث أن الاقتتال بين القبائل يتوقف فى المدينة ، فيحل محل ذلك تعاون وتعاضد بين الأفراد الذين ينتمون الى نفس الأصل القبلى وقد يساهم ذلك فى تحسين ظروف المعيشة والسكن .

وفى خلال السبعينات من القرن العشرين كان هناك كمتوسط يومى ٩٠ ألف وافد جديد الى مدن افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا . أما عن الثمانينيات وهى فترة تخصصها الأمم المتحدة للتنمية فقد هاجر خلالها الى مدن العالم الثالث ، ٣٢ مليون شخص . وفى استبيان أجرته الأمم المتحدة على ١١٤ دولة نامية ، أعلنت ٩٥ حكومة أن العلاقة بين الهجرة والتحضر سوف توضع فى أولوية خاصة فى خططها التنموية فى المستقبل . وفى الجلسة الأولى للجنة السكان المنبثقة من اللجنة الاقتصادية لآسيا وعالم المحيط الهادى CESAP المنعقدة فى بانجوك فى يوليو ١٩٧٦ طرحت دول اقليم آسيا والمحيط الهادى دراسة مقارنة عن العلاقت بين الهجرة والتحضر والتنمية من أجل وضع الأسس اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية الخاصة بالتوزيع المعقول والعادل للسكان . وكما يتضح من هذه الدراسة فان المراكز الحضرية تبدو فى موقف عاجز عن استيعاب الصدمات التى تعلن عنها الدراسة . فقد سببت الهجرات الريفية مشاكل أصبحت مستعصية على أى حل فإذا كان المسئولون قد سمحوا للوافدين الجدد فى بعض الأحيان بالسكنى فى المناطق البكر أو على الفراغات البينية أو فى الهوامش الحضرية فان هؤلاء المسئولين لم يضعوا فى المقابل خطة طويلة الأجل لاعادة تخطيط هذه المناطق . ويسكن هؤلاء المهاجرون فى أحيان أخرى فى الأحياء المركزية التى تكثر فيها الأكواخ وتصل الكثافة إلى حد الخطورة وتبدو المساكن فقيرة ومتداعية فينتهى الأمر بنوع من العزل السكنى Ségregation Résidentielle ففى حى عين الصيرة بالقاهرة وبعد مضى ١٥ عاما على انشاء العمارات ذات الأربعة طوابق فيها أصبحت الشقق تحتوى على ثمانية أشخاص أو أكثر بالنسبة للغرفة الواحدة وأصبحت المساكن السيئة وغير الصحية سمة مميزة فى المنطقة .

وتؤثر الهجرة الريفية أيضا فى الاقليم الذى تخرج منه . فالقروى الذى يخرج الى المدينة لا تنتهى علاقته بمواطنه الأصلى على الأقل عن طريق البريد ، أو بواسطة من يترددون على المدينة . ولا ينبغى أن ننسى أيضا الدور الايجابى الذى تلعبه الأموال التى يبعثها المهاجرون . قد تكون هذه الأموال قليلة سواء فى كمها أو فى نسبتها بالمقارنة بالدخل الذى يكسبه المهاجر خاصة إذا كان قرار الهجرة قد اتخذ بمحض ارادة الشخص ولصالحه . إلا أن هذه التحويلات المالية تصبح أكثر أهمية إذا ارتبطت الهجرة بحاجة الأسرة الى المال أو إذا كان هناك هدف بعينه يسعى المهاجر الى تحقيقه . وتختلف التحويلات اذن بحسب علاقة المهاجر مع أسرته التى تبقى فى القرية فتزيد الأموال المحولة إذا كانت الزوجة والأبناء باقين فى الموطن الأصلى ، وتقل إذا كان الأشخاص الذى ينبغى على المهاجر أن يعولهم قد رحلوا معه إلى المدينة . وتمثل هذه الأموال على أية حال استثمارا يستخدم لغرض اندماج الأسرة فى الحياة الاجتماعية فى القرية ، ويقابل نفقات هجرة الأسرة إلى المدينة للحاق بعائلها ، بالإضافة إلى بناء بيت جديد فى القرية ... والواقع أن النتائج التى تكشف عنها الدراسات مختلفة الى حد لا يمكن معه أن نخرج بنتائج تصلح للتطبيق على كل مكان . فقد لاحظ بعض الباحثين أن ٨٩٪ من المهاجرين الى نيروبى يرسلون ما قيمته ٢١ ٪ من مجموع دخولهم إلى الأسر الريفية . فى الوقت الذى تكشف فيه دراسة أخرى أجريت على ١٦ قرية هندية عن نتيجة مناقضة لتلك التى ذكرناها فلا تصل نسبة من يبعثون بأموال الى قراهم عن ٢٧ ٪ من اجمالى المهاجرين . ولكن هؤلاء يحولون ما يقارب ٦٩ ٪ من مجموع ما يكسبونه الى ذويهم . غير أنه فى كل الحالات

جدول رقم (٢) سمات الاختلاف بين السكان الحضريين والريفيين فى عام ١٩٦٠
وحسب المتوسط السنوى للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٥ (٤)

(الأعداد بالمليون)

	الأقاليم المتطورة			الأقاليم محدودة التطور		
	اجمالى السكان	حضر	ريف	اجمالى السكان	حضر	ريف
فى عام ١٩٦٠						
المواليد	٢١	١١	١٠	٨٦	١٦	٧٠
الوفيات	٩	٥	٤	٤١	٦	٣٥
الزيادة الطبيعية	١٢	٦	٦	٤٥	١٠	٣٥
الهجرة من الريف إلى الحضر	صفر	٧	٧–	صفر	٩	٩–
الزيادة الكلية	١٢	١٣	١–	٤٥	١٩	٢٦
فى عام ١٩٧٠ ١٩٧٥ (٥)						
المواليد	١٩	—	—	١٠٠	—	—
الوفيات	١٠	—	—	٣٨	—	—
الزيادة الطبيعية	٩	٦	٣	٦٢	١٦	٤٦
الهجرة من الريف إلى الحضر	صفر	٧	٧–	صفر	١٢	١٢–
الزيادة الكلية	٩	١٣	٤–	٦٢	٢٨	٣٤

(٤) Division de la population de l'organisation des Nations Unies.

(٥) افترضنا على سبيل التقريب – أن معدل الزيادة الطبيعية فى كل اقليم هو نفسه بالنسبة للسكان الريفيين والسكان الحضريين .

لا يسمح التمسك بحبل المودة مع القرية بتغيير شئ كبير فيها ، بدليل أن قرى كثيرة تفرغ تماما من سكانها لدرجة لا تستطيع عندها تلك القرى أن توفر التمويل اللازم لانشاء الخدمات الجديدة . وتصبح التنمية الريفية عندئذ هدفا بعيد المنال بل تتناقص الموارد وتتعدد العقبات أمام النهوض الاجتماعى أو الاقتصادى .

ويمكن أن نتناول أثر الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية على النمو الحضرى بطريقة أكثر تحديدا إذا ما استثنينا بعض الحالات الفردية مثل بعض أجزاء من آسيا التى ينمو فيها سكان المدن عن طريق احتواء كل ساكنى القرى التى تحيط بتلك المدن . فمن الثابت أن السكان الحضريين قد زادوا فى عام ١٩٦٠ فى الأقاليم محدودة التطور بمعدل سنوى يصل ٥ر٤٥ فى الألف فى الوقت الذى كانت فيه الزيادة الطبيعية لدى السكان الحضريين بنسبة ٥ر٢٢ فى الألف أى أن المدن استقبلت فى هذا الوقت من المهاجرين نسبة تصل الى ٢٣ فى الألف من اجمالى السكان أى أن هناك تعادلا بين نصيب الزيادة الطبيعية ونصيب الهجرة ولكن هذا الوضع قد تغير الآن كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢) بالصفحة السابقة .

وبالنظر إلى الزيادة الكلية التى تصل الى ٢٨ مليون نسمة مثلا فى مدن العالم الثالث هناك ١٦ مليون ينتجون عن الزيادة الطبيعية و١٢ مليون يأتون كمهاجرين من المناطق الريفية . ومن هنا يمكن القول بأن الزيادة الطبيعية آخذة فى التفوق على الهجرة كعامل يؤدى الى نمو سكان الحضر وهى نقطة مهمة يجب ابرازها ذلك لأنه حتى فى حالة تطبيق سياسة تهدف الى تحويل المهاجرين مرة أخرى الى الريف ، فسوف يستمر مع ذلك الضغط السكانى على المدن خاصة فى الأحياء الأكثر فقرا .

وبعد هذا العرض لابد أن نطرح سؤالا مهما : ما القول بعد أن عرضنا الكثير من الأمور فى أن تتوجه كل جهود التنمية من الآن الى الريف ؟ ..

يؤكد المتحمسون لهذا الرأى على حقيقة أن أى تحسين للأحياء الحضرية الهامشية سوف يؤدى مباشرة الى تقوية الميل الطبيعى للريفيين لأن يهاجروا الى الحضر وسوف يتمخض عن زيادة الهوة بين الغنى والمدينة من ناحية والفقر والقرية من ناحية أخرى . ولكن تناول المشكلة من هذه الزاوية فيه قصور لاشك . حيث لا يمكن لأى حكومة وحسبما يرى هؤلاء المتحمسون فلابد أن ننتهى الى حقيقة مؤداها « ترك أحوال المعيشة الحضرية تتدهور الى الحد الذى لا يتمنى فيه أى فلاح أن يهاجر الى المدينة لعيش فيها » . غير أنه من البديهى أن تحمل السنوات القادمة خططا تهدف فى الوقت ذاته الى التنمية الريفية والى تطوير المناطق الحضرية السيئة . وكما تشير الأرقام التى أوردناها فان حجم الزيادة الطبيعية فى سكان المدن لا يمكن معه تطبيق خطة تهدف الى كبح الخروج الريفى فقط .

التحضر وتوفير فرص العمل :

نظرا لعدم الدقة الذى يشوب بعض الاحصائيات على المستوى الدولى أو العالمى ، يسود الخلط وعدم التحديد فى استخدام المصطلحات منها : نقص فرص العمل Sous - emploi البطالة المقنعة Chômage déguisé والبطالة Chômage وهى مصطلحات ليست مترادفة على الاطلاق . وعلى أية حال فان هناك حقيقة عامة تنطبق على العالم الثالث بأسره تلك أن توفير فرص العمل لا يتمشى مع

النمو الديموجرافى ، فعلى سبيل المثال زادت القوى العاملة فى كولومبيا فى الستينيات من القرن العشرين بمعدل سنوى يصل الى ٥ر٣٪ بينما لم تزد فرص العمل فى نفس الفترة سوى بنسبة ٣ر٢٪ . والحال نفسها تصدق على سرى لانكا حيث يتزايد العرض من فرص العمل بنسبة ٢٪ سنويا فى مقابل ٣٪ فى عدد طالبى العمل . وقد حجم البطالة فى الهند من ٦ر٢ مليون شخص فى ١٩٦٦ الى ٦ر٩ مليون فى ١٩٧٦ [٦] . وعلى ذلك يمكن القول بأن هناك تراكما يتزايد بمر السنين فى نقص فرص العمل .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن القوى العاملة سوف تتزايد فى العالم الثالث من ١٣ر١ مليار شخص فى ١٩٧٥ الى ٩١ر١ مليار فى نهاية القرن العشرين [٧] . وسوف تزيد القوى العاملة فى قارة آسيا بنسبة ٦٠٪ لتصل فى نهاية القرن الى ٦ر١ مليار . بينما تصل فى افريقيا الى ٢٨٤ مليون أى بنسبة زيادة قدرها ٨٦٪ . وسوف تتضاعف القوى العاملة فى أمريكا اللاتينية لتصبح ٢٠٧ مليونا فى عام ٢٠٠٠ . ونضيف الى ذلك أن السبعينيات شهدت أيضا دخول ٢٢ مليون عامل جديد فى كل عام الى سوق العمل فى العالم الثالث . وسوف يصل عدد طالبى العمل بدءا من عام ١٩٩٠ الى ٥٠ مليون سنويا . وإذا أضفنا الى العاطلين بالفعل فى العالم الثالث عدد طالبى العمل الزائدين عن الحاجة والذى يصل الى ٧٨٠ مليون شخص ، لوصلنا الى نتيجة مذهلة مؤداها أنه يجب على دول العالم الثالث

---

(٦) Paul Harrison, "Workless of the world" People (revue de l'IPPF), Vol. No. 3, Londres, 1979.

(٧) حسب المعطيات الاحصائية التى تنشرها منظمة العمل الدولية .

أن توفر مليار وظيفة من الآن حتى نهاية القرن العشرين . وإذا كانت الدول النامية قد وصلت إلى ذروة نموها الديموجرافى فى السبعينات فأنه بدءا من ١٩٩٥ سوف تصل العمالة إلى الحضيض حيث يخضع سوق العمل فى هذا التاريخ لضغط هائل . ومن الآن حتى نصل إلى ذلك الوقت سوف يصبح الموقف الذى يعانى منه مكتب العمل فى كلكتا من وجود ٢٥ طالب عمل لكل عرض يهدف الى توفير وظيفة موقف أكثر من عادى .

وتشير الدراسات التى نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إلى أنه مع نهاية الستينيات كانت البطالة فى المدن تشمل ١٥ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى العالم الثالث بالنسبة لثلث الدول التى شملتها الدراسة . كما كانت ٨ ٪ بالنسبة للثلثين الآخرين . وتبعا لتراكم النقص فى فرص العمل فمن البديهى أن نقول أن الوضع قد ازداد سوءا . وفى عام ١٩٧٥ شملت البطالة ونقص العمل ٣٠ ٪ من القوى العاملة فى آسيا (باستثناء الصين) و٣٦ ٪ فى افريقيا و٢٠ ٪ فى أمريكا اللاتينية . وتدل كل المؤشرات على أن هذا الوضع سوف يستمر على الأخص فى المدن . رغم أن كل خطط التنمية الحضرية فى العالم الثالث تتضمن كأولوية أولى توفير فرص العمل التى من شأنها أن تمتص البطالة .

والواقع أن المهاجر حينما يترك قريته فهو يذهب للبحث عن عمل وهو يفضل أن يكون ذلك فى العاصمة ، فكما أشار بول بيروش P. Bairoch فان معدلات البطالة تكون فى العاصمة أقل منها فى المدن الأخرى . وفى غانا مثلا يتحدد المسار النمطى للمهاجرين الشبان بالاستقرار أولا فى مدينة متوسطة مثل

نيما Nima أو Ho ثم ينطلقون مباشرة بعد أن يجدوا صعوبة بالغة فى تأمين دخول ثابتة لهم فى العاصمة أكرا (٩) .

أما عن طبيعة الأعمال التى يمارسها المهاجر الجديد إلى المدينة الكبيرة فهى دون شك من النوع المضنى والمحتقر والذى لا يرتبط بروائب كبيرة . فالمهاجرون فى الهند مثلا من بيهار إلى كلكتا يشتغلون بأعمال لا يمكن توصيفها ، فى مجال انتاج الجوت . ويشتغل المهاجرون من اقليم الساحل الافريقى Sahel الى أبدجان بالأعمال التى لا يقبلها الوطنيون . وفى ساوباولو يشترك المهاجرون الريفيون القدامى فى أعمال البناء وفى أشغال المرافق . وفى نفس الحال بالنسبة للمهاجرين الريفيين الى بوجوتا . ويظل القطاع الحديث من المهن بعيدا دائما عن منال طالبى العمل من بين المهاجرين . فلا يستوعب القطاع الصناعى فى جاكرتا مثلاً سوى ١٠ ٪ من القوى العاملة . والحقيقة أن ضعف الصناعة فى العالم الثالث يؤدى إلى ضعف مماثل فى امكانيات المدن الاستيعابية . وفى أثناء انعقاد مؤتمر ليما فى ١٩٧٤ تحت اشراف منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة ONUDI ووفق على قرار استراتيجى يهدف الى اشراك العالم الثالث بنسبة ٢٥ ٪ من الانتاج الصناعى فى العالم بدءا من ١٩٨٥ علما بأن هذه المشاركة لا تتعدى الآن ٧ ٪ ولكن هذه النسبة آخذة فى التحسن دون شك . فقد زاد الناتج الصناعى الكلى فى الدول النامية بنسبة ٧ر٦ سنويا فى الفترة بين ١٩٦٠ و١٩٧٢ . غير أن التقدم فى مجال العمالة الصناعية كان أقل بنسبة

(٩) Gero Schneider, "Urbanization, Migration and employment in Ghana", Cenéve, Ilo, WEP 2-19/WP 28, 1978.

مـرتين ونصف عن هذه النسـبـة . ويرجع ذلك إلى أن التكنولوجـيـا الحـديثـة المستوردة من الغرب تكلف أموالا طائلة كما أنها تؤدى الى انتاج سلع لا تستدعى توظيف عدد كبير من العمال . وحتى فى حالة نجاح التوصية التى تمخض عنها مؤتمر ليما وذلك عن طريق تنمية صناعية تسير بخطى سريعة فان هذا النجاح لن يؤدى الى امـتصاص مـشاكل البطالة فى القطاع الحـضرى . والواقع أن القـاعـدة الصناعية ضعيفة فى العالم الثالث فهى لا تستخدم إلا ٢٢٪ من القوى العاملة فى أمريكا اللاتينية و١٧٪ فى آسيا و١١٪ فى افريقيا .

∴ هل تبدو التوقعات أكثر تفاؤلا بالنسبة للخدمات العامة .. ؟

لاشك أن البيروقراطية المكثفة تستدعى وجود أعداد كبيرة من الوظائف خاصة فى العاصمة حيث تتكدس الإدارات والوزارات ، ويصادفنا فى ذلك أمثلة كثيرة من العالم الثالث . غيـر تلك النماذج المتطرفـة مثل مانيـلا أو القاهرة أو داكار . تدل على تضـخم أعداد السعاة والسائقين والبوابين بل وبمن يقومون بعمل من أى نوع . رغم انخفاض الدخول التى تتوفر لمحترفى هذه المهن فان ضوابط ميزانية الدولة تؤدى الى تحديد عددهم .

ويعتبر المهـاجرون أيضا فى وضع أكثر سوءا إذا قورنوا بفئتين معينتين من العاطلين : فأما الفئـة الأولى فـتشمل الناس الذين استـقـروا فى المدينـة منذ مـدة أطول ، بينمـا تشمل الفئـة الثانيـة أولئك الذين حصلوا قسطا من التعليم ومـازالوا يبحثون عن عمل ، ومع الأهمية العددية لهؤلاء فان السلطات تعطيهم الأفضلية لأسباب انتـخابية أولا ، وثانيا لأن من تلقى التعليم تصبح لديه القدرة على التنظيم السياسى ولذلك يجب استيعابهم من قبل الحكومة .

ورغم أن أبواب العمل تبدو مغلقة فى مدن العالم الثالث فانها لم تصل على أية حال إلى مرحلة الانفجار كما يتوقع البعض . وقد اختلط الأمر فأدى الى تشويه للحقائق حتى لدى الباحثين المتخصصين ولكن التفسير أصبح واضحا الآن حينما تم وضع الحيوية والديناميـة التى يتسم بها القطاع غير الرسمى من المدن فى الاعتبار .

ويحتوى هذا القطاع على أنشطة يمكن أن تندرج فى نفس الوقت ضمن الصناعة ، أو ضمن التجارة أو الخدمات العامة تتركز جميعها فى الأحياء الفقيرة وفى مدن الصفيح . قد ظل تقدير ما هو موجود فى هذا القطاع دون ما هو كائن فعلا . لأن معظم المؤسسات التى تقوم فيه (٧٥٪) لا تملك تراخيص مزاولة المهنة . رغم ذلك فان هذه الشركات تمتص الجزء الأعظم من طالبى العمل . ويمثل القطاع غير الرسمى مرحلة وسط بين الزراعة والقطاع الحديث مثلما تشكل مدن الصفيح مرحلة بين القرية والأحياء الحضرية الغنية . وتعرف منظمة العمل الدولية هذا القطاع بصفات يتميز بها منها (سهولة الوصول إليه ، استخدام الموارد المحلية ، ملكيات أسرية للمؤسسات التى توجد فيه ، أعمال ذات مستوى صغير ، تكنولوجيا تعتمد فى الأساس على اليد العاملة ، خبرات تكتسب خارج التعليم النظامى الرسمى ، سوق رائجة ، وتنافسية ، وغير نظامية .. وعكس هذه الصفات تماما هو ما يميز القطاع الحديث) .

وإذا كانت انتاجية الأنشطة فى القطاع غير الرسمى ضعيفة دائما فان وظيفته الأساسية تتمثل فى توفير أكبر عدد من فرص العمالة الجديدة التى لا يستطيع توفير أمثالها قطاع الصناعة الحديث أو الخدمات . وبالإضافة الى ذلك

فان القطاع غير الرسمى يهيئ وظائف ثلاث أخرى ، فهو يسمح أولا بتأمين وتوزيع السلع والخدمات التى لا يضعها القطاع الرسمى فى اعتباره . وتقترب بعض أنشطة القطاع غير الرسمى من النشاط الصناعى مثل بعض الصناعات الغذائية الصغيرة وانتاج الوقود اللازم للاستخدام المنزلى ، وكذلك الملابس والأثاث والأدوات المنزلية البسيطة ومواد البناء . كما تقترب أنشطة أخرى من القطاع الحرفى الثالث مثل تجارة التجزئة وخدمات النقل والباعة المتجولين . ونلاحظ على سبيل المثال فى دكا Dacca مرحلة وسطى بين بائعى الشوارع والمحال التجارية تتمثل فى الباعة المتجولين الذين يحتلون أجزاء من أفاريز (أرصفة) الشوارع يقفون تحت مظلات واسعة تحميهم حر الشمس ويعرضون أمامهم أصناف كثيرة ومتنوعة من البضائع منها الفاكهة والخضر ، ومنها النظارات وأجهزة الراديو الصغيرة .

وهناك وظيفة ثانية يهيؤها القطاع غير الرسمى . تلك أنه يسمح بمقدرة أكبر على الادخار . فإذا ما استثنينا بعض المنتجات الغذائية التى تصل الى المدينة من المناطق الريفية المحيطة ، وبعض الزراعات المعاشية التى تنتجها الحدائق الخاصة فى الوسط الحضرى فان السلع الأخرى التى تباع فى هذا القطاع تشمل موادا مهملة أو نفايات تستغنى عنها الشركات الكبيرة التى تندرج ضمن القطاع الرسمى ومن ذلك مثلا الألواح الخشبية ومواد البلاستيك والنفايات المعدنية وباختصار فإن كل ما يمكن أن يعاد استخدامه يجمع ليباع . وهناك حرف هجرها أصحابها فى أوروبا ولكنها تمارس فى هذا القطاع غير الرسمى بطريقة تقليدية ،

ومن ذلك مثلا جماعو الخرق المهملة وجماعو الحديد الخردة ، ويسخر الأطفال الصغار للقيام بهذه المهام فى ظل ظروف سيئة للغاية .

ويمكن أن نسوق مثالا للتدليل على ذلك من جماعات الزبالين Zabaleen (جامعى القمامة) فى ضاحية منشية ناصر الى الشرق من القاهرة [٩] حيث يعيش ١٥ ألف ساكن فى موضع لا تتعدى مساحته ٣٠ هكتارا محرومة من المياه النقية والصرف الصحى . ويدل اسم المنطقة على الحرفة الرئيسية لمن يعيشون فيها ، وهى جمع القمامة من المنازل . ويجمع الزبالون فى هذه المنطقة ألف طن من القمامة يوميا تأتى من المساكن ومن الشوارع الموجودة فى القاهرة . وتجلب هذه المواد الى المنطقة بواسطة العربات التى تجرها الحمير حيث تتعرض لأربع عمليات متتابعة : فيقوم النساء والأطفال بفصل المواد الحديدية والعلب الفارغة ، ويستخدم جزء من هذه المواد فى بناء أكواخ الزبالين ويباع الباقى الى الحرفيين . ثم تفصل المواد العضوية لتستخدم كغذاء للخنازير التى تعيش فى نفس الموضع مع السكان . وما لا ترضى الخنازير بأكله يخلط بالفضلات الآدمية والحيوانية ويباع كسماد الى الفلاحين فى المنطقة المجاورة . أما البقايا التى لا تستخدم فى شأن بعينه تتكدس فى أكوام وتصبح مصدرا خطيرا للحرائق . وقد أدت هذه البيئة غير الصحية الى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال فى هذه المنطقة ويكفى أن نذكر أن أقل من ٤٠ ٪ من الأطفال حديثى الولادة فقط يعيشون إلى ما بعد السنة الأولى من ولادتهم .

(٩) World bank, Egypt Urban Development Project, report No. 1967. EGT, 1978.

ويشير هذا المثال المتطرف – ولكنه ليس استثنائيا على أية حال – الى أهمية أنشطة التجميع والالتقاط التى تمثل من ناحية أخرى شكلا من أشكال الادخار .

أما الوظيفة الثالثة التى يهيؤها القطاع غير الرسمى فتتمثل فى تراكم رأس المال . حيث تنشأ بعض المؤسسات الحرفية التى تبدأ فى تجهيز بعض الآلات ثم توظف العمال بعد ذلك تلك هى حالة مامادو فول Mamadou Fall الحرفى الذى يقوم بصناعات الأثاث فى محل يقع الى جوار المسجد الكبير فى داكار (١٠) وهو ابن لتاجر ، وكان من المفروض أن يرث أباه فى تجارته ولكنه ترك أسرته عندما كان صغيرا وهاجر ليعيش فى رسو Rosso فى موريتانيا . وحينما عاد الى داكار عاش قسوة العمل فكان أن اعتمد على نفسه . وشاء له حظه الطيب أن يلتقى ببعض الزبائن الأوروبيين الذين طلبوا منه أن يصنع لهم بعض الستائر والمناضد والكراسى . فاستطاع أن يشترى ما يلزمه من آلات وأن يستخدم عددا من الصبية . ثم عمل لحساب بعض الوزارات . وان ما يهدف له الآن هو أن يغير محل عمله المبنى من ألواح الخشب ليؤجر أو ليشترى محلا مبنيا بطريقة أكثر صلابة وسوف يمكنه فى هذه الحالة أن يضع مظلة على الشارع أمام محله . كما سوف يتزوج ويؤسس مسكنا . وهكذا فان القطاع غير الرسمى يعد مدرسة لتعلم الرأسمالية مثل ، مامادو فول ، الذى يسكن الآن فى مدينة صفيح . ولكنه يستطيع بعد أن أصبح رئيس عمل ناجح أن يترك سكنه الحالى ليعيش فى حى أرقى .

ولعل فى عرضنا هذا لخصائص القطاع غير الرسمى ما يضع فكرة أن

(١٠) عن استفتاء قامت به هيئة IRFHA فى سبتمبر ١٩٧٩ .

الأحياء الهامشية تعد مخزنا للعاطلين ، موضع الشك . فأغلبية أرباب الأسر يتوفر لهم بالفعل فرص العمل . حقيقة أن العائد غير مجز ولكنه ثابت على الأقل . ولعل ما يعوض ضآلة الدخل ما يتميز به مجتمع مدن الصفيح من أن كل شخص فى الأسرة يساهم من جانبه بزيادة دخل الأسرة مهما كانت اضافته قليلة . ففى ضواحى باماكو مثلا تعد ربة البيت عصير الليمون لتذهب البنت لبيعه فى المساء فى السوق ، وفى حالات أخرى يذهب الابن الأكبر فى المساء كماسح أحذية أو حارس فى مواقف انتظار السيارات .

ويمكن أن نستفيد من منشورات منظمة العمل الدولية لتعطى تصويرا تفصيليا للاعتبارات التى ذكرناها فيما يتعلق بمناطق الأكواخ فى هورا Howrah بكلكتا وفى جاكارتا عاصمة أندونيسيا . فقد أوضح الاستبيان الذى نفذ فى كلكتا عن أن ٦٤٩ وحدة صناعية فى هورا وهناك ٤٤٤٣ عامل صناعى يشتغلون فى ٥٦ نوع من الصناعة .. ولابد أن نضيف الى ذلك أن مدينة كلكتا توظف ٤٠ ٪ من اجمالى قواها العاملة ، فى مجال الصناعة وهو معدل مرتفع جدا بالنسبة لمدينة كبرى تقع فى العالم الثالث .

ومن الجدير بالذكر أن ٢٨ ٪ فقط من الوحدات الصناعية هى النسبة المعلنة فى فئة صناعات الأكواخ والصناعات الصغيرة . رغم أن التسجيل فى هذه الفئة يعد شرطا للحصول على اعانة من الدولة للصناعات المتوسطة والصغيرة . ويؤكد ذلك أن الاحصاءات الرسمية الدولية تغفل جوانب مهمة من النشاط الاقتصادى وتعتبرها الاحصاءات أنشطة هامشية . فقد اتضح أن ٨٠ ٪ من المؤسسات الصناعية فى منطقة الأكواخ المشار إليها تستخدم أقل من عشرة عمال . وينبغى

أن نضيف أن ٦٣ ٪ من هذه المؤسسات توجد ملحقة بسكن صاحب العمل ونسبة الـ٣٧٪ الباقية عبارة عن مؤسسات لها مقار ثابتة وكلها تستخدم عمالا يسكنون فى المنطقة المجاورة لموقع المؤسسة ومن ثم فليس هناك مشكلة تتعلق بنقل السكن العمالى الى حيث يوجد مقر العمل . ولابد أن نضيف أيضا أن اجمالى الاستثمارات الثابتة فى الصناعة فى منطقة الأكواخ تلك (مبانى - أراضى - آلات وتجهيزات) تصل الى ٣٫٣٧٢٫٥٣٥ دولار أمريكى .

ويرجع نجاح الصناعة فى هذه المنطقة - حسبما يشير الى ذلك بوز N. A. Bose . الى أن الصناعات تقوم على أسس مجزأة ؛ بمعنى أن حجم الاستثمار الأساسى موزع على عدد كبير من أصحاب العمل . ومن ثم يصبح من الممكن تحمل هذا الاستثمار على المستوى الفردى . ففى عام ١٩٧٤ كانت نسبة ٤٣ ٪ من الوحدات الصناعية فى هورا تنفق كل منها أقل من مائتى دولار على شراء آلات . وفى نسبة ٢٣ ٪ فقط من هذه الوحدات الصناعية أنفق كل منها ١٣٠٠ دولار على نفس الغرض . وهناك حقيقة أخرى أكثر أهمية تلك أن ٢٫٢ ٪ فقط من الآلات المستخدمة فى المنطقة استوردت من الخارج .

وهناك أرقام أخرى يمكن أن تؤكد أهمية القطاع غير الرسمى فى توفير فرص العمل الجديدة . فالصناعة فى الأحياء المتخلفة من كلكتا تنفق ١٩٦ دولار على التجهيزات لتوظيف عاملا واحدا وهو رقم ضئيل جدا اذا قورن بنظيره فى الأحياء الحديثة . وفى ١٩٧٤ كان يكفى فى هورا أن يصرف ٥٨٧ دولارا من رأس المال الانتاجى لكى توفر فرصة عمل لعامل واحد . فى مقابل ٢٠٠٠ دولار من رأس المال الثابت فى حالة الصناعات الحديثة . مع العلم بأن هذا الرقم الأخير يتعلق بعام ١٩٦٨ .

وفى جاكرتا ، تمارس المحال التجارية الصغيرة أعمالها دون الحصول على تصـريح رسـمى . والعـائد من هذه المـمـارسـة مـحـدود للغـاية ، لأن رأس المال المستثمر فيها ضئيل . ويأتى معظم العمال الى جاكرتا من المناطق الريفية دون أن يكونوا قد تلقوا من التعليم إلا سنوات قليلة . ويعيش معظم هـؤلاء العمـال فى مـدن الصفيح التى تعرف فى أندونيسيا باسم Kampong (أى المعسكر) . وقد تدهورت الأوضاع الوظيفية تدهورا شديدا فى جاكرتا فى أثناء الستينيات من هذا القرن . ولم يؤد الى تخطى هذه الأزمة سوى ما هيأه القطاع غير الرسمى فى العاصمة الاندونيسية من فرص للعمل فى خلال السنوات الأخيرة .

ومن الثابت أن القطاع غير الرسمى كان يمثل فى جاكرتا فى عام ١٩٦٧ ما نسبته ٨٥٪ من صناعة البناء و٩٣٪ من الخدمات وهى نسب تعرضت للزيادة دون شك بعد العام المشار اليه . وتشمل التجارة الصغيرة فى هذا القطاع البيع بالتجزئة بواسطة الباعة المتجولين وبائعى الأرصفة . وقد قدر عدد هؤلاء بثلاثين ألف شـخص فى ١٩٧٤ . ومـعظم هؤلاء التـجـار لا يكسب الواحد منهم فى اليوم أكثر من ٦ر٠ الى ٦ دولارات فى اليوم الواحد . وقد اتخذت اجـراءات من قـبل السلطات لتحديد نشاط الباعة الجائلين وذلك لاجبارهم على العمل فى الساحات المبنية والمخصصة لغرض التجارة . وكان القطاع غير الرسمى يوظف ٨٤٠٠٠ شـخص فى ١٩٦٧ فى قطاع النقل (حـوالى ١٧٪ من جملة العاملين فى القطاع غير الرسمى) ويرجع ذلك بالطبع – كما هى الحال فى المدن الآسيوية الأخرى – الى استخدام العربات التى يجرها الآدميون والتى تسمى محليا بتجاك Bertak خاصة فى جاوه . وقد أضاف استخدام العربات الى الناتج الاقليمى الاجمالى فى

جاكارتا ٦٣ر٧ مليون دولار فى عام ١٩٧١ (حسب أسعار ١٩٦٩) أى بمعدل ١٠٠ دولار سنويا لكل عربة . وان القرار الذى اتخذته خطة التنمية الشاملة بالاستغناء عن هذه العربات بعد ١٩٨٠ يعد اذن أمرا غريبا . وينتمى ٨٥٪ من عمال ابناء الى القطاع غير الرسمى . ولابد أن نذكر أن النقاشين والبنائين وعمال البناء ينفقون عادة أوقات فراغهم فى بناء أو تحسين مساكنهم الواقعة فى الكامبونج (مدينة الصفيح) .

وهكذا نلاحظ أن توفير فرص العمل فى مدن العالم الثالث لا يمكن الإلمام بكل أبعاده إلا إذا وضعنا فى اعتبارنا الدورة المزدوجة للاقتصاد الحضرى ممثلة فى القطاع الحديث الرسمى والقطاع غير الرسمى . وتصدق هذه النتيجة - عدا الأمثلة التى ذكرناها - على افريقيا حيث يعتبر التحضر ظاهرة أحدث عمرا وذلك مع فارق أساسى يتمثل فى أن النقل والانتاج الصناعى يمثلان فى افريقيا مكانة أدنى . ففى فريتاون عاصمة سيراليون يعمل ثلثى مؤسسات القطاع غير الرسمى فى مجال التجارة والمطاعم والفنادق . وتبلغ نسبة من لم يتلقوا أى تعليم نظامى بين أصحاب هذه المؤسسات الصغيرة ٧٠٪ كما أن ١٠٪ منهم فقط واصل تعليمه حتى المرحلج الثانوية (١٣) . وكما هى الحال فى العواصم الافريقية الاخرى فان ٨٠٪ من العاملين وفدوا الى فريتاون من الأقاليم الريفية ويؤكد ذلك أهمية الهجرة فى القطاع غير الرسمى . ويمضى معظم هؤلاء الوافدين سنى استقرارهم الأولى كعمال بسطاء ولكنهم سرعان ما يعتمدون على أنفسهم . غير أنهم يعيشون عادة

---

(١٣) D. A. Fowler, "The informal sector of Freetown (Sierraleone," Genéve, Ilo, 1978.

حياة فردية انعزالية لأن أكثر المؤسسات نشاطا ، رغم أنها تحقق مجتمعة أكثر من ٢٥٪ من اجمالى الربح . لا تستخدم فى المتوسط أكثر من ٣ر٣ عامل فى المؤسسة الواحدة . وأن منتهى ما يأمل فيه العامل فى القطاع غير الرسمى هو أن يكسب عشرة دولارات فى الشهر . كما ينبغى على المؤسسة أن تخصص ٣٦ دولارا من رأس المال الانتاجى فى مقابل كل عام ، إذا ما استثنينا من هذه النفقات قيمة المبانى . وفى هذه المدينة التى يستخدم القطاع غير الرسمى فيها ثلث اجمالى القوى العاملة يبدو دور الصناعة الخاصة والقطاع الثالث من الحرف المرتبط بالخدمات الحكومية أعجز من أن يمتص مشكلة البطالة بنفس القدر الذى ذكرناه بالنسبة للأمثلة السابقة . ومن هنا يمكن التنبؤ بأن توازن سوق العمل الحضرى سوف يستمر فى ارتكانه على القطاع غير الرسمى .

وانتاجية العمل فى فريتاون محدودة دون شك ولكن المدينة تقدم مع ذلك مثالا لسكان مدن الصفيح الذين يكسبون عيشهم بأنفسهم . وحتى لو كانت هذه المكاسب قليلة ومحدودة القيمة فهى على أية حال تفوق كل ما كان يأمل المهاجرون فى كسبه فيما لو استقر فى قريته .

وصفوة القول . أن أى برنامج يهدف الى تحسين الأحوال السكنية فى مناطق السكن المؤقت لابد وأن يركز على أهمية القطاع غير الرسمى فى حل مشاكل العمالة لدى ساكنى الدينة ، كما أن السياسة التى تهدف الى اعادة لسكان مصحوبة بانتقال السكان من مكان الى آخر فى داخل المدينة لابد وأن تكون هناك أولوية خاصة لحل مشكلة البحث عن عمل بديل لأصحاب الأسر الذين سوف يستقرون فى الأماكن الجديدة .

التعرف على المتطلبات :

عقدت الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٧٩ مؤتمرا عالميا عن المستوطنات البشرية (مؤتمر HABITAT) بهدف تحفيز المجتمع الدولى لمقاومة التحديات التى تتعلق بنمو معدل التحضر فى العالم الثالث بسرعة تصل فى مداها الى مرتين ونصف أكثر من معدل النمو السكانى العام الذى يزيد بدوره بسرعة لا يمكن أن يتحقق معها تحسين فى مستوى المعيشة . وقد عمدت منظمة الأمم المتحدة الى أن تلفت الانتباه الى موضوع مهم هو كيف ستنجح الدول المختلفة فى انجاز عدد من المستوطنات فى خمسة وعشرين عاما يناظر فى حجمه كل المنشآت التى بناها الإنسان فى تاريخه الطويل منذ أن ظهرت أول مدينة على سطح الأرض من مدة تزيد على عشرة آلاف سنة . كل ذلك مع اعتبار أن الجزء الأكبر من هذا المجهود الضخم ينبغى أن يتركز فى مدن العالم الثالث .

وسواء امتدح الإنسان وظائف هذه المدن ودورها فى تنشيط التنمية أو انتقدها باعتبارها مخربة للبيئة الريفية ، وسواء رأى الإنسان فى تلك المدن مظهرا من مظاهر التقدم التكنولوجى فى مجال الصحة والتعليم أو على النقيض لو نظرنا اليها باعتبارها أداة للتخلف ، فان هناك حقيقة عامة تفرض نفسها ، تلك هى أن هناك انفجارا حضريا هائلا قد حدث وأنه لابد من السيطرة على هذا الانفجار . ويمكن لنا أن نتساءل كم سيصبح العدد المستقبل للمائتى مليون حضرى الذى يعيشون فى فقر مدقع فى ١٩٧٥ ؟ كم سيصبح هذا العدد بعد خمسة أو عشرة أعوام وليس فى عام ٢٠٠٠ الذى لازال يبدو حتى الآن بعيدا ؟

لاشك أن التدهور يشمل الآن كل مناحى الحياة فى المدينة . فالاسكان الذى

يسمى تعسفيا بالاسكان الاجتماعى Logement Social لا يستجيب الا لحاجات الطبقات الوسطى وعلية القوم الذين يحتلون مراكز السلطة فى حين أن النقص فى السكن تزداد خطورته سنة بعد أخرى . وتؤدى المضاربات العقارية وارتفاع الايجارات من ناحية أخرى الى مزيد من الانعزال السكنى . ولا يصل المركب الحضرى المعاصر الى توفير فرص العمل رغم المرونة التى يتصف بها القطاع غير الرسمى . كما لا يصل الى توفير الخدمات والمرافق الأساسية . وفوق ذلك يميل السكان الى الازدياد بمعدلات أسرع فى الأحياء الهامشية منها فى الأحياء الوسطى (١٤) . فقد كانت الزيادة السكانية فى بومباى الكبرى فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧١ أكثر ما تكون فى الضواحى . فقد شملت هذه الضواحى فى تلك الفترة ٨٤٪ من الزيادة الكلية فى السكان . وفى مدينة صناعية أخرى ضمن العالم الثالث هو ساوباولو تناقص السكان فى قلب المدينة بحوالى ٧٪ فى ما بين ١٩٦٠ – ١٩٧٠ فى حين أن المنطقة الوسطى زادت بنسبة ٦٣٪ ووصلت الزيادة فى الضواحى الى ١٤٥٪ ، ورغم الحقيقة المجزأة التى تشير إليها الملاحظات السابقة فأنه من الممكن أن نستقرئ من الأرقام الخاصة بمدينتى بومباى وساوباولو الأغراض الأولى لظاهرة مرضية تتمثل فى الاتجاه الى الكثافة المنخفضة فى المراكز الحضرية فى العالم الثالث مثلما هى الحال فى المدن الكبرى فى العالم المتقدم ، خاصة فى أمريكا الشمالية . وعلى النقيض من ذلك ، فمن المنتظر أن يزداد الطلب على الأراضى فى الهوامش الحضرية . وتنتشر المدن الآن على شكل

---

(١٤) ONU, Documentation de la conférence de Vancouver, A/conf., 70/A/1, New York, 1976. p. 145.

بقعة الزيت فهى تمتد فى كل يوم بمعدل مترين مربعين على حساب الأراضى الزراعية . وسوف يصل الأمر مع نهاية القرن العشرين الى أن يلتهم الامتداد المدنى ٦٠ مليون هكتار من الأراضى التى كان من المفروض أن تكون مزروعة . وسوف تتحول تلك المساحات الى ما يعرف بالمنشآت التلقائية (أو غير المنضبطة أو غير المندمجة أو غير الحكومية ...) لتحتل تلك المنشآت النطاقات المحيطة بالمدن الكبرى فى الدول النامية .

وينبغى أن نستشعر هذه المتطلبات أيضا من خلال سيادة الفئات العمرية الوسطى (الشباب) بين السكان الحضريين فى العالم الثالث وهى حقيقة سوف يندهش لها الغربيون الذين لا يرون الشيخوخة فى الاحصاءات فقط ولكن أيضا فى كل زوايا مدنهم – ويكفى أن نذكر أن الفئة العمرية ٢٠ – ٢٩ عاما وصلت فى ١٩٧٥ الى ٦٥٠ مليون شخص وينبغى لهذا العدد أن يتزايد بنسبة ٥٠٪ من الآن حتى عام ١٩٩٥ ليصل الى مليار تقريبا . وفى الوقت الذى لن تزيد معدلات النمو فى أفراد هذه الفئة العمرية عن ٩٪ فى البلدان الصناعية فى الوقت الذى ينتظر فيه أن تصل الدول النامية الى ٦٨٪ . وتبعا لمعدلات الوفيات العامة ومعدلات وفيات الأطفال الآخذة فى الانخفاض وتوافق ذلك مع استمرار معدلات الخصوبة المرتفعة فان معظم دول العالم الثالث يمكن أن تندرج ضمن مجموعة الدول الغنية. ففى خلال خمسة عشر عاما ابتداء من الآن سوف يعيش فى العالم الثالث يمكن أن تندرج ضمن مجموعة الدول الغنية . ففى خلال خمسة عشر عاما ابتداء من الآن سوف يعيش فى العالم الثالث أربعة أشخاص من بين كل خمسة تتراوح أعمارهم بين ٢٠ – ٢٩ سنة .

والسؤال الآن كيف سيقبل هؤلاء الشباب المثقفون النشطون ظروف الحياة التى تتسم بالفقر ؟ ...

ان الدراسات التى تبرز خصائص هؤلاء السكان ونمط حياتهم عديدة ومتنوعة . ولكن الحاجة لازالت ماسة الى موقف علمى محايد يتناول دراسة هذه الخصائص بدقة مع التعريف بالعوامل الرئيسية التى يترتب عليها وجود وتضخم الأكواخ ومدن الصفيح ومناطق التعديات على الأرض فى مدن العالم الثالث . وبدون هذا التعريف لن يمكن معالجة المشكلة معالجة واعية . كما أن الدراسة لابد وأن تأتى من خلال فهم جيد للمركب الحضرى الذى تمثل الأحياء الهامشية جزءا منها .

الفصل الثانى

ازدواجية البنية الحضرية

- مقدمة .
- العزل السكنى .
- القطاعان الاقتصاديان الرسمى وغير الرسمى .
- نقد نظريات الهامشية الحضرية .
- المضاربات العقارية .

الفصل الثانى

ازدواجية البنية الحضرية

مقدمة :

هناك طريقة جديدة فى التفكير فرضت نفسها منذ خمسة عشر عاما فى مجالات علمية عديدة ومتنوعة . تلك هى تحليل الأنظمة L'analyse de systéme وتختلف تلك الطريقة الجديدة فى تحليل الظاهرات عن الطريقة التحليلية التقليدية التى تعنى بدراسة كل جانب من جوانب المشكلة دراسة مجزأة ينفصل فيها كل جانب عن الجوانب الأخرى . ولنضرب مثالا على ذلك بمشكلة التلوث الجوى الذى ينتج عن بناء مصنع ، أو بمشكلة تشويه المظهر الحضرى العام نتيجة لظهور واحدة من مدن الصفيح بطريقة غير مشروعة ، فان العلاج الذى تقترحه الطريقة التحليلية التقليدية يتمثل فى ازالة الغرض الظاهر ، وبطريقة منفصلة ، ففى المثالين اللذين ذكرناهما تتخذ السلطة قرارا باغلاق المصنع أو بازالة مدينة الصفيح . غير أنه من السهل أن نتبين أن هذا العلاج الاصطناعى سوف يترتب عليه من النتائج ما هو أسوأ من المرض نفسه . وسوف يترتب على اغلاق المصنع زيادة فى معدلات البطالة فى المدينة ، وبطء فى معدلات النمو الاقتصادى . وسوف يؤدى ذلك بالتالى الى انخفاض مستوى المعيشة . كما أن مدينة الصفيح المزالة سوف يتحول ساكنوها الى موضع آخر أقل ملاءمة ، وسوف تتضاعف الكثافة السكانية فى هذا الموضع الجديد ، وتتفاقم المشكلة .

وعلى العكس من ذلك ، تعتمد طريقة تحليل الأنظمة على التمييز بين الأنظمة البسيطة التى تتكون من متغيرين فقط ، والأنظمة المركبة التى تتكون من

عدد من المتغيرات (مثل المدينة) . وللتدليل على الفرق بين التحليلين نضرب مثالا آخر ، فالمنظم الحرارى Thermostat للمدفأة الكهربائية يمثل نظاما بسيطا تعتبر فيه الحرارة دالة خطية Fonction linéaire لكمية الكهرباء المستهلكة ، ويبدأ عمل الترموستات تلقائيا كلما انخفضت حرارة الغرفة التى توجد فيها المدفأة . أى أنه فى النظام البسيط Systéme Simple هناك مجموعة واحدة من ردود الأفعال . وعلى ذلك فان الخطأ الجسيم الذى كان التخطيط الحضرى يقع فيه يمكن التعبير عنه ببساطة بأن المدينة هى نظام مركب يتمثل فيه مجموعات عديدة من ردود الأفعال كأن ينظر إليها وفق نظرية الترموستات التى أشرنا إليها . وبعبارة أخرى فان تضميد الجروح واحد بعد الآخر يؤدى الى مزيد من المعاناة بالنسبة للمريض . وهذا ما كانت تفعله السلطات العامة فى المدينة .

وقد نفذت الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة فى الستينيات خطة تهدف الى علاج كوارث الفقر واتخذت فى سبيل ذلك اجراءات تهدف الى تعديل النظام الضريبى وإلى اصلاح الهيكل الإدارى . ولكن النتيجة لم تكن إلا مزيدا من الفقر وخطورته . وأصبح فى نيويورك مثلا شخص من بين كل سبعة أشخاص يعتمد اعتمادا كليا على المعونات التى تقدمها الدولة . والأمر نفسه كان موجودا فى العالم الثالث – حتى ظهرت توصيات مؤتمر الاسكان العالمى فى عام ١٩٧٦ على الأقل – حيث كان الاتجاه العام هو ازالة الأحياء السيئة بقوة السلاح . وكانت النتيجة المباشرة دائما هى تضاعف فى أحجام وأعداد مدن الصفيح .

ويرجع الفضل الى أحد مهندسى الميكانيكا بمعهد ماساشوست التكنولوجى هو جاى فورستر Jay W. Forester الذى أدخل طريقة تحليل الأنظمة الى مجال

الاجتماع والاقتصاد الحضرى [1] على اعتبار أن المدنية تقاوم أى تغير بحسب مفهوم التوازن التلقائي الميكانيكى ؛ فالتوازن التلقائى يحافظ على وجوده وعلى وظائفه بواسطة مجموعة من التوازنات الأخرى . وفى حالة المدينة يؤدى قرار التخطيط الحضرى الى اضطراب فى التركيب الراهن للمدينة . ويترتب عليه مجموعة من ردود الأفعال متساوية فى القوة ومتضادة فى الاتجاه . ولا يؤدى الى مثل هذا الاضطراب ترك المدينة تنمو عشوائيا أو التراخى فى اتخاذ القرار وإنما يؤدى اليه فى الواقع تنبه المسئولين الى كل ردود الأفعال الموجودة فعلا ولكى تدرس ردود الأفعال هذه ، أتى فورستر بنموذجه الذى يقيس فيه الوضع الراهن واتجاهات الحركة التى تتعلق بالعمالة وبالسكن وبالتراتب الاجتماعى من خلال واحد وثلاثين متغير . وإذا كان هذا النموذج قد طبق بنجاح على مدن أمريكا الشمالية فأنه لا يصلح بكامله للتطبيق على مدن العالم الثالث ولكنه يمكن – من ناحية أخرى – أن يمثل مرجعا يتبين المسئولين من خلاله الدور الفعلى الذى تقوم به الأكواخ ومدن الصفيح والمساكن غير الشرعية فى المدينة . ويؤدى ذلك بالتالى الى اتخاذ القرار المناسب للعلاج [2] .

العزل السكنى La Ségreation Résidentielle :

هل تغيرت الأمور كثيرا منذ عصر المدينة الاستعمارية La Ville Colon-iale التى وصفها فرانز فانون F. Fanon [3] بقوله ، لا تتكامل المنطقة التى

(١) J. W. Forester (Urban Dynamics) MIT Press, 1969.

(٢) للإلمام بنموذج فورستر انظر :

B. Granotier (Elements de Sociologie). Paris, Es. A, 1977.

(٣) Frantz Fanon, "les donnés de la terre," Paris, Maspera, 1968.

يسكنها المستعمرون مع تلك التى يسكنها الوطنيون : فالأولى مدينة ثابتة مبنية كلها من الأحجار والحديد وهى مدينة تتلألأ فيها الأضواء ، وذات شوارع مرصوفة ، بل وتحتوى القمامة فيها على أشياء لا يعرفها أهل البلاد ولم يروها من قبل حتى فى أحلامهم . أما المدينة الأخرى قرية سوداء يمثلها البلد القديمة Mé-dina وهى المنطقة السيئة التى يتكدس فيها البشر فوق بعضهم البعض ويعانون من الجوع وسوء التغذية .. أليست هذه الفوارق موجودة فى اطار ما يسمى الآن بالتفرقة العنصرية ؟

يوجد فى جنوب افريقيا العديد من المناطق السيئة مثل تلك التى تقع بالقرب من مدينة الكاب حيث يسكن السود أساسا . وينبغى على كل فرد – بناء على سياسة التنمية التى تنجز على أسس عنصرية مختلفة – أن يضع على بطاقته المجموعة السلالية التى ينتمى إليها سواء أكانت السوداء (١٧مليون) أو البيضاء (٣ر٤ مليون) أو الملونة (٤ر٢ مليون) أو الآسيوية (٧٥ر٠ مليون) [٤] وليس العزل السكنى فى اتحاد جنوب افريقيا الا مظهرا لنظام سياسى واجتماعى ينبنى على التسلط والاستغلال من قبل الأقلية البيضاء للأغلبية السوداء (وقد انتهى عصر التفرقة العنصرية مع حكومة مانديلا – المعرب) . ويقسم القانون فى هذه الدولة المدن الى أحياء منفصلة يسكن فى كل منها واحدة من المجموعات السلالية الأربع ولا يحق لأى شخص من سلالة أن يمتلك أراضى أو منشآت إلا فى المنطقة المخصصة لمجموعته السلالية . بل أن تحرك السكان السود فى المدينة وتغييرهم لمحال الإقامة محكوم بنصوص قانونية غاية فى التعسف . فالأسود الذى يقضى عشرون عاما من عمره فى مدينة ما ثم تتيسر له فرصة عمل فى

(٤) Données Unesco, exposition "L'apartheid et l'enfant, tenue en 1979 á Paris dans le cadre de l'Année Intérnationale de l'enfance.

مكان آخر لا يسمح له بترك مدينته الأولى إلا إذا كانت الثانية تقع على مسافة يلزم لقطعها ٧٢ ساعة . والأسود الذى يقضى خمسين عاما من عمره فى مدينة ما قد يسمح له بمغادرة المدينة بناء على قرار من وزير الإدارة والتنمية فى حالة ما إذا كان كل سكان هذه المدينة من الإفريقيين قد خضعوا للمحاكمة ، ووفق التقدير النسبى للحاجة إلى اليد العاملة فى المدينة التى يعيش فيها . ومن ثم تؤدى التفرقة العنصرية الى وجود تجمعات مكانية صناعية مثل البانتوستان Bantustan التى يحصر السود فى اطارها . وليست مدن الصفيح فى مثل هذه الحالات إلا جانبا من نظام سياسى شامل .

ودون أن يطرأ العزل السكنى على أسس اثنوغرافية فيظهر العزل فى أماكن أخرى نذكر منها السكان الذين يتخذون من أرصفة الشوارع سكنا لهم فى كلكتا أو دكا أو كراتشى . ففى عام ١٩٧١ وصل عدد سكان الأرصفة فى كلكتا إلى ٥٠٣٤٢ شخصا تشملهم ١٤٨٠٠ أسرة [٥] وهذا الرقم هو – دون أدنى شك – أقل من الحقيقة . وهو تقدير يتعلق بظاهرة آخذة فى الظهور والانتشار فى آسيا الجنوبية وأيضا فى افريقيا وفى مدن الكاريبى مثل بورت أو برنس Port-au-Prince عاصمة هايتى . وفى احصاء آخر عن كلكتا ذكر أن ٣٤٣١٦ شخصا من سكان الأرصفة يقل لديهم متوسط الدخل الشهرى عن ٣٫١٠ دولار للفرد الواحد . ورغم ضآلة هذا الدخل فانه موجود فى الحقيقة لدى أكثر من ٢ ٪ من سكان كل المدن الهندية . وفى نفس المدينة لوحظ أنه من بين ١٠٤٨١ من أرباب الأسر المقيمة على الأرصفة أن ٣٤ ٪ منهم كان لديهم عمل ثابت و٢٨ ٪ لديهم عمل غير منظم و٣٨ ٪ يعيشون على الاعانات الحكومية أو التسول .

(٥) ONU, Documents de la Conférence de Vanconver. Op. Cit., p. 21.

وبعيدا عن هذه الأمثلة المتطرفة ، فان العزل السكنى بين الأغنياء والفقراء يأخذ فى معظم الأحيان شكلا نكاد نسميه مألوفا على اعتبار أن الهوة واسعة وموجودة فى كل مكان فى مدن العالم الثالث الى حد لا نجد له نظيرا فى أى مكان آخر فى العالم حيث تزداد الفروق فى الدول النامية بين ناطحات السحاب مكيفة الهواء ، والسيارات الخاصة والمحال المملوءة بالبضائع المستوردة من ناحية ، والفقر والتكدس فى الأحياء الشعبية ومدن الصفيح من ناحية أخرى . ففى مانيلا مثلا يتشابه شارع أيالا Ayala بحى ما كاتى Makati الراقى مع مانهاتن فى نيويورك حيث توجد فى هذا الشارع المبانى العالية ومقار ادارات البنوك وشركات التأمين . وعلى مسافة قصيرة من هذا الحى تظهر توندو أوف شور أكبر مدينة صفيح فى جنوب شرق آسيا . وفى نيروبى يبدأ وادى ماثار Mathar Valley الذى يقع على مسافة عشر دقائق بالتاكسى من مركز المؤتمرات الدولية (كنياتا سنتر) ويظهر معه البغاء والمعارك الليلية الدموية والسكر وسوء تغذية الأطفال . وفى الوقت الذى تتحول فيه كاب فير Cap Vert فى داكار الى كل ما هو سئ يتعلق بمدن الصفيح فى الوقت الذى يبدو فيه حى بلاتو Plateou مميزا بالعمارات السكنية الراقية . وفى مكسيكو سيتى يظهر نطاق واسع من الضواحى تزداد ضخامته كلما ابتعد المشاهد عن مركز المدينة ويظهر فى هذا النطاق الضوضاء والتلوث الشديدين .

والحقيقة أن الأحياء الفقيرة تضم معظم ساكنى المدن التى تمثل الوجه الآخر للمدينة الذى لا يراه السائح للوهلة الأولى . ولاشك فى أن هناك تمايز بين الأحياء الشعبية ، ومدن الصفيح بمعناها الحقيقى التى يقدر سكانها بنحو ٣٠٪ من اجمالى سكان الحضر . وتتزايد هذه النسبة بمعدل سنوى يصل الى ١٥٪ . وتتأكد

الهوية الثقافية بوضوح فى الأحياء الشعبية على عكس ما هو موجود فى المنطقة المركزية التى تتطور نحو التغريب Occidentalisation . ففى مدينة فاس مثلا يتكون الحى الشعبى Médina فى الأساس من مساجد وأسواق وحارات ضيقة تمتلئ حركة ونشاطا وعجيجا لا يسمع الإنسان فيها تداول اللغة الفرنسية ولازال الرجال يلبسون الجلاليب ولازالت النساء يتحجبن . ويمكن ملاحظة نفس الشئ فى « قصبة » الجزائر التى يصعد الإنسان فيها إلى المساكن عبر سلالم حجرية طويلة ومرهقة وتمتلئ حارات القصبة بالأطفال الذين يلعبون ويشاهد زائرها الحنفيات العمومية وأهم ما فيها هو سحر الضوء الخافت الذى يثير الغموض الذى تغرق فيه الأزقة والأفنية وتزداد هذه الروعة مع تردد صوت المؤذن الذى يدعو المصلين الى المساجد .

وحيث أن التاريخ يتجسد فعلا فى الأحياء الشعبية ويبرز ذلك الجهود التى يبذلها اليونسكو لانقاذ التراث المعمارى فى « القصبة » فى الجزائر و« المدينة » فى فاس وفى تونس . لكن هذه الأحياء تمتد دائما فى نمو عشوائى . ويفسر ذلك عدم انتظام الخطة العامة ونقص الخدمات والمرافق . وتتميز « المدينة » أيضا فى داكار بالمظهر الإسلامى حيث يوجد المسجد الجامع والمدارس القرآنية ويتعايش فيها كل المجموعات الاثنوغرافية التى يتحدث أفرادها بلغات الولوف ، والسيرير ، والديولا . غير أن مستوى المعيشة منخفض ومعدلات البطالة عالية . ويسكن المهاجرون من نفس القرية بأعداد تتراوح بين ٦ - ٨ أشخاص فى الغرفة الواحدة . ويشترك الجميع فى تناول الطعام الذى تعده احدى النساء . وتتكون الوجبة الأساسية من الأرز وبعض قطع من اللحم أو السمك . ويقدم الطعام على

صينية واسعة يتربع حولها ١٢ شخصا أو أكثر والجميع يأكل بتكوير الغذاء فى اليد ثم ابتلاعه وهى طريقة عادية فى القرى الافريقية .

ورغم العشوائية والاضطراب اللذين تعيشهما مدن الصفيح ، يوجد أيضا أحياء شعبية رسمية فى بعض الأحيان . ففى مدينة المكسيك أسست شركة بيمكس PEMEX – وهى الشركة الوطنية التى تبيع مشتقات البترول – مساكن لعمالها الذين يشتغلون فى مصانع البتروكيماويات . ويتميز هؤلاء العمال بدخولهم المرتفعة بالإضافة الى الوظيفة الثابتة وتتكون الوحدات السكنية التى أسستها بيمكس فى هيدالجو Hidalgo من مساكن تبعد أربعين كيلو مترا عن وسط مدينة المكسيك . وقد بنيت هذه المساكن من الخرسانة سابقة التجهيز من مساحة خضراء ومحل كبير « سوبر ماركت » فى كل مربع سكنى . وفوق المستوى المعيشى الجيد الذى يتمتع به السكان فقد انعكس ذلك على السلوك الأسرى . فالأسرة لا تضم أكثر من ثلاثة أطفال أو أربعة ينتظمون جميعهم فى التعليم وتنعقد الآمال على نجاحهم أكثر مما يحدث فى الأوساط العمالية الأخرى . وعندما يكون السكن مخصصا لأحد العمال المهرة أو لأحد الفنيين مثلما يحدث فى عبدان بايران ، فلا يمكن لنا أن نعتبر مثل هذه المساكن ضمن الأحياء الفقيرة وذلك للطريقة الجيدة التى يتم بها البناء ولغنى المنطقة بالخدمات العامة .

وعلى خلاف الأحياء الشعبية ، تسود مدن الصفيح سواء فى المساحات الخالية داخل المدينة ، أو فى المناطق التى تقع على هوامشها . وتنشأ هذه الظاهرة حينما تصبح المبانى التقليدية غير موجودة بسبب التلوث ، أو حينما يحدث تضرس فى الأرض ، أو حيث تصبح قوانين تنظيم المدن غير مطبقة . وهكذا تنشأ مدن الصفيح على المنحدرات الشديدة مثل التقعرات الأرضية فى كاركاس أو على

ساحل البحر فى الأراضى التى تتعرض أحيانا لطغيان المياه مثلما الحال فى مانيلا ، أو بحذاء الخطوط الحديدية ، أو على حواف الأنهار التى تفيض مياهها أحيانا مثلما الحال فى أحمد أباد فى الهند . وتؤكد تقارير الهيئات المعنية فى الأمم المتحدة بمنع أو انقاذ الكوارث . على أن هذه المناطق السكنية الهامشية تتعرض أكثر من غيرها للغرق أو للزلازل أو للأعاصير أو لهبوط الأراضى أو غيرها من الكوارث الطبيعية (٦) . فحينما تهب العواصف على كاراكاس تغرق المياه المنحدرات فتنزاح الأكواخ ويتشرد سكانها . وفى فاس حيث يسكن واضعو اليد فى المحاجر ، أدى هبوط الأرض الذى حدث فى ديسمبر ١٩٧٨ الى قتل عدد من الأسر . وحينما اجتاح اعصار دافيد جزر الكاريبى فى أغسطس ١٩٧٩ بسرعة تصل الى ٢٠٠ ك م / ساعة أدى ذلك إلى ازالة الأكواخ المصنوعة من الخشب والطين وأدى أيضا الى ضحايا بشرية فى مدن الصفيح فى هاييتى وفى الانتيل .

وتمثل المبانى فى مدن الصفيح مبادرة من جانب السكان الذين لا يعتمدون فى بناء مساكنهم على المعونات الفنية أو المالية التى تقدمها الحكومات . بل أن الحقيقة الاحصائية تؤكد على أن ٥٠٪ من المساكن فى العالم الثالث تبنى بالجهود الذاتية l'autoconstruction ومن هنا يمكن القول بأن ازالة مدن الصفيح عملا ناقصا إذا لم تكن هناك خطة شاملة . لأن ازالة المساكن السيئة فى واحد من أحياء المدينة يعنى ظهور هذا النوع من المساكن فى حى آخر . بل إن الأسباب الاقتصادية تدعو إلى التراخى فى اصدار القرارات الخاصة بهدم المساكن المؤقتة ، ففى البلاد التى تكون فيها الموارد نادرة يصبح من غير المعقول الغاء جزء مهم

(٦) UNDRO, Desaster relief and migration, Genéve 1976, p. 14.

من الاستقرار والعمالة وبتراكم رأس المال الثابت هذا ، سنة بعد أخرى فى شكل أكواخ تكبر تدريجيا وتتحسن ، لتصبح بيوتا من الأحجار يمكن أن تكون مساكن ثابتة .

وعلى المستوى الاجتماعى تعتبر مدن الصفيح مجالا للتعاون المتبادل ولتقوية العلاقات الإنسانية التى يمكن للقرويين المهاجرين أن يعيشوا فى ظلها . وحينما قال المسئول الذى أسس مجمعة تيزيه Taizé بأن مدن الصفيح ليست مجالا لليأس وإنما للأمل فأنه كان يعنى العلاقة الأخوية التى تغيب فى كثير من المدن الغربية . والأمر نفسه كان يعنيه الاقتصادى الهندى الذى أعلن أمام مؤتمر فانكوفر العالمى للاسكان بأن كلكتا هى من آخر المدن التى تتضح فيها هذه المعالم الانسانية .

ويظل سكان مدن الصفيح – إذا لم تهدم مساكنهم من قبل الدولة – يطالبون دائما باضفاء شرعية على وجودهم باعطائهم أى شكل من أشكال الملكية أو الضمان من قبل السلطة . وقد تحققت هذه المطالب أحيانا مثلما تحولت مساكن الباريادا Barriades فى ليما إلى مناطق سكنية رسمية فى عام ١٩٥٦ بعد معارك دامية مع الشرطة . وحينما اطمأن السكان الى وضعهم الاسكانى شجعهم على استثمار أموالهم فى تحسين مساكنهم وأحيائهم .

وتبرز الفروق بين الجزء الرسمى والجزء غير الرسمى إذا ما فحصت صورة جوية لمدن مثل ريودى جانيرو أو ساوباولو أو كاراكاس . ويتضح من هذه الصور أن المساكن الحديثة تنتظم فى خطوط متوازية تتراكم على حوافها الخارجية المساكن غير الشرعية ومدن الصفيح . غير أن فوارق الدخل هى العامل الأساسى

فى توسيع الهوة بين كتلتى المدينة (الرسمية وغير الرسمية) . ففى كنشاسا مثلاً لا يتعدى الراتب الشهرى لعامل صناعى ماهر ما يوازى ثمن المبيت ليلة واحدة فى فندق الكونتننتال . وفى أبدجان يعتبر فندق ايفوار المستهلك الرئيسى للكهرباء فى البلاد . وباستثناء الحالات التى تكون فيها الأحياء المركزية الغنية كثيفة السكان لوجود الأبراج السكنية العالية (مثلما فى سنغافورة وهونج كونج) ، فان فوارق الدخول تتفق مع اختلافات شديدة فى الكثافة . ففى المناطق الفقيرة يقبل السكان العيش فى تكدس وازدحام فى محاولة لتقليل نفقات الانتقال بين مساكنهم وأعمالهم . أما فى الأحياء الغنية فالكثافة أقل لأن السكان يستطيعون التحرك بسيارتهم الخاصة . ففى الدار البيضاء يصل متوسط الكثافة فى المدينة القديمة ألى ٧٧٠ ساكن فى الهكتار بينما لا يتجاور هذا المتوسط فى الأحياء الممتازة على تلال أنفا V. Anfa ٧٠ شخصا فى الهكتار . وفى بورت أو برنس يحتل الـ١٠٪ الأكثر غنى من بين السكان ، ٦٧٠ هكتارا من الأرض وهى كثافة تصل الى ١٠٠ شخص فى الهكتار فى حين أن الـ٦٥٪ الأكثر فقرا يعيشون على ٤٧٠ هكتار بمتوسط يصل الى ٨٨٠ شخصا فى الهكتار (٧) .

ويمكن أن يقاس التفاوت أيضا بمدى توفر المرافق الأساسية . فثلثى سكان كنشاسا لا يتمتعون بالمياه النقية و٨٥٪ منهم لا تتوفر لهم الكهرباء (٨) فى حين تصل مساكن الطبقة الموسرة التى تمثل ١٥ - ٢٠٪ من اجمالى السكان بالشبكات العمومية . وعلى ذلك فان الغالبية العظمى وهم من الفقراء يقع عليهم عبء النضال من أجل البقاء ومن ثم يهاجرون من منطقة لأخرى فى داخل المدينة ولكنهم يعانون دائما من نقص الخدمات رغم أنهم يساهمون بدفع الأموال

---

(٧) ONU, Documentation de la conférence de vancouver. Op. Cit., p. 143.

(٨) "Cités Géantes", Enquête du Journal le Monde, Paris, 1978.

كضرائب غير مباشرة . والمستفيد من هذه الأموال هو القطاع الرسمى فى صورة خدمات أفضل . ويظل المساهمون أنفسهم فى حرمان من الخدمات المماثلة . ويثير أحد تقارير مؤتمر فانوفر الذى سبق أن أشرنا إليه ، الوضع التقليدى فى مدينة آسيوية كبيرة بالحديث عن المدينة على اعتبار أن « المدينة يتمتع فيها ٣٠٪ فقط من اجمالى الأسر بالمياه و٢٪ فقط بالصرف الصحى » . ويعيش ٢٥٪ من السكان فى كثافة عالية جدا (١٠٠٠ - ٢٥٠٠ شخص / هكتار) فى المناطق التى لا تتصرف فيها المياه الزائدة بطريقة سليمة . وتوجد الكهرباء لدى ٥٠٪ من الأسر وأغلب هؤلاء لا يتمتعون بالكهرباء إلا من مأخذ واحد أو اثنين (فيش - بريزة) . ويوجد الغاز لدى ٦٪ فقط من الأسر رغم أن الغاز أقل فى ثمنه من مصادر الوقود الأخرى (الخشب أو الفحم النباتى أو الكيروسين أو الكهرباء) ويقتصر وجود الهاتف على الأسر التى يتحقق لها دخل شهرى يزيد على ١٠٠ دولار (٦٪ من الأسر) (٩) .

ومن ناحية أخرى يعيش أقل من ٣٠٪ من سكان المدن فى العالم الثالث فى مساكن ترتبط بشبكات الصرف الصحى فى مقابل ١٠٠٪ فى أمريكا الشمالية . ويزداد الأمر خطورة إذا علمنا أن ٣٠٪ من سكان هذه المدن لا يتوفر لهم أى نظام للتخلص من القمامة والفضلات فلا يوجد لديهم أى شكل من أشكال المراحيض حتى البدائية منها .. وفى عام ١٩٧٠ ساهمت الهيئات المسئولة عن الخدمات العامة بالتخلص فقط من ٣٠٪ من اجمالى الفضلات فى مدن العالم الثالث .

وفيما يتعلق بالامداد بالماء النقى ، فمن الثابت أن هناك ٥٠٪ فقط من

---

(٩) ONU. Op. Cit., p. 143.

الأسر الحضرية فى العالم الثالث ترتبط مساكنهم بشبكات المياه ويتصل ٢٠٪ فقط من مساكنهم بالحنفيات العمومية أما الباقى (٣٠٪) فعليهم أن يجلبوا الماء من الخارج . وقد يقطعون فى سبيل ذلك مسافات بعيدة ويقفون فى صفوف طويلة فى انتظار ما يلزمهم من ماء . ولا يمكن أن نصف ما يترتب على ذلك بأكثر من عبارات عالم الاجتماع لاكيان Ph. A. Laquain الذى نشأ نفسه فى احدى مدن الصفيح بحى توندو بمانيلا والذى ذكر فيها « أن تكون فقيرا ذلك يكلف كثيرا » [١٠] .

ففى مناطق السكن غير الشرعية التى تعانى من نقص الخدمات تباع المواد الغذائية الأساسية بأغلى مما تباع فى الأحياء الأخرى . وقد حصل سكان توندو مؤخرا على ترخيص من السلطات يسمح لهم ببناء صهريج للمياه فى كل بارنجواى Baranguay(الوحدة الادارية السياسية فى مدن الصفيح) . وأصبح من الممكن الآن أن يرى الإنسان من بعيد صهاريج مطلية باللون الأصفر وعليها شعار وزارة المستوطنات البشرية . ولكن الحصول على الماء ليس مجانيا بل هو غالى الثمن . والحال نفسه نجده فى المنطقة السكنية العمالية فى سانتا أورسولا فى مدينة المكسيك حيث أن السلطات المحلية اضطرت تحت ضغط السكان الى وضع براميل معدنية فى أماكن متعددة فى الشوارع تملأ بالماء ولكن السكان يدفعون مبالغ كبيرة من أجل شراء الماء من هذه البراميل .

ورغم أن مدينة الصفيح لا تندمج اندماجا كليا فى المدينة . فهى ولا شك

---

(١٠) اقتباس من البحث الذى ألقاه لاكيان فى حلقة بحث عن السكن فى آسيا والمحيط الهادى بمانيلا فى يونيو ١٩٧٩ .

تعتبر جزءا منها كما أنها ترتبط بالدينامية الحضرية فيها . وينبغى أن يضع المسئولون هذه الحقيقة دائما فى اعتبارهم حتى لا تتكرر أخطاء الماضى ممثلة فى الضغط بالقوة على سكان المستوطنات العشوائية . وسوف نحاول هنا أن نعطى تصورا محددا للعلاقة بين مدينة الصفيح الهامشية والمركز الحضرى [(١١)] . فكلما كانت مدينة الصفيح متجانسة اجتماعيا يدرك سكانها أهمية التعاون مع بقية سكان المدينة ويتمثل ذلك فى مفاوضات تتم بين ممثلى السكان فى مدينة الصفيح والسلطات المحلية من أجل الحصول على مزيد من الخدمات العامة .

وبعد أن تنقضى مرحلة من الشك فى شرعية مدينة الصفيح والرفض لوجودها ، تحاول المدينة نفسها أن تتكيف مع هذا الجيب الفقير الذى يسيئ الى مظهر المدينة ويشوه بيئتها فى ظل هذه العلاقة تبقى مدينة الصفيح دائما فى موقف ضعف وتظل محرومة من الوجود فى ظل الشرع والقانون . ويظل سكانها فى حالة عدم تنظيم ولا يشكلون بالتالى أية أهمية سياسية بالنسبة للسلطات والإدارة فى المدينة ومن ثم تظل مدينة الصفيح محرومة من الخدمات الأساسية والمرافق مما يشكل بدوره عائقا أمام التكافل الاجتماعى بين هذه المنطقة الهامشية وبين المركز الحضرى .

وتميل العلاقة بين المدينة الأصلية ومدن الصفيح الى التدهور خاصة إذا كانت القوى الاقتصادية تعمل بطريقة تلقائية ، فسوق العمل فى المدينة مجزأة ،

---

(١١) Charles Frankenhoff, "Elements of an economie model for slums in a developing country", Economic Development and Culture Change, Vol. XVI, Chicago, 1967, p.p. 27-36.

والأيدى العاملة تنتظم فى نقابات تضمن لها الرواتب وتحميها من البطالة ، كما أن العمال مؤهلون ويحققون انتاجية أعلى مما هى فى مدن الصفيح . وتتزايد أعدادهم بمعدل أبطأ لأن المستوى التعليمى الأرقى يكون مصحوبا عادة بانخفاض فى معدلات المواليد . أما العمال فى نطاقات الأكواخ فهم ليسوا منظمين من الناحية النقابية وليسوا مؤهلين وكثيرا ما تصيبهم الأمراض أو سوء التغذية . وتشغيل جزء منهم فى القطاع غير الرسمى ومن ثم فهم أكثر تعرضا لمخاطر البطالة والتضخم علاوة على زيادتهم بمعدلات أسرع فتضيق فرص العمل خاصة فى المدينة الأم حيث الطلب على الأيدى العاملة أقل مرونة . وعلى ذلك تقف مدن الصفيح بالنسبة للمدينة موقف الدولة النامية التى تبحث عن سوق لموادها الأولية لتمول مشترواتها من المواد المصنعة . وتمثل المواد الأولية فى مدن الصفيح القوى العاملة غير المدربة التى توجد فيها بوفرة التحكم فى سعر هذه المادة الأولية سوق العمل فى المركز الحضرى فينتهى الأمر بانخفاض رواتب العمال القادمين من مدينة الصفيح حينما يبحثون لأنفسهم عن عمل فى القطاع الخاص الحديث أو فى الإدارة أو لدى كبار الأغنياء . وتعتبر سوق العمل بالنسبة للأيدى العاملة غير الماهرة سوقا متذبذبة تعتمد كلية على المركز الحضرى . ويميل العرض من الأيدى العاملة نحو الازدياد ليعوض انخفاض الرواتب فتذهب النسوة والأطفال الى المدينة بحثا عن العمل حتى ولو لبعض ساعات اليوم حتى يمكن أن يكملوا بذلك النقص فى دخل الأسرة ، ويؤثر ذلك بالتالى فى عدم التوازن بين العرض والطلب مما يخفض الرواتب مرة بعد مرة .

أما بالنسبة للمركز الحضرى ، فهو يصدر الى مدينة الصفيح السلع المصنعة

والخدمات . وتميل الأسعار فى تلك الحال الى الثبات وان لم يكن الارتفاع لصالح المركز الحضرى وعلى حساب مدينة الصفيح . وفى حالة انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية فى القطاع الحديث يتجه المركز الحضرى الى خفض الانتاج فى سبيل الاحتفاظ بنفس المستوى من الأسعار . ويعكس الطلب على الأيدى العاملة التى تصدرها مدن الصفيح يكون الطلب على المنتجات المصنعة والخدمات الراقية أكثر مرونة .

وتجدر الاشارة أيضا الى الدور السئ الذى يلعبه التضخم فى حياة الأسر ذات الدخول المنخفضة وهى ظاهرة لا يقتصر وجودها على مدن البلدان الغنية بل هى موجودة أيضا فى العالم الثالث حيث يصل معدل انخفاض قيمة العملة أحيانا إلى ٥٠٪ بل يصل فى أحيان أخرى إلى ١٠٠٪ مثلما حدث فى السبعينيات فى تركيا أو فى الأرجنتين . وتتعرض أسر مدينة الصفيح أكثر مما تتعرض له أسر المركز الحضرى الأم من آثار التضخم على اعتبار أن ارتفاع الأسعار يصيب السلع الأساسية أولا مثل الخبز والأرز والبطاطس والفاكهة والحليب المجفف وأجور النقل ... الخ . وهى تمثل نواحى الانفاق المهمة فى ميزانية الأسرة فى مدينة الصفيح فينتهى الأمر الى التهام الدخل الأسرى كله . وعلى ذلك فان التضخم تصيب آثاره الأسر ذات الدخل المنخفض . ويمكن أن نضيف الى ذلك أن التكاليف فى قطاع البناء بما فى ذلك الأراضى – تزداد بمعدل أسرع نسبيا والسلع الأخرى . ويترتب على ذلك أن تتبدد أحلام الأسر الفقيرة فى بناء مسكن جديد أو حتى فى تحسين المسكن المؤقت .

ويؤدى هذا التحليل الى مظاهر العزل السكنى فى مدن العالم الثالث الى

التأكيد على أن الاستراتيجيات الايجابية والقوية التى تهدف الى تحسين أوضاع مدن الصفيح تعتبر ضرورة ملحة . ونستنتج أيضا أن الأكواخ والأحياء الهامشية والتجمعات غير الشرعية تعتمد اعتمادا مباشرا على المركز الحضرى الذى يؤثر فى نشأتها وتطويرها . ومن الضرورى فى النهاية أن نؤكد أيضا على أن أى حل لمشكلة مدن الصفيح لابد وأن يضع فى اعتباره أن العزل السكنى نتيجة لنمط حياتى فى المركز الحضرى . وليس لمجرد أن الإنسان يسكن فى منطقة غنية أو فقيرة لأنه كان ذا حظ حسن أو سيئ ، أو كونه دءوبا أو كسولا ، حتى ولو كانت هذه عوامل تلعب دورا فى نمط حياة الإنسان .

القطاعان الاقتصاديان الرسمى (المخطط) وغير الرسمى (غير المخطط) :

بدأت الدراسات الأولى فى الاقتصاد الحضرى بالتمييز بين الأنشطة الأولية (الزراعة) والثانية (الصناعة) والثالثة (الخدمات والتجارة) واعتمدت الدراسات على هذا التمييز حتى فى مدن العالم الثالث . وقد قدرت الدراسات بأن أنشطة القطاع الأولى التى تسود فى معظم أنحاء العالم الثالث تضم نسبة من العاملين تتراوح بين ٢ ٪ – ٢٠ ٪ . ففى جاكارتا وفالنسيا (فنزويلا) يعيش جزء كبير من السكان الريفيين على الأطراف الحضرية ، وقد سبق أن أوضحنا كيف أن المدن الآسيوية تنمو فتشمل كل القرى المحيطة ضمن الحدود الحضرية . وتقل نسبة القطاع الثانى عادة عن ٤٠ ٪ تبعا للتخلف الصناعى فى العالم الثالث وللتأخر فى تطبيق التوصيات التى قدمها مؤتمر ليما . وينبغى مع ذلك أن نستثنى عددا من المدن الصناعية مثل عبدان (ايران) وميناء الفوسفات(الجرف الأصفر) الذى

يجرى انشاؤه فى المغرب . ومدينة كيربى (توجو) المعدنية . أما القطاع الثالث فتتجاوز نسبته ٥٠ – ٦٠ ٪ من السكان العاملين خاصة فى مدن العواصم الاصطناعية مثل برازيليا سابقا ومثل أبوجا ودودوما اليوم .

والواقع أن هذا التصنيف الاحصائى لا ينعكس فى كثير على المركب الحضرى فى الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالعمالة . وقد سبق أن شرحنا مفهوم سوق العمل المجزأة . غير أن هذه السوق تضم نوعين من الأسواق الأصغر تختلف فيهما شروط العرض والطلب على الأيدى العاملة . ويمثل الأول السوق المخططة فى المركز الحضرى ، والآخر السوق غير المخططة فى الأطراف الحضرية :

١ – فأما السوق المخططة أو (الرسمية) فتشمل الموظفين والمؤسسات المهمة والمهن الحرة وهى جميعها مهن ثابتة ذات عائد جيد وأرباح وفيرة . حيث أن الموظفين مثلا يتوفر لديهم عادة من الوسائل ما يكملون به مرتباتهم التى تصبح أحيانا غير كافية . ففى بلاد مختلفة ومتباعدة مثل تايلاند أو المغرب يتعود رجال الأمن على ابتزاز أموال سائقى السيارات والشاحنات مقابل تركهم دون عقوبة .

٢ – سوق العمل غير المخططة أو (غير الرسمية) فيتمثل فيها ظاهرات عديدة تتراوح بين العمال غير المدربين الى اناس يعملون لحسابهم ، أو موظفين لبعض الوقت ، أو خدم أو عاطلين الى سلسلة طويلة من الأعمال التى لا يشملها دائما سند قانونى . وفى وصف يكاد يتشابه مع وصف دانتى للجحيم والجنة يورد لنا ملتون سانتوس M. Santos الفرق بين الدورة الدنيا والدورة العليا فى الاقتصاد الحضرى ، ويعبر ذلك على الازدواجية المتناقضة التى تحل الآن محل مفهوم التصنيف الثلاثى للأنشطة الحضرية فى العالم الثالث .

فمن ناحيـة « الجنة » يبـدو العمـال راضين عن أحـوالهم حيث يتوفـر لهم الأمن الوظيفى والنقدى ، والتنظيم النقابى الذى يدافع عن اهتماماتهم بالاضافة الى المسـاندة الحكومـيـة لهم . وتعـبـر هذه الأمـور بالطبع عن القطاع الحـديث المخطط والثابت فى الاقتصاد الحضرى فى البلدان النامية . ويعتبر هذا القطاع حـديثا لأنه يشمل كل الوحدات الصناعيـة ذات البـعد المالى المهم والقـادر على اعطاء الرواتب (العالية) . أمـا عن المكاتب الإدارية فهى تتعلق بأنشطة القطاع الثالث التى تسمى « مـتطورة » . كمـا يعتبر هذا القطاع مـخططا لأن له عـلاقة محددة ومعترف بـهـا مع كل أوجه الاقتصاد الوطنى الأخرى ، بل ومع السوق العالمية وهو يقوم باستغلال كل الموارد النافعة من التكنولوجيا الى التأهيل المهنى الى المعـرفـة المتطورة . وهو فـوق ذلك قطاع ثابت Structuré لأن العـمل فيـه مـحـمى بتشريعات تكمل دون الضمـان الاجتمـاعى والأجازات مدفوعـة الأجر والإقراض من أجل السكن والمعاش والتأمينات والضمانات المختلفة خاصة ضد البطالة . غير أن هذا القطاع يعيبه عدم قدرته على توفير عدد كاف من فرص العمل حتى لو كان ذا دور فعال فى تنشيط الاقتصاد الوطنى . وترفض الطبقات الاجتماعية التى تنتمى الى هذا القطاع الحديث الاتهام بالاعتماد على الخارج بل تدافع عن ذلك باعتبـارها موصـلا جـيدا للتحـديث وأنهـا مـحـرك جـيد للتنميـة الاقتصادية فى البلاد .

وأما فيما يتعلق « بالجحيم » فهو تراكم من الأنشطة الثانية والثالثة من النمط الذى يسمى بالبدائى يتعيش عن طريقه سكان الأكواخ ومدن الصفيح . وتمثل هذه الأنشطة القطاع التقليدى غير المخطط وغير الثابت Non Structuré فى الاقتصاد

الحضرى . ويعتبر هذا القطاع تقليديا لأنه يعكس مباشرة أسلوب الحياة والثقافة وربما الدين ؛ ففى كلتا تنعكس الاختلافات الاثنوغرافية على العمل ، فالعمال فى صناعة الجوت يأتون غالبا من بيهار ، أما عمال المنتجات المصنعة الأخرى فهم من البنغال . ويبيع البائع المتجول فى باماكو الخرز الرمادى الذى يقى شر الحسد . وفى فاس تعرض أوراق النعناع للبيع لتخلط بالشاى . ويعتبر هذا القطاع غير رسمى لأن الاستثمارات فيه تتكون من المدخرات الفردية ومن القروض من الوالدين أو من المرابين . ودون تدريب مسبق يأتى العمال الريفيون للبحث عن مكان تحت الشمس . أما كون هذا القطاع غير ثابت فلأنه رغم ارتباطه الجغرافى بالمؤسسات القديمة مثل الأسواق فى شمال افريقيا مثلا فهو من الناحية الاقتصادية مفتت للغاية . ففى كوستاريكا كان يوجد فى ٨٥٪ من المؤسسات الصناعية خمسة عمال فأقل عام ١٩٦٧ (١٢) . أى أنها كانت تتكون من عدد ضخم من وحدات الانتاج والتجارة . وعلى ذلك فان تعبير « مؤسسة » قد يحمل بعض التضليل ولكننا لا نعنى به إلا حصر عدد الأعضاء النشطين فى هذا القطاع غير الثابت . وأن منظمة العمل الدولية عندما تتحدث عن مؤسسة فى القطاع غير الرسمى فهى تعنى حتى ماسح الأحذية والبائع المتجول والسباك والبناء الذين يعملون لحسابهم كما يشمل ذلك كل الأفراد الذين لهم نشاط معين دون أن يكونوا موظفين . والواقع أن القطاع غير الرسمى يوظف جزءا كبيرا من فائض العمالة التى لا ينجح القطاع الحديث فى امتصاصها . ومن ثم لا تستفيد الأسر الفقيرة من

(١٢) Lassere, "La Costa Rica", Revista Geographica, No. 66, Rio de Janero, 1967, p. p. 107. 133.

هذا القطاع بتوفر فرصة العمل فقط ولكنهم يجدون « مؤسسات » من النوع الذى ذكرناه يمكن أن يشتروا منها حاجياتهم من السلع والخدمات .

والحقيقة أن الاحصاءات ليست دقيقة وليست كاملة . فان التصنيف الى قطاعات رسمية وغير رسمية ليس عملا سهل التطبيق . فهناك مثلا حالات البطالة المقنعة وظاهرات الطفيلية الأسرية والقبلية التى تلقى بعبء اعالة الأسرة الكبيرة على عاتق شخص واحد محدود الدخل . بل أن هناك حالات من الطفيلية التى توجد عادة فى الوسط الريفى الافريقى نقلت الى المدينة ؛ فى باماكو مثلا كان على الجندى « تروری » – أن يعيش مع زوجته وأبنائه الأربعة فى مسكن يتكون من مدخل ومطبخ وغرفتين (١٣) . ولكن الحياة الاجتماعية تدور دائما على الدرج الحجرى حيث يجتمع حوالى ستة أشخاص يتحدثون ويلعبون الورق ويستمعون الى جهاز الراديو الذى يستفيد منه الجيران أيضا . وقد أرسل هذا الشخص زوجته الثانية الى القرية ، وبما أن الوقت كان فى شهر رمضان فان تناول الطعام يتم قبل الفجر وفى المساء وحينما سيسمع صوت المدفع فى الراديو ليعلن للناس أن يبدأوا تناول طعامهم . يكفى أن نحصى عدد الأقارب والأصدقاء الذين يتشاركون فى تناول الطعام لكى نعرف أن العريف تروری يعول بالإضافة الى أسرته اثنين من الشبان طوال الوقت ، وثلاثة آخرين بعض الوقت . وهؤلاء الشبان يتوفر لهم عمل ثابت أحيانا . ومن هنا نلاحظ أن مفهوم الأسرة فى القطاع غير الرسمى مفهوم متغير من وقت لآخر .

ويمكن أن نلاحظ مثالا آخر فى المحل الصغير الذى يمكن أن يديره شخص

---

(١٣) من استبيان قامت به هيئة فى باكو IRFHA أغسطس ١٩٧٨ .

واحد ولكن يعمل فيه ثلاثة أشخاص . بهدف توفير فرصة عمل لرجلين وفدا حديثا إلى المدينة .

وعلى ذلك فان المقارنة بين الأنشطة فى القطاع الرسمى وفى القطاع غير الرسمى تعد مجازفة تكتنفها كثير من الصعوبات رغم أن الاختلاف بين القطاعين يأخذ أشكالا متعددة يمكن أن نضيف اليها هنا نظام القروض . فالسكان الفقراء يستنجدون عادة بالمرابين من أجل سد حاجتهم من الغذاء ، أما الأغنياء فيلجأون للبنوك لشراء السلع التجهيزية التى يحتاجونها . وهكذا فان طبيعة الانتاج ودورات الاستهلاك ليست هى نفسها فى القطاعين .

ونظرا لصعوبة تصنيف السكان العاملين الى فئتين تتفقان مع كفتى الميزان الرسمى وغير الرسمى فان ما يمكن فعله هو أن نعتمد على نسب تقريبية تتفق مع امكانيات القطاعين على استيعاب العاملين . فالقطاع الرسمى يضم بالتأكيد ١٥ ٪ – ٢٠ ٪ من السكان العاملين ويضم القطاع غير الرسمى نسبة لا تقل عن الثلث . ومن ناحية أخرى نجد أن ٤٠ ٪ – ٦٠ ٪ من عروض العمل الاضافية تأتى خلال هذه السنوات الأخيرة من سوق العمل المتصل مباشرة بالقطاع غير الرسمى الذى يتصف بالمرونة .

وقد زاد المجموع الكلى لفرص العمل فى أبدجان – أحد المدن الأكثر نشاطا فى غرب افريقيا – بمقدار ٥٠٫٠٠٠ وظيفة بين سنتى ١٩٦٥ – ١٩٧٠ [١٤] . وقد امتص القطاع الرسمى ٦٤ ٪ من هذه الزيادة ، بينما امتص القطاع غير الرسمى ٣٦ ٪ . كما أن أعداد الوظائف قد زادت بمعدلات أسرع نسبيا فى القطاع غير الرسمى خلال هذه الفترة .

---

(١٤) H. Joshi, H. Lubell, I Movly, Urbanisation et emploi à Abidjan (Côte d'Ivoire), Genéve, BIT 1974.

ويبدو أن الأنشطة الحرفية والتجارية هما الأكثر انتشارا فى القطاع غير الرسمى . غير أنه يوجد أيضا عدد كبير من الوظائف التى تتصل بقطاع الإسكان وبإصلاح السيارات . وتقدر انتاجية القطاع غير الرسمى ، معبرا عنها بالقيمة المضافة من العامل الواحد ، بنسبة ٢٣ ٪ فقط من القيمة المضافة فى القطاع الرسمى وذلك فيما يتصل بالأنشطة الثانية ، كما أنها تصل بالنسبة للأنشطة الثالثة الى ٥٤٪ وفى ساحل العاج أيضا تعطى الأرقام الخاصة بمدينة بواكى Bouaki تحديدا أكثر لخصائص مؤسسات البيع بالتجزئة فى القطاع غير الرسمى . فى عام ١٩٦٩ كان معظم أصحاب المؤسسات من الشباب (٧٠٪ كانوا دون سن الأربعين) وكان معظم المؤسسات حديث النشأة (٦٤٪ منها أنشئ منذ مدة تقل عن ٥ سنوات) وكان رأس المال الأصلى لدى ٩٤٪ من الحالات متواضعا للغاية ، كما يوضح ذلك البيان التالى :

✧ أقل من ١٠ر٠٠٠ فرنك افريقى (٤٥ دولار)	:	٣٧٪
✧ من ١٠ر٠٠٠ الى ٥٠ر٠٠٠ فرنك (٤٥ – ٢٢٧ دولار)	:	٤٣٪
✧ من ٥٠٠٠٠ الى ١٠٠ر٠٠٠ فرنك (٢٢٧ – ٤٥٤دولار)	:	١٦٪
✧ أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ فرنك افريقى (+ ٤٥٤ دولار)	:	٤ ٪
✧ الجملة	:	١٠٠٪

وفى البرازيل ، قدر فى عام ١٩٧٠ عدد المؤسسات فى القطاع غير الرسمى بمجمعة ساوباولو بمقدار ١٦٨٥٢٦ مؤسسة (بما فى ذلك الأشخاص الذين

يعملون لحسابهم) وقد وظفت هذه المؤسسات ٢٥٪ من اجمالى السكان العاملين .
وتضيف دراسة مكتب العمل الدولى عن ساوباولو الى ذلك فئة أخرى مهمة جدا هى فئة عمال القطاع غير الرسمى العاملين فى القطاع الرسمى . ويجمع أعداد العاملين فى الفئتين نستنتج أن القطاع غير الرسمى كان يمثل فى ساوباولو فى عام ١٩٧٠ من ٣٥ – ٤٠٪ من مجموع المتدرجين فى سوق العمل . وكانت النسب فى مدينة بللو هوريزونتى Bello - Horizonti مماثلة حيث كانت ٢٠٪ بالنسبة للذكور و٥٠٪ بالنسبة للاناث . وكان العاملون فى ساوباولو وفى بللو هوريزونتى معظمهم من الشباب (من١٥ – ٢٤سنة خاصة) ومن النساء وكان معظم هؤلاء يعمل برواتب منخفضة . فكانت النساء يشتغلن فى التجارة والخدمات حيث الأجور المنخفضة جدا . وفى هاتين المدينتين كان القطاع غير الرسمى يمثل منفذا للطبقات الاجتماعية الاقتصادية Socio - économiques الأكثر تواضعا ولكنه من ناحية أخرى يمثل التجربة المهنية الأولى للعاملين غير المدربين الذين ينتظرون الفرصة للدخول فى خضم القطاع الحديث . وكان معظم العاملين فى ساوباولو من المهاجرين وليسوا من المقيمين القدامى . والواقع أن العمال الشبان الذين تتراوح أعمالهم بين ١٦ – ٢٤ سنة بالإضافة الى المهاجرين الذين لم يمض على وصولهم بعد أكثر من عامين يحتلون النسبة المئوية الأكبر من الوظائف فى القطاع غير المخطط .

ولا تختلف النسب التى قدرها مكتب العمل الدولى فى ساوباولو وبللو هويرزونتى بالنسبة للعاملين فى القطاع غير الرسمى فى المجمعات المدنية فى كينيا حيث كانت هذه النسب المقدرة تصل الى ٢٨٪ – ٣٣٪ من مجموع

الوظائف فى المدن (١٥) . وكانت هذه النسب لا تقل عن ثلث السكان العاملين فى لاجوس (١٦) .

ففى عاصمة نيجيريا كانت النسبة الأعظم من ملابس الأطفال التى تبيعها المؤسسات التجارية الكبرى مصنوعة بأيدى الخياطين الذين يمتلكون آلة خياطة واحدة أو اثنين والذين يوظفون فتاة أو اثنين لمساعدتهم فى حياكة الملابس . ومن ناحية أخرى كانت معظم ميكانيكيى السيارات ، بعد أن عملوا لعدة سنوات فى شركات تصنيع السيارات يذهبون لانشاء محال خاصة بهم ويوجد بالإضافة الى هؤلاء ما يسمون ، بميكانيكيى الهواء الطلق ، بأعداد كبيرة ويحققون دخولا تزيد على ما يحققه وكلاء السيارات . وهناك حرفة أخرى يطغى من خلالها القطاع غير الرسمى تلك هى صناعة الأثاث ؛ فالمقاعد والمناضد تتم صناعتها لتباع بسعر أرخص وبجودة أعلى مما هى عليه فى القطاع الحديث . أما فى مجال البناء فمعظم المؤسسات تحتوى على مظلة على رصيف الشارع تباع عليها الرمل والزلط لمن يشاء من البنائين والحرفيين ليقوموا بأعمال أكبر من مجرد البيع . والواقع أنه فى لاجوس كما فى غيرها من مدن العالم الثالث يسيطر القطاع غير الرسمى على تجارة التوزيع ويفضل فى ذلك المحال الكبيرة غالية الثمن . فمعظم الأسر تجد كل ما تحتاجه من مواد غذائية فى الأسواق الشعبية مثل تيجوسو وأويتجبو وجانكارا والواقع أن أسواق لاجوس – مثلما هى فى باماكو أو فى داكار – رائجة جدا بل أنها تعطى مجالا للنشاط الاقتصادى المكثف .

(١٥) BIT, Emplois, Revenus et Egalité : Stratégie Pour accroître l'emploi Productif au Kenya, Genéve, p. 269.

(١٦) O. J. Fapohunda, Logos : Urbanisation, Income Distribution and Employment, Genéve, ILO, 1975.

ويشارك القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الحضرى أيضا بشراء جزء من مواده الأولية من القطاع الحديث . فحينما يهاجر الناس الى المناطق الحضرية يسكنون عادة أولا لدى أقربائهم وأصدقائهم . وحينما لا يتوفر لهؤلاء المهاجرين مهارة مهنية معينة - وتلك هى السمة القليلة - فانهم يبدأون بالبحث عن عمل فى القطاع غير الرسمى ويباشرون عملهم الأول كصبية مهنيين Apprentis . ويصبح هذا القطاع اذن ميدانا للتأهيل المهنى يتم من خلاله اكتساب المهارات . وحينما يتم للعامل ذلك ، تتوفر له الفرصة ليعمل فى المؤسسات الحديثة فى المركز الحضرى .

ويصور الجدول رقم (٣) (ص ٩٤) خصائص الدورتين الاقتصاديتين اللتين يتمثلان فى مدن العالم الثالث .

والواقع أن القطاعين غير الرسمى (أو الدورة الاقتصادية الدنيا) والرسمى (أو الدورة الاقتصادية العليا) ليسا منفصلين عن بعضهما البعض . بل أنهما على النقيض متصلان ويعتمد كل منهما على الآخر . فالطبقة المتوسطة مثلا تمثل (زبونا) مشتركا لكلا القطاعين ونمو أفراد هذه الطبقة يحدد الأهمية النسبية لكليهما . أما على مجال العمل فكل قطاع له استقلاله النسبى - فاعتماد السوق فى القطاع الحديث على الشركات متعددة الجنسيات وعلى الهيئات التى تقدم معونات ثنائية أو متعددة يؤدى الى انعزال هذه السوق عن نظيراتها فى القطاع غير المخطط الذى يعتمد أكثر على الاقليم المحيط وعلى العادات الثقافية المحلية فيفلت بذلك من سيطرة القطاع الرسمى . ولكن الاعتماد المتبادل سواء كان متسما بالسلم أو بالصراع بين القطاعين أكثر أهمية من النزعة الاستقلالية لدى كل قطاع بالنسبة للآخر .

ففى كوماسى مثلا لا تعتمد أعمال ، التصليح ، أو الصناعات فى القطاع غير الرسمى بأكثر من ١٠٪ على القطاع الرسمى فيما يتصل بالمواد الأولية وبقطع الغيار (١٧) . ورغم ذلك فكلما كبر حجم الوحدة الصناعية كلما مالت العلاقة مع القطاع الرسمى الى القوة . وفى فريتاون تعمل ٧٠٪ من مؤسسات القطاع غير الرسمى على شراء مستلزماتها من القطاع الحديث . ولقد سبق أو وصفنا كيف يجمع القطاع غير الرسمى النفايات التى يخلفها القطاع الحديث . أما عن المصانع والمكاتب الموجودة فى المركز الحضرى فهى تعتمد على الأيدى العاملة الانتاجية فى القطاع التقليدى وتمتص جزءا من أرباحها المترتب على بيع السلع المصنعة فى الأحياء الشعبية وفى الهوامش الحضرية .

وقد يؤدى الاعتماد المتبادل الى نوع من المنافسة حينما تنتج الوحدات الصناعية سلعا بأسعار أرخص وبجودة أعلى من القطاع الحديث . ومع ذلك فالعكس قد يحدث أحيانا حينما تغرق أسواق القطاع غير المخطط بسلع أجود وذات تكلفة أقل فينتهى الأمر بخراب الوحدات الانتاجية الصغيرة .

وعلى أية حال فان هناك حواجز لازالت تفصل وتميز الدورتين الدنيا والعليا . فحينما يعتمد القطاع غير الرسمى على القطاع الحديث فى شراء المواد الأولية ثم يصنع هذه المواد ليبيعها له مرة أخرى ، وحينما يستخدم القطاع غير الرسمى الموارد النقدية المتراكمة فى شراء سلع من القطاع الحديث فهو يضع نفسه

(١٧) G. Aryee, Small scal manufacturing activities in Kumasi (Ghana), Genéve ILO, WEP 2-19/WP. 23, 1977.

جدول رقم (٣)

الخصائص العامة للدورتين الاقتصاديتين فى الاقتصاد الحضرى [١٨] .

وجه المقارنة	الدورة العليا (القطاع الرسمى)	الدورة الدنيا (القطاع غير الرسمى)
✧ المخـــــــزون	– كمية كبيرة أو / جودة عالية	– كمية صغيرة وجودة أصغر
✧ رأس المـــــال	– مهم (ضخم)	– صغير وسلبى
✧ التكنولوجـــيـــا	– فى القمة	– أولية أو تقليدية
✧ العـــمـــالة	– قليلة وغير مرنة	– متعددة ومرنة
✧ الـــرواتـــب	– سائدة	– ليست موجودة بالضرورة
✧ الأقـــــراض	– بنكى ورسمى	– شخصى وغير رسمى
✧ العلاقة مع الزبائن	– غير مباشر أو / وتتم عبر الأوراق	– مباشرة وشخصية
✧ الأربـــــاح	– قليلة بالوحدة وكبيرة بالنسبة لحجم العمل (ماعدا السلع عالية الجودة)	– مرتفعة بالنسبة للوحدة
✧ الاعتماد المباشر على الخارج	– كبير وذو أنشطة متوجهة للخارج .	– قليل وغير موجود

(١٨) Milton Santos, Op. Cit., p. 401.

بذلك فى مجالات علاقات القطاعين فى الموضع الأدنى . وتنتهى علاقات الهيمنة تلك باستغلال القطاع غير المخطط بواسطة القطاع الحديث ولصالحه .

ويمكن أن نعبر عن هذا الاستغلال بالأرقام . فيكشف الاستبيان الذى أشرنا إليه عن أن العاملين فى القطاع غير الرسمى فى بللوهوريزونتى يكتسبون بنسبة ٥٨٪ أقل من عاملى القطاع الحديث . وتصل هذه النسبة إلى أكثر من ذلك فى أماكن أخرى . حيث أن عددا كبيرا من الأسر الحضرية توجد أغلبيتهم فى آسيا – وربما فى أماكن أخرى أيضا يضطرون الى اكمال دخلهم الذى يأتى أساسا من المرتبات – عن طريق ممارسة أنشطة أخرى . ولا تنتمى هذه الأنشطة الأخيرة دائما الى القطاع غير الرسمى . وهنا نجد صعوبة فى التصنيف الى الفئات التى أشرنا إليها آنفا .

وبالنسبة لهذا العمل المساعد الذى يشكل جزءا مهما فى حياة الأحياء الفقيرة ، فقد يقوم بالعمل رب الأسرة الذى يعمل خارج الأوقات الرسمية لعدة ساعات أو تقوم به ربة البيت التى لا عمل رسمى لها أو بواسطة الأبناء أو الجدين ، أو يقوم كل هؤلاء معا بهذا العمل .

وتمثل أهمية القطاع غير المخطط فى الاقتصاد الحضرى فى البلدان النامية ، وخاصة بالنسبة لسكان مدن الصفيح ومستعمرات وضع اليد فى أنها تؤدى الى تغيير فى موقف المنظمة الدولية المختصة بتقديم المعونات من أجل التنمية ثم فى موقف الحكومات المعنية . وأصبحت الضغوط التى يمارسها القطاع غير الرسمى أمرا يوضع فى الحسبان . ولكن هل يكفى أن نثير هنا الأسباب الاثنوغرافية وأن نستبعد دور التجارة الصغيرة والمتجولة فى تأمين التوزيع السريع

والجيد للمنتجات ؟ . ان خطر استخدام العربات المدفوعة باليد Cyclepousse فى بعض المدن الآسيوية بحجة فك اختناقات المرور لا يخدم إلا القلة التى تمتلك السيارات فى الوقت الذى يضر فيه بمصالح العدد الأكبر من المواطنين الفقراء ، كما أن فرض الشروط الصحية وقوانين التدريب المهنى الصارمة وفرض قيود شديدة على التراخيص والتصاريح الممنوحة لأصحاب المؤسسات يقلل من فعاليات القطاع غير الرسمى .

وبالرغم من أن الاعانات الحكومية تتوجه بالأكثر الى القطاع الرسمى والى المنتجات المصنعة بالجملة فان علامات التحول فى هذا الوضع آخذة فى الظهور . والغرفة التجارية فى داكار مثلا – التى تنوى انشاء لجنة خاصة لمعالجة مشاكل الصناعات الصغيرة – تتبنى وضع تنظيمات تتعلق بالعرض والطلب فى مجال البناء والتشييد . وحتى لا يسحق الكبار الصغار فان هذا التنظيم لن يتيح مجال للمنافسة إلا للمؤسسات التى تنتمى الى نفس الفئة والى نفس الحجم والمقدرة المالية (١٩) . وصنفت المؤسسات التى تعمل : قطاع البناء وفق هذه الأسس إلى أربع مجموعات مما يسمح للقطاع غير الرسمى أن يمارس دوره . وهناك اجراءات أخرى سوف تنشط المنافسة من قبل هذا القطاع حيث أصبح من حق المؤسسات الصغيرة أن تحصل برامج للتكوين المهنى والتدريب الإدارى . وحيث أن القطاع غير الرسمى يقترض أساسا من المرابين بنسب فائدة عالية جدا ، فان الحكومة سوف تسهل للعاملين فى هذا القطاع الحصول على قروض انشائية

---

(١٩) من مقابلة شخصية مع السكرتير العام المساعد للغرفة التجارية – داكار – ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩ .

منخفضة الفائدة . كما أن السلطات سوف تشجع العمل (من الباطن) للصناعة فى القطاع الحديث ، وسوف تقصر التعامل فى بعض الأسواق على السلع المنتجة فى القطاع غير الرسمى .

وهكذا فان الازدواجية التركيبية فى مدن العالم الثالث ، والتى يترتب عليها تضخم مدن الصفيح والأحياء الهامشية ، تتعلق بالنشاط الاقتصادى ، كما تتعلق بالعزل السكنى . وعلى أساس ذلك فان مفهوم الهامشية الحضرية الذى يبدو غريبا بالنسبة للدينامية العميقة المتمثلة فى مدن البلدان النامية يصبح تدريجيا غير صالح للتطبيق .

نقد نظريات الهامشية الحضرية :

إذا كان دحض مفهوم مدينة الصفيح كظاهرة ثانوية وهامشية يفرض نفسه على المستوى النظرى ، فذلك لأن النتائج التى تترتب علي هذا الدحض ، تصلح لأن تكون خطوطا أولية فى استراتيجية تهدف الى القضاء على ظاهرة الفقر الحضرى . وإذا كان سكان مدن الصفيح قد اعتبروا فى الستينيات هامشيين فليس إلا لأنهم كانوا يشكلون نسبة ليست كبيرة من سكان الحضر ؛ ففى فاس مثلا لم تظهر مدن الصفيح بمفهومها الحقيقى إلا بعد عام ١٩٧٠ . وفى نيروبى لم يكن حى (وادى ماثار) - الذى يضم الآن أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ نسمة - موجودا فى الوقت الذى استقلت فيه كينيا . ومع ذلك فان تضخم الأحياء الفقيرة الكبرى فى جنوب شرق آسيا وفى أمريكا اللاتينية ، منذ عام ١٩٥٠ ، كان علامة تدل على أن هذه الظاهرة سوف تنمو ، ولقد نمت فعلا هذه الأحياء الفقيرة الى حد يتجاوز أكثر التوقعات تشاؤما ، ولم يصبح ممكنا اليوم أن نتحدث عن مدن الصفيح

كظاهرة هامشية ، لأن السكن المؤقت أصبح يضم أكثر من ٣٠٪ من اجمالى السكان الحضريين ، بل وتزيد هذه النسبة بمعدل يصل الى ١٥٪ سنويا .

ومن الناحية الثقافية يرتبط مفهوم الهامشية بالقطاع غير الرسمى . على اعتبار أن الأنشطة التى تمارس فى ظل هذا القطاع تنعكس على أنماط حياتية خاصة مثل تلك التى يتمخض عنها الإسلام . أو على اعتبار أن التنوع الاثنوغرافى كان عاملا بارزا يؤثر فى ممارسة تلك الأنشطة . غير أن هذين العاملين – الدين والتنوع البشرى – لم يمثلا اطلاقا العوامل الجوهرية التى أدت الى وجود الفقر الحضرى فى مدن البلدان النامية بل كانت هناك عوامل أخرى منها مثلا بدائية الأدوات المستخدمة فى الانتاج وعدم الحماية الاجتماعية للعمال.

ولقد كانت التكنولوجيا المستخدمة فى القطاع غير المخطط فى مدينة بوجوتا من البدائية وعدم الصلاحية لدرجة أن أى محاولة لتحسين الانتاج لابد وأن ترتبط بمزيد من الاستغلال للعمال والموظفين . وكانت معظم عقود العمل تتم بطريقة شفهية ، فلم يكن هناك اذن أى شكل من أشكال الضمان الاجتماعى أو التنظيم النقابى . وفى ظل بيئة تخلو من المعايير الصحية والطبية والضمانية ازدادت أعداد حوادث العمل وكانت أيام العمل تمتد لصالح مديرى الأعمال والزبائن ورغم كل ذلك فان هذه المساوئ لم تمنع القطاع غير الرسمى فى بوجوتا من أن يلعب دورا أساسيا فى اقتصاد عاصمة كولومبيا .

وفى خلال العقدين اللذين لحقا الحرب العالمية الثانية تبنت بعض البلاد النامية النموذج الليبرالى الذى يهدف الى التنمية السريعة والذى يضع الأولوية لزيادة الناتج القومى الاجمالى مع الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتمويل

التنمية القومية وتنشيط أساليب المعونات الاجتماعية بالاضافة الى القضاء تدريجيا على الفقر . والواقع أن هذا النموذج يسهل تماما مشكلة اعادة توزيع عوائد التنمية الاقتصادية على مختلف الطبقات الاجتماعية فهو يفترض أن التقدم يهبط تلقائيا ليصل إلى حضيض السلم الاجتماعى . وعلى ذلك فان المظاهر السلبية للتحضر السريع ليست إلا توترات لا يمكن تحاشيها وهى مظاهر مؤقتة تزول تلقائيا بمرور الزمن . وانه لمن الغريب حقا أن نرى بعض الحكومات التى تدعى التزامها بالخط الاشتراكى تتبنى هذه الفلسفة حرفيا فى خططها التنموية المتتابعة ، وتضيف الى التصنيع السريع شركات وطنية تتولى انتاج مصادر الطاقة والوقود بالاضافة الى صناعات الصلب فى الوقت الذى تتدهور فيه أحوال السكن والأحوال الاجتماعية الأخرى . وليس هناك ما يدل اليوم على أن نجاح هذه البلدان فى تحقيق التنمية الصناعية سوف يترتب عليه حل جوهرى لمشاكل الاسكان أو حتى تحويلها لمشاكل هامشية . بل أن ما يحدث هو أن التنمية الاقتصادية كانت مصحوبة دائما بتناقضات اجتماعية أوسع . وعلى عكس ما يفترض النموذج الليبرالى فى التنمية فان مشاكل اعادة توزيع الثروات وتحقيق المساواة الاجتماعية تصبح مشاكل ملحة يوما بعد يوم .

وبناء على ذلك فان النقد الأول الذى يمكن أن يوجه لنظريات الهامشية الحضرية هو نقد ، وظيفى Fonctionnel ، . فمدن الصفيح ليست بثورا ينبغى استئصالها وليست اضطرابا فى النسيج الحضرى ، ولكن النمو الهائل فى السكن غير الصحى الذى لوحظ فى كل مدن العالم الثالث يخضع لقوانين محددة ، ويتفق مع منطق داخلى للنظام الحضرى ويملأ فراغات وظيفية معينة .

أما عن القطاع غير الرسمى الذى ينتج سلعا وخدمات فى متناول القوى الشرائية للفقراء فهو قطاع منظم ونشيط يندرج ضمن الاقتصاد الحضرى الشامل .

والنقد الثانى لنظريات الهامشية هو من النوع « الجدلى Dialectique » فالحديث عن مصطلحات مثل « الهامشية » أو « عدم التوازن » ينتهى الى اخفاء مظاهر التناقض الاجتماعى العنيفة فى مدن العالم الثالث . ومن ناحية أخرى فان الأرقام التى توردها الصحف ويقدمها التلفاز من وقت لآخر للرجل الأوروبى الذى يجلس فى مقعده الوثير ليقرأ أو يشاهد المناظر الخاصة ببعض الاحصاءات الغامضة عما سيحدث عام ٢٠٠٠ تعطى انطباعا سيئا عن مدن الصفيح وتظل هذه المدن شيئا مجردا يبقى أثره فى نفس هذا الأوربى . ولكنه لم يمارس تجربة العيش ووسط تتجاوز فيه العمائر الشامخة التى تتمتع بتكييف الهواء والأكواخ السيئة التى يغزوها الطين والتى يشغلها أطفال جوعى وأميين يعيشون فى بيئة الضنك التى تتسم به الأحياء الفقيرة . والواقع أن « النضال » الحضرى فى مدن العالم الثالث لم يدرس منه إلا القليل . ففى أنقرة واستانبول مثلا وفى بلد كتركيا التى هى عضو فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أدت مطالبات أصحاب المساكن غير الشرعية فى عدد من المرات عام ١٩٧٨ الى حد تبادل اطلاق النار وقتلت الشرطة بعض الساكنين الذين رفضوا اخلاء الأراضى الحكومية .

ولا يلقى المخطط الماركسى بالا الى مثل هذه الاصطدامات . على افتراض أن الجهاز الحكومى يمكن أن يقارن بنوع من البورجوازية الوطنية . ويؤدى ذلك الى وجود مشاكل أكثر مما يؤدى الى الحلول . سؤالا فأين يجد الإنسان الطبقة العمالية غير المتخاصمة ؟ .. أن أسواق العمل فى القطاعين

الرسمى وغير الرسمى تؤدى الى وجود شقاق فى صفوف العاملين . وهؤلاء العاملون لا يشكلون فى أي حالة من الحالات طبقة عمالية إلا تلك الطبقة القيادية التى تسعى لايجاد الفرقة بين العمال ليسهل بعد ذلك كبحهم . ويوجد العمال فى القطاعين أحيانا كموظفين وأحيانا أخرى يعملون لحسابهم أو فى بطالة فى حالات ثالثة . وخارج هذا التعقد الاجتماعى ، نجد أيضا أن المعطيات الثقافية متناقضة لما تفترضه النظرية الأوروبية المركزية Europécentrisme . فعلى سبيل المثال يحدث لدى البيروليتاريا فى السنغال أن يكون الانتماء الى احدى الطريقتين الصوفيتين : المريدين والتيجانيين أهم بكثير من موقع الشخص فى السياق الانتاجى .

وهناك محاولة أكثر جدية لتفسير ظاهرات الهامشية عن طريق مفهوم « الانتاج التجارى الصغير »(٢٠) . ولا يمثل هذا الانتاج نمطا انتاجيا بالمعنى الذى قصده ولف « رأس المال » ذلك لأنه ظاهرة لم تسد فى أى فترة من فترات التاريخ على اقتصاد دولة ما . ولكنه يتمثل فى أشكال انتاجية أخرى توجد فى ظل نظم اجتماعية تهيمن عليها الرأسمالية أو حتى الاقطاعية . ونجد فى مدن العالم الثالث المعاصرة الانتاج التجارى الصغير على هامش نمط الانتاج الرأسمالى يتفاعل معه ويعتمد عليه . حيث أن رأس المال الأجنبى أو مصادر التمويل المختلفة تسمح بوجود انتاج غير مربح لبعض السلع والخدمات وتتيح وجود مثل هذا الانتاج التجارى الصغير الى حد معين . وتبعا لوجود هذه القيود وتلك التبعية فان تراكم

(٢٠) Coroline Moser, "Informal Sector or Pitty Commodity Production Dualisme or dependence in Urban development" World Development, Vol. 6, No. g/10, Londres, 1978 p. 1041.

رأس المال المترتب على هذا الانتاج يكون فى حدود ضيقة ولا يشكل أهمية كبيرة فى المركب الاجتماعى . ونظرا للنشاط الذى يتميز به الانتاج التجارى الصغير فهو يمثل سمة موجودة دائما فى الاقتصاد الرأسمالى ولكن فى اطار التخلف .

وتؤدى الاختلافات النظرية الى اختلاف فى الخيار الاقتصادى الذى سوف يتم التخطيط فى اطاره وحسبما يقول ميكايل دوديرستات M. Dauderstat فان النمط الليبرالى يتيح منفذا الى الاستراتيجية التى تقييد الفقر الحضرى فى حين أن الخيال الراديكالى يعتمد على تحرير المواطنين الفقراء من خلال نضالهم الاجتماعى والسياسى . وفى النمط الأول قدمت مقترحات للسلطات العامة يمكن من خلالها البدء فى عملية الاعتبار كجزء من الحل بل كجزء من المشكلة . على اعتبار أنه يرتبط أكثر بمصالح « الصفوة » الاقتصادية . وعلى ذلك فان الأحزاب السياسية الراديكالية فى العالم الثالث ترى أن مشكلة مدن الصفيح لا يمكن أن تحل إلا فى اطار تغير اجتماعى يترتب عليه تغيير فى العلاقات مع السلطة فينتج عن ذلك مركب اقتصادى جديد على المستوى الوطنى .

المضاربات العقارية :

ان أى دراسة عن الازدواجية الحضرية فى العالم الثالث لابد وأن تتبع بعدد من الملاحظات عن دور المضاربات العقارية . وفى كل أنحاء العالم الثالث ينظر للأراضى باعتبارها سلعة بسيطة ومن ثم فقد ارتفعت أسعارها بمعدلات أسرع كثيراً من زيادة أسعار نواحى الاستهلاك الأخرى . وتعتبر المضاربة والايجارات الباهظة مؤشرات سلبية بالنسبة للتخطيط الحضرى كما أنها تقوى من العزل السكنى ومن الازدواجية التركيبية .

ويعتبر الموقف العقارى معقدا تبعا لاختلاف نظم الملكية : فمنها الملكية الخاصة (فى البلاد ذات الاقتصاد الحر ، الليبرالى ،) والملكية العامة (البلاد ذات الاقتصاد المخطط) والملكية الجماعية (خاصة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء) والملكية الدينية (مثل الأوقاف الاسلامية فى البلاد العربية) . وعلاوة على ذلك فان التشريعات العقارية الحضرية الموروثة منذ الفترة الاستعمارية لا تتكيف مع الأوضاع الراهنة . ففى نيروبى تسئ المضاربات غير الشرعية على الأراضى الخاصة الى مصالح الأسر الفقيرة . وفى داكار أدى قانون الملكية العقارية الوطنية الى نزع ملكيات الليبو Lébous وأدى بالتالى الى مضاربات خاصة على الأراضى التى يمتلكها الأفراد .

وهناك مصدر آخر لهذه التعقيدات يتمثل فى أشكال الايجار . ففى كلكتا يوجد ٣ر٢ مليون شخص يعيشون فى المسكن المؤقت المعروف باسم البوستى Bustees حيث توجد قواعد خاصة للملكية العقارية يرجع تاريخها الى فترة ما قبل تقسيم الهند فى ١٩٤٧ [٢١] . فالأرض مملوكة لمالك واحد يقوم بتأجيرها الى شخص واحد أيضا يسمى ثيكا Thika (المدير) فيؤسس هذا الثيكا أكواخ يؤجرها (من الباطن) لسكان البوستى . وفى خلال الثلاثينيات أراد السكان والثيكا – على غير رغبة المالك – أن يقسموا الأراضى ويمدوها بالمرافق . وقد صدر فى ذلك قانون تكميلى فى ١٩٤٩ (قانون ايجارات الثيكا Thika tenancy act) يضمن حقوق المديرين على الأكواخ وترتب على ذلك أن قل نفوذ الملاك على الأراضى من ناحية كما أن الايجارات لم ترتفع ارتفاعا كبيرا خلال العقدين التاليين من

(٢١) ONU, Documontation de la Conférence de Vancouver. Op. Cit., pp. 31-32.

ناحية أخرى الا على الوافدين الجدد . وهناك دراسة أكثر تفصيلا تشير الى أن كل كوخ من نمط البوستى مقسم على أربع أسر أو خمس تستأجر كل منها غرفة أو اثنتين من الثيكا . وكان الحل المستهدف للخروج من هذا الشكل التعسفى من الملكية والايجار هو نزع ملكية البوستى . لكن الأعباء المالية التى تعوض الثيكا عن ملكياتهم للأكواخ لازالت حتى الوقت الحاضر مرتفعة كما أن تجهيز هذه المناطق بالمرافق والخدمات لازال ناقصا فى الوقت الذى تزداد فيه الكثافة السكانية زيادة مستمرة .

وتتمثل مخاطر المضاربة العقارية أولا فى ارتفاع الايجارات ؛ ففى دورية متخصصة فى هذا الموضوع تتضمن بحوثا أجرتها الهيئة الكندية للتنمية الدولية ثبت أن الايجارات التى يتحملها السكان الحضريين الفقراء فى العالم الثالث تمثل عائدا سنويا يصل من ٣٠ – ١٠٠٪ من رأس المال الثابت [٢٢] . ويعتبر هامش الربح هذا الذى يجنيه الملاك أعلى من أقصى حد لمعدلات الأرباح المسموح بها .

ويشتد ارتفاع أسعار الأراضى على وجه الخصوص فى وسط المدينة حيث يوجد أحيانا عدد من الأكواخ ، والواقع أن تحول منطقة الوسط فى المدينة الى منطقة سكنية سيئة ليس أمرا قاصرا على الولايات المتحدة ، ولكنها ظاهرة تتكرر أيضا فى العالم الثالث مثلما هى الحال فى حى قصر النيل بالقاهرة أو حول جامعة شولالونجورن فى بانجوك أو قرب منطقة الميناء بالجزائر . ويكفى أن نرى مدخل

---

(٢٢) CIDA, Social Development and Community Services, Sectorial Guidelines, Ottawa, 1976.

أى بداية فى هذه الأحياء حتى نقف على مدى السوء الذى تعانى منه المساكن . وحيث يصبح الهدف الأساسى الذى يتحقق من ورائه الربح هو ازالة هذه المناطق السيئة بصرف النظر عما اذا كان سيترتب على ذلك نقل الساكنين الى أماكن أخرى أو احداث شرخ فى النسيج الاجتماعى أو التسبب فى معاناة انسانية شديدة ، فان ازالة المساكن السيئة يتحقق من ورائها ربح طائل للمضاربين حيث تحل محل هذه المساكن عمارات المكاتب والبنايات الفخمة . ويبرهن على هذه الحقيقة أمثلة عديدة من بينها برامج ازالة الأكواخ من وسط لاجوس فى بداية الستينيات (٢٣) .

وهناك سمة أساسية لحركة سوق الأراضى تلك هى أن قيمة الأراضى «المتحضرة» حديثا لا تتحدد وفق التكلفة الاقتصادية (ثمن الأراضى الزراعية بالاضافة الى تكلفة المرافق) ولكنها تتحدد وفق مستوى الأسعار فى وسط المدينة أى أن المضاربة العقارية فى وسط المدينة تؤثر فى بقية أجزائها . والواقع أن معدلات ارتفاع أبعار الأراضى فى نطاق الضواحى هى الأسرع فى الزيادة حتى فى البلدان المتقدمة ، وهناك عدد من الأمثلة يشهد على ذلك :

– ففى كلكتا وفى الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٥ زادت أسعار الأراضى فى المناطق غير المأهولة فى داخل المدينة بمعدل ٩٠٠٪ بينما زادت بنسبة ١٣٠٠٪ فى نطاق الضواحى .

– وفى مانيلا أصبحت أسعار الأراضى فى المنطقة الحضرية فى عام ١٩٦٩ تعادل ٢٠٠٠ مرة أكثر مما كانت عليه فى ١٩٤٠ فى حى اسكوانا Escoita ، أى بمعدل زيادة سنوية يصل الى ٣٠٪ بينما لم تصل نسبة الزيادة السنوية فى الوسط الى أكثر من ١٢٪ فى نفس الفترة .

(٢٣) P. Maris, Family and Social Change in an African City. Londres 1962.

– وفى طهران سجلت أسعار الأراضى فى حى مهرباد الجديد ارتفاعا سنويا يصل الى ٢٦٢ ٪ فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ .

وتبعا لهذا الارتفاع فان أية محاولة تهدف الى جعل السكن الاجتماعى متاحا بالنسبة للأسر الفقيرة سوف يعترضها حتما التكلفة التى سوف تتحملها هذه الأسر والتى ستكون مرتفعة جدا ولاشك [٢٤] .

فقيمة الأرض تمثل ٤٥ ٪ من اجمالى القيمة السكنية الجماعية فى هونج كونج وفى سول كان نصيب الأرض من التكلفة السكنية الاجمالية ٢٠ ٪ فى منطقة الضواحى فى عام ١٩٥٧ ولكن هذه النسبة زادت فى عام ١٩٦٧ الى ٥٠ ٪ بالنسبة لمساكن الأسر محدودة الدخل والى ٦٠ – ٨٠ ٪ بالنسبة لمساكن الطبقات المتوسطة .

وهناك مظهر سلبى آخر للمضاربات العقارية يتمثل فى أن نسبة الأراضى غير المستغلة تظل كبيرة رغم اشتداد الطلب عليها . ويؤثر فى ذلك الربح الذى يتوقع المضاربون تحقيقه من استغلال أكثر ربحية لأراضيهم فى المستقبل بالاضافة الى عدم وجود قانون صارم يعاقب على وجود أراضى شاغرة فى وسط المدينة حيث يقلل ذلك من العرض فى السوق العقارية . ويمكن أن ندلل على ذلك بعدد من الأمثلة تصور النسبة المئوية للأراضى غير المستغلة فى عدد من المدن [٢٥] : ٤١ ٪ فى ساوباولو و٢٢ ٪ فى بغداد وأكثر من ٤٠ ٪ فى المدن الهندية

---

(٢٤) Orville F. Gimes Jr. Housing for low - income Urban families, Washington, Banque mondiale.

(٢٥) ONU, Documentation de la Conérece de Vancouver, Op. Cit., p. 69.

الكبرى ونسب مماثلة لتلك الأخيرة فى بانجوك وبوينس ايريس[٢٦] . وتشير المعلومات المؤكدة على أن المضاربات العقارية تلعب دورا فى مدن العالم الثالث أخطر بكثير مما تفعله فى مدن البلدان الصناعية . ويظل القانون الذى يتوفر للأراضى التجارية فى طله أسعار أعلى من الأراضى السكنية أقوى ما يكون فى البلدان الأقل تطورا . ويصور هذه الحقيقة جدول رقم (٤) الذى يحدد نقاطا أخرى يمكن من خلالها أن نقيس مدى خطورة المضاربات العقارية .

وإذا ما عبرنا عن أسعار الأراضى من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى (نسبة أ الى ج فى الجدول ص ١٠٨) فسوف نلاحظ أن أسعار الأراضى التجارية فى بيونيس ايرس ومكسيكو أعلى منها فى مانهاتن .

وهناك احصائية أخرى تصور حالة الأراضى المخصصة للاستخدام السكنى . فقد كان متوسط سعر المسكن فى المملكة المتحدة عام ١٩٧٥ يصل الى ٢٠ر٠٠٠ دولار فى الوقت الذى كان فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ٢٦٨٠ دولار أى أن المسطح السكنى الذى تصل مساحته الى ٨٠ مترا مربعا يعادل فى سعره نصيب الفرد من الدخل القومى لمدة ثمانى سنوات وبينما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى بومباى عام ١٩٧٥ يصل الى ١٠٠ دولار كان المسكن الذى تبلغ مساحته ١٧ر٣ متر مربع يكلف ١٣٠٠ دولار أى ما يعادل ١٣ سنة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى للحصول على مسكن يصل مسطحه الى خمس مرات أقل من نظيره فى المملكة المتحدة .

(٢٦) Banque Mondiale de la Urbanisation (Etude Sectorielle). Paris - Washington, 1972, p. 47. note 2.

جدول رقم (٤)

المقارنة بين أسعار الأراضى فى سبع مدن عام ١٩٧٠ (٢٧)

	نيويورك	بيونيس ايرس	مكسيكو	تايبيه	ليما	لوباز	كلكتا
أ) الأراضى التجارية (دولار/م٢)	٩٠٠٠	٢٦٠٠	١٨٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٦٠
ب) الأراضى السكنية (دولار/م٢)	١٠٠٠	٢٠٠	١٨٠	١٤٠	٥٠	٤٠	١٦
نسبة أ الى ب	٩ : ١	١٣ : ١	١٠ : ١	٧ : ١	٦ : ١	٥ : ١	١٠ : ١
ج) الدخل القومى / شخص فى ١٩٧١ (دولارا)	٥١١٠	١١١١	٦٨٩	٤١٦	٤٨٠	٢٢٥	١٠٠
نسبة أ الى ج	١ر٦	٢ر٥	٢ر٦٠	٢ر٥٠	٠ر٧	٠ر٩	١ر٦
نسبة أ الى ب	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢٦	٠ر٣٥	٠ر١	٠ر١٨	٠ر١٧
– الزيادة فى الدخل الفردى٪ (٥٣–١٩٧٠)	٧٥	٨٧	—	—	١١٦	٧٤	٨٤
– الزيادة فى الأسعار القياسية (٥٣–١٩٧٠)	٤٦	٤١٢٢	١٤٦	٤٧٨	١٣٩	٥٦٢٤	١٣٣

(٢٧) ONU, Documentation de la Conference de Vancouver, 1970, Op. Cit., p. 55.

ويؤدى الصراع على الأراضى فى العالم الثالث الى زيادة الفرقة بين الأغنياء والفقراء فيشهر كل منهم سلاحه فى وجه الآخر . فحيث أن المضاربين المحترفين هم المسئولون عن تناقص العرض من الأراضى ، وبالتالى ارتفاع أسعارها ، فان فريق الأغنياء الذى يضم الأسر ذات الدخل المرتفع بما فى ذلك الأجانب يؤثرون أيضا فى أسعار الأراضى بتكالبهم على شرائها ومن ثم يزداد الطلب عليها خاصة فى المناطق التى تتمتع بميزات خاصة . ففى مدن كثيرة (فاس أو بيرو مثلا) يستثمر التجار الموسرون وكبار الموظفين مدخراتهم فى شراء الأراضى فى نطاقات الضواحى لبناء مساكن يؤجرونها فيما بعد . وتصبح هى تلك الوسيلة الأكثر استخداما لتحقيق الربح . ومن بين القوى الاجتماعية التى تساهم فى رفع أسعار الأراضى الشركات متعددة الجنسيات حيث تلعب تلك الشركات دورا مماثلا فيما يتعلق بالأراضى التجارية ؛ فالسعر الذى تعرضه هذه الشركات للشراء يؤدى الى ردود أفعال متواصلة فى كل الأحياء بدءا من الأراضى القريبة من تلك التى تشتريها هذه الشركات . وينتهى الأمر بأن يصبح الشخص محدود الدخل مجبرا على السكن فى المناطق السيئة التى يزدرى الأغنياء السكن فيها لازدحامها ولعدم مناسبتها من الناحية الصحية .

وهكذا يتعرض قطاع من السوق العقارية لمؤثرات عديدة وتظل النتائج التى تترتب على ارتفاع أسعار الأراضى ؛ والرغبة فى استغلالها استغلالا مربحا غير مقدرة التقدير الصحيح . إلا أن الحكومات تتدخل عادة لتقنين الأسعار فى قطاع واحد هو غالبا المساكن التى تبنيها الدولة . ولا يتمخض هذا التدخل عن نجاح كبير بل كثيرا من القرارات التنظيمية تشجع ارتفاع أسعار الأراضى من قبل

الأفراد التى يملكونها . وتعتبر مدينة طهران مثلا للعلاقة القوية بين أسعار الأراضى ومد الطرق الجديدة . ففى عام ١٩٦٠ وقبل مد طريق « أمير كبير » كان سعر المتر المربع من الأراضى المجاورة لهذا الطريق ٢٠ دولارا وبمجرد امتداد الطريق وصل سعر المتر المربع الى ١٠٦ دولار . وفى شارع اكباتان زادت الأسعار من ٢٥ دولار للمتر المربع الى ١٠٥ دولار بعد مد هذا الشارع . والواقع أن الحكومات التى التزمت بالقرارات المالية التى أوصى بها مؤتمر فانكوفر هى جد قليلة فقد أوصى هذا المؤتمر (يونيو ١٩٧٦) بأن تفرض ضرائب متزايدة على القيم العقارية التى ترتفع أسعارها بقرارات فردية . وأن يعود جزء من هذه الضرائب لصالح المجتمع .

أما فى جانب الفقراء فأى سلاح سوف يشهرونه فى وجه الأغنياء والمضاربات العقارية التى تقلل من فرص وصولهم الى مرحلة تملك الأراضى كما ترفع الايجارات ... ان ما يحدث عادة هو أن يستقر الوافدون الجدد الى المدينة فى الأكواخ المزدحمة فى منطقة قلب المدينة حيث يعتبر التكدس فى مثل هذه الحالات وسيلة دفاعية الى حد لا يصبح فيه من الغريب أن نجد ثمانية أشخاص أو أكثر يقيمون فى غرفة لا تتعدى مساحتها ١٥ مترا مربعا . ويتبادل العمال الذين يعمل بعضهم نهارا والآخرون ليلا نفس الفراش الذى يظل اذن مستخدما لمدة ٢٤ ساعة فى اليوم . ففى المدينة القديمة فى داكار مثلا وقريبا من المسجد الكبير يتزاحم السكان ويصبح الاحباط النفسى ثمنا غاليا يدفعه هؤلاء فى مقابل الشعور بالأمان والخوف من المجهول . أما بالنسبة للمهاجرين القدماء الذين استطاعوا أن يتكيفوا الى حد ما مع الوسط الحضرى فيتخذون القرار بالهجرة من هذه الأماكن

الى حيث يسكنون فى مدن الصفيح أو فى مناطق المساكن غير الشرعية فى الضواحى . وفى حالات أخرى يلحق المهاجر الريفى مباشرة بأقاربه أو أصدقائه فى مدن الصفيح دون المرور بمرحلة السكن فى أكواخ قلب المدينة .

وان ما يكشف عنه هذا السلوك هو أن السلاح الرئيسى الذى يملكه الفقراء هو أن يتفوقوا على السلطات من ناحية السرعة . كأن يقيموا أكواخهم مباشرة على الأراضى الشاغرة أو غير القابلة للبناء . وبهذا يكسب واضعو اليد الوقت لأن السلطات لا تفكر فى البناء على هذه المساحات التى تعتبرها هامشية إلا بعد أن تملأ كل الأراضى القابلة للبناء . وبعد هذه المرحلة التى تختلف طولا وقصرا ، وما لم يؤدى الأمر الى اخلاء السكان بقوة الشرطة تبدأ مرحلة جديدة من المواجهة مع السلطات فى محاولة للحصول على اعتراف بأحقية هؤلاء السكان فى الأراضى التى بنوا عليها مساكنهم .

وهناك مثل مشهور يدل على انتصار واضعى اليد على السلطات ذلك هو ما حدث فى سوبيربيو جويا Suberbio Guayas فى ضواحى جوايا كيل عاصمة اكوادور من حيث تأسست مستعمرة واضعى اليد فى البداية من أكواخ مبنية على أوتاد ، ويربط فيما بينها شبكة من ممرات المشاة على الضفاف الموحلة لنهر جويا . ومثل هذا النمط السكنى موجود فى مدن أخرى من العالم الثالث مثل مستنقعات توندو فورشور قريبا من مانيلا . وكانت الأسر التى تسكن فى سوبير بيو تعمد الى جرف الطين وتكويمه تحت منازلهم ، وملئت المسافات ما بين الأوتاد بالقمامة وبالفضلات من كل نوع . وانتهى الأمر بأن حصلوا من السلطات ليس فقط بالاعتراف ، ولكن أيضا بتوصيل المرافق ، وبمد الطرق التى توصل الى

منطقة جوايا . ثم امتد هذا العمل فى ظل تنظيم سياسى محلى ، فقسمت أراضى جديدة الى قطع حسب خطة بسيطة تعتمد على تقسيم الأراضى الى مربعات ، ووزعت هذه القطع – المربوطة بشبكة الكهرباء والصرف الصحى والمياه النقية – ووزعت سندات الملكية على السكان الذين قاموا فيما بعد بتحسين الأراضى الموحلة التى أعطيت لهم . وباع بعض واضعى اليد القدماء أكواخهم الى أسر أكثر غنى ، ثم انتقلوا الى أراضيهم الجديدة حيث استمروا فى اصلاح الأراضى وبناء المساكن .

الفصل الثالث

تكون الأحياء العشوائية

- مقدمة .
- الانتشار الفجائى للأحياء العشوائية .
- تضخم الأحياء العشوائية .
- أنماط الأحياء العشوائية ووظائفها .
- السمات الرئيسية للمسكن المؤقت .
- ردود الفعل الرسمية .

الفصل الثالث

تكون الأحياء العشوائية

مقدمة :

إذا كان الفقر فى الوسط الحضرى – أى العجز عن توفير الحاجات الأساسية – يشمل فى العالم الثالث ٢٠٠ مليون شخصا ، فإن امتداد الأكواخ ومدن الصفيح يشمل ثلث السكان الحضريين فى الدول النامية . بل ان هذا المتوسط يضم حالات شديدة الاختلاف ونسبا مئوية ترتفع أحيانا الى أعلى من هذه النسبة بكثير ، فهى تصل فى كراكاس الى ٤٠ ٪ وفى أكرا الى ٦٠٪ وفى أديس أبابا الى ٨٠٪ . وتشير الدلائل – فوق ذلك – الى أن الأمور سوف تزداد سوءا خاصة مع معدلات النمو المتزايدة للسكن المؤقت . وفى الوقت الذى تصل فيه معدلات النمو السكانى فى الدول النامية الى نسب تتراوح بين ٥ر٢٪ – ٣٪ سنويا فان هذه النسب تعد عالية ، خاصة وأن بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا – وقريبا فرنسا – تتجه معدلات النمو فيها الى ما يشير الى نقص فى أحجام السكان . وتصل معدلات النمو الحضرى السنوى حاليا الى ضعف معدلات النمو السكانى فى العالم الثالث أى بنسبة ٥٪ سنويا . هذا فى الوقت الذى يصل فيه نمو الأكواخ ومدن الصفيح والتجمعات غير الشرعية الى ١٠٪ – ١٢٪ أى الى ضعف معدل النمو الحضرى الذى هو بدوره ضعف معدل النمو السكانى الاجمالى . بل أن نسب نمو مدن الصفيح يصل فى بعض الحالات الى ١٥٪ – ٢٠٪ سنويا . وهكذا فان السلطات الحكومية والمحلية تعجز عن أن تلاحق هذا النمو السريع فى ظاهرات الفقر الحضرى . ويتفق المختصون على أنه ما لم تتخذ اجراءات حاسمة فى خلال

السنوات القادمة فان نسبة الثالث التى يمثلها الآن السكان الهامشيون سوف تصل الى النصف أو الى الثلثين من اجمال سكان الحضر .

الانتشار الفجائى للأحياء العشوائية :

ان لكل مدينة صفيح تاريخا خاصا وطريقة تكونت من خلالها أحياؤها العشوائية . غير أن الطريقة الأغلب شيوعا هى « الغزو المفاجئ » التى أدت مثلا فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات الى تكون أحياء الباريادا Barriadas حول ليما والتى استقى منها جون تورنر John F. C. Turner أفكاره عن مفاهيم البناء بالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية فى حركة البناء عن طريق دراسة ظاهرات الغزو هذه وفق تجارب عملية أعد لها أحيانا بعض طلبة العمارة والمهندسيين ليصلوا من خلالها الى تصور دقيق لمساحات القطع السكنية ومخططات الشوارع والمعالم الرئيسية التى تتكون منها خطة هذه الأحياء العشوائية . وتم ذلك عن طريق اختيار مسبق لمنطقة تقع فى وسط الأراضى الحكومية تركت خالية . ومن ثم بدأ الغزو بالطبع أثناء الليل تفاديا للتعرض لمقاومة القوى الرسمية أثناء النهار . وحيث أن السر ظل محتفظا به حتى اللحظة الأخيرة ، فان سكان الأحياء المجاورة كانوا يفاجأون فى الصباح المبكر بمئات من الأشخاص يقيمون على أرض كانت خالية فى الأمس . وحاولت كل أسرة جاءت الى هذه المنطقة أن تحدد المساحة التى سوف تقيم عليها وذلك بعمل سياج صغير . وتكونت النواة السكنية التى أقام عليها هؤلاء الغزاة من ٥٠ - ١٠٠ أسرة ولكنها كبرت بسرعة . ولم يصبح أمام قوات الشرطة لكى تحقق اخلاء هذه المنطقة مرة أخرى إلا الخوض فى معركة دموية . ولكن لأسباب واقعية وسياسية اضطرت السلطات أن تترك الأمور على حالها ، وأن تنحنى أمام الأمر الواقع .

وفى عام ١٩٥٦ اعترف القانون فى بيرو الخاص بالمنشآت الهامشية – والذى طبق فيما بعد فى بلدان أخرى – بشرعية هذه المساكن التى أقيمت بوضع اليد . وتلى هذا القانون تشريع آخر فى عام ١٩٦١ يقضى باعادة تخطيط وتنظيم الأحياء العشوائية القديمة ، وفى عام ١٩٦٦ شيدت أربع تجمعات سكنية جديدة احتوت على ٣٠٠٫٠٠٠ ساكن ، بنتها الحكومة لتستوعب سكان أحياء الباريادا القديمة وأصبح هؤلاء سكان الأحياء المخططة المعروفة باسم Peublos Jovenes .

وحيث أن تورنر كان لديه احساس بما سوف يستجد فى المستقبل فقد أصبحت طريقة الغزو التى أشرنا إليها نمطا تقليديا من الحلول المستقبلية التى أطلق عليها فيما بعد البناء بالجهود الذاتية المعانة L'autoconstruction assistée . والواقع أن النمط العشوائى من المساكن حول ليما أدى إلى مزيد من الخبرات المهنية لدى المتخصصين . فلم يصبح البناء مجرد علاقة بين خبير وعميل بل أصبح أيضا حاجة يعبر عنها بطريقة جماعية وتتلقى المساعدات الفنية . كما أدى هذا الى مزيد من التوجيه والارشاد الى الكيفية التى ينبغى على فاعل الخير أن يوجهوا بها جهودهم . فقد توصل المهندس كانديليس Candilis أحد تلامذة الأستاذ لوكور بوزييه Le corbusier الى نفس النتيجة من خلال انجازاته لمشاريع المجمعات السكنية الكثيرة فى فرنسا وفى العالم الثالث . والذى يحكى عن تجربته الذاتية كشاهد على واحدة من عمليات الغزو . فقد استدعته الأمم المتحدة – كخبير – لدراسة أوضاع الأسر محدودة الدخل فى ليما ، ولكنه سرعان ما قفل راجعا إذ أصابه اليأس حينما كشفت حساباته عن أن أرخص ، زنزانة ، سكنية تظل فوق الطاقة المالية لهذه الأسر الفقيرة . وسرعان ما اتصل به أحد أصدقائه ليبلغه أن غزوا جديدا قد حدث فى الليلة الماضية . فعاد كانديليس مسرعا الى

المكان . فشاهد أن خطة بسيطة من المربعات قد رسمت . وأن كل أسرة تحتل المربع الذى سوف تقيم عليه . ويقوم بعض الأفراد بتجهيز القطعة السكنية بينما يحمل الآخرون الحقائب والمتاع . كما شاهد نشاطا وحيوية لم يرهما من قبل فى أى موقع عمل شارك فيه . وكتب كانديليس تقريره الذى رفعه للأمم المتحدة وضمنه الانطباع الذى تكون لديه وهو أ هؤلاء السكان الفقراء يعرفون أفضل منه الحلول التى تناسبهم . وتأكد لديه هذا الانطباع حينما شاهد أن أحياء الباريادا التى تحولت الى Peublos Jovenes تسوء أحوالها مرة أخرى فى كل مرة يفتقد فيها السكان المساعدات الفنية والمهنية .

ويصدق ما حدث فى ليما على بلدان أخرى من العالم الثالث وأن كانت أقل تطرفا . ففى حالة المدن المغربية أدى تشبع المدينة القديمة بالسكان الى ظهور مستعمرات وضع اليد فى المناطق الهامشية الحضرية (١) . فإذا أضفنا الى نسبة الـ٢٥ ٪ من سكان مدن الصفيح فى المغرب نسبة ٢٥ ٪ أخرى تمثل السكان الذين يتكدسون فى المساكن السيئة فى المدن القديمة فسوف نلاحظ أن نصف السكان الحضريين يعيشون فى ظروف سكنية سيئة . وحتى عام ١٩٧٠ كانت المدينة القديمة فى فاس تمتص العدد الزائد من السكان والوافدين الجدد فانتهى الأمر الى تكدس شديد وبدأت مدن الصفيح الأولى تظهر على أطراف المدينة القديمة ثم زادت أعداد واضعى اليد بمعدلات سريعة جدا حيث كانوا لا يزيدون على ١٥ ألف فى ١٩٧٢ فأصبحوا ٣٠ ألفا فى ١٩٧٧ . وفى ١٩٧٩ بلغ عدد السكان فى المدينة

---

(١) تعتمد المعلومات الواردة هنا على ملاحظات دونت أثناء اجتماع نظمته فى فاس الجمعية الوطنية للمعماريين والمخططين بالمغرب فى ٦ سبتمبر ١٩٧٩ عن « السكن الحضرى الهامشى » .

القديمة ٢٥٠ ألف نسمة بالاضافة الى ٨٠ أف فى المدينة الجديدة و٧٠ ألف فى حى ايكوشار و٤٥ ألف فى مدن الصفيح الهامشية . وعلى النقيض من الغزو العنيف فى ليما حدث الغزو هنا بطريقة هادئةأشبه بانتقال النحل من خلية لبناء خلية أخرى ، وهى سمة من سمات نمو المدن المغربية .

ويختلف حجم مدن الصفيح فى فاس من مدينة لأخرى حيث يتراوح السكان بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة فى كل مدينة . وأقدم هذه المدن تاريخيا هى دوار الريافة التى يصل سكانها الى ٤٠٠٠ نسمة ، ولكن صهريج القناوة التى كانت تضم ٢٨٠٠ نسمة فى ١٩٧٦ وصلت الى ١٥ ألف نسمة فى ١٩٧٩ أى تضاعف سكانها خمس مرات فى مدى ثلاث سنوات . هذا بالاضافة الى « الدواوير » التى تأسست على أطراف المدينة فى وسط المحاجر حيث أخطار الانهيارات والسيول ، وحيث توجد مساحات من الأراضى المقسمة عشوائيا امتدت من ١٩٧٩ فى جنوب المدينة . ولا تبنى المساكن هنا من مواد مجمعة دائما بل هناك مساكن ثابتة مبنية بالجهود الذاتية ويصل ارتفاعها أحيانا إلى طابقين أو ثلاثة ولكنها لا تعانى فقط من الكثافة السكانية المفرطة بل أيضا من المشاكل الأمنية . ويعمل ٧٠٪ من أرباب الأسر فى مدن الصفيح هذه فى المدينة القديمة مما يؤكد أهمية القطاع غير الرسمى فى امتصاص اليد العاملة . وتتمثل المشكلة الأساسية فى مدن الصفيح التى نمت الى الغرب من فاس حيث أنها قد نشأت فوق منطقة يحرم فوقها البناء حماية لنظافة الماء الباطنى غير أن خزانات الفضلات والمياه الزائدة عن الحاجة تؤدى الى تلويث المياه التى تغذى مدينة فاس مما يهدد كل سكان المدينة . كما أنها تقع بالقرب من منابع نهر وادى فاس وتؤدى إلى تلويث مياهه التى تعتبر المصدر الرئيسى الذى يغذى مدينة فاس بالمياه . وهناك ثلاثة مجموعات من

الاجراءات التى اتخذتها السلطات على المدى الطويل لمعالجة هذه المشكلة ، أولها توجيه امتداد المدينة نحو الشرق حيث لا توجد مخاطر التلوث تلك . ثم خصص مبلغ ٨٠ مليون درهم لكل مدينة صفيح لتطويرها فى المدى المتوسط (٢) . ثم تهجير السكان من دوار المكتع فى المدى القصير من شمال شرق المدينة حيث أن الانهايارات قد أدت الى قتل عدد كبير من البشر فى عام ١٩٧٨ .

وتعتبر مستعمرات واضعى اليد (مناطق التعديات) فى دلهى المعروفة باسم Jhuggi - Jhonpri مثلا آخر على تنوع الطريقة التى تنمو بها الأحياء العشوائية . ففى عام ١٩٧٢ كانت هناك من بين سكان دلهى الذين يبلغون ٤ر١ مليون نسمة نسبة ٣٩٪ من السكان يعيشون فى مساكن سيئة وكانت القطع السكنية التى وصل عددها فى هذا التاريخ الى ١١٧٣ قطعة تضم سكانا يتراوح عددهم بين ١٠٠ الى ٠٠٠ر٢٠ نسمة . وقد وصل هذا العدد الآن الى ٠٠٠ر٧٠٠ نسمة . ولم تكن هذه المستعمرات السكنية فى بداية الأمر سوى مأوى مؤقتا لعمال البناء الذين يأتون على وجه الخصوص من الولايات المجاورة فى راجاستان عن طريق الوسطاء الذين كانوا يعملون على تنظيم الطلب على الأيدى العاملة فى المدينة والعرض منها فى الريف . وكان الوسيط يعيش أيضا فى مدينة الصفيح وكان يتلقى ايجارات العمال فى مقابل سكنهم ، وفى مقابل ايجاد العمل لهم ، وبعد الدفع يصبح للعمال الحق فى بناء مأوى يضمهم . ويتم كل هذا العمل فى اطار قانونى حيث أن التشريعات تنص على ايجاد مقر مؤقت يسكن فيه عمال البناء . وحينما ينتهى العمل الذى قدم العامل من القرية من أجله كانت هذه المساكن المؤقتة تزال

---

(٢) قيمة الدرهم أكبر قليلا من الفرنك الفرنسى .

أحيانا ، ولكنها كانت تبقى فى أحيان أخرى . ومن هنا تطورت وإمتدت مدن الصفيح فى دلهى وأصبح يعيش فيها عدد كبير من الأسر الفقيرة .

وعلى النقيض من الغموض الذى يتصل بسلوك الطبقات القيادية فان التحليل المسهب لسلوك السكان غير الشرعيين فى طريقة التكيف مع بيئتهم الحضرية يعطى عنهم تصورا دقيقا . ورغم أن هذا السلوك الذى يهدف الى التكيف حتى من وجهة النظر الاقتصادية ، فأنه أكثر اتساقا مع معطيات البيئة الحضرية من كثير من برامج الاسكان الاجتماعى الذى يظل خارج القدرة المالية لـ٦٠٪ من سكان المدن فى البلدان النامية . ومن استبيان نفذ فى أحد أحياء الباريادا فى ليما الذى كان يضم ١٢ ألف نسمة فى عام ١٩٦٥ أوضح جوردان M. Jaurdain أن السكان غير الشرعيين يبنون مساكنهم وفق الطريقة التى يسميها المعماريون « السكن التطورى » Habitat évelutif وتتمثل فى نواة سكنية أصلية تزيد مساحتها حينما تكبر الأسرة وحينما يسمح الدخل بشراء مواد بناء تكميلية . ومن تحليل لست وحدات سكنية فى هذا الحى اكتشف أنه بعد عشرين عاما من البناء والتحسين المتتابع أمكن انجاز مسكن من طابقين يضم مسطحا سكنيا يبلغ ٢٠٠٠ قدم مربع دون الاستعانة بأى معونة مالية خارجية ، وبتكاليف تقل بنسبة مرتين عن تلك التى كان من المفروض أن تبذلها الحكومة فى سبيل انجاز نفس المسطح السكنى وفق برنامج الاسكان الاجتماعى . ويمكن أن نقارن بين تكلفة المسكن فى حى الباريادا : ادخار (٥٠٪) + عمل غير خاضع للتأمين (١٥٪) + مواد بناء (٣٥٪) .

فى المسكن الاجتماعى : اقتراض (٣٠٪) + تكاليف إدارة المشروع (١٥٪) + عمل يشمل التأمين (٢٣٪) + مواد بناء (٣٢٪) .

تضخم الأحياء العشوائية :

إذا كانت المناطق السيئة ومدن الصفيح تضم الآن ثلث السكان الحضريين ، وإذا كان نموها يسير بمعدلات تصل الى ضعف سرعة نمو المركب الحضرى ، فانه من الصعب رغم ذلك أن نعرف على وجه الدقة عدد الأسر التى تعيش فى المساكن السيئة . والواقع أن هذه الظاهرة تتصف بالعشوائية والغموض لدرجة لا يمكن اخضاعها معها لعملية تعداد شامل . ومن ناحية أخرى فان المفاهيم تختلف من بلد لآخر ، بل ومن متخصص لآخر : فهل يوجد فعلا - كما توضح الاحصائيات ٣٠ - ٤٠٪ من مساكن كركاس عبارة عن أكواخ Ranchos وهل يوجد ٣٥ - ٤٥٪ من مساكن بومباى فى حالة سيئة للغاية ؟ على أية حال يعتبر المصدر الذى يمكن الاعتماد عليه من ناحية الأرقام هو : مركز الإسكان القديم التابع للأمم المتحدة الذى نشر معلوماته فى ١٩٧١ [٣] . ولكى نحصل على الأرقام الخاصة بتلك الظاهرة فى عام ١٩٨٠ فقد يكفى أن نزيد الأرقام المطلقة الخاصة باجمالى السكان الحضريين وفق معامل معين ، ولكن النسب المئوية تصور الموقف الحالى وتظل صالحة لقياس مدى اتساع الظاهرة .

ويمكن الإشارة الى اطراد خطورة الأرقام الخاصة بمدن الصفيح والى خطورة المعدلات على مدى السنين على الرغم من أن الأرقام والمعدلات المنشورة أقل دائما مما هو موجود فى الواقع تبعا للنمو الغامض لهذه الظاهرة ، ولأن الحكومات تميل عن عمد أو دون عمد الى تقليل الأرقام الواقعية كسبا للرأى العام ولمزيد من المعونات الدولية من أجل التنمية التى لا تزيد إلا إذا أثبتت

---

(٣) UNCHBP, The improvement of slums and squatters settlements, New York, 1971 p. p. 21 - 23.

السلطات أنها قامت بعمل ايجابى . وأخيرا لأن المجتمعات كالأفراد تميل عادة إلى اعطاء صورة منمقة عن واقعها . ويختلف الأمر بالطبع إذا قامت فرق دولية من الباحثين بجمع البيانات من الميدان مباشرة . ورغم أن البلدان النامية التى تتبع الخط الشيوعى تفرض فى معظم الأحيان حظرا على المعلومات التى تخرج منها فان الحقيقة تأخذ دائما طريقها الى النور .

أنماط الأحياء العشوائية ووظائفها :

تبدو الاختلافات شديدة والمظاهر متباينة الى حد يجعل من تصنيف المساكن السيئة أمرا صعبا ، فالسكن غير الشرعى فى مقابر القاهرة يختلف ولاشك عن الازوتيا Azoteas : تلك الملاجئ التى تحتل أسطح العمارات فى بيرو ، وهذان يختلفان عن خانات القوافل القديمة فى عمان عاصمة الأردن ، وعن سكن أرصفة الشوارع فى كلكتا [٤] . فالسمات العامة ليست واحدة فى كل هذه الأنماط فيما يتعلق بالحجم ، وبالموضع ، وبالكثافة ، وبمعدل النمو ، وبطبيعة الأراضى ، وبأشكال البناء ، وبمدى توفر المرافق والخدمات . كما أن السمات الإجتماعية مختلفة من نمط إلى آخر من نواح عديدة نذكر منها درجة التجانس الاجتماعى ، ومدى أهمية ظاهرات الحركة الجغرافية والمهنية ، والطموحات التى يعمل الساكنين على بلوغها ، ومدى اعتمادهم على امكانيات العمالة فى تطوير أوضاعهم الراهنة . وإذا كان ٣٣٪ من السكان الحضريين فى البلدان النامية

(٤) يقدم المؤلف لهذا البحث بفقرة تتضمن عددا من الألفاظ المستخدمة واللغات الفرنسية والإنجليزية والألمانية والأسبانية للتعبير عن مسميات مدن الصفيح ، والأكواخ فى هذه اللغات ، بغرض التدليل على أن هذه الظاهرة تنتشر فى أرجاء العالم المختلفة . وقد رأينا التغاضى عن الفقرة التى تتضمن هذه الألفاظ فترجمتها الى العربية تعطى معان قريبة – المعرب .

يجمعهم قاسم مشترك هو الفقر المطلق فان السبب المباشر فى ذلك هو تشابه الخصائص وأنماط الحياة الفردية . فان عددا كبيرا من سكان الأحياء العشوائية يأتون من الوسط الريفى . ويترتب على هذا عدم اتزان فى الأهرام العمرية لصالح فئة الشباب بالطبع كما أن الأسر فى تلك الأحياء تعد أكبر حجما مما هى عليه فى بقية المدينة ولكنها أصغر من نظيراتها فى القرى . والكثافة السكنية مرتفعة جدا رغم فعل المرض وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمية والخدمات الصحية والتعليمية أقل وجودا . والدخل أكثر انخفاضا .

غير أن هناك معيارين يمكن الاعتماد عليهما فى تصنيف بسيط للأحياء العشوائية الى أنماط تسبق دراستنا التفصيلية ، للحالات ، فى الجزء الثانى من هذا الكتاب . ويتمثل هذان المعياران فى : المشاركة الشعبية ، ودرجة مشروعية الأحياء العشوائية .

وتؤثر المشاركة الشعبية ولاشك فى المناطق السيئة وفى مدن الصفيح حيث توجد المساكن غير الصحية التى تحتوى على العجزة والمرضى وعلى كثير من السلبيات الاجتماعية الأخرى التى تؤثر فى تدهور المدنية بأسرها وتشوه التركيب الحضرى خاصة إذا كانت المناطق السيئة واقعة فى وسط المدينة . وقد تتعرض هذه المناطق السيئة لعمليات تخطيطية لا يشارك السكان فى اقتراح ما يصلح لهم منها . وعلى النقيض من ذلك يبدو الإنسان فى مدينة الصفيح حيث الأسر الشابة النشطة والديناميه ، أكثر فعالية فهو يحسن ، ويبتكر ، ويشيد باستمرار . ففى أمريكا اللاتينية وفى مساكن البارانجواى فى مانيلا أدت التجارب الفنية فى البناء بالجهود الذاتية إلى مزيد من الحماس لدى السكان للاندماج والتفاعل مع الحياة فى المدينة الرئيسية . والواقع أن امكانيات التقدم التى تبرز أحيانا فى بعض مدن

الصفيح تعتبر مبررا يعطيها أولوية خاصة ضمن جهود الاصلاح وفى اطار التخطيط الحضرى . كما أن الهدم أو الاخلاء الجبرى لسكان هذه المدن يؤدى الى تعقد المشكلة الاقتصادية وتفاقم الأوضاع السياسية . ومدينة الصفيح على أية حال يتوفر لها قدر من الثبات سواء اعترفت السلطات بمشروعية تملك الأراضى فيها أو عن طريق فرض الأمر الواقع . ولا يعيش سكان هذه المدن دائما فى حالة قلق من الاخلاء بواسطة الشرطة . وتنتهى حالة الاستقرار تلك باضفاء شكل شرعى يصبح مع مضى الزمن قانونيا . وندلل على ذلك بمثال من مساكن الفافيلا Favela فى ريو دى جانيرو التى استطاع ساكنوها أن يكونوا اتحادا جماعيا تحت اسم : اتحاد الدفاع عن الفافيلا براس دى بينا وتحسينها . وفى المكسيك أيضا اتخذ سكان التجمعات السكنية العمالية فى تكوين نقابة تتولى التفاوض مع السلطة من أجل تأمين الخدمات العامة .

وتختلف مدينة الصفيح عن مستعمرات واضعى اليد (مناطق التعديات) :

كاختلاف البيلوجوفن عن أحياء الباريادا اللذين أشرنا إليهما فى بداية هذا الفصل . فبينما تكون مدينة الصفيح قد تأصلت وامتدت جذورها فى أرض المدينة تظل المنطقة السكنية غير الشرعية Colonie de squatters حديثة وغير مستقرة وهشة ، وغير شرعية . ويظل واضع اليد Squatter فى قلق دائم وفى خوف من تدخل السلطات العامة لأنه لا يملك أى سند قانونى ولا أى ضمان بأن استقراره سوف يكون مسموحا به . وتظل الروابط الاجتماعية بين اضعى اليد ضعيفة وتظل الحياة الاجتماعية دون مرحلة النضج . غير أن هذه المساكن غير الشرعية هى الظاهرة الأكثر شيوعا فى هذه السنين الأخيرة خاصة فى قارة افريقيا سواء فى دولها الناطقة بالفرنسية مثل الانشاءات العشوائية فى بانكونى وسيكورونى حول باماكو أو فى دول افريقيا الناطقة بالانجليزية مثل سيدزا ومتونى قرب دار السلام

أو حول لوزاكا فى زامبيا . كما أن « تريف » Ruralisation الهوامش الحضرية فى آسيا باحتواء المدن للقرى المحيطة بها يساهم من ناحية أخرى فى تكوين مدن الصفيح ذلك لأن هذه الهوامش أكثر ثباتا ومقاومة من مستعمرات واضعى اليد .

وفيما بين المناطق السيئة Taudis التى تجد نفسها فى طريق مسدود ، وبين مدينة الصفيح Bidonville الثابتة التى يمكن علاج مشاكلها ، أو مدينة الصفيح الهامشية ، وبين مستعمرات واضعى اليد التى تحتل الأطراف الخارجية للنسيج الحضرى والتى تعانى من عدم الاعتراف بشرعيتها ، نجد فيما بين كل هذه الظاهرات حالات وسط . ولكن هذا النمط يكفى وحده للتدليل على المسئولية الملقاة على عاتق السلطات المحلية فى العالم الثالث سياسة « دع الأمور تمر » Laisser faire بحجة نقص الموارد المالية . وان كان هذا النقص لا يمنع اطلاقا من وجود البرامج الاجتماعية التى يستفيد منها الموظفون أساسا ؛ فان أنماط الأحياء العشوائية الثلاثة تتطلب موقفا نشطا وفعالا للسلطة العامة . فبدون تطهير المناطق السيئة مع ضمان تأمين مساكن أخرى أكثر ملاءمة ، فان التدهور السكنى والاجتماعى سوف ينتقل حتما الى الأحياء المجاورة . وبدون تأمين المعونة لحركة البناء بالجهود الذاتية ولحركة الإصلاح فان مدينة الصفيح سوف تفتقد تفاعلها مع النظام الحضرى بل وتتحول الى منطقة سكنية أسوأ مما هى عليه . وبدون الاجراءات الايجابية التى تعطى لواضعى اليد الأمان لن يمكن للمنشآت العشوائية أن تتطور نحو الاستقرار الذى يدفع السكان الى تحسين مستوى مساكنهم . ولا بد اذن أن توضع المناطق السيئة ومدن الصفيح ومناطق الاسكان الشرعى ضمن خطط التنمية الشاملة التى تحدد وتوجه المعالم التخطيطية لكل مدينة وينبغى أن يتم ذلك وفق برامج خاصة تهدف الى علاج هذه المظاهر العشوائية .

ووفق هذه البرامج الخاصة وحدها – التى ينبغى أن تضع فى اعتبارها الوظائف التى تؤديها المناطق السيئة ومدن الصفيح ومستعمرات واضعى اليد – يمكن أن يوجد ممر انتقالى جيد من الحياة الريفية الى الحياة الحضرية . فالمهاجر الذى يترك الحياة القروية بتقاليدها وبتضامنها وبتركيبها الذى يحقق الاتصال الاجتماعى اليومى والموسمى . يصاب بصدمة حضارية فى المدينة الكبيرة التى تتمثل فى أهمية تحقيق الربح وفى الفردية والانعزالية وفى بيع الوقت لقاء المقابل النقدى . وتمثل مدينة الصفيح فى هذه الحالة مرحلة انتقالية تجعل من التكيف أمرا ممكنا . فسكان مدن الصفيح القدامى يمثلون روادا يتلقى منهم الوافدون الجدد خبراتهم وتأهيلهم المهنى والاجتماعى . ومن ثم تتطور الدوافع والسلوك لدى هؤلاء الوافدين . ويعتبر هذا الممر الانتقالى من ناحية أخرى بوتقة تنصهر فيها المجموعات الاثنوغرافية المختلفة . ففى افريقيا مثلا يقوى الشعور بالوطنية والقومية فى هذه الأحياء الفقيرة حيث تجد دعايات الأحزاب السياسية المختلفة صدى جيدا فى هذه الأحياء . ومدينة الصفيح فوق ذلك تهيئ لساكنيها الحماية ضد البيئة التى لا تتلقاهم بالترحاب .

ويمكن أن ينطبق على هذه الحال واحدا من أهم اكتشافات علم الاجتماع الاثنوغرافى : الجيتو Ghetto(٥) . فمدينة الصفيح مثلها مثل الجيتو عبارة عن عملية دفاع اجتماعية يسهل عن طريقها استمرار تعايش المهاجرين وتكيفهم . ومدينة الصفيح تحتفظ أيضا بتنظيمها الاجتماعى الخاص وبتشريعاتها التى تقف جنبا الى جنب مع التشريعات السائدة . فهناك على سبيل المثال تخطيط حضرى عشوائى مبنى على قواعد استيطانية غير مكتوبة وعلى قوانين تنظم الجوار

(٥) Robert El Faris, Chicago Sociolog 1920 - 1922, Berkeley, 1967.

وحركة المشاة . كما أن التجمع السكانى فى مدن الصفيح يكون لنفسه شرطة خاصة . ففى الأحياء الفقيرة من مانيلا كان أرباب الأسر فى الخمسينيات وفى اطار الروندا Ronda يجوبون الشوارع ليلا ليحافظوا على الأمن ويمنعوا الجريمة . وتقود الأشكال المختلفة للتضامن المتبادل الى وجود عادات مشابهة لعادات القرية .

وتمارس مدينة الصفيح أيضا وظيفتها الا ... الية فيما يتعلق بسوق العمل . فهى منفذ مباشر إلى القطاع الاقتصادى غير المخطط . وعلى ذلك فان معظم أرباب الأسر تتوفر لهم امكانيات العمل حتى وإن كان العائد المالى محدودا ، وعلى الرغم من أن الدراسات الأولى المتصلة بالإسكان الهامشى كانت تنطلق من فرض غير صادق لبطالة سائدة فى هذا النمط السكنى . ويؤدى توفر امكانية العمل فى القطاع غير المخطط بالنسبة للمهاجر الجديد الذى لا يمكنه الاعتماد على غير دخله الفردى الى مزيد من الأمل فى أن يترك فى وقت لاحق مدينة الصفيح ، ليندمج اندماجا كاملا فى الوسط الحضرى .

ولمدينة الصفيح وظيفة أخرى تلك هى أنها مجال لتكوين رأس المال . فمع البناء بالجهد الذاتى وبالمواد المجمعة تزداد أعداد المساكن ، ورغم أن القوانين الرسمية تظل غير مرعية ، فان خصائص هذه المساكن تتحسن بتوالى السنين . ففى مستعمرات واضعى اليد فى زامبيا استعيض عن الأسقف المصنوعة من المواد النباتية بالصفيح ، وعن الطوب المصنوع من الطين المجفف بالأحجار الأسمنتية ، وأضيفت إلى المسكن الأصلى حجرات اضافية . وحيث أن الشوارع والمرافق الأساسية تخطط وتجهز فى هذه المناطق بواسطة السكان أنفسهم فأن الأمر ينتهى بأن يكبر رأس المال الثابت وتزداد قيمته فى هذه المناطق . وفى يونيو ١٩٦٦ قدر

ثلاثة خبراء من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID رأس المال المتكون فى واحدة من الفافيلا Favela فى ريو دى جانيرو بما قيمته ٥٠ مليون دولار نتجت عن تراكم المدخرات والاستثمار فى مجال العمل (٦) . وتقود هذه الحقائق الى القول بأن المناطق السيئة ومستعمرات واضعى اليد وإن كانت تمثل مشاكل ناتجة عن الانفجار الحضرى فان مدن الصفيح على النقيض تمثل بداية للحل بشرط أن تتوفر لها مساندة السلطات .

السمات الرئيسية للمسكن المؤقت :

يقل الارتباط أو ينعدم بين الأحياء العشوائية والمرافق الشبكية الأساسية فى المدن خاصة فيما يتعلق بالمياه وبالصرف الصحى ففى البحث الذى قام به كل من سوزان ودافيد موريل Morell فى ١٩٧٢ عن منطقة كلونج توى Klong Toey فى بانجوك (٧) اتضح أن السكان الذين يبلغ عددهم ٣٠٠٠٠ نسمة لا يتمتعون بالمياه النقية وأن ٩٤٪ من بينهم يستخدمون الدلاء فى نقل الماء ، وأن ٢٪ فقط تحتوى مساكنهم على مراحيض . وبديهى أن التخلص غير المناسب من الفضلات الآدمية يؤدى الى انتشار الأمراض المعدية ويحول البيئة الى وسط غير صحى ، وكما يؤدى تلوث المياه المستخدمة أو النقص فى الإمداد أو التصريف الى انتشار أمراض خطيرة مثل الكوليرا والملاريا وحمى التيفود والباراتيفود . فحينما انتشر وباء الكوليرا فى تنزانيا فى عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ كانت معظم حالات الإصابة من بين سكان مستعمرات وضع اليد فى العاصمة .

---

(٦) UNCHBP, The improvement of slums, Op. Cit., p. 135.

(٧) Fise, six slums in Babgkok, problems of live and option for action, 1972.

ويضاف الى هذه المشكلات الصحية مثالب اجتماعية أشد وطأة خاصة فى مناطق السكن غير الشرعى ، حيث يكون التفكك الاجتماعى أوضح منه فى مدن الصفيح . فرغم الاعتراف بأهمية الوظيفة الانتقالية التى تتولاها هذه المناطق ، لا ينبغى أن ننظر الأمر من وجهة رومانسية ، فالبؤس يظل دائما لعنة تودى بالكرامة الإنسانية . فما الجريمة والبغاء والنسب المرتفعة من الأمهات غير المتزوجات وتعاطى الخمور والبطالة إلا مظاهر ضمن أخرى ، تتصف بها مناطق السكن العشوائى . كما أن الفشل فى التكيف مع الوسط الصناعى والحضرى يتمخض عن أمراض عقلية تصيب بعض الوافدين من الريف فتحيلهم الى منبوذين تكسوهم أسمال بالية يتحركون فى حرية ويجرجرون أرجلهم من شارع إلى آخر وكأنهم حطام مهمل . وقد تتحول بوتقة الانصهار التى تحدثنا عنها أيضا الى ميدان للاقتتال بين أفراد المجموعات الاثنوغرافية المختلفة ، وهناك فئتين أكثر تعرضا من غيرهما للخطر هما الأطفال فى سنى عمرهم الأولى ، والنساء . وقد كان الفضل للعام الدولى للطفولة (الذى خصصت له سنة ١٩٧٩) فى جذب الانتباه إلى ما يشهده أطفال مدن الصفيح . وقد شملت الاحصاءات التى نشرتها هيئة اليونيسيف UNICEF عن الفقر الحضرى الأحياء الهامشية فى المدن بالإضافة الى كل الأحياء السيئة الأخرى بالإضافة إلى كل الأحياء السيئة الأخرى . وثبت أن هناك ٦٠ مليون طفل دون الخامسة من عمرهم (٨) بالإضافة الى ١٥٦ مليون تقع أعمارهم دون الخامسة عشر يعانون جميعا من الفقر الحضرى فى العالم الثالث .

---

(٨) Documents du Symposium "Services de base en Afrique de l'est" tenu à Nairobi par l'UNICEF du 19 au 22 Mars 1979 (3 Volumes).

وقد تبنت هيئة اليونيسيف خطة تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية اللازمة لمقاومة وفيات الأطفال ونقص الرعاية الصحية والأمية . على اعتبار أن عدد الأطفال والصبية الفقراء فى مدن العالم الثالث سوف تصل الى ٧٠٠ مليون فى خلال عشرين عاما . وتتمثل استراتيجية الخدمات الأساسية فى اشباع الحاجات الأساسية للتجمعات السكنية باستخدام الكفاءات والقوى العاملة والأموال والتنظيم الاجتماعى للسكان أنفسهم . وعممت اليونيسيف فى عام ١٩٧١ مبدأ (العناية الشاملة بالطفل) من خلال التخطيط الأسرى . والعناية بالأمهات الحوامل وبتغذية الأطفال والصبية ، وبالتطعيم والوقاية وبالصحة العامة وتحسين البيئة . وقد أعلنت منظمة العمل الدولية OIT من جانبها بمناسبة عام الطفولة العالمى أنه رغم التشريعات الحاسمة لازال هناك ٥٢ مليون طفل يعاملون بقسوة ويستغلون فى مجال العمل الاجبارى وهو الوضع السائد فى مدن العالم الثالث .

وتخضع النساء أيضا للقمع فى مستعمرات واضعى اليد . فالرجل الذى يعيش حياة كلها قسوة ومعاناة يمارس انتقامه ممن لازال يقوى على الانتقام منه . فعقاب المرأة على أنها حملت عدة مرات متقاربة وضربها من حين لآخر يعد أمرا عاديا . والواقع أن تحسين أوضاع المرأة لازال أمرا مهملا فى عملية التطوير . وقد أثبتت مطبوعات الإتحاد الدولى للتخطيط الأسرى أن الزيادة فى عدد الوظائف ذات العائد المالى مع تحسين المستوى التعليمى للمرأة يتمخض عادة عن تناقص ملحوظ فى معدلات الخصوبة [٩] .

ومن المظاهر السيئة للحياة فى المناطق السيئة ازدياد درجة التزاحم

(٩) People (revue de l'IPPF), Vol. 6, No. 1, Londres, 1979.

ففى عثمانية مهاجر Usmania Mohajir فى كراتشى يصل التكدس الى الحد الأدنى : (١٠)

٤ ٪ من الأسر يعيشون بمعدل ١٠ أشخاص أو أكثر فى الغرفة الواحدة .

١٣ ٪ من الأسر يعيشون بمعدل ٨ – ٩ر٩ شخص فى الغرفة الواحدة .

٢٤ ٪ من الأسر يعيشون بمعدل ٦–٩ر٧ شخص فى الغرفة الواحدة .

٢٢ ٪ من الأسر يعيشون بمعدل ٤–٩ر٥ شخص فى الغرفة الواحدة .

٢٩ ٪ من الأسر يعيشون بمعدل ٢–٩ر٣ شخص فى الغرفة الواحدة .

٨ ٪ من الأسر يعيشون بمعدل أقل من شخصين فى الغرفة الواحدة .

وفى عام ١٩٧٢ كان يعيش ٩٢ ٪ من سكان مستعمرات وضع اليد فى طهران فى سكن مكون من غرفة واحدة ، وكان لدى ٤ر٢ ٪ من الحالات تقتسم أسرتان نفس الغرفة (متوسط حجم الأسرة ٧ر٤ شخص) ويصور الجدول رقم (٥) بعض الكثافات العالمية .

ومن الأمور التى استجدت فى هذه السنوات الأخيرة أن أصبح للمشاركة الشعبية دورها فى الخطط التى تهدف لإيجاد حلول مناسبة لمشكلات مدن الصفيح . وقد زاد الاهتمام بهذه المشاركة بعد أن ثبت أن هناك نواح ايجابية تتمثل فى مبادرات السكان فى سعيهم نحو الاكتفاء الذاتى .

غير أن البناء بالجهود الذاتية وفق الطرق العشوائية يعد من أهم المثالب فى تلك المبادرات فكثير من المناطق الواسعة تحتلها الآن مساكن أسست على هامش

(١٠) Conférence de Vancouver, Op. Cit, p. 175.

جدول رقم (٥)

الكثافة العامة فى بعض المناطق غير الرسمية [(١١)]

الدولة	المدينة	السنة	المنشآت	السكان	المساحة هكتار	الكثافة
بيرو	ليما	١٩٥٥	كل أحياء الباريادا	١١٩١٤٠	٥١٢ر٤	٢٣٤
		١٩٦٦	كل أحياء الباريادا	٤٣٧٤٤٨	١٦٤٤	٢٢٦
كولومبيا	بوجوتا	١٩٦٧	باريوجوان ١٣	٧٣٧	١ر٤	٥٥٢
		١٩٦٧	باريولاس كوليناس	٦٢٣٦	١٢ر٢	٥١٢
		١٩٧٣	كل المنشآت غير المرخصة	١٢٠٠٠٠٠		٨٥
المغرب	الدار البيضاء	١٩٧٣	كل مستعمرات وضع اليد			٢٣٠
الفلبين	مانيلا	١٩٧٥	توندو	١٧٠٠٠٠	١٨٤	٩٠٠

(١١) Conférence de Vancouver Op. Cit., p. 14[illegible].

سوق البناء أى دون ترخيص رسمى ، وتتخذ مشاركة واضعى اليد فى تحسين بيئاتهم أشكالا متعددة حيث تتكون شبكات عديدة من المعونة المتبادلة على أساس القرابة أو الجوار . فعلى مستوى التجمع السكنى يتطلب اصلاح طريق أو اقامة خزان لماء الشرب تنظيما جماعيا أكثر تعقيدا حيث يتضمن ذلك توزيع الأعباء المالية على الأسر وتكوين اتحاد لهذا الغرض ضمن المؤسسات الدستورية المحلية التى تتشكل فى مدن الصفيح والتى تعتبر الوسيلة الوحيدة التى يعبر بها السكان عن مطالبهم من الخدمات أو المعونات أو المساعدات قبل السلطات المحلية أو أمام أى تنظيم خارجى مثل جمعيات الأعمال الخيرية . وتظهر فى هذه المرحلة أهمية اختيار الممثلين والوفود بواسطة القاعدة . حيث ينتخب هؤلاء الممثلون أو يختارون وفقما تقضى به التقاليد . فى حين أن زعيم مدينة الصفيح يفرض نفسه باعتباره الرجل الأكثر أهمية والذى يمتلك قدرات أعلى .

وتنمو السلطة الشعبية شيئا فشيئا فى تلك الأحياء الهامشية من مدن العالم الثالث فتأخذ طابعا سياسيا محليا تتنازع عليه الأحزاب السياسية الرئيسية أو يتفق مع اتجاه الحكومة . فقد سمح التنظيم السياسى لسكان الأكواخ فى كلكتا والضغط الذى مارسه هذا التنظيم على الحكومة منذ عام ١٩٣٠ بعمليات تحسينية متتابعة . حيث أصبح من الممكن انتخاب الوفود الممثلة لهذه المناطق فى المجلس المهنى لكلكتا وفى المجلس البلدى منذ ١٩٦٢ وأصبح لهم مقاعد فى هذا المجلس منذ ١٩٦٥ . ولقد أصبحت مناطق الأكواخ هذه قاعدة ساسية ضخمة .

وبالمقارنة لسكان القرى ، فان سكان المناطق السيئة ومدن الصفيح يتعرضون أكثر لأثر وسائل الأعلام المختلفة بوصفهم جزء من السياق الحضرى . ويؤدى ذلك بدوره الى سرعة أكبر فى نمو الأهداف والسلوك . فحينما يمر الإنسان

بالطريق الذى يحاذى منطقة السكن السيئ فى عين الصيرة بالقاهرة تفاجأ العين بهذا العدد الكبير من الأطفال الذين يلعبون وسط أكوام القمامة التى تحيط بأكواخ ترتفع منها هوائيات التلفاز ولكن المذياع لازال له قصب السبق فى هذا المجال . فكا تشير احصائيات اليونسكو (١٢) يوجد من بين الـ ١٤٤ مليون مذياع مائة مليون فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اشترت فى هذه السنوات الأخيرة (من ١٩٦٣ الى ١٩٧٣) . وغالبا ما يشترى سكان مدينة الصفيح أجهزة رخيصة من نوع الترانزستور ، ذلك لأن الاهتمام الزائد بالمظهر الخارجى فى المجتمع الاستهلاكى يفوق الإمكانيات المالية للأسر وقد يكلف الشراء بالتقسيط ديونا ثقيلة . ويمثل الاهتمام بالمظهر تحولا فى اتجاهات السكان نحو التحديث سواء إذا كان ذلك التحديث يؤدى الى نتائج حسنة أو سيئة ويتمثل هذا الاتجاه فى بداية تنظيم الميزانية الأسرية على أساس مواعيد سداد الأقساط . ويمتد أثر المجتمع الاستهلاكى أيضا الى الواجبات الدعائية التى تعلن عن الكوكولا واطارات جودبير و(موديلات) السيارات التى لا يملك سكان مدن الصفيح أكثر من الحلم بشرائها .

وتقود دراسة الإنفاق لدى الأسر الفقيرة فى الوسط الحضرى الى معلومات أخرى . فالغذاء ولاشك يحتل من قائمة الانفاق ٦٠ - ٩٠ ٪ . ولا تمثل قيمة السكن نفس الأهمية فلا يكرس له السكان فى المناطق السيئة أكثر من خمس الدخل حتى فى حالة أكثر الدخول انخفاضا حيث تفضل الأسر الفقيرة السكن فى الأكواخ الحقيرة فى سبيل تأمين الحاجة من الغذاء لهم ولمن يعولون . ويعتبر هذا الأمر حالة من حالات التناقض فى الوسط الحضرى بين قلة من الأغنياء يستثمرون

(١٢) Statistical Yearbook, 1963, 1966 et 1973. Voir aussi, World Communication 1973, Paris UNESCO, 1975.

مدخراتهم فى بناء مساكن فخمة وأكثرية من الفقراء لا يخصصون للسكن إلا الحد الأدنى الذى يضمن لهم مأوى بسيط ، ويؤدى ذلك إلى نشاط محدود فى عملية البناء والمرافق العامة فى معظم دول العالم الثالث ما لم تقم الحكومات بالتدخل للتخفيف من مشكلة الإسكان . ففى مانيلا مثلا ، حيث تدفع الأسر الأكثر غنى متوسط ١٠١٧ دولار سنويا من أجل السكن يقوم مقاولو البناء بتشييد مساكن تخصص لهؤلاء الأغنياء وليس للفقراء الذين يمثلون نسبة ٨٠٪ من السكان ولا يدفعون فى المتوسط سوى ٢١٣ دولار من أجل السكن (١٣) . وبالإضافة الى العمل التعاونى تمثل مصادر الدخل فى مدن الصفيح مظاهر مميزة أخرى . فيوجد مثلا نوع من الإدخار الأسرى (أو العشائرى) يسمح لمن يريد شراء قطعة أرض فى مستعمرة وضع اليد بأن يتلقى الأموال التى ادخرها أفراد الأسرة فى القرية أو أى اقليم آخر . وقد لا حظنا مثلا فى فاس بأن قطعة الأرض التى من المفروض أن تنتهى إلى أسرة واحدة تعيش فيها ثلاث أسر حيث يعتبر الأقرباء لأنفسهم حقا ضمنيا فى قطعة الأرض التى امتلكتها الأسرة . ويمثل الإيجار (من الباطن) مصدر آخر للدخل فى كثير من الأحياء الهامشية . وقد لاحظنا ذلك من مثال (الثيكا) فى كلكتا الذى يلعب دور الوسيط بين المالك والمستأجرين فى مناطق البوستى Bustee وفى كينيا اضطر المسئولون للسماح بنظام الإيجار من الباطن خاصة وأنها ظاهرة منتشرة بين الأسر الفقيرة فى مدينة داندورا المبنية بالجهود الذاتية والتى كانت مخصصة فى الأساس لإعادة اسكان واضعى اليد القدماء .

وتمثل مدينة الصفيح فوق ذلك وسطا ثقافيا شديد التناقض بين القديم والحديث ، والواقع أن البعد الثقافى لازال مهملا – رغم أهميته – أمام البعد

(١٣) Conférence de Vancouver Op. Cit., p. 122.

الاقتصادى الذى يشكل ضرورة أكثر الحاحا . على أن ادماج الناحية الثقافية فى برامج المستقبل لابد وأن يولى اهتماما أكبر .

وتظل الأحياء غير الرسمية بعيدة عن الارتباط القوى بالنسيج الحضرى وفى سبيل تحقيق هذا الارتباط لابد من العمل على اخراج سكانها من عزلتهم . ورغم أن حركة المرور فى المدن قد وصلت الى حد الخطر فلا زال النقل العام غير متوفر . وهناك ضغوط تمارس فى سبيل تحقيق حلول أكثر تكلفة . ولازالت العلاقة بين الطاقة والعائد غير متوازنة ؛ فتبعا للازدحام الشديد الذى تعانى منه المدن سواء كانت أكثر رفاهية مثل ريودى جانيرو أو أكثر فقرا مثل بومباى ، تسوء حركة السير على بعض الطرق فتضطر السيارات الى تقليل سرعتها ويقل تبعا لذلك عدد السيارات حسب المسافة التى تقطعها من شبكة الطرق ومن وقت لآخر . وقد حسبت السرعة المتوسطة فى مثل هذه الظروف فى وسط المدينة فى بانجوك وساوباولو ولاجوس ولوحظ أنها لا تتجاوز فى المتوسط الـ١٦ كيلو متر فى الساعة . وتظل الشوارع والمحاور الأساسية مزدحمة لمدة ١٢ ساعة فى اليوم الواحد(١٤) . ويمثل الكوبرى الوحيد بين وسط مدينة كلكتا وحى هورا Howrah مثلا جيدا لاختناق الحركة . ولعل مما يشير الى خطر ظاهرة الازدحام هو أن الحركة كثيفة رغم أن عدد السيارات لازال قليلا ولم يبدأ هذا العدد فى طريق الزيادة بعد .

ويعتبر ضعف النقل العام ظاهرة واضحة وشاملة ؛ فتبعا لنقص امكانياته تزدحم صفوف البشر فى مواقف الحافلات فى الوقت الذى تزدحم فيه الشوارع

(١٤) Banque Mondiale, les transports urbains, in Washington, 1975, p. 18.

أيضـا بالسـيارات فى سـاعـات الذروة . وليس من قـبـيل الاسـتـثناء أن تظل مـدن الصفيح غير مخدومة بأية وسيلة من وسائل النقل العام خاصة وأنها تقع غالبا على هوامش المدن الكبرى . ويؤدى ذلك بالإضافة الى طول المسافة الى تقليل فرص العمل أمام السكان مما يؤيد بدوره من حدة التناقض فى الوسط الحضرى . ولازال النقل بالحافلات يمثل أهمية أكبر فى مجال النقل العام فرغم أنها لازالت قليلة العدد فهى تقطع $\frac{٢}{٣}$ الى $\frac{٤}{٥}$ المسافة الإجمالية التى تقطعها وسائل النقل الميكانيكى فى المدن . وفى القاهرة مثلا نلاحظ فى الساعة السادسة مساء بميدان التحرير أناس يضطرون لصعود الحافلة من النوافذ وهى الطريقة الوحيدة أحيانا التى يمكن بها النزول فى المحطة التى يرغب فيها الراعب . وفى داكار كما فى نيروبى يعتبر الصعود الى الاتوبيس من ميدان الاستقلال أو من طريق أهورو حتى بكين أو وادى ماثار أمرا يفوق كل وصف . ويتحتم أحيانا على ساكنى مدن الصفيح الذين يعملون فى وسط المدينة أن ينفقوا أربع ساعات يوميا للانتقال بين السكن والعمل . وقليل من المدن يتوفر لها مثل مكسيكو بعض خطوط مترو الأنفاق . كما تظل الخدمة بالسكك الحديدية فقيرة أيضا مثلما فى داكار حيث لم يفكر المسئولون بعد افتتاح خط حديدى يربط الميناء بحى بيكين المزدحم . وفى القاهرة حينما يتقابل قطارين من قطارات الضواحى يحدث أحيانا الكوارث حيث يموت الناس المعلقين على الأبواب .

ويسد العجز أحيانا فى الحافلات والسكك الحديدية بوسائل النقل شبه الجماعى ، حيث تستخدم سيارات الأجرة الجماعية فى النقل من مدينة لأخرى مثلما هو الحال فى شمال المغرب ، وهناك أيضا الحافلات الصغيرة (مينى باص) التى توجد فى كل بلد باسم معين . يضاف الى ذلك سيارات الجيب الجماعية

المستخدمة فى مانيلا والتى يمكن أن تنقل ١٥ شخصا يجلسون على مقاعد طويلة متقاربة بالإضافة الى عدد أكبر من الركاب الوقوف يضطرون للانحناء لكيلا

جدول رقم (٦)
زيادة السكان وزيادة عدد الحافلات
(معدل الزيادة السنوية بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٧٠)(١٥)

المدينة	معدل زيادة السكان ٪	معدل زيادة الحافلات ٪
أبـدجـــــــان	١١	١٢ر٧
ســـــيـــــول	٨ر٥	٢٢
لاجــــــوس	٧ر٩	١٥ر٥
كـــوالا لمبـــــور	٦ر٥	١١ر٣
بـانجــــــوك	٦ر٢	١٢
اســـتــانبـــول	٦	١٢ر٢
مـكســــــيكـو	٥ر٨	١٠ر٥
بـومــــبــــاى	٣ر٧	٨ر٢
سنغـــافـــورة	٢ر٦	٦ر٧
بيـــونـيس ايرس	٢ر٤	١٢ر١

(١٥) Banque Mondiale, les transports urbains, Op. Cit., p. 25.

تصطدم رؤوسهم بسقف السيارة . وعلى النقيض من ذلك توجد سيارات الجيب الجماعية أيضل فى المدن الافريقية مثلما هى الحال فى ضواحى باماكو التى تمتلئ بالركاب ويعتبر النقل بها غير مريح (١٦) .

لم يبق اذن من وسيلة متاحة لسكان مدن الصفيح سوى السير على الأقدام أو استخدام الدراجات . ففى بعض المدن الافريقية الكبرى ، مثل كنشاسا ودار السلام حيث لا يمثل الوقت أهمية خاصة لدى معظم السكان تقطع نصف المسافات سيرا على الأقدام . وبالنسبة للدراجة التى ينتظرها مستقبل أفضل بسبب ارتفاع أسعار البترول فلا زالت وسيلة هامة فى بكين وشنغهاى بينما لا توفر السيارة إلا لكبار الموظفين . وفى مدراس بالهند لوحظ أن ثلثى وسائل النقل التى تدخل يوميا الى حى الأعمال تتكون من الدراجات وهى تمثل أيضا ٢٥٪ من الوسائل المستخدمة فى المرور فى نطاق يبعد بمسافة ١٦ كجم عن وسط المدينة .

ونلاحظ اذن أنه فى الوقت الذى يتكالب فيه سكان المدينة الأغنياء على الانفاق على وسائل النقل الأكثر رفاهية والأغلى ثمنا وهى السيارات الخاصة يميل سكان مدن الصفيح الى استخدام الوسائل التى تسمى (بالوسائل قليلة الكفاءة) مثل الدراجات أو العربات المدفوعة أو مجرد ظهور الحمير أو العربات التى تجرها الثيران وفى أفضل الحالات تستخدم الدراجات النارية وسيارات العجلات الثلاث وبعض أنماط من الشاحنات الصغيرة .

ويعتمد تخليص سكان المناطق السيئة ومدن الصفيح من عزلتهم اذن على تحسين الخدمة بوسائل النقل وتوفير الوسائل التى تستهلك قدرا أقل من الطاقة .

(١٦) يسهب المؤلف ساخرا فى وصف الزينة التى يضعها مالك السيارة فى سيارته وفى الحديث عن صوت المذياع الذى يستفيد منه أيضا المشاة ! وقد رأينا عدم الاستطراد مع المؤلف فى هذا الوصف مع اقرارنا بأنها مثالب – المعرب .

ردود الفعل الرسمية :

إذا كان واضعو اليد يبدأون باحتلال قطعة من الأرض ثم بناء مساكنهم عليها بجهودهم الذاتية ثم الاهتمام بتوفير الخدمات والمرافق اللازمة . فان من المدهش حقا أن نرى أن السلطات المحلية تسير أحيانا فى طريق عكسى فهى تبدأ أولا بتوفير المرافق ، ثم تبنى المساكن وأخيرا تبحث عن السكان الذين يمثلون حالة من الطلب تشبع عن طريق شراء المساكن ، والواقع أن سوء التفاهم بين سكان الأحياء العشوائية والسلطات العامة هو أمر شائع وملحوظ . وترفض السلطة أن يمثل سكان مدينة الصفيح الاحتياطى البشرى والمالى الذى يساهم فى تكوين رأس المال الثابت فى المدينة الأم . ويترتب على ذلك أن تصبح حالات الاخلاء الجبرى أكثر من حالات التفاهم والحوار . ولم يبدأ التطور الايجابى فى هذا الوقت إلا بعد مؤتمر الإسكان العالمى المنعقد فى ١٩٧٦ حيث أجمعت التوصيات على ضرورة التغيير فى السياسات الحكومية فى هذا المجال .

ويوجد الآن أساليب عديدة تهدف الى حل مشكلات المناطق السيئة ومستعمرات وضع اليد . وتبقى فى نفس الوقت سياسة « دع الأمور تمر » فرغم أن كل الحكومات يتوفر لها الحد الأدنى من الموارد المالية ، فان بعضا منها لازال يفضل مجالات أخرى للاستثمار مع التجاهل التام لمشكلة السكن الحضرى السيئ . وفى مثل هذه الحالات ينجز نوع من الاسكان يسمى « الاسكان الاجتماعى » ليباع لأفراد ينتمون الى طبقات ذات دخول أعلى دون أن يطرأ أى تحسين يذكر على الأحياء الشعبية والمناطق الفقيرة . وحينما تصل أكوام القمامة والعفن الى مستوى النوافذ يستعان بالشرطة لتنظيف المنطقة . فى داكار مثلا حدث فى صيف ١٩٧٩ أن تدخلت الشرطة لتزيل بالقوة الأكواخ الفقيرة التى كانت تؤذى أعين الموظفين الذين يعملون فى مبنى وزارة الاسكان الفاخر .

وهناك سياسات أخرى تعتمد على مثل هذا القمع مثل اعادة السكان الى المناطق التى وفدوا منها أو هدم المناطق السيئة وازالة مدن الصفيح ومستعمرات وضع اليد . ومن الممكن أن يتم تهجير السكان الى المناطق الريفية أو اى نطاق الضواحى البعيدة . وكانت تلك هى السياسة الرسمية للصين الشعبية فى الستينيات لتخفيف الضغط على المدن Désurbanisation . وفى بعض الدول الشيوعية الأخرى يصل سلطان الدولة على السكان الى حد البدء فى تطبيق سياسة معينة دون أخذ رأى الناس . وهناك أمثلة عديدة على ذلك من فيتنام الى كوبا ، ولكن هناك مثل أكثر دلالة تم فى ظل الحكم الكمبودى القديم الذى كان يدور فى فلك الصين الذى حل منذ سنين مضت مشكلة السكن السيئ فى بنوم بنه عن طريق اخلاء ٩٠٪ من سكان العاصمة وهو الفعل الذى بررت به الدولة اقترافها للمذابح الجماعية . وتتحدد معايير التهجير العادية وفق أسس متغايرة تبدأ من النقل المجانى للمتاع الأسرى الى تمليك قطعة أرض زراعية أو اعطاء تسهيلات أخرى تساعد على الاستقرار فى المكان الجديد . ومن الجدير بالذكر أنه فى البلاد التى تكون حركة التنقل فيها مكفولة للمواطنين انتهت سياسيات التهجير بالفشل فلن يعجز المهجرون عن أن يجدوا الوسيلة التى يعودون بها الى المدينة فى أول فرصة .

ويتم عادة هدم المناطق السيئة القريبة عن وسط المدينة . وتحل محلها عمائر فاخرة يعجز السكان الفقراء بالطبع عن السكن فيها حتى لو تلقوا اعانات من الحكومة – وهو أمر نادر الحدوث – فلا يبق أمام هؤلاء البؤساء إلا أن يرحلوا الى مدن الصفيح التى تقع غالبا على الهوامش والتى تمارس فيها أعمال القمع حيث

يتم اخلاء مناطق التعديات فى كل مرة يعتبر سكانها غير شرعيين سواء تعلق عدم الشرعية بملكية الأراضى وتقسيمها أو بقوانين البناء المعمول بها . وعندما تسوء الأمور مثلما حدث فى استانبول فى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ يطلق الجيش الرصاص على الساكنين وينقلب الأمر الى فتنة وهياج شديد .

وحتما تمارس الخطط الايجابية فعلها فى موقع مدينة الصفيح ذاتها فيكون ذلك بعمل تقسيمات جديدة للأسر ذات الدخل المحدود . ويعتبر أول عمل فى هذا المجال هو اضفاء الشرعية على مستعمرة وضع اليد إذ أنه من المعروف أن اعطاء الأمان للسكان يعد حافزا يدفعهم الى تحسين مساكنهم وأحيائهم بأنفسهم . وتتمسك السلطات العامة أحيانا بالقيمة المحتملة للأراضى التى يغزوها واضعو اليد . وتحاول فى أحوال أخرى أن تحافظ على المظهر الجمالى للوسط الحضرى خاصة إذا كانت الحكومة تعتزم جعل العاصمة مدينة عالمية كبرى (مثل نيروبى ومانيلا ومكسيكو) ولكن المزايا الاجتماعية والاقتصادية والادارية للتخطيط فى نفس المكان تظهر تدريجيا .

وتحاول حكومات أخرى أن تولى اهتماما أكبر بتحسين وإدارة المساكن . ففى القاهرة مثلا أو الجزائر تحولت العمائر التى تقل أعمارها عن خمسة عشر عاما الى مناطق سيئة كثيفة السكان وكأنها تحولت الى مدن صفيح ذات امتداد رأسى . والواقع أن تحسين المبانى السكنية تتكلف أموالا أقل مما يتكلف بناء منشآت جديدة لمحدودى الدخل غير أن بلدانا كثيرة فى العالم الثالث شيدت مجمعات سكنية عديدة على الطريقة الغربية ولكن هذين البلدين التى تمثل استثناء للقاعدة تظهر من الناحية الاقتصادية بمظر المدينة - الدولة مثل هونج كونج وسنغافورة وهى أمثلة تؤكد من ناحية أخرى فداحة الكارثة التى تتمثل فى البلدان الأخرى الأقل نموا : فاما أن تستهلك الحكومة أموالا تضيع حتما فى بناء مساكن

شعبيـة ذات ايجار منخفض يسكنها الفقراء وتضيع بذلك ميزانيتـها أو أن تقلل الحكومة من نفقاتها وتبنى مساكن اجتماعية لا يمكن أن يسكنها إلا الفئات مرتفعة الدخل .

ومن بين الحلول البـديلة ذلك النمط السكنى الذى يتـبناه البنك العـالـمى والذى يوجد فى بلـدان عديـدة تحت مسميات مـختلفة مثل شبكـات الاستقبـال أو قطـع الأراضى المخـدومـة أو المواضع المجـهـزة ... ويحـاول هـذا النمـط تحـقـيق هدفين أسـاسيين : أولهمـا ترشـيد استغـلال المـوارد العـامـة المحدودة عن طـريق التجهيز بالمرافق (الطرق - الصرف - الماء - المجارى - الاضاءة العامة) التى لا يستطيع السكان الفـقراء تجـهـيزها بأنفسهم . ثم اتاحة الفرصة لواضعى اليد القدامى باسـتـغـلال وقـتـهم وأمـوالهم وعـملهم فى بناء وحـدات سكنيـة فى اطار التحسين التدريجى للسكن على مر السنين وبالمعدل الذى يجدونه معقولا . وتبدأ هذه المشاريع بتحديد بسيط لقطع الأراضى ثم بتوصيل بعض الخدمات وينتهى الأمـر بالـتـخطيط المركب لكل المرافق الأسـاسيـة للمـدينة الجـديدة التى يمكن أن يسكنهـا عشرات الألـوف من الأشـخاص . وبعد عـشر سنوات من هذه المشـاريع بـدأت الصعـوبات الرئيسية فى الظهور .

ومن الأمور التى سوف تراعى فى خلال السنوات القادمة ، اشراك السكان أنفسهم بدءا من المرحلة الأولى من المشروع . غير أن هذا الأسلوب الجديد سوف يلقى مـعارضـة شديدة من بعض القطاعات سواء من قبل الحكومـات أو من أرباب المهن المتخصصين ولكنه أسلوب سوف يفرض نفسه بالتدريج - كلما كان الالتزام به أسرع كلما كان ذلك أفضل - لأنه أسلوب يتفق مع طبيعة الأشياء .

وينبغى من ناحية أخرى أن ينظر الى البناء بالجهود الذاتية المعانة كمكمل للنمط الاسكانى الذى يتبناه البنك العالمى (شبكات الاستقبال) . فحيث أن قطع

الأراضى تكون مجهزة فلا يبق إلا الاسراع فى عملية البناء مع تأمين المساعدات الفنية والإدارية والمالية لأ هذه المساعدات تقلل بالطبع من تكلفة البناء وحتى يتأكد المسئولون من أ الحد الأدنى من مراعاة القوانين قد وجد فعلا . وإلا فان يؤدى الأمر إلا الى مدن صفيح جديدة ، ولكنها أفضل تجهيزا . ويمكن للهيئة المسئولة عن التعمير أن تشيد النواة السكنية وفى حالات أخرى يمكن تأمين السقف مسبقا ويشترط على الساكنين استغلال القروض فى شراء مواد البناء الأخرى ويسهل لهم الحصول عليها . لكن البناء بالجهود الذاتية يصادف صعوبات أخرى . فاذا كانت تكلفة المشروع مرتفعة فان الاختيار الاجتماعى للساكنين سوف يكون قاسيا وسوف يتهم المشروع بأنه أعد خصيصا للطبقة المتوسطة الدنيا . وكما سبق أن ذكرنا فان المشاركة الشعبية تمثل اطارا سطحيا فقط فهى تؤمن العمالة غير المساهمة وتطبق تطبيقا حرفيا خطط البناء النمطية التى تتمثل فى تقليد هيكل يعد من قبل الشروع فى البناء . وقد يؤدى ذلك الى الاحجام عن التطوير فى أشكال المساكن . ورغم كل هذه الصعوبات فان المشاريع الرائدة التى اهتمت بالبناء بالجهود الذاتية تعتبر خطوة تقدمية تميز هذه السنوات الأخيرة .

وصفوة القول أن الخيار ليس بين احتقار العادات والتقاليد التى تتبناها السياسات الخاطئة فتؤدى الى تدهور أحوال السكن الحضرية وتؤدى بالتالى الى عدم تشجيع الهجرة الريفية ، وبين اسكان يسمى « اجتماعى » لا تستفيد منه إلا فئة محدودة من الطبقة المتوسطة العليا والصفوة التى تتولى الإدارة . بل ان العقد الثالث من برامج الأمم المتحدة للتنمية سوف يشهد تعميما لتجارب تعتمد على المشاركة الشعبية فى حل مشكلات الاسكان وهى السياسة التى سوف تنمحى بها حقا آثار الفقر وتحدياته .

الباب الثانى

دراســـــات تطبيقيــة *

– الفصل الرابع : العشوائيات السكنية فى افريقيا المدارية .

– الفصل الخامس : العشوئيات السكنية فى أمريكا اللاتينية .

– الفصل السادس : العشوائيات السكنية فى آسيا الجنوبية .

– الفصل السابع : العشوائيات السكنية فى البلدان الأوربية الفقيرة والعالم العربى .

* المعلومات التى يحتوى عليها هذا الباب هى السمات السائدة فى الأمثلة التى ذكرت، كتطبيقات للأبعاد النظرية لمشكلة العشوائيات السكنية.غير أن تغيرات قد طرأت على الدول المذكورة،على الأقل على المستوى السياسى،إلا أن مشكلة الاسكان العشوائى مازالت قائمة فى الدولة التى طبقت عليها الدراسة،والمشكلة لم تحل فيها بعد.ومن ثم فقد جاءت المعلومات كما جاءت فى الطبعة الأولى من الكتاب بعد تعديلات بسيطة .

الفصل الرابع

العشوائيات السكنية فى افريقيا المدارية

- مقدمة .
- التحضر فى مدينة داكار الكبرى (السنغال) .
- وادى ماثار « ماثار فالى » (كينيا) .

الفصل الرابع

العشوائيات السكنية فى افريقيا المدارية

مقدمة :

سوف يزيد عدد سكان افريقيا من ٤٠٠ مليون الى ٨٠٠ مليون فى الفترة ما بين ١٩٦٥ و٢٠٠٠ م . ويقدر مكتب العمل الدولى بأن هناك ٦٠ مليون عاطل فى افريقيا - أى شخص من بين كل اثنين فى سن العمل - وأنه يجب توفير ١٥٠ مليون وظيفة من الآن حتى نهاية القرن العشرين . وتعبر الأرقام التى تنشرها منظمة الصحة العالمية عن مستوى المعيشة المنخفض فى افريقيا جنوب الصحراء (ما عدا جنوب افريقيا) فمعدلات المواليد تصل الى ضعف مثيلاتها فى أوربا وتزيد وفيات الأطفال بنحو سبعة أضعاف ولا يزيد أمد الحياة عن ٤٠ر٦ عاما فى مقابل ٧٠ عاما فى الدول الصناعية . ويموت فى افريقيا المدارية سنويا مليون طفل نتيجة الاصابة بالملاريا . وإذا كان سكان الحضر سوف يتضاعفون فى العالم الثالث ثلاث مرات فى خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة فان سكان الحضر فى افريقيا سوف يتضاعفون أربع مرات . وتبلغ آثار التحضر الوخيمة أقصاها فى افريقيا . ففى الوقت الذى لم يكن عدد المدن التى يتجاوز سكانها ١٠٠ ألف نسمة فى افريقيا المدارية يزيد عن خمس مدن فى عام ١٩٤٠ ، زاد هذا العدد الى سبع عشرة فى ١٩٥٥ ثم الى خمس وخمسين فى ١٩٧٠ ليصبح ستا وثمانين فى ١٩٧٥ . وتكونت حول هذه المدن المتزايدة فى أعدادها مدن الصفيح ومستعمرات وضع اليد الحديثة وقد نمت هاتان الظاهرتان فشملتا فى مناطق كثيرة من افريقيا

جنوب الصحراء ما يزيد على نصف السكان الحضريين . ويتفق ذلك النمو مع وجود حكومات فقيرة بل هى أفقر منها فى أى مكان آخر من العالم ، فالموارد المالية المتاحة للاسكان محدودة جدا حتى فى حالة اكمال رأس المال العام بموارد أخرى مثل مخصصات الضمان الاجتماعى وصندوق التوفير وشركات التأمين والبنوك الخاصة . وتظل الطبقات الموسرة فى هذه البلاد هى الأكثر استفادة من كل الخدمات ؛ ففى عام ١٩٧١ كان نصيب الاستثمار العام المخصص لعلاج السكن السيئ ضعيفا جدا فى بلدان افريقيا المدارية : ٠٥ر٢٪ فى الكاميرون و٤ر١٪ فى غانا و٢٥ر٣٪ فى كينيا و٥ر٣٪ فى تنزانيا (١) .

ومن الملاحظ أن الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية تنتظم أكثر من تلك الناطقة بالفرنسية فى مشاريع شبكات الاستقبال والبناء بالجهود الذاتية فالكاميرون وتشاد مثلا ليس لديهما أية برامج موجهة لمكافحة وضع اليد . أما فى جنوب افريقيا وفى الدول المسماة بخط المواجهة Ligne de fornt فانه ينبغى على هذه الدول أن تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين من زمبابوى مما يزيد من حدة مشكلات الأحياء غير المخططة ، وفى مدغشقر حسب الأرقام الفقيرة فى تاناناريف يمكن أن نجد غرفة واحدة لا تتعدى مساحتها ١٠م^{٢} تستوعب ٦ أشخاص (٢) . وفى بوركينا فاسو حيث يستمر الفصل الجاف فى الوسط الريفى لمدة ثمانية شهور تنشط الهجرة من القرى الى المدن .

(١) UNCHBP. the improvement of slums and squatter settlements, New York, 1971, p. 30.

(٢) ONU, Rapport National de Madgascar á la Conférence "Science et technique pour le dévelopement", 1979, p. 16.

أما فى جنوب افريقيا ، فكان الوضع محكوما بسياسة التفرقة العنصرية . فكان السود يسكنون فى أحياء البانتوستان Bantostan وهى أحياء سكنية مخصصة لهم فقط ، وفى التاونشب townships وهى مناطق وضع اليد غير المشروع على حواف المدن الكبرى . ويتضمن القانون الذى صدر عام ١٩٥١ عن الأشغال غير الشرعى التحريم على العمال غير البيض سكنى الأحياء المخصصة لسكن البيض والتى تقع خارج نطاق التاونشب . وفى لانجا وهى أحد التاونشب فى مدينة الكاب ممكن أن نجد عددا يتراوح بين أسرة واحدة وثلاث أسر يعيشون فى نفس الغرفة [٣] . وكان السود يقيمون فى هذه الأماكن كمستأجرين بعقد ايجار يمكن للإدارة المعنية أن تلغيه فى أى وقت . وتوزع المساكن دون تيار كهربى وبدون سقف وبدون أبواب وبحوائط غير مطلية . وعلى حافة المنطقة السكنية يوجد مبنى صغير يحتوى على مرحاض ومياه نقية باردة فقط . ولا يمكن لغير الأشخاص الذين تعتبرهم الهيئة مستأجرين ، لا حد أن يقيم فى هذه المساكن . وليست سويتو Soweto (التاونشب الجنوبية الشرقية) التى يعيش فيها مليون ساكن سوى واحدة من مدن المنامات المقسمة الى مربعات جامدة تفصل فيما بينها شوارع تمتلئ بالقاذورات وقد تم تخطيطها بطريقة تسمح للشرطة بالمراقبة المستمرة للمنطقة . ولا تصل نسبة المساكن التى تحتوى على الكهرباء فى سويتو عن ٢٠٪ كما أن ١٥٪ منها فقط تحتوى على المياه الساخنة . وتؤكد السلطات أن منطقة سويتو سوف تصلها الكهرباء فى خلال عشر سنوات ولكن ذلك يشمل فقط انارة الشوارع . وقد تمخضت هذه الأحوال السيئة عن اضطراب شمل سويتو ضد سياسة التفرقة العنصرية وكانت النتيجة ٢٥ قتيلا و٢٥٦ جريحا كما قبض على ١٢٦ شخص .

---

(٣) اليونسكو – معرض العمل ضد التفرقة العنصرية – أكتوبر ١٩٧٩ .

ولم تكن التاونشب فى لانجا أو فى سويتو سوى مناطق مسموح فيها للأسر التى تهرب من الفقر فى البانتوستان لتقيم مع رب الأسر المهاجر من أجل العمل فى المناطق التى يسكنها البيض . ولكن هذه الأسر كانت تستقر بوسائلها الخاصة على أطراف المدن بطريقة غير شرعية وفى مدن صفيح من النوع الضخم . وتعمد السلطات آنذاك الى أن تغمض الطرف عن هذا الاشغال غير الشرعى مادام فى ذلك ما يؤمن وجود الأيدى العاملة التى تحتاجها الصناعة ، وما دامت النفقات التى تدفعها المصانع لاسكان عمالها تظل محدودة . وقد توفر بعض الخدمات الأساسية أحيانا لبعض المعسكرات Camps التى توجد فى هذه المناطق وفى منطقة كروسرودز Crossroads حيث يعيش بضع عشرات الألوف من الأشخاص نجح الافريقيون فى تكوين تنظيم اجتماعى جيد يقوم بالاشراف على الخدمات الجماعية التى وفروها لأنفسهم مثل الخدمات الطبية والمحال التجارية والمدارس والمطاعم والكنائس فى انشائها أحد الجمعيات الخيرية . وهيئة التأسيسات الحضرية والسكان أنفسهم . وهى عبارة عن مبنى سابق التجهيز مسقوف بالصفيح . كما كان هناك مبنى صغير من الصفيح يقف الأولاد الحفاة أمامه يغسلون ملابسهم وقد تحول هذا المبنى الى دار للعبادة والأكواخ التى يقيم فيها واضعو اليد مرقمة بواسطة السلطة وبعض الساكنين أقاموا حدائق صغيرة تحيط بمساكنهم وتتولى هيئتان اداريتان الاشراف على منطقة كروسرودز تشكل مجتمعا متضامنا يعيش فى سلام . وقد قرر السكان الاقامة فى هذا المكان مهما كان الثمن بل ويرفضون أي حقوق شرعية تعطى لواضعى اليد ويفرضون على أنفسهم قيودا على الهجرة الى منطقة الكامب التى تستقبل شهريا ٢٠٠٠ وافد غير شرعى . وقد كانت الحكومة تحاول رغم ذلك استخدام أكثر الوسائل عنفا لهدم أكبر عدد ممكن من مساكن واضعى اليد عن طريق عمليات القمع التى تصل الى استخدام الكلاب فى

تمزيق أجساد الآدميين . وقد تهدمت معسكرات موديرام ، ويونيبيل ، ورجلوت بواسطة الشرطة والجيش وباستخدام الجرافات الميكانيكية (البلدوزرات) وكانت النتيجة وجود ٢٥ ألف شخص دون مأوى ولم تترك السلطة حتى الوقت للناس ليجمعوا حاجياتهم فقد تحول كل شئ فى زمن بسيط الى كومة هائلة من الحطام .(٤)

ولكن وسائل التغلب على مشكلات مدن الصفيح أقل عنفا فى البلدان الافريقية الأخرى جنوب الصحراء ، ولكن المرض ينتشر يوميا على مساحة جديدة من الأحياء غير المخططة . ومظاهر الزيادة التى لا يمكن السيطرة عليها والازدحام والتكدس وتدهور الأحوال الصحية موجودة فى كل المدن من أكرا الى لوزاكا ومن كنشاسا الى لاجوس . والمدينة الافريقية تكبر أسرع مما يحدث فى مناطق أخرى . وسوف نقصر الدراسة هنا على حالتين فقط : داكار ونيروبى .

التحضر فى مدينة داكار الكبرى :

يتميز التطور الديموجرافى فى داكار بزيادة سريعة فى نمو سكان المدينة وفى سكان المجمعة الحضرية فى الرأس الأخضر (٥) . ويمكن أن نتصور هذا النمو الهائل ومعدلات الزيادة السريعة من خلال بعض الأرقام (٦) : ففى الوقت الذى كان فيه سكان داركر فى عام ١٩١٨ لا يزيدون على ٨٧٠٠ نسمة فقد وصلت فى ١٩١٦ الى ٢١ ألف نسمة وفى ١٩٥٥ الى ٢١٤ ألف وفى ١٩٦٠ الى ٣٧٤ ألف وفى ١٩٦٥ الى ٤٥٧ أف . ويصل عدد السكان حاليا الى ٨٠٠ أف نسمة . ويقف

---

(٤) انتهى هذا الوضع تماما بعد انتهاء التفرقة العنصرية وتولى مانديلا الرئاسة .

(٥) B. Granotier. "Rapport de mission d'étude à Dakar effectuée en août 1978, avril 1979 et Septembre 1979 Pour L'IRFHA.

(٦) من بحث للسيد داودا بوب رئيس الشعب الاقليمية للتخطيط الحضرى فى الرأس الأخضر .

وراء هذا النمو الهائل أن مدينة داكار كانت محظوظة مرتين : الأولى عندما كانت مقرا لحكومة افريقيا الغربية الفرنسية فى بداية القرن العشرين ، والثانية عندما اختيرت لتكون عاصمة للسنغال بعد الاستقلال فى عام ١٩٦٠ . فمن الملاحظ أن هناك تراكما هائلا فى الاستثمار فى اقليم الرأس الأخضر سواء فيما يتعلق بالصناعة أو بالسكن أو بالخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة . كما أن ثلث الموارد القومية تتركز فى هذا الاقليم الصغير مما يدفع الى القول بأنه لو استمر معدل النمو بهذه السرعة فسوف يتجمع كل سكان السنغال فى داكار قبل نهاية هذا القرن .

ويعتبر الخروج الريفى ظاهرة أساسية فى هذا الاقليم غير أن الهجرة تتم على مراحل ؛ فتبدأ الهجرة من القرية الى المركز الاقليمى المجاور ، ثم الى مناطق السكن السيئ فى وسط مدينة داكار ، ثم الى مدن الصفيح فى الضواحى . ويعتبر الجفاف الطويل الذى يسود فى هذه السنوات الأخيرة فى الوسط الريفى عاملا يؤدى الى صعوبة الاستمرار فى العيش فى القرى والى ضيق فرص العمالة . وهى أمور تشجع على الهجرة الى المدينة التى تقدم للريفيين وخاصة الشباب منهم مستوى أفضل من المعيشة ومزايا أخرى منها مثلا الإفلات من القيود الأسرية والتخلص من الحياة التى تقيدها القوانين التقليدية التى أصبحت غير ذات شأن فى المدن . فأقليم ديوربيل Diourbel الذى ينتمى ٥٠٪ من سكانه الى جماعة ، المريدين ، الصوفية التى يعتبر الخضوع واحدا من تعاليمها الأساسية وكثيرا ما يحدث فى هذا الاقليم أن يستولى الكبار على كل وسائل الانتاج ولا يتركون للشباب العاملين إلا جزءا ضئيلا . وفى موسم البطالة يعمد المزارعون الذين لا يجدون عملا بعد انتهاء الموسم الزراعى الى الاتجاه الى المدن

ليبيعوا السجائر والآنية المزخرفة فيتحولون بذلك الى باعة أرصفة أو باعة جائلين . bana - banas ثم يبدأ هؤلاء فى البحث عن عمل يتقاضون عنها أجرا لدى المؤسسات الصناعية التى تقع فى الاقاليم الهامشية . وقد يذهب الصغار للعمل كخدم لدى أسر الموظفين . أما المراهقين فيحترفون التسول من باب لباب أو عند إشارات المرور . وعندما يكتشف هؤلاء المهاجرين بأن بريق المدينة الذى تخيلوه كان زائفا تبدأ ميولهم نحو الجنوح الشبابى . وليس من النادر أن نلاحظ عددا كبيرا من الصغار يقفون أمام المحاكم . أما الفتيات فإذا لم ينغمسن فى مجالات السرقة والخداع فانهن يعدن الى القرية أحيانا وهن حاملات أو يفضلن الاقامة فى المدينة عن أن يعدن الى ذويهم ويصحبتهن أطفال مجهولى الأب . وهو أمر تأباه التقاليد .

ويلتقى المهاجرين الريفيين الى داكار عادة فى المجمعة الحضرية القريبة : بيكين وهى مدينة لم تكن موجودة حتى عام ١٩٥٠ ولكن وصلت الى ٨٠٠٠ نسمة فى ١٩٥٥ ثم الى ٣٠ ألف فى ١٩٧١ وتصل الآن الى ٣٠٠ ألف نسمة مكونة بذلك مدينة صفيح ضخمة جدا . وهذه الظاهرة موجودة أيضا فى المدن الصغيرة التى تتوزع حول القرى التقليدية . غير أن داكار تظل دائما هى الأضخم بسكانها الذين يصلون الى المليون نسمة وبزيادتها السكانية التى وصلت الى ١٠٪ بين ١٩٥٥ و١٩٦١ والتى تصل الآن الى ٦٪ سنويا أى ما يعادل ٣٠ ألف شخص سنويا فى مدينة داكار و٤٨ ألف شخص فى مجمعة داكار الحضرية (داكار الكبرى) وفى ١٩٦٧ كان نصف سكان داكار الكبرى يعيشون فى مساكن سيئة ووصلت نسبة هذه المساكن فى ١٩٧٩ الى ٦٠٪ ولكن الملاحظ أيضا أن نسبة زيادة السكان فى الأحياء غير المخططة فيما بين عامى ١٩٦٥ و١٩٧٢ وصلت

الى ٤٥٪ . ولازالت مدن الصفيح تكسب أرضا جديدة فى مدن السنغال الأخرى مثل ديوربيل التى تحتوى على ١٣٥٠٠ نسمة يعيشون فى مناطق سكنية سيئة taudis .

وتشهد مجمعة داكار الحضرية اليوم مشاكل عديدة لعل من أهمها مشكلتى العزل الاجتماعى والعزل السكنى . فبينما يصل متوسط استهلاك الفرد الواحد من الماء ٣٤٦ لترا فى اليوم فى حى فان Fann السكنى لا يصل هذا المتوسط الى ٨ر٤ لتر . وهو متوسط أقل من الحد الأدنى الحيوى الذى تتحدده الهيئات الدولية . وفى مناطق مدن الصفيح فى فاص Fass وعلى طريق واكام Ouakam يدفع أصحاب السلطة ٦٠٠ ألف فرنك افريقى (٧) شهريا كايجار للفلل الفاخرة التى يسكنونها وهو مبلغ يصل الى مائة ضعف الإيجار المعتاد فى الأحياء الشعبية وفى المنطقة التى تسمى ، حى السكن ذو الإيجار المعتدل HLM ، عمدت السلطة الى اخلاء الساكنين غير الشرعيين باستخدام الجرافات أو الحرائق من أجل بناء ، الاسكان الاجتماعى ، وهى بيوت من طابقين ذات ايجارات ترتفع عن القدرة المالية لـ٩٠٪ من السكان . كما أن البرنامج التى تقوم بها شركة الرأس الأخضر العقارية SICAP مثل مجموعات المساكن المعروفة باسم ، الحرية ، Liberté ليست سوى مساكن فاخرة مكونة أحيانا من عمائر ذات أربعة طوابق تقوم فوق أعمدة . ولا يسكن هذه العمائر سوى المتعاقدين الأوربيين وكبار الموظفين السنغاليين . وإذا كان الأوربيين الذين يعيشون فى داكار يشكون من ارتفاع الايجارات فمن السهل أن نتخيل الموقف الذى يوجد فيه العدد الأكبر من السكان حينما يثار الحديث عن الاسكان الاجتماعى وحينما نعرف أن هذا الاسكان ليس مطروقا حتى للفئات

---

(٧) الفرنك الافريقى يساوى ٠٢ر٠ تقريبا من الفرنك الفرنسى .

متوسطة الدخل . ولا تتوقف الصحف المعارضة فى السنغال عن ذكر الفضائح التى ترتبط ببناء الفلل الفاخرة لحساب الموظفين الأغنياء على طريق الكورنيش .

وغير بعيد من فندق تيرانجا الفاخر وفى داخل حى البلاتو Plateau الذى يسكنه الموسرون تظهر جيوب من الفقر مثلما هى الحال عند تقاطع شارع رافئل وشارع لابرين . وقد استطاعت الوكالة الهولندية ، نيدكو ، أن تميز فى دارسة حديثة لها نفذت فى عام ١٩٧٤ فى مجمعة داكار الحضرية ما يزيد على ٢٩ منطقة سكنية سيئة .

ورغم اشارة رئيس الجمهورية السابق ليوبولد سنجور الى ضرورة توجيه البناء لخدمة الطبقات الأكثر فقرا من بين مواطنيه [٨] فلا زالت الأموال غير متوفرة ولازالت البرامج المتوقعة تسير بمعدلات انجاز محدودة ، هذا بالاضافة الى أن العاصمة ينبغى أن تواجه مشكلات أخرى غير مشكلة الاسكان . ففى مجال النقل والمواصلات لازالت أعداد الحافلات غير كافية . ولازال الربط بين داكار وبيكين محدودا ، ولازالت شوارع كثيرة تنتظر الرصف كما أن معظمها فى حالة سيئة تجعلها غير صالحة للمرور حتى فى حالة المحاور الرئيسية مثل شارع فروندويتر يضاف الى ذلك الازدحام والاختناقات المرورية بل والحوادث الخطيرة هذا فى الوقت الذى أنفقت فيه أموال طائلة على الطريق المؤدى الى معرض داكار الدولى والذى لا يستفاد منه إلا فى واحدة من كل عامين حينما يعقد هذا المعرض ويأتى إليه العارضين من الدول الأجنبية . أما فى أثناء الشتاء حيث تكثر الأمطار تتحول شوارع المدينة القديمة الى مسطحات من الوحل تجعل المرور فيها

---

(٨) من لقاء مع الرئيس ليوبولد سنجور فى داكار فى ٢٤ سبتمبر ١٩٧٩ .

مستحيلا . وقد نشرت الصحف فى سبتمبر ١٩٧٩ صورا فوتوغرافية للشارع رقم ٣٩ الذى امتلأ باطارات السيارات المستعملة وبجذوع الأشجار التى وضعت لتساعد المارة على عبور الشارع . وطبيعى أن هذه المياه الراكدة تتحول الى بيئة غير صحية فمشاكل الصرف أصبحت غير قابلة للحل بسبب نقص الأموال أيضا . ولازالت أكوام القمامة تشكل مظهرا شائعا فى كل المدينة (٩) . ولازالت البطالة تصل الى معدلات قاسية رغم حيوية القطاع الاقتصادى غير الرسمى (١٠) . ورغم كل هذه الظروف التى تدل على تدهور مستوى المعيشة والتى يترتب عليها امتداد المناطق السكنية السيئة فان مؤسسة السيكاب تجد دائما الماورد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريعها من العمائر الفاخرة مثل عملية القلب المقدس التى أنجزت فيها ٣٠٣ شقة فى عام ١٩٨٠ . كما أن الرقم الرسمى (٥٪) من الاستثمار العام – أى ما يعادل ٣ر٦ مليون فرنك افريقى فى المدة من ١٩٦٥ – ١٩٦٩ والذى يكرس لبناء مساكن للأسر محدودة الدخل ولازالة مدن الصفيح القائمة يبدو رقما مبالغا فيه لأنه لا يميز بين المبالغ الطائلة التى تنفق لانجاز مبن مكلفة تستفيد منها الطبقات المتوسطة فقط وبين الأموال التى تنفق فى سبيل امتصاص حقيقى لمدن الصفيح .

وقد ظل امتصاص مدن الصفيح يتم لمدة طويلة عن طريق الاخلاء الجبرى أو بما يعبر عنه « بالاخلاء السرى » Déguerpissement ، ففى خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٥ تم اخلاء ١٣٠ ألف شخص من ١٠ آلاف قطعة أرض تقع فى مدن الصفيح فى داكار وذلك عن طريق تكليف من المحافظة لوزير

---

(٩) محافظة الرأس الأخضر – ملخص لنتائج الاجتماع الذى عقد فى سبتمبر ١٩٧٧ عن مشاكل الصرف فى الرأس الأخضر .

(١٠) Chris Gerry, The Urban innormal sector in Dakar, Genéve, ILO, 1974.

الداخلية الذى عمل بدوره على نقل هؤلاء السكان الى مناطق جديدة أعدت لهذا الغرض فى جيدياواى وبيكين . وفى استبيان قام به الاجتماعى ايزيدور I. M. Dieng عن مدن الصفيح المركزية التى تعرضت للاخلاء السرى فى نيمزات وآنجل موس يتضح أن عددا كبيرا من عمليات الاخلاء واعادة الاسكان تمت دون ترتيب مسبق ودون ايجاد امكانيات استيعابية كافية للسكان الجدد .

غير أن بعض الباحثين ينظرون الى عمليات الاخلاء باعتبارها اجراء يهدف الى المحافظة على السمات السياحية لمدينة داكار . وتدعى السلطات أن هذا الاخلاء هو الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها القضاء على المظاهر غير الصحية وعلى الحرائق التى تحدث بين حين وآخر . وقد اقترح بعض الخبراء الأجانب حلولا « هادئة » لمشكلة الاخلاء الكامل لمدن الصفيح واعادة تقسيم الأحياء التى تشغلها بشكل يقربها من المناطق السكنية العادية . ففى دراسة قامت بها هيئة نيديكو Nédeco (الوكالة الهولندية) فى عام ١٩٧٥ كان المستهدف هو الحفاظ على السكان فى نفس أماكنهم ولكن مع تحسين للخدمات والمرافق . وفى دراسة أحدث(١١) اعتبر أنه من الأفضل ومن الأكثر واقعية أن تقلل الكثافة السكانية عن طريق عدم الاحتفاظ سوى بنسبة ٦٠٪ فقط من السكان مع اخراج المنطقة السيئة من عزلتها وادخال نظام جيد للامداد بالمياه وبالكهرباء وسوف يشمل هذا المشروع منطقة فاص بايوت Fass Paillotte حيث يعيش ٨٠٠٠ شخص فى مساحة لا تتعدى ثمانية هكتارات .

وفى خلال الستينيات لقيت المدينة القديمة Médina والأحياء الشعبية

---

(١١) "Bidonvilles et dégeurpissement à Dakar" Revue du SMUH, Paris, Septembre; 1978.

الموجودة فيها مساندة من قبل الحكومة . ففى الخطة التنموية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) كرست الأموال لتحسين السكن فى المدينة القديمة (٢٦٦٧ مليون فرنك افريقى) وذلك فى مشاريع الاسكان ذى الايجار المعتدل HLM وفى مساكن السيكاب (٢٨٥٩ مليون فرنك افريقى) وفى سبيل التغلب على الظروف المعيشية الصعبة فى هذه المناطق والتى تشمل سوء التغذية بالاضافة الى سوء الأحوال السكنية . فالتسول يشكل جزءا من الحياة اليومية . ومن الأمور العادية أن يرى الإنسان العميان والمشوهين يستجدون الأموال من الناس فى الحافلات . وتعد الحافلة أيضا ميدانا للسرقة ولكنه ميدان خطير لأن الحكم على الشاب الذى يضبط وفى يده المسروقات يصدر من الركاب أنفسهم . والعناية بالصحة العامة ليست فى هذه المناطق أحسن حالا فأمراض الزهرى منتشرة جدا . وفى عام ١٩٧٦ بلغ عدد الحالات التى عولجت فى مركز الأمومة والطفولة فى المدينة القديمة ٣٩٧٥ حالة زهرى من بين جملة ٩٠٦٤ مريضا عولجوا فى هذه المراكز ، وفى عام ١٩٧٧ كان عدد المرضى بالزهرى ٤٦٥١ من جملة ٧٥٥٩ مريضا . وفى المدينة القديمة أيضا يظهر التكدس كحالة عادية فقد يصل التزاحم الى متوسط ثمانية أشخاص فى غرفة واحدة ليس فيها من الأساس سوى خزانة عالية تكدس الحقائب فوقها وسرير وبعض الحصائر المفروشة فى الأرض . وإذا لم يتيسر للناس هناك أحد شيوخ الطرق الصوفية الذى يوفر لهم السكن المجانى فان الايجارات التى تدفع تصبح فوق الطاقة . وفى منطقة جيل تابيه تظهر مشكلة من نوع آخر حيث توجد قنوات الصرف الصحى المكشوفة التى تشكل بيئة خطيرة من الناحية البيئية .

ورغم كل ذلك فلا زالت المدينة القديمة تعيش فى ظل الإسلام بمساجدها العديدة وبمدارس تحفيظ القرآن التى تستقبل أعداد كبيرة من الأطفال ولازال إمام

المسجد يعتبر من القادة الفعليين فى المنطقة والحياة الاجتماعية فى المدينة القديمة نشطة ؛ فعند البقال يتجمع الوافدون من موريتانيا من ورسو أو نواكشوت ويعقدوا صفقاتهم وفى أثناء تناولهم لشراب الصودا أو بعض المشروبات الأخرى يتشارك الزبائن فى الحديث بلغة الولوف وتزداد كثافة النشاط فى الأسواق . ففى سوق كولوبان تعرض أقمشة وملابس من كل لون أمام أعين المارة ويتم تصريف كل ما هو ممنوع فى هذه الأسواق ابتداء من أجهزة الراديو المشتراة من جزيرة الرأس الأخضر دون دفع الضرائب الجمركية حتى بيع الأشياء المسروقة . وتعرض هذه البضائع على « بسطات » ممتدة على الأرصفة وترتفع قليلا عن مستوى الأرض والى جانب هؤلاء الباعة توجد محلات متخصصة مثل الحلاقين والحرفيين والخياطين . والى جانب السوق كانت هناك منطقة الأكواخ الخشبية تعرضت جميعها لحريق التهمها فى أغسطس ١٩٧٩ فلم يبق منها إلا الأحجار التى اكتست بالسواد والتى كانت مستخدمة فى اقامة أساسات المبانى بالاضافة الى حطام متنوع لازال يشغل المنطقة ولعل فى هذا الحادث ما يؤكد وجهة نظر السلطات فى ضرورة القيام بالاخلاء الجبرى .

وحينما نترك المدينة القديمة لنذهب الى بيكين ، نمر أمام كامبيرين حيث ينفذ مشروع شبكات الاستقبال المعان من البنك العالمى . ثم نصل الى جيدياواى وهى قرية صيد قديمة استقبلت أعداد كبيرة من السكان الذين تعرضوا للاخلاء من مدن الصفيح منذ الخمسينيات . وقد تم امداد هذه المناطق بالمرافق والتجهيزات ولكن اختلاف المساكن بين المبنى من المواد الصلبة والأكواخ المبنية بالجهد الذاتى يظل الانطباع العام عن المنطقة أنها منطقة غير رسمية . ثم نصل الى بيكين القريبة من البحر والتى تمتد فيها الأراضى الرملية على بعد ١٤ كم فى

شمال شرق داكار . ورغم أن التقدير الرسمى لسكان بيكين هو ٣٠٠ ألف نسمة ، فان هناك تقديرات أخرى تؤكد احتوائها على ٥٠٠ ألف . حيث أن الدفعة الديموجرافية فيها قوية جدا سواء لارتفاع المواليد أو لاستقبالها للمهاجرين .

والى جانب بيكين القديمة تمتد بيكين الجديدة ، وبيكين المدينة ، وبيكين حديثة التقسيم . وهذه الأخيرة عبارة عن أراضى يشغلها السكان غير الشرعيين منذ عام ١٩٥٥ . وقد نظم السكان أنفسهم فى هذه المنطقة غير المخططة وتمكن ٩٠٪ منهم من امتلاك الأراضى . والمهاجرين الريفيين الى داكار . ومن الولوف التوكولور والسيرير والديولا والمانجاك – مأوى لهم فى البداية فى مدن الصفيح التى تقع داخل المدينة (٦٠ ألف ساكن) ثم يبحثون عن أرض يتملكونها خاصة فى منطقة بيكين غير الرسمية وقد ساعدت القوانين على هذا الوضع .

ومن الناحية السياسية ، يحدد حزب الأغلبية وهو حزب الاتحاد التقدمى السنغالى UPS المناطق التى يتكون منها حى بيكين غير المخططة وفق المعيار السياسى . فهناك ١٠٠ بطاقة على الأقل تتبع حزب الاتحاد التقدمى كما تشكلت لجنة يترأسها رئيس الحى المنتخب من قبل السكان . ومن بين الأحياء الخمسة عشر التى تتكون منه بيكين غير المخططة يكون أصغر الأحياء من منطقة داروسالم التى تضم ٣٦ قطعة وأكبرها هى المزدلفة التى تضم ٤٤١ قطعة . ويشكل الاثنى عشر عضوا ، مجلسا اداريا يضم أيضا لجنة نسائية فرعية ولجنة شبابية . ويتولى هذا المجلس مساعدة رئيس الحى ونائبه ويتولى كل اثنين من أعضاء حزب الاتحاد التقدمى أعمالا بعينها تبدأ بأمال الأمن الداخلى (تسوية النزاعات والشجارات) وتنتهى بتنظيم استقرار الوافدين الجدد مرورا بتنظيم التعبئة والأعمال الكتابية المتصلة بالضرائب أو بالمراسلات مع السلطات فى المدينة .

وعلاوة على هذه المشاركة الشعبية السياسية التى توجد فى عدد كبير من دول العالم الثالث التى يلعب فيها حزب واحد أو مهيمن الدور الرئيسى فى تحريك الجماهير ، ينبغى أن نضيف بعض المعلومات عن الأشكال التقليدية للحياة الاجتماعية . ففى كل حى يتجمع النساء فى تنظيم يسمى « مبوناى » تتولى رئاسته احداهن كما يوجد تنظيم مماثل للفتيات وللاثنين ارتباطا باللجنة النسائية الفرعية . وتهتم العضوات فى هذين التنظيمين بالاحتفالات والأعياد وحفلات الزواج ، فيقمن باعداد الولائم والحفلات . ويوجد تجمع نسائى آخر هو « التونتين » وللرجال أيضا نظامهم فى التعاون المتبادل . فعلى سبيل المثال يدفع كل رب أسرة حصة من المال إذا حدثت حالة وفاة لدى الجيران . كما أن هناك تنظيمات تقوم على أساس اثنوجرافى (سلالى) خاصة عند جماعات التوكولور الذين يؤسسون صندوقا للتضامن وللمجاملات . كما ينظمون الحفلات الفولكلورية وتؤدى حلقات الشاى فى أيام السبت والأحد الى تقوية أواصر الجوار . وتنظم هذه الحلقات أحيانا فيما يعرف « بالضهيرة » Dhahira التى تتولاها الطرق الصوفية خاصة التيجانية والمريدين . وتأخذ الاتحادات الدينية أيضا شكل « صندوق المسجد » الذى يساهم فيه المسلمون (٩٩٪ من السكان فى بيكين) من أجل العناية بالمساجد وانشائها . وهناك بالاضافة الى ذلك أنشطة ثقافية عديدة يقوم بها حزب الاتحاد التقدمى وذلك عن طريق الشباب الذين يعدون للحفلات الترفيهية أو التمثيلية .

ومن ملاحظة هذه الأشكال المتعددة للحياة الاجتماعية يمكن أن نقول بأن هناك عددا من قنوات الاتصال التى يمكن أن تستخدم بطريقة أفضل فى تنظيم المشاركة الشعبية فى حل مشكلات الاسكان خاصة وأن العلاقات بين السكان قوية وفعالة .

وتعتبر فاص Fass منطقة سيئة أخرى تحتوى على امكانيات اجتماعية من النوع الموجود فى مدن الصفيح ... فنجد هنا أيضا التكدس والظروف غير الصحية . ففى كل أحياء فاص (فاص – ديلورم – فاص كازييه ، وفاص البلدية ، وفاص الأكواخ) نجد دائما نفس المظهر . أكواخ مبنية من الألواح الخشبية ومغطاة بالقماش المطلى بالقار والمثبت بالأحجار . وفى حى الحدادين والسباكين فى شارع رانز Reins تعيش الأسر المكونة من عشرة أشخاص فى غرفة واحدة فالزوجين ينجبان عادة ٧ – ٨ أطفال . وأمام الحنفيات العمومية يرى الإنسان صفوفا من الآنية ولابد من الانتظار لمدة ساعتين على الأقل لكى يحصل الواقفون على المياه . وقد يتحايل بعضهم للحصول على الماء بطريقة أسرع . والمظهر العام فى فاص يقترب كثيرا من المظهر الريفى فنرى امرأة تدق المانيوق أو الذرة فى اناء من الخشب وأخرى ترضع صغيرها أمام البيت . وقد يشارك بعض السكان فى امتلاك فناء عام يربون فيه الدواجن والماعز والخراف التى تربى فى الأعياد . كل أسرة تربى خروفا لتذبحه فى أيام العيد .

ويمكننا أن نسوق هنا حالة على سبيل المثال من زوجين هما شارلوت واليكسى كولى اللذين يعيشان فى هذه المنطقة فى الشارع رقم ٢٢ من فاص – ديلورم . وفى الفناء المشترك يوجد لديهما مرحاض وحنفية مياه يستخدمها كل السكان الذين يعيشون فى الغرف المتراصة والتى تسكنها أسر أحيانا ومجموعة من العزاب فى أحيان أخرى . والمساكن هنا مبنية من مواد صلبة ومسقوفة بالقصدير وتطل الغرف جميعا على دهليز يفضى الى الفناء المشترك حيث يتناول الساكنون الطعام ويتجمعون لتبادل الأحاديث أو لعب الورق أو سماع المذياع . ويقول اليكس أنه موجود فى هذا المكان من أجل العمل ولكنه يعود الى القرية فى كل أجازة

حيث أسس هناك مسكنا حقيقيا . وفى حالة انقطاع الكهرباء يستخدم السكان فى هذه المساكن لمبات الكيروسين رغم أخطار الحريق التى يمكن أن تترتب على ذلك . والواقع أن المساكن المجاورة تستخدم الأسمنت فقط فى عمل الأساسات ، أما الجدران والهياكل فهى من الخشب ويستخدم القماش فى تغطية الأسقف مع تثبيته بالاطارات القديمة وبالكراسى المهشمة وقطع الأحجار وكل منطقة من هذه المساكن لها حياتها الاجتماعية الخاصة . ويتبادل السكان الذين يصل عددهم الى بضع عشرات من الأشخاص فى هذه المناطق المدنية وينتمون عادة الى نفس الأصل الريفى .

وفيما بين الشارع رقم ٢٢ وطريق واكام توجد عمارة مكونة من ثلاثة طوابق تستخدم كمركز اجتماعى فوظيفتها الأساسية هى تحقيق اللقاءات والأنشطة الاجتماعية وتعتبر هذه العمارة بالاضافة الى دار السينما هى الخدمة الثقافية الوحيدة المهيأة للثلاثين ألف ساكن المقيمين فى فاص ديلروم – ويدير هذه العمارة ، الخمس قسس الذين يعملون فى الكنيسة التى تقع على بعد كيلو متر واحد من طريق واكام ، بينما يقوم المسلمون بجهود فى محو الأمية وفى عقد بعض الاجتماعات . وفى نفس الحى يوجد مركز للتوزيع المجانى للمواد الغذائية ومركز ثقافى اسلامى ومركز لرعاية المرأة مهمته هى العناية بالأطفال وتعليم النسيج وبعض الحرف . ولكن الموضع الأكثر أهمية من بين هذه الخدمات هو حلبة المصارعة السنغالية الموجودة فى الهواء الطلق بما يسمح بالرؤية للمتفرجين من على الأسطح المجاورة لكيلا يدفعوا قيمة التذكرة . وبعد المباريات يقيم المتسابقون عرضا فى شارع ٢٢ مما يهيئ فرصة لاحتفال شعبى تقليدى . والتاجر الوحيد فى هذا الحى الذى يعتمد عليه كل السكان فى تموينهم بالغذاء هو أحد أغنياء المنطقة

ويعمل هذا التاجر فى محله من السادسة والنصف صباحا حتى منتصف الليل فى جميع أيام الأسبوع ويبيع اللبن المعلب والبسكويت والشمع والصابون وعلب الأغذية المحفوظة والمشروبات . وهناك ثلاثة شبان افتتحوا محلا بالاضافة الى احترافهم لمهنة الخياطة . فماكينة الخياطة موجودة فى نهاية المحل وتعلق الملابس التى لم تنته حياكتها بعد فى ركن من المحل .

وهناك منطقة سكنية أخرى يمكن أن نسوقها كمثال . وهى منطقة أكبر من تلك التى تحدثنا عنها حيث تشمل مساحة تبلغ ٢٠ مترا × ١٥ مترا . وفى مدخلها تجلس سيدة وأمامها لوح من الخشب مرفوع على دعامتين وتعرض على هذا التجهيز البسيط بضاعتها من المخللات والبيض وبعض الحلوى . وحول الفناء تعيش الأسر أو العزاب ، مثل « آمى ضيوف » وهى مسلمة تقارب العشرين عاما وقد جاءت من قرية بوت مع ثلاثة صديقات يشاركنها نفس الغرفة ولكنها فى أثناء الشتاء تظل وحدها فى داكار . وهى تشعر بالأمان رغم ذلك بفضل الجيرة الحسنة مع الآخرين . ويوجد فى غرفتها سريرين. والحوائط مصنوعة من الخشب ومزينة بملصقات اعلانية يرجع تاريخها الى عام ١٩٧٦ . وببعض البطاقات البريدية والصور المنزوعة من مجلات الموضة النسائية وعلى المنضدة يوجد مفرش وباقة زهر وفوقها وضعت صورة زعيمين دينين مشهورين . والواقع أن نظافة المكان من الداخل تتناقض مع الاضطراب فى الفناء المشترك مع أكوام القمامة المرتفعة . وتدفع آمى ضيوف ٢٥٠٠ فرنك افريقى كايجار شهرى ولكن المالك يطالبها منذ مدة بدفع ٤٥٠٠ فرنك وهو مبلغ كبير بالنسبة لراتبها كخادمة فى منزل وبعد مناقشة المالك وافق على اعطائها مهلة . وحينما يعبر الإنسان هذا التجمع السكنى فعليه أن يجد لنفسه طريقا وسط الثياب المعلقة بعد غسيلها . وتغسل

النساء الملابس فى الفناء بينما تعد أخريات الطعام فى الهواء الطلق . وكانت هناك رائحة نفاذة تنبعث من احدى الغرف لأن ساكنها أفرغ علبة من المبيد الحشرى ليتخلص من الصراصير والحشرات الأخرى .

والحاج « كان » هو أحد الملاك فى الشارع ٢٢ وكما يشير اسمه فانه قد أدى فريضة الحج . ويعطيه ذلك قيمة اجتماعية مهمة فى الحى . وهو متزوج من امرأتين ولديه ثمانية أبناء بعضهم متزوج . ويحمل إليه الساكنون الايجارات وهو ممدد فى كرسيه الطويل تحت ظل شجرة . وكان الحاج كان يعمل سابقا موظفا فى البريد ثم أتته فكرة أن يشترى ثلاثة أكواخ فى فاص . وتضيف القيمة الايجارية الى مكافأته من المعاش موردا يسمح له بأن يعيش شيخوخته فى هدوء .

والواقع أن فاص ديلورم تعتمد فى حياتها على ممارسة بعض المهن الصغيرة التى تندرج فى القطاع الاقتصادى غير الرسمى . مثل الخدم وباعة الماء فى المنازل والتجار المتجولون وسائقى سيارات الأجرة ، أو شيوخ الطرق الصوفية الذين يمتلك بعضهم حافلات صغيرة مكتوب عليها « النقل الحضرى فى الرأس الأخضر » وهى وسيلة النقل الجماعية الوحيدة فى داكار .

ومع المناطق السيئة فى فاص ديلورم ومدن الصفيح الضخمة فى بيكين تجد داكار نفسها فى موقف حرج أمام الطلب على المساكن حيث ينبغى توفير ٥٠ ألف مسكن سنويا . وعلاوة على ذلك ففيما وراء بيكين حتى طريق روفيسك نشأت مستعمرات جديدة بوضع اليد . والواقع أن الحلول الحكومية لاسكان الأسر التى تقل دخولها عن ٢٥ ألف فرنك افريقى تبدو حلولا قاصرة . حقيقة يوجد نظام لتمويل الاسكان ، فهناك ضريبة مفروضة على كل المواطنين تصل الى ٤٪ من الرواتب تخصص حصيلتها لحل مشكلة السكن . وقد دمجت هذه الضريبة مع

ضريبة الاصلاح الوظيفى التى وصلت حصيلتها الى ٩٠٠ مليون فرنك افريقى فى عام ١٩٧٩ . خصصت نسبة ٦٥٪ منها لصندوق الاستهلاك ١٢،٠٪ فى عام ١٩٧٩ لخزانة الدولة و٢٣٪ لصندوق تحسين المساكن . ولكن المستفيد من هذه المبالغ فقط هى هيئة السيكاب وهيئة السكن ذى الريجار المعتدل . وقد أنشئ بنك للاسكان فى عام ١٩٧٩ يتولى اقراض الفقراء بفائدة تصل الى ٧ – ٧،٥٪ بدلا من ١٠٪ وهى الفائدة العادية . وسوف تخصص بعض القروض لتملك المساكن تسدد على ١٥ عاما وأخرى لتسهيل الانتقا من السكن . وإذا كان هذا البنك سوف يحقق مزايا لم يستطع تحقيقها بنك BNDS وهو بنك خاص يتولى العمليات الانشائية فليس من المنتظر أن يصل بنك الاسكان الى تعديل أساسى فى الاتجاهات الحالية . ومن ناحية أخرى أنشأت اللجنة العامة للتنمية البشرية فى عام ١٩٧٤ من أجل تحقيق بعض الاصلاحات الحضرية لدى الأسر الفقيرة . وهناك أخيرا تحقيق الخطة السنغالية الخامسة التى تتضمن ايجاد سياسة طويلة الأجل تتولى تثبيت السكان الريفيين من خلال خطة قومية للتخطيط الاقليمى NAT ولكن فى الوقت الحاضر لا يوجد اتجاه لعلاج مشكلة السكن السيئ إلا من خلال برنامج وحيد وهو القطع الاسكانية المعانة وهو حل ليس كاف على أية حال . وإذا كانت المسافة بين بيكين وطريق روفيسك لازالت تشمل مئات الهكتارات الشاغرة ، فان نمو مجمعة داكار الحضرية وتضخم مدن الصفيح ظاهرتان لن تتوقفا فى القريب عن الامتداد .

وادى ماثار (ماثار فالى) فى كينيا :

فى عام ١٩٧٨ بلغ الحد الأدنى للأجور فى نيروبى أعلى قليلا من ٢٠٠ فرنك شهريا فى الوقت الذى كان فيه الايجار الشهرى للبيت الجيد المشيد على الطريقة الانجليزية يتراوح بين ٤٠٠ – ٢٥٠٠ فرنك . تلك هى المشكلة الوحيدة لدى (نفتالى ألو هويو) الذى يكسب ٤٠٠ شلن كينى فى الشهر (٢٤٠ فرنك) فى الوقت الذى ينبغى عليه أن يعول أسرة مكونة من ثمانية أشخاص . وحيث تكلفت تنشئة ولديه وبناته الأربع الذين يتراوح عمرهم بين الثانية والثالثة عشرة أموالا طائلة فالبنسبة للمدرسة ينبغى عليه أن يدفع بالاضافة الى المصاريف المدرسية ثمن الزى الذى يجب على كل التلاميذ أن يلبسوه . وبصفته يعمل كمساعد طبيب فى أحد المستوصفات فليس من حقه أن يحصل على مساعدات مالية حكومية . ولكنه يتفاخر رغم ذلك بأن رئيسه فى العمل هو طبيب بريطانى . وأنه يسكن فى هامش أرقى الأحياء السكنية غير بعيد من الجامعة . وبما أنه ينتمى الى جماعة الليو فهناك ثأر بينه وبين جماعة الكيكويو الذين يتولى أفراد منهم مناصب رئيسية فى حكومة كينيا .

ورغم ذلك فان مواطنيه الذين يعيشون فى الأحياء بشارع فاكتورى أو فى قرية موتورما لم يتوفر لهم مثلما توفر لنفتالى من الحظ . وعن المنطقة التى قيم فيها ، فعندما تعبر شارع الجامعة تصل الى قلب نيروبى مرورا أمام مركز كينياتا الدولى ثم ننتهى الى الخط الحديدى وخلفه يقع شارع فاكتورى وهو شارع ترابى صغير تقوم على جوانبه مساكن مبنية من الخشب المطلى باللون الوردى . وتترتب حجرات المسكن حول فناء مكشوف ذى أرضية أسمنتية . أما عن قرية موثوردا التى تبعد بمسافة ٢ ك م عن هذا المكان فان البيوت الخشبية بنيت فيما

بين ١٩١٩ و١٩٣٦ فى نفس الموضع الذى بنيت فيه نيروبى حينما لم تكن فى بداية هذا القرن سوى مستودع لمواد بناء الخط الحديدى على الطريق الذى يربط أوغنده بساحل المحيط الهندى . والأكواخ مرقمة بأحرف تبدأ من أ الى خ فى خطوط متوازية وتضع كل أسرة على كوخها مثلا أ٩ أو خ١٢ . وكانت زيارتنا لهذه المنطقة فى يوم أحد فكان هناك تجمهر من الأطفال يتسكعون فى الشارع الرئيسى الذى يمنع على السيارات المرور فيه والذى يحاذى هذه المنطقة السكانية . أما بالنسبة للشباب فليس لديهم فى يوم الأجازة سوى نوعين من التسلية الأولى هو شرب البيرة (أو الشيكودو) وهو شراب تتخصص نيروبى فى انتاجه أو الذهاب الى نادى مثوردا ليرقصوا على أنغام الموسيقى الصاخبة . وإذا كان شارع فاكتورى وقرية موثوردا منطقتين فقيرتين فان ماثار فالى (وادى ماثار) هو الجحيم بعينه .

وفى الوصول الى وادى ماثار ينبغى السير فى طريق جوجا بضعة كيلو مترات . وعلى جزء من هذا الطريق لا يمكن أن يرى الإنسان مشاهد بعيدة لأن هناك تتابع لا نهائى على يسار الطريق من المحال والمتاجر وبسطات السلع ثم يفاجأ البصر بعد ذلك بمئات من الأسقف الصفيحية التى تمتد على حافة نهير ماثار التى تحجب البصر بدورها عما خلفها . ومن الناحية الأخرى تبدو الأرض شاغرة ولكنها ذات خضرة مستمرة على طول المسافة بين النهير والطريق وهى مسافة يتراوح عرضها بين ١٥٠ – ٦٠٠ متر وقد تحولت تلك المنطقة الى مستعمرة سكنية أصبحت تكون شريطا يمتد لمسافة ٥ ك م ويعيش فيها الآن حوالى ١٢٠ ألف شخص . وهى منطقة يتوفر فيها مبنيان أساسيان للخدمات يقعان على جانبى مدنية الصفيح فعلى اليمين من الأرض المستوية التى يبدأ (أو ينتهى)

اليها وادى ماثار تقرأ لافتة توضح أن المبنى عبارة عن عيادة لرعاية الأمومة والطفولة . وفى صالة هذا المبنى نجد عددا من الأمهات والأطفال فى انتظار دورهم فى التطعيم . وهناك غرفة أخرى مخصصة للاستشارات الخاصة بتنظيم الأسرة وهناك نساء من مختلف الأعمار قد جئن فى ها اليوم لأنه كان يوم الاستشارات والفحص المجانى . وفى مواجهة هذه العيادة التى لا تزيد عن كونها كوخا فقيرا ولكنه على أية حال يمتد على مساحة كبيرة نسبيا ، يوجد مبنى آخر هو مركز التغذية والتعليم الأسرى . وقد أنشئ هذا المركز بواسطة المحلى الكنسى الوطنى فى كينيا ويتم فيه صباح كل يوم توزيع الغذاء مجانا للأطفال وتأتى المواد الغذائية من البرنامج الغذائى العالمى PAM . وعلى حوائط هذا المركز هناك ملصقات معبرة عن الأمراض التى يمكن أن يعانيها الطفل إذا تعرض لسوء التغذية . ويهيئ هذا المركز أيضا الفرصة للنساء المعوزات بأن يتعلمن مهنة حرفية تساعدهم على كسب بعض المال . وحسبما أكد لنا مدير المركز فهذا المبنى يعتبر جزءا أساسيا ينطلق منه العاملين فى المجال الاجتماعى فى وادى ماثار .

ومدينة الصفيح فوق ذلك منطقة عنف وعدوان ؛ فمن الزيارة الأولى لوادى ماثار لا يخرج الإنسان فقط بالانطباع عن الفقر المدقع والمساكن التى هى أكواخ مبنية من الطين ولكن البصر يصطدم بالمخمورين والعاهرات . ويظل الإنسان دائما فى خوف من انفجار الكراهية الكامنة وبطبيعة الأحوال لا يمكن للرجل الأبيض أن يدخل الى وادى ماثار وحيدا . وهذا هو الفارق الأساسى بين هذه المنطقة ومنطقة بيكين : مجمعة داكار الحضرية فالوادى فوق كونه منطقة فقر هو أيضا منطف عنف .

وقد تحول وادى ماثار منذ عام ١٩٦٩ الى أول حملة عشوائية فى نيروبى

يعيش فيها ١٢٠ ألف نسمة موزعين على تسع قرى . والأرض هنا عبارة عن ملكيات خاصة غير مستعملة أو محاجر تتجه منتجاتها نحو النهير . وفيما بين الطريق والمجرى المائى فرض امتداد المنطقة امتدادا طوليا آخر فى البناء . ثم فى الفترة بين عامى ١٩٦٩ و١٩٧١ تضاعف عدد السكان بسبب النشاط فى مجال التشييد الذى تقوم به ٢٣ شركة . وتعد هذه الشركات علامة مميزة فى مستعمرة وضع اليد وهى عبارة عن اتحادات لواضعى اليد تعمل كشركات مساهمة ؛ فهى تجمع الأموال أولا ثم تشترى الأراضى الخاصة التى تقع القرى ضمنها . فهى اذن تعاونيات لشراء الممتلكات العقارية تعمل وفق القواعد القانونية للقانون الإدارى فى كينيا . وإذا كانت الشركات تتكون أساسا من الأعضاء المقيمين فى كل قرية فان هناك اختلافات أساسية فيما بينها . فبعض هذه الشركات يقتصر على العمل التعاونى الذى يهيئ الفرصة للمساهمين لأن يصبحوا ملاكا للأراضى المشغولة . وفى احدى القرى قامت الشركة التى تضم كل واضعى اليد بشراء الأرض ثم بهدم المنشآت الهشة وتلى ذلك توزيع الأراضى لكل مساهم قطعته ثم شيدت كل المساكن فى بضعة شهور . وتصور هذه الحالة كيف أن الشركة قامت بواسطة المقيمين وكان عملها لصالحهم . كما أن هناك مصالح مشتركة بين بعض هذه الشركات والسلطات العامة سواء تمثل ذلك فى المطالبة باضفاء الشرعية على ملكية الأراضى أو بالمشاركة فى أعمال بنائية أو تخطيطية .

ورغم ذلك ، فالمشاركة فى هذه الأعمال تتم أحيانا دون الحصول على تصريح بتقسيم الأراضى أو باقامة المنشآت ويترتب على ذلك مباشرة كثير من المخالفات . والواقع أن هذه الشركات سوف تؤدى فى وقت قريب الى أن يكون سكان وادى ماثار أقلية بينما تكون معظم الأعضاء من رجال الأعمال الذين

يقيمون خارج مدن الصفيح والذين يبحثون عن تحقيق الربح من المشاركة فى هذا العمل (١٢) . وسوف يترتب على ذلك أن يصبح الهدف الأساسى الذى تسعى إليه هذه الشركات هو البناء بأسرع ما يمكن لتحقيق الحد الأقصى من الربح لغير صالح واضعى اليد . ففى خلال عام واحد استطاعت هذه الشركات أن تنشئ ٧٠٠٠ وحدة سكنية تتكون كل منها من غرفة واحدة وتكفى هذه الوحدات لاستقبال ٣٥ ألف شخص . وقد سمحت القيمة الايجارية بتغطية رأس المال المستثمر فى أقل من عام واحد . وتفسر هذه الانطلاقة الهائلة فى مجال البناء ما ذكره الباحثون فى جامعة نيروبى عن تضاعف سكان مدن الصفيح فى المدة من أغسطس ١٩٦٩ حتى نوفمبر ١٩٧٠ (١٣) ويعتبر هذا الأمر من وجهة النظر التاريخية رقما قياسيا لنمو مستعمرة سكنية بهذا الحجم . وقد تحولت هذه الشركات اذن التى تكتسب شرعية قانونية فى وجودها الى جمعيات للمضاربة غير الشرعية . غير أن البناء بهذه السرعة يعد استجابة للحاجة الملحة التى ترتبط بالتيار غير المتوقف من الوافدين الجدد . ولكن المبانى تظل دائما هشة . فهى لا تحتوى على الماء ولا على الكهرباء ولا على مصادر للتهوية كما أنها تفتقر إلى الأساسات ، بالإضافة الى أخطار الحرائق المحتملة والتى حدث بعضها فعلا . وحيث أن السلطات العامة لم تنتبه لشراء الأراضى فى الوقت المناسب وفق المعايير الوقائية التخطيطية فقد أدى ذلك إلى ارتفاع هائل فى الأسعار وإلى تقوية لمجالات المضاربة العقارية من جانب الشركات . ففى عام ١٩٧١ كانت الشركات

---

(١٢) الأمم المتحدة – وثائق مؤتمر فانكوفر – المرجع السابق – ص٣٠ .

(١٣) Université de Nairobi, HRDU, The Mathare Valley, a Case study of uncontrolled settlement in Nairobi, Nairobi, 1ère édition, 1971, 2e édition, 1976.

تمتلك أكثر من ٥٠٪ من الأراضى فى الوقت الذى كانت تمتلك فيه الدولة ٣٤٪ والسلطات المحلية (البلدية) ٨٪ [(١٤)] والبقية كانت يمتلكها بعض الأفراد . ولعل تهاون السلطة فى هذا الأمر يرجع الى أن بعض الأعضاء المنتخبين فى المجلس البلدى (مجلس مدينة نيروبى) وبعض أعضاء البرلمان كان لهم نصيب كبير كأعضاء فى شركات وادى ماثار يستفيدون فى المقام الأول من نشاط المضاربات العقارية .

يمتد وادى ماثار اذن الى الجنوب من نهير ماثار ومن مجرى مائى آخر هو هوندجيتارثورو Gitathuru . وهناك أمتداد عمرانى جديد هو ماثار الشمال يمتد لمسافة أطول فى شكل مدينة صفيح ممتدة لمسافة ٨ ك م . ومن بين مساحة اجمالية تصل الى ١٥٧ هكتار (يضاف إليها ٦٥ هكتار هى مساحة ماثار الشمال) هناك ٥١ هكتارا تشغلها المبانى فعلا . ومن احصاء جزئى لعدد يصل الى ٦٩ ألف شخص أمكن حصر ٢٦٤٩ وحدة مبنية تتروح بين الكوخ الطينى والمراحيض العامة مرورا بالأكواخ الخشبية [(١٥)] . ويمثل القطاع الغربى القريب من المدينة فى هذه المنطقة أراض تكسوها الحشائش (البرارى) تميل تربتها الى السواد وهى فى معظمها غير قابلة للبناء بسبب وجود الحافات الصغيرة التى ترتفع الى ١٠ – ١٥ مترا والتى تطل على نهير ماثار . أما القطاع الشرقى فهو أراضى مسطحة تشغلها بعض المحاجر المهجورة . وكما هى الحال فى فاس فان القرية ٤أ والقرية ٤ب تأسستا فى هذه المحاجر القديمة والمساكن هنا أكثر سوءا من بقية مساكن المنطقة

---

(١٤) N. Jorgensen, Housing Finance for Low - Income Groups (with Special Reference to Developing Countries), Rotterdam, Bowwcentrum, 1974, p. 21.

(١٥) World Bank, Second Urban project (Kenya) Washington, 1978.

حيث تحل هنا أوراق الكرتون محل الصفيح وقد يكتفى بمجرد ورقة من البلاستيك الشفاف لتكون سقفا للمنزل .

ويرتبط تطور وادى ماثار بثلاث علامات زمنية هى : ١٩٦٠ و١٩٦٩ و١٩٧٥ ؛ ففى خلال الخمسينيات أدت ثورة الماوماو ضد القوة الاستعمارية البريطانية الى اعلان حالة الطوارئ التى ترتب عليها وقف الهجرات الريفية الى المدن كما أدى الغاء الطوارئ فى عام ١٩٦٠ الى موجة أولى من العمران العشوائى فى الأراضى التى كان يمتلكها الهنود والباكستانيون خاصة فى القرية رقم ١ . ومع الاستقلال فى عام ١٩٦٣ اتجهت حكومة جوموكنياتا الى اخلاء واضعى اليد عن طريق الاقناع وكانت الوسيلة أثناء تلك الفترة هى سارة تحمل مكبرا للصوت تسير فى الشوارع لتعلن للناس ضرورة اخلائهم لمساكنهم فى خلال ثمانية أيام . ولكن النتيجة كانت عكسية تماما فقد زاد السكان من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٨ بنسبة ٤٤٪ . ولم تكن السلطات حتى ذلك الوقت على علم جيد بأن هناك عدد يتراوح بين ٢٠ ألف – ٣٠ ألف واضع يد . ثم حدث فى عام ١٩٦٩ أن بدأت الشركات عملها فأدى ذلك إلى تنشيط جديد لعملية الغزو وترتب عليه أن تضاعف عدد السكان فى أقل من عام . وأصبحت الكثافة المفرطة سمة مميزة منذ ١٩٦١ فقد وصلت الى ٢٣٥ مسكن فى الهكتار . ومعظم هذه المساكن لم تكن تحتوى على أكثر من غرفة واحدة يعيش فيها ٨ – ١٢ شخصا فى المتوسط . وظلت الزيادة فى وادى ماثار مستمرة خلال السبعينيات وظلت الأمور تسير بنفس الطريقة ، فالقرويون يتركون قراهم على أمل العثور على عمل فى نيروبى ولكن هؤلاء لا يتوفر لهم تكوين أو مهارات مهنية ، ومن ثم ينتهى بهم الأمر الى أوحال وادى ماثار . ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة أخيرة تبدأ من عام ١٩٧٥ حيث يبدأ

التخطيط فى هذه الفترة لاصلاح الأوضاع . فأنشأ المجلس الكنسى الوطنى فى كينيا NCCK مركز التغذية والتعليم الأسرى على مدخل نيروبى ثم دخل المجلس البلدى فى نيروبى فى مفاوضات مع البنك العالمى من أجل العمل على تحسين الأوضاع .

وكان العمل الأساسى للمجلس الكنسى هو النضال ضد سوء التغذية التى تعانى منها الأطفال فى وادى ماثار وذلك عن طريق دعوة الأمهات للحضور حيث تعرض الأفلام وتدور المناقشات ويتم اجراء التجارب . وتشمل الأغذية الموزعة : الذرة والحبوب والفاصوليا واللبن المجفف . وتهدف برامج تنظيم الأسرة الى تعليم الزوجين الطريقة التى تطول بها المدة بين كل مولود وآخر . كما تخصص برامج للأمهات غير المتزوجات فى ماثار . أما من حيث البرامج التى تهدف الى ايجاد حل للنسوة اللائى لا يجدن مصدرا للدخل سوى البغاء فيتم ذلك عن طريق تعليمهن حرفة مهنية . وهكذا كان هناك ١٥٠ إمرأة فى عام ١٩٧٧ يتابعن تعليم الخياطة وقام المجلس بتأمين أدوات التعليم والمولود ولكن العمل كان يتم عادة فى المنزل . وكانت هناك مجالات أخرى للتعليم مثل صناعة الحصائر أو توزيع الخضروات أو ادارة محل أغذية صغير .

وبطبيعة الحال . لا يمكن أن نعزل مشاكل ماثار عن مشاكل نيروبى الكبرى . فقد زاد المجال الحضرى لنيروبى من ٩٠ ك م الى ٦٩٠ ك م مربع مع استقلال البلاد . وقد زاد عدد السكان الذين أمكن حصرهم من ٥٠٩٢٨٦ فى عام ١٩٧١ إلى ٨٠٠٠٠٠ فى عام ١٩٧٨ . ومع الزيادة الطبيعية التى يصل معدلها الى ٨ر٧٪ من المتوقع أن يصل عدد السكان الى ٣ مليون عام ٢٠٠٠ . وعلى ذلك فان الضرورة تملى بأن تنتهى سياسة اللامركزية والتخطيط الاقليمى الى

النتائج المبتغاة منها وإلا فان الوضع مهدد بأن يكون هناك عاصمة متضخمة للغاية بالنسبة لبقية الهيكل الحضرى فى كينيا إذ سوف تزيد نيروبى فى هذه الحالة الى ٤ مليون نسمة فى مقابل ٩ مليون فى بقية المناطق الحضرية فى كينيا . وتتم سياسة اللامركزية بتحديد أولى لمراكز الاستقطاب الاقليمية يمكن أن نحدد على أساسها مسارات الهجرة الريفية وتتمثل هذه المراكز مثلا مدن كيسومو وباكورو (٦٠ ألف نسمة) - الدورت (٣٠ ألف نسمة) - ماليندى (١٥ ألف نسمة) ثم هناك مراكز حضرية أصغر مثل كيتال ونييرى وكاكاميجا وامبومكاريتشو وسوف تتجاوز الأحجام فى هذه المدن حد ١٠ر٠٠٠ نسمة بقليل ومن ثم فتصبح مدنا متوسطة .

وحتى يتم الحفاظ على الوضع الراهن وتحاشى أى تدهور فى الظروف السكنية فى نيروبى فيلزم لذلك بناء ١٠ر٠٠٠ وحدة سكنية سنويا علما بأن معدل الانجاز الفعلى هو ٣٠٠٠ فقط . ومن ثم فان سكان المحلات غير المخططة التى وصلت نسبتهم الآن الى ٣٠٪ من اجمالى السكان فى عام ١٩٧٠ سوف تصل نسبتهم فى عام ١٩٨٠ الى ٤٠٪ من اجمالى سكان المدن . وفوق ذلك فان الدولة لم تتدخل حتى الآن لإصلاح الأوضاع فى عدد من المستعمرات السكنية غير الشرعية غير أن بعض المبانى السكنية من ذلك النمط الذى يتبناه البنك العالمى (شبكات الاستقبال) قد أنشئت فعلا فى عدد من هذه المستعمرات وحققت هذه المنشآت نجاحا تختلف درجته من مكان الى آخر . غير أن بعض المبانى السكنية من ذلك النمط الذى يتبناه البنك العالمى (شبكات الاستقبال) قد أنشئت فعلا فى عدد من هذه المستعمرات وحققت هذه المنشآت نجاحا تختلف درجته من مكان

الى آخر . غير أن المشروع الأكثر أهمية هو ذلك الذى ينفذ فى منطقة الشمال الشرقى حيث المدينة الجديدة داندورا Dandora التى سوف تبنى بالجهود الذاتية .

ولازالت مستعمرات وضع اليد فى وادى ماثار فى حالة نمو مستمر . وقد تحولت هذه المنطقة الى عالم بدون ماء وبدون كهرباء تسوده الجريمة والبغاء ويحترف ساكنوه صناعة البيرة غير المشروعة والاغتصاب والسرقة . وهى منطقة تتحلل فيها الروابط الريفية دون أن تتكامل مع الوسط الحضرى . ويمكن أن تكون فى المواقف اليومية لسكان ماثار ما يصلح ملصقا دعائيا مثال ذلك الصفوف الطويلة أمام مكتب العمل . وليس هناك ما يحفظ لهؤلاء الناس بقاءهم سوى أن الغرف فى مدينة الصفيح تؤجر ويعاد تأجيرها من الباطن ولأن الأفريقى لا يتوانى عن تقديم نصف وجبته الى ابن عمه غير المباشر ، ولأن العمل المؤقت يسمح بأن يجد الإنسان ما يقتات به لبضعة شهور ، ولأن هناك تجمعات تضامنية رغم كونها محدودة إلا أنها تحقق أيضا بصيصا من الأمل فى اصلاح الأوضاع .

وعلاوة على ذلك فليس فى وادى ماثار ما يمكن أن نسميه بالاستقرار الأسرى . فحالات الزواج أو الاستقرار لا يتمتع بها إلا أقلية محدودة كما أن عدد الأمهات غير المتزوجات يتزايد باستمرار بالاضافة الى أن عدد الأطفال الذين لا يتلقون التعليم ولا يجدون العناية الصحية ولا الكفاية الغذائية عدد كبير . وحسبما تشير الاستبيانات المتاحة فان حالات البطالة المسجلة لا تزيد عن ٥٪ . وهناك ٢٠٪ من أرباب الأسر يعملون فى وسط نيروبى دون أن يكون لهم أى تأهيل مهنى فيشتغلون كحراس أو خدم أو عمال . وتصل نسبة من يعتمدون على

أنفسهم ويعملون لحسابهم الى الثلث ويشمل هؤلاء السكان الذين يجدون عملا مربحا فى داخل مدينة الصفيح . وحيث أن ١ : ١٢ من المبانى الموجودة تمارس فيه أنشطة تجارية ، فواضعو اليد اذن عبارة عن بقالين (محل بقالة لكل ٥٤ شخص فى القرية) وحلاقين وحدادين ومصلحى دراجات وبائعى فحم نباتى وخياطين ... الخ . وتظل المشكلة فى الاحصاءات هى ارتفاع نسب المهن غير الواضحة وهى تشمل البغاء وعصر الخمور غير المشروع . ويندر فى ماثار أن يسير الإنسان مائة متر دون أن يصادف رجلا يترنح من السكر وتزيد نسبة من يتعاطون الخمور فى المناطق المزدحمة فان التكدس يؤدى الى البحث عن وسيلة رخيصة للترفيه . ورغم أن الشرطة تعاقب من يتعاطى الخمر فانها تدع الحرية للبغايا أولا لأن ضبط البغاء يكاد يكون مستحيلا وثانيا لأن الشباب الذين يفدون من القرى دون أن يصطحبوا أسرهم سوف يبحثون عنه بأية وسيلة . والمقيمين فى ماثار يخافون دائما من حدوث السرقات فأبواب الأكواخ محصنة دائما بدعامات من الخشب ولا يترك الشخص مسكنه دون أن يحكم اغلاق النوافذ والأبواب .

وتقاوم الجريمة والمشكلات الاجتماعية فى ماثار عن طريق تنظيم سياسى اجتماعى قوى من بين واضعى اليد . فكل قرية لها لجنة ورئيس ترتبط ارتباطا وثيقا بالحزب الحاكم . والكانو (رئيس القرية) يساعده نائباً للرئيس وسكرتيراً . وتعمل هذه اللجنة كما لو كانت مجلسا من الحكماء . وقد جاءت فكرة هذا التنظيم من أعلى وعلى وجه التحديد من النواب المنتخبين من وادى ماثار . ويشرف عضو البرلمان على انتخاب رئيس القرية كل أربع سنوات . أما عن كيفية عمل

هذه اللجنة فيتم عن طريق تعيين ثلاثة مفتشين للصحة لا تدفع لهم رواتب لقاء عملهم . ويهتم هؤلاء بالاشراف على الصحة العامة ويبلغون عن الأشخاص الذين لا ينظفون الجزء من الشارع الواقع أمام مساكنهم . وتحاول هذه اللجنة الضغط على بلدية نيروبى من أجل تحسين الامداد بالمياه كما أنها تتولى المراقبة على العمليات العقارية فى القرية وتحصل من هذه العمليات على عمولة محددة وتتولى أيضا تسوية النزاعات بين الجيران .

والواقع أن التجانس الاجتماعى فى وادى ماثار لا يقوم على الانتماء الاثنوغرافى . فعلى الرغم من أن معظم واضعى اليد ينتمون الى جماعات الكيكويو نجد أيضا تمثيلا لجماعات الليد والبانتو .. الخ ويمكن أن نفسر النشاط والحيوية اللذين تتسم بهما هذه اللجان بالمجهودات التى تبذل فى سبيل المحافظة على البقاء والتفاوض مع بلدية نيروبى .

وسوف يؤدى المشروع الذى يتبناه البنك العالمى الى تحولات جوهرية فى وادى ماثار خلال هذه السنوات فمن المتوقع أن تطبق سياسة اصلاحية فى هذه المواضع مع تحويل للسكان الزائدين الى مناطق أخرى مجهزة بمساكن جماعية من النمط الذى يتبناه البنك العالمى . فسوف يتحول ٣٠ ألف شخص الى ٢٠٠٠ قطعة جديدة تم تجهيزها فى شمال وادى ماثار . ويشمل الاصلاح أيضا مد طرق جديدة والإمداد بالمياه النظيفة وبالكهرباء ، وهدم الأكواخ السيئة لتقليل الكثافة ، والامداد ببعض الخدمات العامة . وسوف يتولى البنك العالمى تمويل هذه العملية بالاضافة الى مساهمة حكومة كينيا ومجلس مدينة نيروبى كما سوف يشارك صندوق التنمية الأوروبى فى مرحلة اعادة اسكان الناس .

ومثل داكار الكبرى لازالت نيروبى الكبرى فى نمو متزايد وسريع فوق كونها تحتوى على مليون نسمة أى ما يعادل خمس سكان كينيا . ولكى تحل مشاكل هذه المجمعة الحضرية لابد من تجديد ٢٢٥٠٠ مسكن وبناء ٦١٥٠٠ وحدة جديدة تخصص ٥٠٪ منها للأسر الفقيرة وذلك فى خلال خمس سنوات من ١٩٧٨ – ١٩٨٣ . وفى نيروبى مثل داكار أيضا يشكو الموظفون الدوليون من ارتفاع الايجارات . والواقع أن الحكومة لا تؤمن سوى نصف المبانى التى تخصص لسكن الموظفين الحكوميين . ولازال هناك تخوف من أن تتحول المبانى المخططة فى داندورا الى مناطق سيئة لأن أعداد هذه المبانى لازالت أقل مما ينبغى .

الفصل الخامس

العشوائيات السكنية فى أمريكا اللاتينية

- مقدمة .
- الرانشيتو فى كاراكاس (فنزويلا) .
- المستعمرات العمالية فى مكسيكو سيتى (المكسيك) .

الفصل الخامس

العشوائيات السكنية فى أمريكا اللاتينية

مقدمة :

على الرغم من أن أمريكا اللاتينية كانت تسودها الحياة الريفية الزراعية فى الخمسينيات من هذا القرن ، سادت الحياة الحضرية فى هذه القارة وهيمنت المدن عليها خلال الستينيات . فأصبحت نسبة التحضر تشمل ٦٠٪ من السكان وبقيت معدلات الزيادة السنوية أعلى دائما من ٣٪ . وسوف يظل هذا المعدل غالباً الى هذه الدرجة حتى نهاية هذا القرن . والواقع أن دول أمريكا اللاتينية لها تقاليدها الحضرية العتيقة التى تطورت الى نحو يشابه ما حدث فى البلدان الصناعية المعاصرة ؛ فمنذ عام ١٩٢٥ حققت نسبة التحضر فى أمريكا اللاتينية ما يحققه فى أفريقيا اليوم [١] . إلا أنه - كبقية بلدان العالم الثالث - يظل التحضر معتمدا على الخارج . ومن الناحية التاريخية أنشأ الغزاة الأسبان والبرتغاليون المدن على الساحل وأعطوا التطور الحضرى سمات تتفق ومصالحهم . ولازال هذا الماضى واضحا فى عمارة الكنائس وفى الأحياء القديمة من النمط الاستعمارى . ومنذ الحرب العالمية الثانية تدخلت الاستثمارات الأجنبية الى حد كبير فى تطور الاقتصاد خاصة فى الوسط الحضرى . ويمكن أن نضيف الى هذه التبعية التاريخية ، تبعية اقتصادية تنتج مباشرة عن تدخل رأس المال من أمريكا الشمالية . ويكفى أن نسوق مثالا واحدا على ذلك من « المعجزة البرازيلية » التى

(١) المعطيات الاحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL .

حدثت بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ والتى اقتصرت فقط على اقليم ريودى جانيرو - ساوباولو . فما كان لهذه المعجزة أن تتحقق لولا الاستثمارات الصناعية المهمة للولايات المتحدة فى البرازيل .

يضاف الى ذلك سمة أخرى لا تقل أهمية تلك هى هيمنة العواصم فى دول أمريكا اللاتينية سواء أكانت البلد ذات مساحة شاسعة مثل الأرجنتين أو متوسطة مثل بيرو أو صغيرة مثل هاييتى التى لا يعيش فيها سوى ٥ر٤ مليون نسمة . من بينهم مليون يعيشون فى العاصمة بورت - أوبرانس . كما أن نصف السكان الحضريين فى أمريكا اللاتينية يتركزون فى دولتين . البرازيل والمكسيك التى وصلت فيهما نسبة التحضر الى ٥٩٪ و٦٣٪ على التوالى . وظاهرة التحضر العشوائي قديمة فى أمريكا اللاتينية . ففى معظم المجمعات الحضرية تصل نسبة العمران الناتج عن الهجرات التى تستقر فى المدن بطريقة غير شرعية الى ٣٠٪ - ٥٠٪ . وتوجد مدن البؤس والمحلات الضائعة كأجزاء من المدن الكبرى الأكثر ازدحاما بسكانها والتى ينمو فيها هؤلاء السكان بمعدلات أسرع وأعلى من غيرها .

وهناك فى أمريكا اللاتينية أربع مدن كبرى تسيطر على البقية هى : مكسيكو ، وساوباولو وبوينس ايرس ، وريودى جانيرو . وباستثناء بوينس ايرس التى بدأت معدلات النمو فيها فى الاتجاه نحو البطء لازالت هذه المعدلات سريعة فى المدن الثلاث الأخرى . وتتسم هذه المدن الأربع بتنوع كبير فى الطبقات الاجتماعية والفئات الاقتصادية . كما أنها تشكل مراكز استقبال مهمة للتيارات الثقافية الأجنبية خاصة تلك التى تتعلق ، بالتقدم ، وتلك التى ترتبط بمجتمعات الاستهلاك وتتولى هذه المدن نشر ما تستقبله فى بقية أجزاء البلاد .

أما عن المدن الكبرى الوطنية : ليما ، وبوجوتا ، وسانتياجو ، وكراكاس ،

وهافانا ، ومونتفيديو فهذه تتسم بأنماط حياتية خاصة لكل منها . ثم هناك ١٢ عاصمة اقليمية تشكل بدورها مراكز للتنمية الحديثة . ولتغذية هذا النمو الحضرى الهائل ، ينشط الخروج الريفى مدفوعا بثلاثة عوامل اقتصادية ترتبط جميعا بامكانيات العمالة فى الوسط الريفى بل تقلل من هذه الامكانيات : وأول هذه العوامل هى بنية الملكية العقارية ثم هناك ضعف الانتاجية الزراعية وأخيرا الزيادة السريعة فى أحجام السكان . والواقع أن التقدم التقنى الذى يرفع الانتاجية التى تعود بدورها على العامل الزراعى يمكن أيضا أن ينشط الهجرة ويقلل من فرص العمالة . ويضاف الى ذلك عامل آخر ذلك هو الصراع الطبقى الذى أدى مثلا فى كولومبيا الى توتر ريفى أثناء الخمسينيات كان يسمى « العنف » تمخض عن موجات عديدة من الهجرة الريفية الى المدن .

وفى عام ١٩٥١ أجرى اتحاد « پان أمريكا » استبيانا اتضح منه أن هناك ١٩ مليون وحدة سكنية فى أمريكا اللاتينية لا تتفق خصائصها مع ما تتطلبه الكرامة الإنسانية وليس من حل لمشكلاتها سوى الهدم (٢) . وفى تقرير أحدث للأمم المتحدة تأتى اشارات الى أنه وفق الاتجاهات الموجودة فى عام ١٩٧١ فان النقص فى الوحدات السكنية قد وصل فى أمريكا اللاتينية الى ٤٣ مليون وحدة فى عام ١٩٧٥ (٣) . وفى مؤتمر فانكوفر فى ١٩٧٦ وصف هذا النقص بأنه « ضخم » Glossal ذلك لأنه سوف يحتم بناء مساكن فى المدة من ١٩٧٥ – ٢٠٠٠ لعدد اضافى من سكان الحضر يصلون الى ٢٧٠ مليونا . هذا فى الوقت التى تصل فيه الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الى حد الخطر : فمعظم السكان الحضريين

---

(٢) مؤتمر فانكوفر – المرجع السابق .

(٣) ONU, The improvement of slums and squatters settlements. Op. Cit.

لا يتوفر لهم إلا دخول ضعيفة جدا كما أن التقدم الذى تحقق فى الناتج القومى الإجمالى - حسبما يذكر فيليب هيريرا الرئيس السابق لبنك انتر أمريكا ، والذى شمل تطورا من ٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٥٠ الى ٢٠ مليار دولار فى ١٩٧٨ ولم يستفد منه إلا ٢٥ ٪ فقط من السكان (٤) . ومن ناحية أخرى ، وحسب معطيات منظمة العمل الدولية فان البطالة تمس ٢٠ مليون شخص على الأقل كما أن نقص فرص العمالة يوجد على وجه الخصوص فى المناطق الحضرية . والمضاربات العقارية سمة أخرى من سمات مدن أمريكا اللاتينية (٥). فالسوق هو المتحكم الأساسى فى الأراضى كما أن توقعات الزيادة فى الكثافة وفى الاستعمالات المستقبلية يرفع الأسعار . ويعانى الاقتصاد الحضرى من هذا الارتفاع ذلك لأن رأس المال يبحث عن مجالات الاستثمار العقارى للربح السريع الذى يحققه هذا الاستثمار لأن الربح يبدو أكثر تأكيدا مما يحدث فى حالة الاستثمار الإنتاجى . وتعانى ميزانيات الدول من هذا الأمر أيضا ذلك لأن الاحتفاظ باحتياطى عقارى يشكل عبئا ماليا كبيرا على هذه الميزانيات . وتجد الطبقات الفقيرة دخولها منصرفة الى الايجارات المتزايدة ومن ثم لا تجد حلا إلا الاتجاه نحو الضواحى حيث ينشط نمو مدن الصفيح .

وأمريكا اللاتينية - رغم ذلك - أكثر تقدما من أجزاء العالم الثالث الأخرى وذلك من ناحية تمويل الاسكان . ففى هذه السنوات الأخيرة ظهرت سوق مالية جديدة على مستوى القارة . وهذه السوق الثانوية إن هى إلا نظام يسمح بالاستعانة بموارد البنوك التجارية وبصناديق الائتمان وبشركات التأمين وبالمستثمرين من

(٤) F. Herrera, America Latina, Viejasy neuvas frontera, Buenos Aires, 1978.

(٥) UNHHS, Financement et Gestion des établissements humains en Amérique Latine, Nairobi, 1978, p. 45.

الأفراد وبالهيئات التى لا ترغب فى أن تنغمس مباشرة فى نشاط الإقراض الرهنى أو مراقبة عمليات استعادة القروض . وتهيئ هذه السوق الثانوية مزايا السيولة التى يحققها الرهن العقارى كما أنها تساهم فى حل مشكلات عدم التوازن الجغرافى فهى تأخذ من الجزء الأغنى من البلاد أموالا تستخدم فى اقليم آخر يكون فيه الطلب أقوى من العرض وقد أعلنت الهيئة الأمريكية الدولية للتنمية USAID عن قانون الضمانات الرهيبة وذلك فى سبيل ايجاد تلك السوق الثانوية كفرع من صناديق الادخار والقروض وقد زادت مدة اقراض صناديق الادخار فى أمريكا اللاتينية منذ ١٩٧٥ حيث أنشئ بنك انترا - أمريكا للتسليف والادخار (٦) BIAPE الذى يسمح لمختلف نظم الادخار الوطنية بأن تسهل حركة السيولة فيما بينها وأن تجمع أموالها لتجتذب رؤوس أموال اضافية من الخارج . وقد ساهم هذا البنك فى عامى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ فى مشاريع اسكان الأسر الفقيرة فى بيرو وبوليفيا والبرازيل وكوستاريكا وجواتيمالا وهندوراس .

ولكن هذه العمليات لا تمس ساكنى المناطق السيئة ومدن الصفيح من قريب فلا زال هؤلاء السكان ضحايا للأمية وغياب الخدمات الأساسية ونقص الضمان الاجتماعى والتكوين المهنى . كما تزيد أعدادهم المطلقة والنسبية . فعلى خلاف افريقيا ، تعرف أمريكا اللاتينية هذا العمران العشوائى منذ ثلاثين سنة على الأقل . وأصبح من التقليدى أن تحاط الانجازات العشوائيات الضخمة مثل برازيليا بنطاق من واضعى اليد فليست المدن التوابع فى تجوانتجا (٢٠٠ ألف نسمة) أو نكليو بند يرانتى أو سيلانديا سوى مدن صفيح ضخمة (٧) .

(٦) The Urban Edge, Washington, Juin 1979.

(٧) "Cités Géantes", enquête du Monde, 5 Juillet 1978.

وفى كولومبيا حقق بنك الائتمان الوطنى ICT عشرين سنة من الخبرة فى التعاون المحلى بالنسبة للأسر الأكثر فقرا . فمدينة سويزاد كيندى – تلك المدينة المتوسطة التى بنى فيها أكثر من ٩٠٠٠ مسكن – بنيت فيها هذه المساكن باعتماد جزئى على الجهود الذاتية . كما ساهم هذا البنك فى اصلاح مستعمرات وضع اليد فى مدينة مادلين (٨) .

وفى شيلى ، أدت تجربة حكومة الليندى فى الاتحاد الشعبى ، والتعبئة البشرية ، والنضال الحضرى التى مارست عملها فى المستعمرات غير الشرعية ، الى تعديل جوهرى فى العلاقة بين الفنيين والموظفين من ناحية والسكان المقيمين من ناحية أخرى . ففى مستعمرة نوفاهابانا التى يسكنها ١٠ آلاف شخص تنظمت القوى الشعبية المعبأة فى ظل أحد الأحزاب اليسارية (MIR) فقسمت المنطقة الى ٢٤ قسم يسمى كل منها مانزانا Manzana وتشتمل على ٤٦ أسرة . وتكونت جمعية عمومية فى كل مانزانا تجتمع مرة كل أسبوع لتعبر عن الضمير الجماعى الذى تولد عنه السكان . وتوفد كل مانزانا عضوا منتدبا الى الجيفاتورا – وهى السلطة الشعبية فى المستعمرة Campamento – وفى خلال عامى ١٩٧٠ – ١٩٧١ كونت الجيفاتورا ما يعرف « بجبهات النضال » من أجل الصحة فشكلت لجان من أشخاص نصف مؤهلين تبعا للنقص فى عدد الأطباء وتولى هؤلاء التطعيم والعناية بالأطفال والنضال ضد تعاطى الخمور ... الخ . كما تكونت لجان للتموين المباشر على مستوى القرى حيث أنشئت مصانع للمنتجات الغذائية لتحاشى وجود السوق السوداء الذى يلعب فيها صغار التجار دورا مهما . ثم حدث بعد ذلك تقهقر فى هذه الوحدة الشعبية مما أدى فى عام ١٩٧٣ الى

(٨) ONU, Op. Cit., p. 71.

انحسار فى الضمير الجماعى للسكان الى أن أتت مرحلة القمع الأخيرة ضد حزب المير MIR .

أما فى كوبا – البلد الاشتراكى الوحيد فى القارة – فالبطالة من الناحية النظرية غير موجودة فيها . بل إن الدولة تضمن الوظيفة للجميع . ومنذ وصول فيدال كاسترو للحكم كان هنا أولويتان : التنمية الريفية من أجل تثبيت السكان فى قراهم ثم القضاء على مدن الصفيح التى يبدو – فى هافانا على الأقل – أنها قد أصلحت أوضاعها الآن . وكانت المجاورة السكنية الأولى ، هافانا الشرقية ، تشتمل على ١٥٠٠ مسكن مخصصة لثمانية آلف شخص . وكان الهدف من بناء هذه المجاورة هو أن يحل محل المساكن السيئة التى تضمها الأحياء السيئة فى المدينة ، مجمع سكنى يقوم على المساحة التى كان النظام السابق يحتفظ بها لبناء مركز سكنى . ولكن هذه التجربة لم تعمم فى كل كوبا بسبب ضعف الموارد المالية وعلى ذلك فان الحاجة الى المساكن تتجاوز امكانيات المشروعات التى أنجزت غير أن بناء القطع جيدة التجهيز فى الوسط الريفى قلل بالفعل من الهجرة نحو المدن ، ورغم ذلك فان هافانا تحتوى على مليون ساكن .

وفى بيرو نجد أن العاصمة ليما تحتوى بالاضافة الى أحياء الباريادا الهامشية ، المناطق السيئة فى وسط المدينة . وتبلغ الكثافة هنا ١١٣٠ نسمة فى الهكتار [٩] . وفى لاباز عاصمة بوليفيا يعيش السكان الذين بلغ عددهم ٦٥٠ ألف نسمة فى ١٩٧٦ فى موضع لاكوينسا المميز حيث توجد الحفرة المقعرة التى حفرتها التعرية على ارتفاع ٤٠٠٠ متر . وينشأ السكن الهامشى غير المخطط هنا

(٩) J. P. Beler, Aspects de la croissance d'une Capitale sud - Américaine, Bordeaux, Centre d'étude de géographie tropieale, 1974.

على المنحدرات التى تتجاوز نسبة انحدارها ١٠٠٪ . فتلك هى الأرضى الباقية التى يمكن البناء عليها .

أما فى الأرجنتين فنجد أن بوينس أيرس تضم بملايينها التسعة $\frac{1}{3}$ سكان البلاد . ولازالت المساكن البائسة التى زادت أعدادها فى ظل الحكم الديكتاتورى لنبيرسون تستقبل سكانا آخرين من بين ضحايا التضخم الذى وصل الى نسبة لم يعرفها أى مكان آخر فى العالم . والواقع أن سكرتارية الدولة للانماء الحضرى والاسكان والمركز التجريبى للسكن الاقتصادى لا يضعان أية أولوية لمدن الصفيح الموجودة فى العاصمة .

وفى سلفادور قامت مؤسسة التنمية والاسكان بانجاز عدد من المشروعات من نمط شبكات الاستقبال وتلك المؤسسة عبارة عن هيئة غير حكومية تستقبل المساعدات من البنك العالمى وقد حققت شهرة عالمية حيث أنها ابتكرت استراتيجية خاصة بالمشاركة الشعبية المبنية على مبدأ « الحد الأدنى من السكن » حيث كانت تلك الهيئة أمام خيارين : اما أن تبنى مساكن وفق المعدلات المعروفة وفى هذه الحالة – ومع ارتفاع التكاليف – لن يكون المستفيدون سوى أقلية أو أن تبنى عددا كبيرا من المساكن بمواصفات أقل مما يجب . وطرح المسئولون فى المؤسسة هذه المناظرة التقليدية والحتمية فى كل دول العالم الثالث مع تحديد نظام للأولويات التى تفرض نفسها خلال سنوات الحوار مع الأسر الفقيرة التى شاركت فى تحديد البرنامج اللازم وأيضا فى انجازه [١٠] . وشمل المستوى الأول من البرنامج خمس أولويات هى : اختيار الأرض المتاحة ، انشاء حوائط وأسقف

---

(١٠) A. H. Deneke, The work of the El - Salvador for development and Minimum Housing, Washington, 1976.

مؤقتة ، الكهرباء أو الاضاءة المنزلية ، المياه النقية ، والصرف الصحى . بينما شمل المستوى الثانى الوحدة الصحية (مرحاض وحمام) وتصريف مياه المطر فتحات شبه دائمة ، حوائط وسقف دائم ، الأرضيات والحواجز الداخلية ، ثم شمل المستوى الثالث : الفتحات المحددة ، الحواجز الداخلية المحددة ، التزيين الداخلى والخارجى .

وفى ريودى جانيرو ساهمت الطبقات الموسرة منذ أربعين عاما فى تطوير ٣٠٠ فافيلا تغطى التلال التى تشغلها المدينة وكان مجموع الفافيلادوس يبلغ ٥ر١ مليون . وكانت واحدة من أكبر الفافيلات هى « لاردسينها » التى كان يسكنها فى عام ١٩٧٨ سكان يبلغ عددهم ١٤٥ أف نسمة على الأقل وكانت قوانين التضاعف السكانى تجد لها تطبيقا جيدا هنا كما أن النسيج الحضرى غير المخطط يمتد بمعدل ٧٪ سنويا ، وإذا أضفنا الى سكان ساوباولو البلديات الست والثلاثون التى تقع ضمن مجالها الحضرى فسوف نلاحظ أن مجمعة ساوباولو الحضرية يسكنها ١٠ مليون نسمة وهو عدد يعادل خمس أو سدس سكان المدن الضخمة فى العالم . والحقيقة أنه الى جوار علامات المعجزة البرازيلية المتمثلة فى بناء ناطحات السحاب والطرق الحضرية الواسعة Autoroutes فان الفقر يشكل أيضا ظاهرة خاصة فى البرازيل : فثلثى السكان فقط يتوفر لهم الماء النقى والثلث فقط يتوفر لهم الصرف الصحى ، وتبلغ معدلات وفيات الأطفال فى الأحياء الفقيرة ثلاثة أضعاف نظيراتها فى الأحياء الغنية ويرجع السبب الأساسى فى هذا الارتفاع الى تلوث الماء . وتصل المضاربات العقارية فى البرازيل حدها الأقصى بالنسبة لبقية دول أمريكا اللاتينية فقد تضاعفت أسعار بعض الأراضى فى وسط المدن الى عشرة أمثالها فى مدى سنتين أو ثلاث . ولا زال عدد سكان المناطق السيئة

ومدن الصفيح غير معروف على وجه التحديد ولكنه يتراوح بين ٥ر١ – ٢ مليون نسمة . كما أن المؤسسات اللازمة لتطبيق السياسة القومية للأعمار البشرى فى ذلك البلد الضخم – الذى وصل سكانها الى ١١٠ مليون فى ١٩٧٦ والذين سيصلون حتما الى ٢٠٠ مليون فى عام ٢٠٠٠ – لازالت حديثة الوجود مثل اللجنة القومية للسياسة الحضرية والمجالات المدنية CNPU التى أنشئت فقط فى عام ١٩٧٥ . إلا أن الدولة تحقق منذ عام ١٩٦٤ الوسائل القادرة على تمويل الاسكان فى صورة البنك الوطنى للسكن BNH .

الرانشيتو فى كاراكاس : Ranchitos Caraquénois

كانت كاراكاس قبل الحرب العالمية الثانية مدينة متوسطة هادئة لا يكاد سكانها يبلغون ٢٠٠ ألف نسمة . ولكن منذ عام ١٩٥٠ ، وفى أعقاب الانطلاقات البترولية الهادئة ، وصل حجم مجمعة كاراكاس الحضرية الى مليون نسمة . وتحولت عاصمة فنزويلا الى مدينة أكبر من عملاقة تقسمها الطرق السريعة الرئيسية والمخارج التى تترتب فوق بعضها فى أربعة مستويات ويزيد سكانها عن ٣ مليون نسمة . ولكنها من ناحية أخرى عاصمة محاطة بمدن الصفيح وتشكل الهجرة الريفية عاملا أساسيا فى هذا التركز الحضرى ولازال الفلاحون يخرجون الى المدينة لنقص الدخل فى المناطق الريفية . فمنذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٦ تناقصت نسبة العاملين بالزراعة من ٤٣ ٪ الى ٨ر١٨ ٪ فى الوقت الذى زادت فيه نسبة التحضر من ٤٨ ٪ فى عام ١٩٥٠ الى ٧٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ . ومن الطبيعى أن تستقبل العاصمة الجزء الأعظم من الهجرات الريفية . ويعمد الريفيون بعد وصولهم الى المدينة الى شراء جزء من الأرض الحضرية ليقيموا عليها أكواخهم (الرانشو) التى يسميها سكان كاراكاس (رانشيتو) . ويسلك بناة الرانشيتو نفس

الطريقة التى يتبعها مؤسسو التجمعات الحضرية الأولى . فعندما يأتون من الريف يتوقفون عند الموضع المختار على أرض غير مشغولة ولا تكون هذه الأراضى الخالية إلا جزءا من ملكيات خاصة أو أجزاء من الاحتياطى العقارى التابع للبلديات . وعليه فان الأشغال يتم بطريقة غير شرعية وبوضع اليد . وفى عهد الديكتاتور بيريز جيمينز كانت قوى الشرطة تقوم بالاخلاء الجبرى ولكن عوامل وضع اليد هى من التعدد والعمق بحث لا يمكن القضاء عليها بقوة المطارق والرصاص . بل أن توسع الرانشو وامتدادها على أرض العاصمة كان فى زيادة مستمرة فمن ٥٪ فى ١٩٣٨ الى ٥ر١٣٪ فى ١٩٥٠ ثم ١٥٪ فى ١٩٥٩ الى ١٩٪ فى ١٩٦٦ . وحيث أن الكثافة مرتفعة للغاية فى هذه المناطق ، فان نسبة ساكنى مدن الصفيح الى جملة السكان كانت أعلى بكثير من النسب التى ذكرناها . فقد وصل عدد الرانشيتو (الأكواخ) التى يشغلها ستة أشخاص فأكثر فى عام ١٩٧٦ الى ١٦٠ ألف رانشيتو ويصل عدد ساكنى مدن الصفيح حاليا الى ما يقرب من ٥ر١ مليون نسمة وهو رقم يجاوز ٣٥٪ من مجموع سكان العاصمة .

وتنمو مدن الصفيح التى تقع على هامش المدينة ويزيد أعدادها على المنحدرات غير القابلة للبناء التى تتجاوز نسبة انحدارها ٦٪ . ويبنى واضعو اليد مساكنهم على حواف التلال التى تحيط بالحوض المقعر المركزى حيث توجد الأحياء الراقية وحيث تمتد علامات التحديث مثل مقار الشركات المتعددة الجنسيات التى اغتنت من صادرات البترول ، ومساكن الطبقات العليا ، وبعض الأعمال المعمارية الحديثة والفاخرة . وكما هى الحال فى مدن أخرى من أمريكا اللاتينية تبدو السمات المتطرفة للتناقضات الاجتماعية كمعلم رئيسى فى المظهر الحضرى لمدينة كاراكاس . فابتكر الفقراء لأنفسهم طرقا معمارية خاصة بهم

وهى ما يمكن تسميتها بالعمارة غير المستأنسة التى تشهد على عبقرية السكان ودهائهم . فرغم فوضوية البناء يوجد نوع من الاندماج فى الموضع تبعا لاجتهاد كل أسرة فى أن تكيف نفسها مع ضوابط الأرض عن طريق البناء بالجهد الذاتى . وفى داخل الرانشو (المسكن) نجد بعض الأثاث قد يكون من بينه ثلاجة كهربائية مستعملة بالاضافة الى الراديو وأحيانا التلفاز . وتبعا للدور الذى تقوم به أحد أجهزة الاعلام فان واجهات المجتمع الاستهلاكى موجودة ويتمثل ذلك فى شراء هؤلاء السكان الذين يعانون من الحرمان لأجهزة الراديو بالتقسيط ، ويعتبر ذلك تعويضا عن النقص الذى يشعرون به أمام المجتمع الاستهلاكى الذين ليسوا هم جزءا منه ، كما يعلقون بعض الصور الدينية على الجدران مثل صورة العذراء أو صورة المسيح ممسكا بيد طفل .

وتنمو الرانشو فى كاراكاس بطريقتين : الأولى فى شكل تدرج يسير مع حافة التلال والثانية فى شكل متواز ، الواحد تلو الآخر فى كل مستوى من مستويات هذه الحافة . فتصبح الأكواخ فى شكل دوائر موحدة المركز . وبصفة عامة يختار السكان الفقراء مواضع اقامتهم فى وسط هذه الأراضى المملوءة بالصعوبات ، وقد يكون الموضع المختار على ضفة مجرى مائى ، أو عند محطات السكك الحديدية الصغيرة ، أو على حواف المستنقعات ، أو على المنحدرات الطبيعية . ولكن الموضع يختار دائما بالقرب من أماكن العمل . خاصة فى المناطق الشاغرة أو الراكدة من النسيج الحضرى . وتقع الرانشيتو خارج نطاق نفوذ الخدمات والمرافق أي فى مناطق ليست فقط محرومة من المجارى والكهرباء والمياه ولكن أيضا من الطرق ومن الروابط بين أماكن السكن وأماكن العمل . ويضاف الى نقص الخدمات والمرافق الصعوبات التى تنتج عن انهمار الأمطار

المدارية فكما يصفها ج. ميشيل « ... وفجأة تتحول الأرض المغطاة بالماء والمشبعة بالميكا الى مزالق يموت فيها الأطفال والنساء والشيوخ بأعداد كبيرة وفى صمت ، تحت حطام أكواخهم . وحينما تكون المساكن أكثر مقاومة ؛ فيأتى الخطر من حفرات المراحيض التى تمتلئ بالمياه فتغرق كل المساحة السكنية ، وتخرج الفئران من جحورها . دون أن تهيئ شيئا من الصرف الصحى لمناطق وضع اليد والتى يتمسك ساكنوها بوجودهم على أمل اصلاح مرتقب »[(١١)] .

ورغم ذلك فلا ينبغى أن ننسى مع هذا الفقر المادى ومستوى المعيشة المنخفض (اللذين لا يمكن حصرهما رقميا بسبب نقص الاحصاءات وعدم دقتها) ، الوجه الآخر لهذه المساكن الهشة ، فهى بيئة نشطة على مستوى المبادلات المحلية وغنية من الناحية الحضارية وهى بيئة تتميز من الناحية الاجتماعية بسكان من الشباب الوافدين من القرى . وفى كاراكاس – حيث يتجاوز معدل النمو السنوى ٤ ٪ – تساهم الأسر الريفية المهاجرة فى نمو مناطق الرانشو التى ستغطى من الآن وحتى عام ١٩٩٠ مساحة تبلغ ٦٠٠٠ هكتارا كما أن سكانها سوف يتضاعفون من الآن حتى نهاية القرن . وحينما تهرب هذه الأسر من البؤس المخيم على الريف وتأتى لتستقر فى المدينة ، تحمل معها عادات التعاون المتبادل والعلاقات الإنسانية القروية . ويصاحب الانتقال من الحضارة الريفية الى أنماط السلوك الحضرى ردود أفعال دفاعية ضد التجربة التى يعيشها السكان فيما يشبه الصدمة . ولعل فى هذا الأمر ما يفسر كل سياسات الادماج الجبرى فى السكن الجماعى ذى الأشكال المستوردة خاصة فى فترة حكم بيريز جيمنيز : فما حدث هو أن السكان الجدد أدخلوا تعديلات على وظائف المسكن لتتفق مع

(١١) جريدة « العالم » Le Monde – ٣ نوفمبر – ١٩٧٦ .

رغباتهم الخاصة مثل تحويل الحمامات الى أماكن لتربية الطيور بل واتجهوا أحيانا الى الرانشيتو بعد أن شوهوا المساكن التى أعطيت لهم .

وقد أصبحت الطاقات الخلاقة التى يتمتع بها واضعو اليد وساكنو مدن الصفيح أكثر قبولا اليوم . ففى سبيل ايجاد الحلول الواقعية للمشكلات ، أصبحت المواقف السلطوية التى تؤدى الى التشتيت بالقوة ، وهى حلول غير مناسبة . وقد أثبتت الملاحظة أن هؤلاء السكان يتغلبون بأنفسهم على نقص الخدمات الأساسية . ولكن الثمن يكون عاليا وهو عدم الشرعية بالنسبة للقوانين والبنيات المتعارف عليها . فالمبادرة الشعبية تتمثل أساسا فى اعادة استخدام المواد المجمعة من المنتجات التى تتم فى القطاع الحديث فى البناء وأحيانا كأثاث أو أدوات منزلية أو قود . ويساهم العدد الكبير من المتاجر الصغيرة فى كاراكاس والاحتفاظ بالعلاقات مع القرية من ناحية الامداد بالغذاء (بخلاف حدائق الخضروات الملحقة بالرانشيتو) مثلما هى الحال فى مدن العالم الثالث الأخرى فى تنشيط القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الحضرى .

ويتولد العمل الجماعى تلقائيا ، ويعتمد هذا العمل فى الأساس على الاتحادات المحلية كما أنه يؤدى الى حلول ذكية . بل ويحل محل القوانين التى لا تنطبق على ٤٠٪ من السكان الحضريين الأكثر فقرا . ويلعب التضامن دوره الذى يعادل فى القطاع الرسمى التقسيط على الاستهلاك والضمان الاجتماعى ، وتوفير الرعاية الطبية أو النقل الجماعى . والواقع أن الحدود غيرواضحة بين هذه التنمية الجماعية وبين التنظيم السياسى . فالرانشيتو فى فنزويلا لم تعرف التجارب السياسية-لواضعى اليد كتلك التى عاشتها المناطق السيئة فى شيلى فى ظل حكم أليندى . ولكن المطالب المحددة جعلت السلطات العامة تنظر بعين الاعتبار الى

عدد من المشكلات . فرغم التنظيم الاجتماعى الجيد الذى برهن عليه سكان القطاع الهامشى لازال نقص فرص العمالة يشكل حاجزا ضخما . رغم كون الرانشو مخزنا للقوى العاملة الوفيرة والرخيصة . فواضعو اليد ينشئون مؤسسات حرفية صغيرة ذات كثافة عالية من اليد العاملة . ولكن مستقبل العمل ليس مضمونا على الاطلاق . والواقع أن هذه المناطق تعيش فى مرحلة من الدفاع الذاتى l'autodéfense .

ويصور الحى السكنى الذى يقع الى الغرب من وسط المدينة والمعروف باسم كاتيا Catia نوعيات المشكلات الحضرية التى تعانى منها كاراكاس . فهذا الحى عبارة عن موضع مضرس تبدو فيه الأراضى الصالحة للبناء نادرة ولكنها تحقق أقصى أربحية ممكنة حيث توجد شبكة طرق واسعة ، بالاضافة الى الأكواخ التى تتكاثر الى حد لا تقلل منه عمليات الامتصاص أو التجديد . ويعيش فى كاتيا ٣٠٠ ألف شخص فى الرانشو التى أعيد بناؤها بعد عملية التجديد الأخيرة التى تمت فى الخمسينيات . ويشير رئيس اتحاد المعمارين فى فنزويلا الى ذلك بقوله : « نحن المعماريين فى فنزويلا نطالب منذ سنوات ببرنامج عاجل لامتصاص الرانشو ويكفى أن يكرس لذلك ٥٪ من الدخل البترولى . ولكننا نصطدم بغياب الإدارة السياسية على أعلى المستويات [١٢] وفى عام ١٩٦٤ قدر النقص فى المساكن بثمانمائة ألف وحدة وقد زاد هذا النقص بعد ذلك التاريخ » .

هذا ولم ينظر المسئولون فى مشكلة اسكان الأسر الأكثر فقرا إلا فى نهاية الستينيات فقد تعلمت فنزويلا فى مدرسة دولة تجاورها هى بيرو كما أنها أخذت فى اعتبارها توصيات مؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية (فانكوفر

(١٢) من حديث للسيد مندرزا فى المؤتمر العالمى للمعماريين فى أكتوبر ١٩٧٨ .

١٩٧٦) . فمنذ عام ١٩٦٥ اعترف القانون فى بيرو بالمنشآت الهامشية فى مناطق وضع اليد وفى عام ١٩٧١ اتخذت اجراءات جديدة تهدف الى اعادة التعمير والعناية والتغذية للمنشآت الهامشية . أما فى فنزويلا ففى عام ١٩٧٤ أعطت الحكومة صفة الرسمية القرار الرئاسى عن ، تحسين المجالات الحضرية الهامشية ، وكان ذلك القرار استراتيجية شاملة أصيلة بواقعيتها وتناسقها على الأقل من الناحية النظرية لأن الواقع لم يتوقف عن الاستمرار فى الحالة السيئة . واعترفت الحكومة بالعمل الذى ارتكبه واضعو اليد كما أنها سنت قانونا يسمح لساكنى الرانشو بملكية جماعية للأراضى التى يشغلونها . وكانت تلك اذن هى نهاية القلق الرئيسى لدى واضعى اليد الذى كان حتى ذلك الوقت متمثلا فى تهديد مستمر بأن يطلب اليهم الاخلاء فجأة ولو استدعى الأمر بالقوة . وتحاول السلطات ادماج هؤلاء المهاجرين الريفيين تدريجيا فى السياق الاقتصادى . وهكذا لم تعد مئات الألوف من سكان كاركاس الذين يعيشون فى المنطقة السيئة كما مهملا وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٤ .

وقد أنيط بأحد اللجان دراسة وانماء المجالات الهامشية فى عمل تحضيرى يشمل دراسة تفصيلية للمناطق الحضرية العشوائية وتنتهى الى مفهوم للبرامج الحضرية المناسبة للتجديد (ترميم المساكن) أو لإعادة الإسكان (نقل بعض المجموعات) . ويتم تحليل الحاجات وفق المطالب التى يصوغها واضعو اليد بأنفسهم . ويشمل الإنماء الجماعى مشاركة الاتحادات والتنظيمات المحلية على مستوى الحى . وتجهز البلدية للخدمات . وفى حالة اعادة الإسكان توفر الأراضى المطلوبة من الاحتياطى العقارى . ويؤدى انشاء المراكز المدنية Centres Civiques الى تشجيع اللقاءات وتحمل مسئولية المشكلات الجماعية .

كما يتم انشاء الوظائف بتحسين أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل وأصبح من المستهدف اعداد برامج إيكولوجية تهتم بتحسين البيئة .

ورغم هذا البرنامج الشامل تقريبا ظل الجهد الأساسى فى مجال الاسكان متوجها بصفة أولوية الى الطبقات المتوسطة الدنيا التى يمكن اشغالها فى فنزويلا – مثل كثير من دول العالم الثالث – العمال ذوى الوظائف الثابتة . وقد أنجزت عمليات كثيرة بواسطة بنك الدولة الفنزويلى بانكو أوبريرو Banco Obrero فقد أنجزت المنشآت الجديدة التى أقامها هذا البنك على التلال البكر ألبعيدة عن وسط المدينة حيث يتم تسوية التلال بالجرافات لتنشأ عليها مساكن صغيرة اقتصادية في خطوط متوازية شطرنجية وفق هندسة صارمة . وفى مناطق أخرى كان البناء وفق خطة أكثر بساطة . فعلى سبيل المثال أنشئت كاريكاو فى واد منحدر يقع على بعد ١٥ كيلو متر من العاصمة . واعتبرت تجربة البناء تلك نجاحا حيث بنيت المساكن أما على شكل طوابق متعددة أو على شكل حلقات مثل نمط الرانشيتو . وبين هذين النمطين بنيت مساكن فردية Pavillon رخيصة ومبنية من مواد سابقة التجهيز وشملت سياسة ادماج المهاجرين الريفيين التى تبناها بانكو أوبريرو المساعدة والتقسيط . والواقع أن المجموعات التى أعيد اسكانها عرفت منذ ذلك الوقت مخاطر الاستدانة حيث أن كل علامات الظاهرية فى الرانشيتو (التلفاز والسيارة ... الخ) تشترى بالتقسيط .

وبالإضافة الى ذلك يحدث تحول تلقائى فى العقلية الريفية للسكان . ولكن كيف نقيم النتائج التى تترتب على تقسيمات المساكن الفردية ؟ ان المساكن المتوازية ذات المظهر الواحد والعقم الرهيب فى الخيال المعمارى الذى تشهد به الصور الجوية ليسا هما النتيجتان ، الأكثر خطورة . وإنما يتمثل الخطر فى أن كل

الثروة الحضارية للحياة الجماعية فى الرانشيتو تتعرض للتخريب ولا يرجع ذلك الى تآمر السلطات وإنما بسبب الجهل الفظيع بالحقائق الاجتماعية . حيث أن ظاهرات التضامن الاجتماعى تبدو قوية فى هذه المناطق وكثيرا ما تساق الأمثلة التى عمد فيها الوافدون الجدد الذين لم يتحملوا العزلة التى تفرضها عليهم طريقة البناء الى ثقب جدار أو ازالة حاجز ليتمكنوا من التحدث مباشرة الى الجيران بنفس الطريقة التى توجد فى المناطق السكنية السيئة Taudis ولكن مظاهر التقدم فى الوقت ذاته لا يمكن انكارها حيث أن المياه النقية والكهرباء والمجارى تتوفر بطريقة أفضل مما كانت عليه فى مدينة الصفيح القديمة .

هل يعود السبب اذن الى الفشل المتعلق بطريقة المعيشة والى التقسيمات التى يتبناها البنك الوطنى فى محاولاته للإصلاح الفنى والتجهيزى ؟ ان الحاجات الملحة التى يجب اشباعها ليست أملا غامضا . وسوف تتجه الجهود فى السنوات القادمة الى رفض هذه المثالب ودحضها ، والى تحسين مفهوم المستوطنات البشرية اللازمة لإعادة الاسكان الى تحقيق نوع من الارتباط مع واضعى اليد من خلال أنماط متعددة من الحوار مثل الاستبيانات والاجتماعات والمناقشات والاستشارات .

ولازالت الرانشو تنمو أيضا فى ماركاى وفالنسيا وماراكيبو مثلما تنمو فى العاصمة . ويتم بناء الأكواخ أيضا من المواد المجمعة ومن الألواح الخشبية القديمة ومن الصفيح المتموج ومن لوحات الاعلانات المرتفعة . كما تستخدم البراميل الاسطوانية كخزانات للمياه النقية . غير أن المجلس البلدى فى ماراكيبو قد نجح الى حد ما فى ازالة الأكواخ الهشة . أما فى فالنسيا فقد أنشئت مجمعة سكنية ضخمة من الخرسانة المسلحة بتكلفة عالية جدا غير بعيد من الأحياء السيئة التى لا تزال موجودة .

وفى بلد مثل فنزويلا حيث يحصل ٥٪ من السكان على ٢٨٪ من الدخل القومى بينما يكتفى ٢٠٪ من السكان بالحصول على ٥٪ فقط من الدخل ، فان هبوط أسعار البترول لا تؤثر كثيرا على قاع السلم الاجتماعى . ولابد أن نختم القول بأن سكان كراكاس سوف يتضاعفون من الآن حتى نهاية هذا القرن وسوف يوجد – طبقا لتقرير رسمى حوالى ٢ مليون شخص يسكنون فى الرانشيتو بالعاصمة فى عام ١٩٩٠ .

المستعمرات العمالية فى المكسيك :

لخص الرئيس المكسيكى جوزيه لوبيز بورتيللو فى عام ١٩٧٨ أحد المشكلات الرئيسية فى بلاده بصيغة دقيقة إذ قال ، فى ظل الأحوال الراهنة لا توجد أية وسيلة لمنعهم من المجيئ الى المدينة ، أما من هم ، فهم الفلاحون الذين يأتون الى المدينة إذ لم يكن للبحث عن الثراء . فللبحث عن عمل فى المدن الثلاث التى تزيد أحجامها عن المليون نسمة وهى : جوادالاجارا ، ومونترى والعاصمة مكسيكو . ففيما بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٠ كان ثلث الزيادة السكانية فى المدن – وهى تتجاوز ٥٪ سنويا – يعود الى الهجرة الريفية . ولم يكن سكان المكسيك فى عام ١٩٠٠ سوى ١٣ مليون نسمة كانت نسبة الريفيين منهم ٧١٪ أما اليوم فان ٦٤٪ من السبعين مليون مكسكى يعيشون فى المدن . وفى عام ٢٠٠٠ سيصل سكان الحضر وفق معدلات النمو الحالية الى ٨٠ مليون نسمة من بين اجمالى سكانى يصل الى ١٣٥ مليون .

ويمثل المجال الحضرى لمدينة مكسيكو – التى سوف تصبح أول ميجالوبوليس (مدينة عملاقة) فى العالم خلال عشرين عاما إذ سوف تتفوق على

طوكيو ونيويورك وسوف تتنافس على المركز الأول مع كلكتا . وتختلف الأرقام في وصف التكدس فتارة تقتصر الاحصاءات على المدينة وتارة تشمل مكسيكو سيتى الكبرى التى نمت من ٥ر٨ مليون نسمة فى ١٩٧٠ الى ٢ر١٣ مليون نسمة فى ١٩٧٩ من بينهم ٩ر٣ مليون مهاجر ريفى . وتشمل المنطقة الفيدرالية للعاصمة ٢٠٪ من سكان البلاد يعيشون عبى ٢ر١٪ من المساحة . ورغم أن قوانين التضاعف لا تنطبق تماما ، فان هناك أرقاما تشير الى الاتجاهات العامة للنمو : ٥ر٣٪ كمعدل للزيادة السكانية السنوية و٥ر٧٪ للزيادة السنوية فى المدن و٧ - ٨٪ للإمتداد السنوى للسكن السيئ . وتعتبر مكسيكو سيتى احدى أكثر المدن تلوثا فى العالم : حيث تزيد أعداد السيارات بمعدلات ليست أقل خطرا من الزيادة البشرية . فيوجد الآن فى مكسيكو سيتى ٥ر١ مليون سيارة ازيد أعدادها بمعدل ١٠٪ سنويا . ومن بين سكان العاصمة نجد أن ٥٠٪ تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة . كما أن هيمنة العاصمة على بقية أجزاء البلاد واضحة جدا . إذ أنها تحتوى على ٣٣٪ من الخدمات و٤٣٪ من الاستثمارات الصناعية . وحينما يتجول الإنسان فى ولايات الشمال : سينالوا أو سونورا وشيواهوا يتضح الفراغ الذى يتميز به ظهير العاصمة . والذى يمتد عبر مساحات شاسعة لا يوجد فيها إلا القرى الراكدة والمدن الصغرى التى يتركها سكانها .

أما فى العاصمة التى تمتد امتدادا سريعا لتتمكن من استقبال كل المهاجرين الجدد ، فأحوال السكن سيئة للغاية خاصة إذا قورنت تلك الأحوال بمثيلاتها فى البلدان التى يتوفر لها نفس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى . ذلك لأن المكسيك تعد البلد النامى الأكثر ديناميكية ؛ إذ وصل فيها متوسط الدخل السنوى

للفرد فى عام ١٩٧٦ الى ١٢٧٠ دولار ولكنها كانت فى ١٩٧٠ تحتوى على أعلى درجة تزاحم فى العالم بمتوسط ٦ر٢ شخص / غرفة (بالنسبة لكل الأحياء مجتمعة) . وفى نفس هذا العام أجرى احصاء على ٣٨٤ر٩٢٥ مسكن [١٣] ووجد أن من بينها ٥ر٤٨٪ بدون مياه نقية وكان ٢ر٣٢٪ منها مبنى من مواد هشة خاصة من الطين المخلوط بالتبن Torohis الذى يسمى محليا آدوب Adobe أو من الأخشاب أو من مواد بناء أخرى . ومن المقدر أن نصف السكان الحضريين يعيشون فى محلات عشوائية هامشية . وأن ١٠٪ - ١٥٪ يعيشون فى مناطق سيئة مزدحمة تقع فى وسط المدن . فكما تحتوى المراكز الحضرية على العمائر الفاخرة والفنادق الراقية ففيها أيضا المهاجرين من الريف الذين يعدون للاستقرار ثم يستقدمون أسرهم بعد استقرارهم .

وفيما بين المستعمرات العمالية الهامشية - وهى التسمية المكسيكية لمدن الصفيح - تختلف الأوضاع بين تقسيم يكون فيه اشغال الأرض مشروعا مثلما هى الحال فى سانتا أورسولا وبين آخر لازال واضعو اليد يخشون فيه من العرض لاخلاء محتمل مثلما فى أفينيدا تاكسونيدا وثالث يعتبر ضمن مدن التوابع مثل نتزالهواتكوتيل Netzathuatcoyotl ويمكن الوصول الى سانتا أورسولا بالمرور أمام ملعب كرة قدم حديث جدا يمكنه أن يستوعب ١٠٠ ألف مشاهد حيث ينتهى الى شارع ترابى كبير تحده من اليمين أعمدة الكهرباء . ولا يوجد فى هذا الشارع العريض أرصفة بالمعنى المعروف . ولكن أفاريز ضيقة وبرك من الماء الراكد الذى لا ينصرف لعدم وجود المجارى . وجميع المساكن مكونة من طابق أرضى فقط ما عدا حالات قليلة يضاف فيها طابق آخر . وقد تكونت سانتا أورسولا فى

(١٣) Direction Géneral de stadistica, Censo General Poblacion, 1970.

الستينيات حيث حلت محل كثير من الأكواخ الخشبية وحدات سكنية مبنية من الأحجار تم تشييدها بالجهود الذاتية ، ولازالت الأسقف مكونة من الصفيح المموج . وكثير من الأسر تضيف حديقة صغيرة الى المسكن وربما سيارة . والانطباع الأول عن هذه المنطقة يمكن أن يكون بأنها مدينة صفيح نجحت فى أن تندمج مع النسيج الحضرى بمعناه المعروف . ولازال كثير من المساكن فى طور التعلية . وتترك أحجار البناء دائما عارية من الطلاء الخارجى الذى يكلف الكثير . وقد طرأت فى عام ١٩٧٨ حوادث مميتة لأن بعض السكان حاولوا ليلا أن يوصلوا مساكنهم بشبكة الكهرباء راغبين فى أن يستفيدوا مجانيا باضاءة مساكنهم فدفعوا حياتهم ثمنا لذلك .

ويتكون أحد المنازل المطلة على الشارع الرئيسى من غرفتين بنيت احداهما من الأحجار وطلى نصف واجهتها بلون أزرق فاتح ويغطى النصف الآخر بالأخشاب . ويفصل الحديقة الملحقة عن الشارع كومة من الأحجار الضخمة ترتفع الى ما يقارب المتر ، وتؤدى دور السياج المحيط بالمنزل . وأمام المسكن بقيت بعض أكاليل الزهور معلقة حيث كان هناك احتفال فى المنطقة منذ أربعة أيام . وقد استجلبت الأحجار من مكان مجاور حيث أن البلدية تقوم ببعض أعمال الحفر من أجل تمديد المجارى . والمشكلة الأخرى المهمة فى سانتا أورسولا هى المياه النقية ، ففى أحد الشوارع وضع ١٥ برميلا اسطوانيا مطليا بالأبيض والأصفر والأسود أمام البيوت . وقد حصل السكان من البلدية على سيارة لنقل المياه تمد المنطقة بما يلزمها من الماء الصالح للشرب بسعر أعلى قليلا مما هو موجود فى المدينة . وتعتبر سانتا أورسولا من هذه الناحية تمثيلا للموقف الإيجابى من جانب الحكومة ازاء واضعى اليد والذى بدأ منذ عشر سنوات .

وحينما أصبح الاشغال مشروعا ، فان الأكواخ الخشبية تتحول تدريجيا الى مساكن ثابتة . وقد سمحت عمليات التفاوض والتعبير عن المطالب الجماعية أمام البلدية لوجود تحسينات جوهرية مثل الكهرباء والتخلص من المياه الزائدة ونقل القمامة والإمداد بالماء . وسوف تتحول سانتا أورسولا تبعا لذلك الى حى عادى ضمن حى مكسيكو .

أما المستعمرة العمالية فى شارع تاسكوينيدا فلازالت فى مرحلة الاشغال غير المشروع . فعلى طول قطعة أرض شاغرة بنيت بضع مئات من الأكواخ بطريقة عشوائية ومن مواد مجمعة وكان المنزل الأول هو الوحيد المبنى فى جزء منه من الأحجار . وتبعا لجو عدم الثقة فان أحدا لم يجرؤ على الارتفاع بمسكنه الى أكثر من الطابق الأرضى . وتدل ملكية المسكن الحجرى الوحيد على أن أصحابه سكنوه منذ ست سنوات . ورغم أن رب الأسرة يحق له الحصول على سكن اجتماعى ، إلا أن طلبه وضع فى قائمة الانتظار منذ عامين . ويجد كثير من سكان هذه المستعمرة أنفسهم فى لجنة مطالب تتبع نقابة كبيرة لسكان المستعمرات العمالية . ويربى السكان هنا الماعز والخنازير على وجه الخصوص بالإضافة الى بعض الدواجن . وفى قلب هذه المحلة العشوائية توجد متاهة من الحارات التى لا تزيد عرضها على متر واحد تنساب وسط أكواخ خشبية لا تبدو عليها دلائل الصلابة . وتوجد قناة تستخدم فى صرف المياه الزائدة (المتبذلة) . ثم تنتهى الى أرض مسطحة يجلس فيها بعض الشباب ليلعبوا الورق بينما يدندن أحدهم بقيثارته . وهؤلاء السكان الذين لا يجدون عملا يزجون أوقاتهم فى مثل هذه الأعمال .

وعلى طرف آخر من مستعمرة تاسكونيدا ، ترعى الخنازير وسط أكوام القمامة وأمام كوخ مبنى من القصدير الصدئ ، تجلس طفلة على الأرض حافية

القدمين . وهناك أطفال آخرون يرتدون الملابس العادية لأنه ليس ككل الأسر فى حالة حرمان كامل . والواقع أنه يصعب علينا أن نتنبأ بما إذا كانت تاسكونيدا سوف تتطور نحو الاكتمال والاندماج أم أنها ستنتهى الى الفناء والزوال .

وأما « نتزالهواتكوتيل » فهى نتيجة لسياسة حكومية تهدف الى تقليل الكثافة فى العاصمة عن طريق اللاتركز الصناعى . فهى واحدة من المدن التوابع التى تتكدس فى المركب الحضرى والتى تسكنها آلاف الأسر الفقيرة ، والتى تعد جزءا من مكسيكو الكبرى . وقد أمكن للصناعة أن تأتى لتتوطن فى هذه المدينة لأنها يمكن أن تلوث البيئة دون أن تعاقب على ذلك ففى عام ١٩٥٠ استنتج بعض الخبراء أن الموقع السيئ فى « نتزا » كما يسميها سكان العاصمة لا يعد ملائما للسكن . ولم يكن هذا هو نفس رأى بعض المضاربين الذين بدأوا منذ عام ١٩٥٥ فى بيع قطع الأراضى للمهاجرين من الأصل الريفى والذين جاءوا من وسط مدينة مكسيكو هربا من ارتفاع الايجارات . وكان من المستحيل مد الخدمات والمرافق الى هذا الموضع . وفى عام ١٩٧٥ بلغ سكان نتزا المليون نسمة فأصبحت بذلك فى المرتبة الرابعة بين البلديات . رغم أنها تكون جزءا من مكسيكو الكبرى . وقد تحولت المدينة الى تراكم غير مخطط من المساكن ذات الغرفة الواحدة أو الغرفتين والتى أسست بجهود ذاتية من الطوب والتى تزينها عادة هوائيات التلفاز . ويمتلك معظم الساكنين الأكواخ التى يعيشون فيها ولكن بعضهم لا يتوفر له أى سند شرعى للملكية . وترتفع البطالة بين الشباب فى الوقت الذى يعمل فيه ٢٠٪ من أرباب الأسر كعمال فى مكسيكو أو فى المدن التوابع الصناعية الأخرى مثل لوكابان أو تلانيبانتا . ويمثل النقل عبئا ثقيلا فالذهاب الى وسط مكسيكو يستغرق ساعتين فى الأوتوبيس المزدحم وذى الأجرة المرتفعة .

وتوجد فى المدينة بضعة حوانيت والمدارس فيها مزدحمة للغاية أما المراكز الثقافية والرياضية فليس لها وجود .

ويكتسب كل شئ فى نيتزا لونا رماديا : الأرض والمبانى . وتعوق ملوحة التربة نمو النبات ويظل الشباب فيها بلا عمل كما يقضى الشيوخ أوقاتهم أمام أبواب منازلهم وتتجه نظراتهم الى لا شئ فهى أشبه بنظرة من لا يجد مكانا يذهب اليه . وفى عام ١٩٦٩ حينما وصل نقص الخدمات الى أقصاه كون السكان اتحادا يعرف بحركة اصلاح المستعمرات وبدأوا فى عدم دفع الإيجارات المستحقة للمضاربين حتى يحصلوا على ما يكفيهم من الخدمات الأساسية . وحيث أن السكان كانوا قد بدأوا فى الزيادة فقد تدخلت الحكومة الإتحادية وولاية مكسيكو [١٤] . وحينما استعيدت الإيجارات وزعت النقود بين المضاربين (٤٠ ٪) وولاية مكسيكو (٢٠ ٪) وتأسس صندوق للأشغال العامة فى نتزا (٤٠ ٪) . ومنذ عام ١٩٧٠ رصفت الشوارع الرئيسية فى نتزا وأنجزت الخدمات الشبكية الرئيسية (الماء والكهرباء والمجارى والإنارة العامة) وفى عام ١٩٧٣ أنشئ أول مستشفى ولكن وفيات الأطفال كان معدلها ١٢٥ فى الألف أى أعلى من ضعفى المتوسط القومى . فكان معظمة الأطفال يعانون من سوء التغذية ومن أمراض الجهاز التنفسى تبعا لتلوث المناخ . وكان السكان فى حالة فقر مدقع لتأثرهم بتضخم الايجارات وبارتفاع تكاليف النقل والغذاء . وفى هذه المدينة الزائفة ذات البيئة غير الصحية وذات الامتداد المستمر يعتبر جهاز التلفاز الذى يشترى بالتقسيط هو وسيلة الترفيه الوحيدة .

---

(١٤) تطلق كلمة « مكسيكو » أو المكسيك على العاصمة ، وعلى أحد الولايات المكونة للدولة وعلى الدولة نفسها . والكلمة هنا مستخدمة فى معناها الثانى .

غير أن الحياة فى المستعمرات العمالية تبرهن على مشاركة فعالة فى الحياة الجماعية (ساكن من بين كل أربعة حسبما تشير الاستبيانات) . وتستمر هذه المشاركة فى البناء بالجهود الذاتية الى التعبير عن الطلب الجماعى . ومن دراسة أجريت على ست مدن صفيح فى المكسيك لوحظ أن الضمانات التى تعطى لشاغلى الأرض تمثل مطلبا أساسيا فى مستعمرتين تم اعمارها بوضع اليد (مستعمرة بويفا ومستعمرة بيرفيريكو) . ولم تكن الملكية فيهما قد اكتسبت صفة شرعية . أما فى المحلات العشوائية الأربع الأخرى (مستعمرة مكسيكو : تقسيم أراضى لذوى الدخل المحدود ومستعمرة اسفويرزو بورونيو : مشروع حكومى للإسكان ، يونيداد بوبيولار : مجمع سكنى اجتماعى أنجزه أحد العقاريين العموميين : مستعمرة ميليتار : مستعمرة وضع يد مشروعة) . ولم يكن ضمان امتيازات على الأراضى من ضمن المطالب لأن البلدية تعترف به رسميا . وفى هذه المحلات كانت الحاجات الأكثر الحاحا وذكرا هى تصريف المياه وتنقيتها ثم الخدمات مثل المدارس والأسواق العامة ومراكز الرعاية (انظر جدول رقم ٧) .

ويتفق تكرار ذكر الإمداد بالماء النقية ورصف الشوارع وضمانات اشغال الأراضى مع نتائج الاستبيانات التى أجريت فى مدن أخرى من أمريكا اللاتينية . وتميل السلطة غالبا فى المستعمرات العمالية الى الإلتفاف حول شخصية قوية ومهيمنة يعترف بها السكان كما تعترف بها السلطات ويطلق على هذه الشخصية « الكاسيك le Cacique » ونلاحظ مثل هذه الظاهرة أيضا فى مدن الصفيح الأخرى فى بقية دول أمريكا اللاتينية . والكاسيكية هى حالة خاصة من القوة البدنية التى ترتبط بالذكور على اعتبار أن هناك تقسيم جنسى للأدوار الاجتماعية . وفى هذه الحالة تتعامل البلدية مباشرة مع الكاسيك باستثناء بعض

جدول رقم (٧)

أولوية الاحتياجات كما يراها سكان مدن الصفيح [١٥]

الاحتياجات	مستعمرة نويفا	مستعمرة بيريفيريكو	مستعمرة تكسكوكو	مستعمرة بوريبو	مستعمرة بويبولار	مستعمرة ميليتار	المتوسط
تصريف المباه	٤ر٢٣	٦ر١٢	٥ر٣٢	١٢	٦ر٣٥	٩ر٧	١ر٢٠
تنقية المياه	١١	٧ر٢٨	٧ر٤١	٥ر١٤	صفر	٩ر٠	٩ر١٦
ضمان الامتيازات على الأراضى	٧ر٤٦	٨ر٤٥	٨ر٠	صفر	صفر	٦ر٢	٥ر١٦
مراكز الدعاية	٢	صفر	٤ر١٠	٥ر٢٠	٦ر١٣	٢ر١٣	١٠
الشوارع المرصوفة	٣ر٢	٩ر٨	٥ر٧	٦ر١٩	٤ر٣	٦ر٢	٧ر٧
الأسواق العامة	صفر	صفر	صفر	٩ر١٢	صفر	١ر٢٨	٢ر٧
المدارس	٩ر١	١ر١	صفر	صفر	٧ر١	٣ر٢٥	٤ر٦
تقليل الكثافة	صفر	صفر	صفر	٣ر٤	٧ر٢٣	صفر	٦ر٣
الكهرباء	١	صفر	٥	٤ر٣	صفر	صفر	٨ر١
الحماية بالشرطة	صفر	١ر١	٢ر١	٨ر٠	٤ر٢	٩ر٠	٢ر١
جمع القمامة	صفر	٩ر١	صفر	صفر	صفر	٥ر٣	٩ر٠
احتياجات متنوعة	٤ر٤	صفر	صفر	٩ر١١	٦ر١٣	٢ر٧	٨ر٦
لا احتياجات	صفر	صفر	صفر	صفر	٥ر١	٩ر٧	٩ر١

(١٥) الأمم المتحدة – وثائق مؤتمر فانكوفر – المرجع السابق ص٢٠ .

القادة المحليين الآخرين من التجمع السكنى . وليتحقق للكاسيك سلطة فعلية . فهو يملك اتخاذ القرارات التى تهم ساكنى منطقته . كما أن له الحق فى فرض اتاوات محلية أو تنظيم جولات تفتيشية . فالكاسيكية اذن هى نوع من الحكومات الأوتوقراطية التى توجد فى داخل المستعمرة العمالية (١٦) . والكاسيك يعين نفسه بنفسه وغالبا ما يعتمد على سند من أغلبية السكان . ولا توجد هناك علاقة تربطه بالناخبين أو بالسلم الإدارى الخارجى . فهو يبقى اذن فى مكانه حتى يتنازل عنه اختياريا أو يستبعد بالقوة ، لأن الهدف الرئيسى للكاسيك هو أن يحقق لنفسه ولغيره الثراء . وهو يملك اذن من الوسائل ما يمكنه به أن يحصل بعض الأموال للأسر الفقيرة فى مستعمرة وضع اليد . ويشمل هذه الوسائل غير المشروعة اقتطاع عمولة من عمليات التداول العقارية وتحصيل ضرائب على الاستفادة من الخدمات العامة . أما عن نظام « الحصص » فهو غير مقبول . فحينما توجد بعض الأعمال الجماعية مثل انشاء نظام مؤقت للإمداد بالمياه أو تصليح مكان للاجتماعات أو رصف أحد الشوارع ، ويساهم السكان بأنصبتهم (حصصهم) مباشرة الى الكاسيك الذى يحصل بدوره فى هذه المناسبات هو أكثر من تكلفة المشروع . وينظر السكان الى الكاسيك نظرة احترام وخوف فى نفس الوقت ولكن سلطاته تقبل على اعتبار أنه نجح فى توصيل بعض الطلبات من وإلى السلطات العامة . ومن ثم فهو يرتبط عادة بالحزب الحاكم . الحزب الثورى الدستورى أو يكون عميلا لأحد كبار المسئولين فى الجهاز البلدى أو الحكومى .

وبعد عام ١٩٧٠ التزمت حكومة المكسيك لسياسة تهدف الى المعونة الإيجابية ورفع مستوى مستعمرات وضع اليد القائمة . فوزعت سندات الملكية

(١٦) المصدر السابق ص٢٧ .

على شاغلى الأراضى الذين كانوا حتى ذلك التاريخ فى وضع غير قانونى واستقبلت البلديات الأموال اللازمة لتوصيل المرافق والخدمات الى مدن الصفيح التى كانت تطالب بها منذ وقت طويل دون طائل . وفيما بين عامى ١٩٧٠ – ١٩٧٦ أمكن استيعاب ١٥٧ مدينة صفيح ولكن لا يزال يوجد فى العاصمة أكثر من ٦٠٠ مستعمرة عمالية . حيث لم تسمح الموارد المتاحة إلا بتجهيز ربع عدد مدن الصفيح التى طالبت بهذا التجهيز . غير أن الاجراءات الإيجابية كان لها آثار عكسية فمع اعطاء سندات الملكية لواضعى اليد هيأ ذلك الفرصة لعمليات البيع واعادة البيع مما أدى الى تنشيط غير عادى للمضاربات العقارية .

وفى الوقت الحاضر ، أعيد النظر فى مشكلة المستعمرات العمالية وفق نظر أكثر شمولا تتمثل فى القانون العام المتعلق بالمستوطنات البشرية الذى طبق منذ بداية عام ١٩٧٦ والذى أكمل بالخطة القومية للتنمية الحضرية التى صدق عليها فى عام ١٩٧٨ . ويعرف قانون المستوطنات البشرية العمليات التى يمكن من تطبيق ثلاثة مستويات من التخطيط : اتحادى ، واقليمى ، ومحلى ويهيئ هذا القانون الاجراءات اللازمة للنضال ضد المضاربة العقارية (١٧) . فتحت اشراف أحسن معمارى ومخطط مدن مكسيكى : (بدرو راميريز فاسكويز) المعروف على مستوى العالم ليس فقط بمنجزاته الاجتماعية ولكن أيضا بالمتحف الانثروبولوجى المكسيكى تكونت وزارة المستوطنات البشرية والأشغال العامة SAHOP وكلفت بتنفيذ القانون الجديد بدءا من ٢٠ مايو ١٩٧٦ . أى فى اليوم السابق لافتتاح مؤتمر المبانى للإسكان . ويجب على هذه الوزارة المساهمة فى كبح نمو مدينة المكسيك وتركيز السكان الريفيين المنتشرين فى المدن الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على

---

(١٧) التقرير الوطنى عن المكسيك فى مؤتمر فانكوفر – ١٩٧٦ – المرجع السابق .

تطوير المحليات التى تحتوى على اقتصاديات كامنة مهمة . كما تصوغ هذه الوزارة الخطة القومية للتنمية الحضرية وتشرف على تنفيذها . وهى خطة تعتبر نقطة تحول فى تاريخ المكسيك المعاصر . فاذا كانت الجهود الوطنية الكبرى قد تركزت فى الفترة من ١٩١٥ - ١٩٧٠ على الإصلاح الزراعى واعادة توزيع الأراضى ، فان خطة التنمية الحضرية التى صودق عليها فى ١٢ مايو ١٩٧٨ يستهدف كل المستوطنات البشرية بتركيباتها وعلاقاتها المختلفة . وعلى قمة الهرم الذى يمثل الهيكل الحضرى فى المكسيك توجد ثلاث مدن مليونية (جودا لاجارا ومكسيكو ومونترى) تعتبر مراكز جذب أساسية . ثم هناك ست مدن تتراوح أحجامها بين ٥٠٠ ألف ومليون نسمة . ثم ٣٥ مدينة من ١٠٠ - ٥٠٠ ألف ثم أخيرا ٣٦ مدينة من ٥٠ - ١٠٠ ألف . وفى الطرف الآخر من هذا السلم يوجد على الأقل ٨٣ ألف قرية وعزبة تقل أحجامها عن ٥٠٠ نسمة . وفى معظم الحالات يؤدى هذا التشتت الهائل الى استجابة توصيل المرافق والخدمات العامة . حيث أن ذلك يؤدى الى تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة . والواقع أن الهيئات التى تبنى أو تساهم فى بناء المساكن الاقتصادية التى تسمى « اجتماعية » عديدة بحيث لا يمكن حصرها ومن دراسة تمت فى عام ١٩٧٣ سجل أن هناك ١٣ مؤسسة على المستوى الإتحادى وثلاث تعمل على مستوى الولايات (موريلوس - سينالو - سونورا) وفى القطاع الخاص يوجد ست مجموعات بنكية وعدد كبير من مؤسسات البناء .

ويعتمد الحزب الثورى الدستورى - الذى يحتل مقعد السلطة منذ أكثر من ستين عاما - على الطبقة العمالية الحضرية التى ترتبط نقاباتها بجهاز الحزب . والواقع أن الطبقات الأعلى من هذه الفئات الاجتماعية هى المستفيدة دون غيرها

من الاسكان الاجتماعى . ومن الناحية التاريخية كان أول عمل قانونى يختص بالاسكان الاجتماعى ينبثق من المادة ١٢٣ من القانون العام للثورة المكسيكية فى عام ١٩١٠ التى تنص على الزام المؤسسات التى يعمل بها ١٠٠ عامل فأكثر زن تهيئ مساكن مناسبة لموظفيها . ولازالت هذه السياسة متبعة حتى اليوم من مناسبة لموظفيها (١٨) . ولازالت هذه السياسة متبعة حتى اليوم من خلال بعض المؤسسات التى تبنى المدن العمالية من نمط المجمعات السكنية الكبيرة فى المكسيك . وقد أنشئ مركز التمويل القومى لإسكان العمال فى مايو ١٩٧٢ وهو يدير الآن عمليات مالية ضخمة حيث أنه يفرض اقتطاع ٥٪ من رواتب جميع العاملين فى كل المؤسسات . كما أن المركز القومى لتنمية المحليات والإسكان الريفى يقوم بانجاز مرافق وتجهيزات وخدمات فى اطار مشروعات القطاع الريفى . ولكن أعمال هذا المركز تستفيد فيها أيضا العمال الحضريون . وبالمثل فان صندوق الاسكان التابع لمركز الضمان والخدمات الاجتماعية لموظفى الحكومة قد أنشئ فى ديسمبر ١٩٧٢ ، ليشرف على المؤسسات العامة التى تبنى المجمعات السكنية المخصصة لعمال هذه المؤسسات . ولا تقتصر الجهود المبذولة لصالح هذه الطبقات الاجتماعية على تحسين تمويل البناء بل تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر الى ايجاد آلاف الوظائف . ويمثل الاستثمار فى مجال البناء فى المكسيك ٥٠٪ من مجموع الاستثمار الإجمالى السنوى لرأس المال الثابت . ويستهلك هذا القطاع كميات كبيرة من مدخلات الفروع الصناعية الأخرى : ١٠٠٪ من الأسمنت وحوالى ٥٠٪ من منتجات الحديد والصلب ، كما يهيئ فرص

(١٨) D. A. Germidis, L'industrie de la construction au Méxique, Paris, OCDE, 1972, Chap. 2.

العمل لعدد كبير من الأيدى العاملة غير أو نصف المدربة . فالبناء يقدم ٨٥٠ فرصة عمل تقريبا للمكسيكيين[١٩] فهو اذن القطاع الخلاق للوظائف الأكثر كفاءة فى الاقتصاد القومى .

وتأخذ المدن العمالية أحيانا شكل العمائر المتعددة الطوابق التى تسمى « الاسكان للأسر المتعددة » وأحيانا فى شكل تقسيمات فردية مثل الوحدات السكنية لشركة بيمكس Pemex . ويقع أحد هذه التقسيمات غير بعيد من مصنع البتروكيماويات فى تولاهيدالجو أحد المركبات الصناعية للشركة الوطنية قريبا من العاصمة . ويحتوى هذا التقسيم على مساكن فردية من طابق واحد مبنية من مواد سابقة التجهيز ومجمعة فى وحدات مجاورة تتكون من ٣٠ - ٥٠ وحدة سكنية تتوزع على جانبى ممر للمشاة . غير أن الاتصال بمدينة مكسيكو يبدو شاقا إذا لم تتوفر للأسر سيارتها الخاصة ، فالحافلات أعدادها قليلة ودائما مزدحمة ولكن لمساكنهم الفردية الصغيرة ولكن عمال شركة بيمكس يبدون دائما فى مظهر المتعاضدين مع شركتهم .

ولكن هل يمكن للسكن الاجتماعى أن يعمم على كل السكان الضعاف هذه المدينة العمالية لها متجرها الكبير Supermarché ويمكنها أن تعيش فعلا فى استقلال ، خاصة وأن مقر العمل لا يبعد عنها بأكثر من ٢ - ٣ كيلو متر . وكل السكان من ناحية أخرى يستدينون ليصبحوا ملاكا من الناحية الاقتصادية وخاصة على سكان المستعمرات العمالية ؟ ... الواقع أن المكسيك تتميز عن بقية الدول النامية بأنها قطعت شوطا بعيدا فى امتصاص سكان من الصفيح عن طريق اسكان

---

(١٩) تقرير المكسيك فى مؤتمر الأمم المتحدة عن العلم والتكنولوجيا - فينا ١٩٧٩ - ص١٧٥ .

اجتماعى تقليدى . وتضع المكسيك لتحقيق ذلك امكانيات لا تعرفها البلدان النامية الأخرى ، فمتوسط الدخل السنوى للفرد يزيد على ١٠٠٠ دولار - وكان هذا المتوسط ١٢٧٠ دولار فى عام ١٩٧٦ - وهناك احتياطات بترولية هائلة تكاد تناظر - حسب آراء بعض الخبراء - ما هو موجود فى المملكة العربية السعودية ، بالإضافة الى هيكل من المؤسسات التى تتولى التمويل والبناء لوحدات الاسكان الاجتماعى . غير أن الإجابة على السؤال الذى طرحناه لابد وأن تكون بالنفى . فحتى فى المكسيك لا يمكن أن يستوعب سكان مدن الصفيح فى مجمعات سكنية كبيرة . ولازال النقص فى المساكن كبيرا إذ يقدر بنحو ٥ر٢ - ٤ مليون وحدة بحسب ما إذا تقرر أو لم يتقرر امكانية الاستمرار فى استخدام المحتوى السكنى المبنى بالجهود الذاتية من مواد معمرة .

وحتى تحتفظ المكسيك بحالتها السكنية الراهنة لابد من بناء ٦٠٠ ألف مسكن سنويا . وقد أنجز من هذه الوحدات متوسط سنوى ١٩٠ ألف فقط فى المدة بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . ولازالت مدن الصفيح تمتد الى المراكز الحضرية ذات الأحجام التى تقل عن المليون نسمة . ففى تيجوانا وهى مدينة تقع على الحدود ويعيش فيها ٦٠٠ ألف ساكن ، يعيش معظم السكان فى مناطق سيئة . وفى أكابولكو من بين ٣٤٠ ألف ساكن فى ١٩٧٥ كان هناك ٢٠٠ ألف يعيشون فى مستعمرات عمالية مما يهدد الأهمية السياحية الدولية للمدينة . ومن ثم فكان لابد من تبنى خطة عاجلة لامتصاص مدن الصفيح .

وبعد ، فماذا ستكون عليه الأحوال فى عام ٢٠٠٠ حينما يزيد سكان المكسيك بأكثر من ضعفى عددهم الحالى وحينما تصل العاصمة الى ٣٠ مليون نسمة ، وحينما تصل جوادالاجار ومونترى الى ٥ مليون نسمة وحينما تتجاوز ١١

مدينة حد المليون نسمة ؟ (هى مريدا – كوتزاكولكوس – نخيراكروز – بوييلا – ليون – تامبيكو – سويداد أوبريجون – شيواهوا – سويداد جواريز – مكسيكالى – تيجوانا) . حتى لو افترضنا تحولات أساسية فى السلوك الاجتماعى الديموجرافى وفق برامج تنظيم الأسـرة الأعلى كـفـاءة من الماضى فـان مـخـاطـر المواليـد المرتفعـة لابد وأن تمتص . كـمـا أن نصف سكان العاصـمـة تقع أعـمـارهم دون الثامنة عشرة . وأن مجرد الاكتفاء بوجود الاسكان الاجتماعى سوف يكون معناه تزايد فى المستعمرات العمالية . وقد وصلت أصوات الباحثين المعماريين والأساتذة فى جامعة المكسيك الى مسامع أصحاب القرار . كما أنه إذا لم تعط دفعة لتنمية صناعة المواد سابقة التجهيز فينبغى الاستفادة من الامكانيات الهامة للبناء بالجهود الذاتية لصالح ٥٠٪ من المكسيكيين الأكثر فقرا . تلك الجهود التى تنتج أكثر من نصف المستوطنات البشرية سواء فى القطاع الريفى أو فى المدن .

الفصل السادس

العشوائيات السكنية فى
مدن آسيا الجنوبية

- مقدمة .
- مدن الصفيح فى بانجوك (تايلاند) .
- مدن الصفيح فى مانيلا (الفلبين) .

الفصل السادس

العشوائيات السكنية فى مدن آسيا الجنوبية

مقدمة :

يمكن أن نتلمس بعض السمات المشتركة فى عواصم شديدة الاختلاف مثل دكا . حيث لازالت العربة المدفوعة Cyclopousse وسيلة النقل اليومية الأساسية ، وبانجوك بشوارعها الطويلة الصاخبة ، ومانيلا التى تأثرت الى حد كبير بحضارتين متناقضتين : أسبانية أولا ثم أمريكية ثانيا . فالسمات المشتركة الآسيوية واقع يمكن ملاحظته فى الأحياء الشعبية المكدسة أو على طول الشوارع التجارية الزاخرة بالبشر ، أو فى الحافلات المزدحمة التى تقتحم الشوارع بركاب متعلقون على أبوابها . كما أن التناقض بين الطبقات الاجتماعية التى تقع على طرفى السلم الاجتماعى يشكل ظاهرة أوضح بكثير مما فى بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية . ففى ماكاتى Makati ، وهى منطقة سكنية فى مانيلا يعيش أصحاب المهن الحرة ورجال الأعمال فى فلل فاخرة ، ويتحركون بسياراتهم مكيفة الهواء ، ويتوفر لهم عدد كبير من الخدم بالاضافة الى تمتعهم بنفس البرامج الدراسية التى يتلقاها الأطفال فى الولايات المتحدة ، ونوادى الجولف والملكيات الريفية فى المواضع المفضلة ، مثل « شاطئ الحدائق » على الساحل الجنوبى لخليج مانيلا . هذا فى الوقت الذى يقع فيه على بعد خمسة كيلو مترات من ماكاتى ، مستعمرات وضع اليد فى توندو فورشو ، التى لازالت جاثمة فى الوحل والبؤس مع مخاطر نقص التغذية اللازمة للأطفال ، بالاضافة الى الجهل والمرض .

وتحتوى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى (سيزاب) CESAP والتى ليست سوى واحدة من خمس لجان اقليمية تتبع الأمم المتحدة ، على قرابة نصف مساحة اليابس ، فى امتداد يسير من ايران الى اليابان ، ومن منغوليا الى جزر كوك . وكان يعيش فى هذه المساحة الضخمة فى عام ١٩٧٧ سكان وصل عددهم الى ٢٢٨٤ مليون نسمة سوف يزيدون الى ٣ مليار ثم ٥ر٣ مليار فى عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٠ يشكلون نسبة ثابتة من سكان العالم هى ٥٥٪ وفى المساحة التى تغطيها لجنة السيزاب يزيد السكان ٥٠ مليونا كل عام – أى ما يعادل سكان فرنسا – ومن بين ألف حالة ولادة تحدث كل ساعة فى العالم يوجد ١٠ آلاف فى هذا الاقليم . وحيث أن السيزاب تضم فقط بلدانا فى طريق النمو – ما عدا اليابان واستراليا ونيوزيلندا – فنجد فى هذه المنطقة ٧٣٪ من مجموع الفقراء فى العالم الثالث . وفى وثيقة نشرها بنك الانماء الآسيوى بمناسبة مؤتمر الكنوسيد الخامس لوحظ أنه من بين الثمانمائة مليون شخص الذين هم فى حالة فقر مطلق فى العالم ، يتركز ثلثا هذا العدد فى أربع دول من آسيا الجنوبية هى : بنجالاديش ، والهند ، وأندونيسيا ، والباكستان . وتؤكد التقارير السنوية للجنة السيزاب أن هناك تقدما اقتصاديا واجتماعيا قد استجد فى هذا الاقليم منذ عام ١٩٧٠ فقد زاد متوسط الدخول القومية الاجمالية . غير أن عدم توجيه هذه الزيادة الى قاع السلم الاجتماعى يحجب حقيقة التدهور الذى يصيب الظروف المعيشية لدى القطاعات الأكثر فقرا من السكان .

ومن بين المدن التى تزيد أحجامها عن ١٠٠ ألف نسمة فأكثر يوجد ٤٠٪ منها فى آسيا وتسود هذه المدن سمات الإقتصاد الريفى المعاشى الذى سوف يسمح حتى نهاية هذا القرن بضمان البقاء للجماهير الغفيرة من الفلاحين . فالهند مثلا

أو أندونيسيا لم يتحضرا سوى بنسبة ٢٠ ٪ ولم تزد هذه النسبة في سرى لانكا عن ٢٢ ٪ ومع ذلك فان معدل الزيادة السنوية الحضرية يصل أحيانا الى ٥ر٣٪ كما هى الحال فى الفلبين أو فى العواصم مثل كابول أو بانجوك أو كراتشى التى تعتبر أعلى من ناحية السكان بثلاثة الى خمسة أضعاف فى المدينة الثانية من البلاد . وكيف اذن يمكن مواجهة مثل هذا المد البشرى ؟ أو حسب تعبير الخبير الهندى د. سوزا – : هل تعتبر مشكلة الإسكان فى آسيا الجنوبية مسألة قابلة للحل ؟ سوف يتضح من فحص الجدول رقم (٨) أن المخططين والسياسيين والمعماريين والبنائيين مواجهون بمسئولية أكثر فى ضخامتها مما فى أمريكا الجنوبية .

جدول رقم (٨)

تقدير الاحتياجات من الإسكان في آسيا من ١٩٧٠ الى ١٩٨٥

(الأرقام بالمليون)[١]

مصادر الاحتياجات	١٩٧٠ – ١٩٧٥		١٩٧٥ – ١٩٨٠		١٩٨٠ – ١٩٨٥	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
أسر اضافية	٨٨ر٤	٨٠ر٤	٧٦ر٥	٧٨ر٤	٦٨ر١	٦٤ر٤
هدم واخلاء	٠٣ر٢	٠٤ر٧	٠٣ر٢	٠٤ر٧	٠٣ر٢	٠٤ر٧
نقص أساسى من ١٩٧٠	٣٥ر١	٦٠ر٤	٣٥ر١	٦٠ر٤	٣٥ر١	٦٠ر٤
الجملة	٢٦ر٨	٤٤ر١٦	١٤ر٩	٤٢ر١٦	٠٦ر١٤	٢٨ر١٦

وتصل التحديات على المستوى القومى الى أقصاها . حيث قدر النقص فى

(١) الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى (سيزاب CESAP) .

المساكن فى الهند فى بداية ١٩٧٨ بحوالى ٧ر١٦ مليون وحدة . ولا تنجز برامج الإسكان العامة سوى ٣ مساكن سنويا لكل ألف شخص مما يدل على خطورة نقص المساكن فى المدن . ففى عام ١٩٧٤ قدرت حاجة المدن الايرانية بحوالى ٢ مليون وحدة كما زادت الحاجة فى بانجوك من ١٠٠ ألف وحدة فى ١٩٧٤ الى ٨٠ ألف وحدة فى ١٩٨١ . وفى الوقت الحاضر لا تخصص الحكومات فى اقليم جنوب آسيا سوى ٥ر١ ٪ من الموارد القومية فى مجال الاستثمار السكنى . على الرغم من أن الأمم المتحدة توصى بأن تصل هذه النسبة الى ٥ ٪ . ولا يتوفر فى مجال البناء فى الأوضاع الراهنة سوى ١٥ ٪ من الأعمال المفروض انجازها . ويترتب على زيادة خطورة نقص المساكن أن أصبحت المناطق السيئة ومستعمرات وضع اليد تتجاوز ٢٥ ٪ من اجمالى المساكن الحضرية . وحتى بالنسبة للطبقات المتوسطة الممتازة فان الصراع يدور حول امكانية الحصول على أحد المساكن ذات الايجارات المعتدلة . وتميل السلطات الى وضع قيود – تتزايد حدتها على مر السنين – على الحصول على المساكن الاجتماعية ففى ماليزيا ينبغى أن يكون دخل الأسرة الشهرى أقل من ٣٠٠ دولار ماليزى (٥ر٢ دولار ماليزى تعادل دولار واحد أمريكى) أما إذا تراوح هذا الدخل بين ٣٠٠ – ٦٠٠ دولار ماليزى فينبغى أن تكون الأسرة مكونة من ٧ – ١٣ شخصا .

ومن بين الصعوبات الكبرى التى ستواجهها هذه المدن خلال السنين القادمة هى مشكلة البطالة التى تحتل مكانا خاصا . وحتى يمكن التقليل من خطر هذه المشكلة فينبغى أن تنشأ فى كل هذا الأقليم ١٨ مليون وظيفة سنويا فى الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥ [٢] . ويقتضى الوصول الى ذلك انشاء ٥٢٠ ألف وظيفة

(٢) منظمة العمل الدولية – القوى العاملة بين ١٩٥٠ – ٢٠٠٠ .

اضافية سنويا فى الفلبين و٦ر٥ مليون فى الهند . ولازالت هذه الدول بعيدة عن الوصول الى ذلك خاصة فى الوسط الحضرى حيث يحقق القطاع غير الرسمى الذى تكون فيه تجزئة الأنشطة الاقتصادية مدعاة لتوزيع الفقر على عدد أكبر من السكان بنفس الحد الذى يؤدى فيه التطور الى الغاء كلى للوظائف التقليدية فى القطاع غير الرسمى . فعلى سبيل المثال كان هناك جدل واسع حول استبدال السيارة بالعربة المدفوعة . وأدت توصيات الخطة العامة لجاكارتا باستخدام السيارة الى أن يفقد ١٠٠ ألف صاحب عربة betjaks وظائفهم . والمشكلة الثانية هى ارتفاع الكثافة . ففى هونج كونج نجد أن ٤٩٪ من السكان يتوفر للشخص منهم ٣ر٧ متر مربع فقط من الحيز المكانى المتاح . وقد بلغ معدل التزاحم فى أحد الأحياء الى أقصاه حيث تصل الكثافة الى ١٥٠ ألف نسمة / ك م٢ (٣) .

وفى محاولات حل مشاكل وضع اليد عن طريق برامج البناء الحكومية ، فان هونج كونج وسنغافورة تعتبران حالتين استثنائيتين تؤكدان نجاح هذه الطريقة . ففى عام ١٩٧٨ أمكن اسكان ٨٨ر١ مليون شخص من بين سكان هونج كونج البالغ عددهم ٧ر٤ مليون ، وفى مبانى عامة أنجزتها هيئة الاسكان القومية NHA (٤) التى نجحت أيضا فى اعادة اسكان ما يقرب من مليون شخص من بين واضعى اليد الذين كانوا يعيشون على منحدرات التلال المحيطة فى أكواخ بسيطة كما نجحت فى اعداد برامج – ما يزال طموحا – الى انشاء ثلاث مدن جديدة تقع على أراض غير مأهولة وتهدف الى اسكان ٢ مليون شخص . وحيث أن هناك

(٣) D. Behram "Hong Kong, the Most Urban Place on Earth", Courrier de L'UNESCO, 1976.

(٤) L. S. K. Wong, Financing of Public Housing Development in Hong Kong, Center of Asia Studies, University of Hong Kong, 1979.

مشروعات تكميلية لمجمعات سكنية كبيرة سوف تنشأ ، وأن السلطة تضع قيودا على استقرار اللاجئين ، فمن الممكن ألا يصير فى هونج كونج خلال الثمانينيات من السكان الهامشيين سوى المقيمين فى الأكواخ وفى القوارب الشراعية التى تكون مدينة عائمة ، يبلغ سكانها ٧٨ ألف نسمة فى عام ١٩٧١ . والحال نفسها موجودة فى سنغافورة حيث تنشط مراكز البناء من خلال مكتب الاسكان والتنمية HOB الذى يهدف الى اسكان ٦٥ - ٧٠٪ من بين السكان البالغ عددهم ٢٫٥ مليون فى مساكن عامة وذلك قبل نهاية هذا العقد .

ومن ناحية أخرى ربما يكون من العبث بل من الخطورة بالنسبة للدول الأخرى فى الإقليم أن تشغلهم هذه التجارب لتبرر برامجها الخاصة بالاسكان الاجتماعى . وتتظاهر بتقليد نمط الحياة فى مدينتين يصل مستوى المعيشة فيهما الى نظيره فى الدول الصناعية أكثر من ارتباطه بالعالم الثالث كما لا تقع هاتان المدينتان تحت طائلة النزوح الريفى . فمدينة دكا مثلا التى يعيش فيها ٢ مليون نسمة ، هى عاصمة البلد لا تتجاوز نسبة التحضر فيها ٩٪ . وبنجلاديش بملايينها الثمانين تحتوى على أقل متوسط دخل سنوى فى العالم : ٧٠٪ دولار فى عام ١٩٧٣ فى الوقت الذى سوف يتضاعف فيه سكانها فى خلال العشرين عاما القادمة . وفى شوارع دكا يصادف الإنسان كثيرا من الشحاذين الذين يبدون كهياكل عظمية تذكر بالهاربين من معسكرات النازية . وفى العاصمة مثلما فى مدن شيتاجونج (٩٠٠ ألف نسمة) أو كولنا (٥٠ ألف) أو نرياناجى (٢٠ ألف نسمة) لا تجد مساكن أكثر من منازل الكاتشا Katcha Houses وهى مساكن هشة مبنية من الألواح الخشبية والطوب اللبن التى تتفوق فى أعدادها على مبانى

البوكا Pucca أو شبه البوكا Semi - Pucca المبنية من المواد الصلبة ، ويتعرض سكان الأرصفة أحيانا للموت في الشارع وفي نفس القطعة التي اختاروها سكنا لهم .

أما كلكتا وهي أقدم المدن الكبرى الهندية فيتجاوز حجمها ١٠ مليون نسمة بما في ذلك نطاق الضواحي . ويعيش أكثر من ٢٥ ٪ من السكان في البوستي Bustee وهي المناطق السيئة ومدن الصفيح غير الصحية . ومنذ ١٩٧١ عهد بمسئولية عمليات الترميم الحضري والمرافق الى هيئة جديدة هي هيئة تنمية منطقة كلكتا الحضرية CMDA (٥) . ولكن المباني التي أنجزتها هذه الهيئة لم يستفد منها سوف ٤٥ ألف شخص . فهي في الواقع هيئة تهتم أساسا بتنفيذ مشاريع المرافق التي يتبناها البنك العالمي . وتتوجه الاستثمارات العامة الأخرى الى اسكان يستفيد منه فقط الموظفون والطبقات المتوسطة . ويسيطر على سوق البناء الخاصة في كلكتا خمسة عقاريين كبار يعملون لصالح الطبقات الغنية . وفي هذا الصدد ، عرض البنك العالمي – في اطار المشروع الثاني للتنمية الحضرية – ثلاثة أنماط من المشروعات التي يستفيد منها الفقراء اقتصادية . فالأكثر فقرا سوف يحصلون على غرفة نوم واحدة مقابل ٢٠ روبية في الشهر (١٠٠ روبية تعادل ٥٦ر٤٠ فرنك فرنسي) وبالنسبة لمجموعة اقترحت مساحة سكنية تصل الى ٤٤ متر مربع مجهزة بمرافق صحية وبأساسات وحوائط حاجزة في مقابل ٢٦ روبية في الشهر وامكانية اقتراض ٢٠٠٠ روبية للمساعدة في البناء بالجهد الذاتي . وهناك نمط مماثل مع تجهيزات اضافية في مقابل ٤٢ روبية شهريا .

(٥) HFDC, Rebuilding, Calcutta, 1979.

ويشمل المشروع الكامل الذى يقوم به البنك العالمى فى كلكتا بالاضافة الى هذه الحلول ، تدخلا آخر لصالح مجموعتين من ذوى الدخول المعقولة من بين أفراد الطبقات المتوسطة .

وفى سرى لانكا حيث يعيش ١٤ مليون نسمة قدر النقص فى المساكن فى عام ١٩٧٧ بحوالى ٥٠٠ ألف وحدة . ومن بين سكان المناطق السيئة المركزية فى كولومبو ومدن الصفيح غير الشرعية فى الضواحى يعيش ٣٠٪ من الأسر بمتوسط دخل يقل عن ٣٠٠ روبية فى الشهر (الروبية السريلانكية أقل قليلا من الروبية الهندية) ويشتغل أكثر من ربع العاملين فى القطاع غير الرسمى (٦) ويتضمن هؤلاء ٥٦٪ من الباعة المتجولون وأصحاب المتاجر الصغيرة كما تصل نسبة من يعملون لحسابهم ٨٥٪ . ورغم امكانيات العمل تلك فلا تزال البطالة أكثر خطرا فى المدينة منها فى الريف فهى تشمل فى كولومبو ١٧ ٪ من اجمالى القوى العاملة .

وفى سيول يقيم واضعو اليد مساكنهم على المنحدرات غير القابلة للبناء على التلال التى تقع فى مدخل المدينة وتتركز ههذ المساكن قريبا من المصانع والإدارات التى يأمل السكان العثور على عمل فيها . ولكن معظم الأسر فى عام ١٩٧٩ بدون وظائف . وفى عام ١٩٧٠ قارب سكان رانجون مليونى نسمة فى المقابل ٤٠٠ ألف نسمة يعيشون فى المدينة الثانية فى البلاد : مدلاى . ولما كان النظام فى بورما اشتراكى فالأرض مملوكة للدولة ومن ثم فان وضع اليد محكوم بصرامة . أما سايجون فكانت نسبة ساكنى مدن الصفيح الى جملة سكانها تصل الى ٣٠٪ أى ما يعادل مليون نسمة وذلك قبل سقوط فيتنام الجنوبية أما حينما

(٦) Marga Institute, The Informal Sector of Colombo City, Genéve IDO, 1978.

تحولت سايجون الى مدينة هوشى منه فقد تخلصت المدينة رسميا من مشكلة السكن غير الشرعى . ورغم ذلك فان المعلومات التى تستقبل بطريق غير مباشر العسكرية المستمرة (٧) .

والصين على النقيض من تايوان حيث تحيط مستعمرات وضع اليد العديد بالعاصمة تايبه ، أزيلت مدن الصفيح تماما انطلاقا من سياسة التفريغ الحضرى . فقد تجاوز سكان شنغهاى ٥ر٤ مليون نسمة فى عام ١٩٤٩ ثم زادوا الى ٤ر٦ مليون فى ١٩٦٥ ولكن المدينة قربت اليوم الى ٦ر٥ مليون نسمة وذلك بفضل الاجراءات التعسفية لضبط النسل والعودة الجبرية الى المناطق الريفية وهى اجراءات لم يستطع أى نظام آخر فى العالم الثالث بل لم يرد أن يقلدها . ومن ناحية أخرى فقد توفر لشنغهاى ميزة أنها محاطة بحوالى عشرة مدن توابع أنشئت حول صناعة أساسية هى الصناعات التعدينية والكيماوية وألحق بها وحدات انتاجية ثانوية وأصغر هذه المدن التوابع يصل سكانها الى ما يقرب من ٢٠ ألف نسمة أما أكبرها فيصل حتى ٦٠ ألف بل أن من المقدر أن يصل بعضها اليوم الى ١٠٠ ألف نسمة (٨) .

ويمثل واضعو اليد فى كوالالمبور ٣٣٪ من سكان المدينة ويزيدون بمعدل سنوى يصل الى ٥ر٦٠٪ وسوف يكونون تجمعا يصل فى عام ١٩٩٠ الى ٢ مليون نسمة . أما كابول فيعيش فيها ٨٠٠ ألف نسمة غالبيتهم من ذوى مستوى المعيشة المنخفض جدا ويصل معدل نموهم السنوى الى ٩ر٢٪ . وبسبب التحولات السياسية الدموية التى تجرى على أرض أفغانستان فى هذه السنوات الأخيرة ،

---

(٧) IPPF, News, Vol. 4, 1979.

(٨) "Cités géantes", ênquete du Monde, 15 November 1978.

فليس من المتاح الحصول على أى احصائية توضح المدى الذى وصلت إليه المناطق السيئة ومدن الصفيح فى العاصمة كابول . وفى كراتشى يعيش معظم السكان فى نمط سكنى سيئ وناقص التجهيز ؛ ففى أحد تجمعات وضع اليد فى العاصمة تسمى آزم باستى كان هناك فى عام ١٩٦٨ حنفية عمومية واحدة لكل ٩١٦ شخص ولم يكن يتوفر فى كل هذا التجمع سوى ست حنفيات : منها ثلاث للمسيحيين وأربع للمسلمين بالإضافة الى حنفياتهم الثلاث كان للمسيحيين أربعة آبار لا يستخدمونها إلا فى حدود معينة . ويضاف هذا الموضع الى ضعف ضخ المياه خلال أشهر الصيف ويفسر ذلك وجود الصفوف الطويلة أمام الحنفيات (٩) . وعموماً فالبناء العام فى باكستان ضعيف للغاية .

وقد بلغت نسبة التحضر فى الـ٣١ مليون ايرانى الذين أحصوا عام ١٩٧٣ ألى ٤٢٫٥٪ وهى نسبة ترتفع ارتفاعا شاذا فى آسيا . غير أنه من بين ٤٫٥ مليون نسمة يعيشون فى طهران يوجد ٢٥٪ يسكنون فى مناطق سيئة . ولم يكن هناك – رسميا – فى عام ١٩٧٣ سوى ٤٠٠٠ أسرة تعيش فى مستعمرات وضع اليد الهامشية بالاضافة الى المناطق السيئة Taudis فى العاصمة (١٠) ويمكن تفسير ذلك بالعنف الذى يقابل به أى اتجاه نحو الاشغال غير الشرعى أثناء الفترة الامبراطورية . وحيث أنه منذ عام ١٩٦٦ كانت تزيد طهران سنويا ٢٥٠ ألف شخص – من بينهم بعض المهاجرين من الريف الذين يتسللون من ثغرات القيود التى تفرضها الشرطة – . فكان اشغال الأرض الشاغرة يسير بمعدلات قوية . وقد

(٩) الأمم المتحدة – وثائق مؤتمر فانكوفر – المرجع السابق ص١٨٧ .

(١٠) CEPA, Report of the Advisory Group on the Improvement of Slums and Squtters Settlements, Bangkok, 1973, p. 28.

حدثت فى أغسطس ١٩٧٧ مواجهات دموية قبل قيام ثورة الخومينى . وتسببت هذه الصدامات فى أموات وجرحى نتيجة للانفجار الذى حدث فى أحد مستعمرات وضع اليد فى جنوب المدينة . وتبرهن غنى اللغة الايرانية بالمصطلحات التى تدل على السكن السيئ ، على أن هذه الظاهرة ليست هامشية فى ايران فهناك الاهنك Ahnac وهو كوخ يتكون من غرفة واحدة مبنية من مواد مجمعة ويعتبر نصف مساكن واضعى اليد من هذا النوع . وحينما تتحسن صفات الكوخ قليلا يطلق عليه العتق Oteq أما الشادور Chador فيدل على بناء من الصفيح أو خيمة . والكبة – هى بيت ريفى مبنى من الطوب الطفلى يوجد فى المناطق الحضرية ثم هناك أخيرا الكهف الطبيعى أو المحفور فى المحاجر والذى يطلق عليه زاجه Zageh .

وتعانى أندونيسيا من ازدحام نسبى يقلل من أثر الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاقتصادى فعلاوة على تضاعف السكان المرتقب من ١٣٠ مليون فى ١٩٧٨ الى ٢٥٠ مليون فى عام ٢٠٠٠ فالحكومة تواجه مشكلة التوزيع السيئ للسكان : فعلى بضعة آلاف من الجزر المكونة لأرخبيل تبلغ مساحته ٢ مليون كم^{2} هناك أربع جزر تزدحم بسكانها هى سومطرة وكاليمنتان وجاوه وسولاويزى (سليبز) . وتم لذلك اعداد برنامج يعطى أولوية للهجرة الانتقالية حيث يهدف الى نقل السكان لتعمير الأراضى البكر فى الجزر غير المسكونة . وفى جاوة (أو الجزيرة الذهبية) يعيش ٨٠ مليون أندونيسى أى ما يعادل ٦٠٪ من السكان على مساحة تصل نسبتها ٧٪ فقط من المساحة الكلية بل ويتركز ١٠ مليون شخص حول جاكارتا الكبرى . وأغلبية هؤلاء السكان من الفقراء فلم يزد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى العام عن ٢٤٠ دولار فى عام ١٩٧٦ ولكن كثيرا من الأسر

تقضى العام بنصف أو ربع هذه القيمة . وفى استبيان حديث عن القطاع غير الرسمى فى العاصمة لوحظ أن ٣٠٪ من السكان الذين أجرى عليهم الاستبيان يمتلكون مسكنا من مواد ثابتة وأن ٩٪ من بينهم ليس لهم مأوى . ورغم أن القطاع غير الرسمى الذى كان يمثل ٤٠٪ من القوى العاملة فى جاكارتا فى عام ١٩٧١ امتص معظم طالبى العمل فى هذه السنوات الأخيرة[١١] ، فان نقص فرص العمالة لم يتوقف عن النمو . وهناك ١٥ مليون عاطل تقريبا فى أندونيسيا وسوف يكون هناك مليون شخص اضافى طالبين للعمل من الآن وحتى العشر سنوات المقبلة . ويجد الريفيون عملا فى المدينة أحيانا كدافعى عربات أو خدم أو باعة متجولين وأحيانا كبغايا ... وفى أحسن الحالات وبعد عمل يستمر فى القطاع غير الرسمى لعدة سنوات يتم الارتقاء الى عمل ثابت فى مصنع أو مكتب . أما فى أسوأ الحالات فيتحول هؤلاء المهاجرون الى شحاذين . وإذا كانت جاكارتا سوف تصل فى نهاية هذا القرن الى ٢١ مليون نسمة فان الاطار الحضرى لن يمكنه مقاومة هذا الزحف سواء من ناحية السكن أو من ناحية الطرق أو من ناحية الصحة العامة .

وليست السلطات متراخية فى الحقيقة . ولكن المطلوب يتجاوز الموارد المتاحة التى يساء استغلالها أحيانا بسبب التفاوتات الاجتماعية . ويظهر هذا فى احتفالات مكلفة تقوم بها الأسر الغنية أو فى استهلاك ترفى أحيانا . كما أن الناتج من المساكن يتذبذب سنة بعد أخرى فى سبيل الوصول الى تحقيق نصف الاحتياجات التى تصل الى ٤٠ ألف وحدة لكى يستمر الوضع الراهن على ما هو عليه . وحتى يتحقق الأمل فى الاحلال التدريجى للمساكن الهشة فلابد من ناتج

(١١) Hazêl Moir, The Jakarta Sector, Genéve, ILO, 1978, p. 150.

سكنى سنوى لا يقل عن ٥ر١ مليون وحدة . ولعل ذلك هو السبب فى أن بعض الفنيين فى أندونيسيا يحفزون الحكومة على أن تنقل سريعا طريقة البناء التقليدية التى يتبعها الغرب . ذلك هو موقف غالبية الفنيين فى مركز بحوث مواد البناء فى باندونج . ويجد المعارضون لهذا الرأى أنفسهم فى موقف الاتهام بالتخلف والرجعية إذ يعتبرون أن التقنية المكثفة فى العمل مثل تلك التى يتميز بها القطاع غير الرسمى يمكن أن تؤدى وحدها الى امتصاص البطالة التى تكبل البلاد .

مدن الصفيح فى بانجوك : (تايلاند) :

تحكى بارتيب أنجونجتام ، التى ولدت فى قلب مدينة الصفيح كلونج توى والتى أست فيها مدرسة محلية فى عام ١٩٧٤ ، كيف أنها استطاعت من خلال المساعدة الجماعية أن تخرج من دائرة البؤس والجهل المفرغة لتكرس حياتها لمساعدة أطفال آخرين على أن يسلكوا نفس السبيل [١٢] .

« ولدت فى مدينة الصفيح كلونج توى منذ ٢٥ عاما كبنت وحيدة بين ثلاثة أخوان . وبدأ أولى حياته كمهاجر صينى فى تايلاند حيث عمل كصياد فى ولاية ساموتاكورن فى جنوب بانجوك لكن الحياة كانت قاسية فقرر أبى أن يجرب حظه فى العاصمة فاستقرت الأسرة منذ ثلاثين عاما فى كلونج توى حيث يعيش الآن وكانت أيام طفولتى الأولى قاسية حيث كنت أبيع الحلوى والفطائر للجيران أو لأترابى من الأطفال فى الوقت الذى كنت فيه أصغر من أذهب الى المدرسة ، وفى سن السابعة اصطحبتنى أمى الى المدرسة الحكومية التى لم تكن تبعد كثيرا عن المنطقة التى نسكنها على أمل أن يقبل تقديم أوراقى للدراسة ولكن لم أقبل

(١٢) UNICEF, Assignment Children, No. 40, Octobre - Décembre 1977.

كبقية الأطفال من المناطق السيئة . ورغم أننا كنا فى فقر شديد فقد أرسلتنى أمى إلى مدرسة خاصة كانت مصاريفها معقولة . واستمررت بعد ساعات الدراسة فى بيع الحلوى والفطائر وكنت أحب المدرسة جدا ونجحت فى أن أنهى السنة الرابعة من دراستى الابتدائية وأنا فى سن العاشرة . وقرر والدى بعد ذلك أنه لا فائدة من أن أستمر فى الدراسة التى تكلف أسرة فقيرة كأسرتنا ثمنا غاليا .

« وبعد أيام من عيد ميلادى العاشر بدأت البنت الصغيرة النحيلة التى تعانى من سوء التغذية – وهذا ماكنته – فى البحث مثل بقية أفراد الأسرة عن عمل . وقد ساعدنى الحظ فى أن أجد عملا مؤقتا فى تعبئة المفرقعات مقابل ٥ باث (٢٠ باث تساوى دولار أمريكى) فى اليوم ولكنى لم أحتفظ بهذا العمل سوى لبضعة أسابيع . وتلى ذلك أن تداولت مهنا كثيرة شملت أحيانا تنظيف هياكل السفن التجارية أو تنظيف مداخن السفن الكبيرة التى كانت تفرغ وتشحن بضائعها من ميناء كلونج توى . وأعاقتنى هذه الأعمال عن أن أواصل دراستى التى تيسر لى أن أعود اليها فى سن الثامنة عشر فتابعت دروسا مسائية للكبار وقد سمح لى ذلك بمواصلة عملى أثناء النهار . وبعد سنتين ونصف اجتزت الاختبار وحصلت على شهادة السنة الدراسية السادسة من المرحلة الأولى فى التعليم الثانوى . ثم تقدمت بعدها الى (سوان دوسيت) وهى مدرسة المعلمين الأكثر شهرة فى بانجوك . ولقد اخترت مهنة التدريس لأنى قررت أن أساعد الأطفال الصغار فى المحلة التى أسكنها . ورأيت أن أبدأ بافتتاح فورى لدار للحضانة انتظم فيها بعض أطفال الجيران . وتابعت دروسى فى المساء لكى أحتفظ بساعات النهار للتدريس . واستمر ذلك عدة سنوات حصلت فى نهايتها على دبلوم التعليم الذى يعطينى الحق فى ممارسة المهنة التى اخترتها » .

والمنطقة السيئة المعروفة باسم كلونج توى هى تجمع من مساكن وضع اليد ومن الأكواخ المبنية على أوتاد ترتفع فوق مستنقعات كانت تتبع فى السابق ادارة ميناء كلونج توى . وهى الميناء التى تخدم العاصمة بانجوك . وقد امتد هذا الحى على الأخص فى العقد الممتد من ١٩٥٥ – ١٩٦٥ وتعتبر هذه المنطقة من ناحية معينة أهم واحدة من مدن الصفيح العديدة فى بانجوك فهى تضم ٤٠ ألف نسمة تقل أعمار نصفهم عن الخامسة عشرة وتزيد بهذا الحجم عن كثير من المدن الإقليمية فى تايلاند . ولا تصل الكثافة فى مدينة الصفيح تلك عن ٢٥٠ نسمة فى الهكتار فى حين أنها تصل الى ١٠٣٠ نسمة / هكتار فى الأحياء المزدحمة من بانجوك مثل يوم براب . ورغم ذلك ففى داخل مدينة الصفيح تتكدس المساكن فوق بعضها ولا يفصلها سوى قطع صغيرة من الألواح الموضوعة فى توازن سيئ فوق المستنقع الذى يبعث الغثيان والتى تغزو عفونته المساكن . فالماء الراكد المختلط بالقمامة وبمياه المجارى (لا توجد مراحيض) يصل الى الأدوار الأرضية فى المساكن وقت سقوط الأمطار الموسمية وينخفض قليلا فى موسم الجفاف . ومن هنا يجب أن نوضح ماذا تعنى بداية فصل المطر فى بانجوك . ففى ليلة واحدة ينهمر المطر الغزير فيغرق الشوارع أولا ثم يطغى على الأرضية فتغزو المياه المحال التجارية وبعض المساكن غير المحمية جدا ثم تتعطل حركة السيارات بينما تندفع الحافلات فى وسط برك واسعة من الماء ولا يصبح هناك من وسيلة للإنتقال سوى الممرات المسقوفة التى تصل بين بعض المحاور فى المركز أو يخلع الإنسان حذاءه ليخوض فى الماء الذى يصل الى أعلى السيقان .

وبينما تغرق كلونج توى فى الماء الذى يغطى الأرض فهى تعانى فى الوقت ذاته من نقص مياه الشرب والغسيل . ومن استبيان أجرى على السكان

لوحظ أن ٥٥٪ من الأسر تشترى المياه من الباعة الذين يسكنون فى مدن الصفيح . ولكن سعر الماء يظل غاليا جدا بالنسبة للأسر الفقيرة حيث كان الثمن الذى يدفع لاستهلاك المياه فى عام ١٩٧٥ يصل الى ٤٢ باث فى الشهر . بل أن ١٣٪ من الأسر تدفع للبائع ٨٠ باث شهريا وهى قيمة أعلى مما يدفعها سكان الأحياء الراقية فى بانجوك . ويحصل ٣٠٪ من الأسر على المياه النقية من المشكلة الحضرية عن طريق مسكن مجاور . بينما يحصل ١٠٪ من الأسر على الماء عن طريق توصيل أنبوب من الكاوتشوك فى حنفية أحد الجيران ويدفعون كمقابل ٢٠ باث فى الشهر أو باث واحد فى مقابل كل إناء يملأ . وتصل مياه الشرب الحضرية الى ٣٪ فقط من الأسر . وقد يتم الاتفاق من أجل تقليل قيمة استهلاك الماء الي دفع مبلغ معين للموظف المكلف بالتحصيل وتوجد مثل هذه الرشوة على مستويات عديدة فى العلاقة مع الإدارة . ويعتبر طغيان الرشوة مؤشرا على أن هناك مساوئ فى المجتمع التايلاندى . وهناك أخيرا ٢٪ من ساكنى كلونج توى يعتمدون مباشرة على ماء المطر .

وليس هناك فى كلونج توى اتصال بشبكة المجارى لأن البلدية لا ترغب فى التعامل مع مناطق سكنية غير مسجلة . وتتوافر المراحيض بنسبة ٦٪ فقط من الأسر ولا يوجد لدى ٩٦٪ منهم كمرحاض سوى جرادل تفرغ فى المستنقع الذى بنيت فوقه المستعمرة السكنية . وليس هناك بالمثل نظام لجمع القمامة من المنزل . ولا يوجد مركز للصحة العامة أو للاستشارات ولا حضانات للأطفال . أما خدمات الوقاية والحماية الأمنية فهى موجودة بالكاد . وتلك فى الحقيقة مشكلة ثانوية لأن معدلات الجريمة منخفضة إذا قورنت بالمدينة حيث يخشى السكان دائما مخاطر السرقة أو العدوان الليلى . وتبدو ظروف الحياة متغايرة حتى فى داخل الأكواخ .

فالبعض يمتلكون جهاز تلفاز ، بينما لا يكاد يتوفر للبعض الآخر سقف يحتمون به . وعلى العموم فان مساكن كلونج توى صغيرة حيث لا تزيد مساحة المسطح السكنى للأسرة عن ٣٣ متر مربع يعيش عليها ٥ - ٦ أشخاص . ويتكون ٥٠٪ من المساكن من غرفة واحدة مساحتها ٢٥ متر مربع تقريبا ويعيش فيها ست أشخاص وتبنى الحوائط والأرضيات عادة من الخشب أما الأسقف فمن الصفيح المموج أو من القش .

أما الكهرباء فى كلونج توى فعلى الرغم من أنها أرخص من الماء فهى تكلف هنا أكثر مما تكلف فى بانجوك . ومن دراسة حديثة أجراها البنك العالمى على استهلاك الكهرباء فى عاصمة تايلاند لوحظ أنها أعلى فى الأحياء الفقيرة (٣٨ر٠ سنت أمريكى لكل كيلو وات / ساعة) مما هى فى الأحياء الغنية (٢٨ر٠ سنت) وتستخدم الكهرباء للاضاءة وليس فى إعداد الطعام إذ يعتمد ذلك على أفران الفحم المبنية من الطين خلف المساكن أو قريبا منها . ويفاجأ الزائر فى الأحياء السيئة المكونة لكلونج توى برائحة القمامة والمياه المستنقعية ولكنه يفاجأ أيضا بنظافة المسكن من الداخل . ويعتبر الوصول الى حرم الأسرة أمرا صعبا لأن التايلانديين محافظون جدا . وليس من قبيل الصدفة التاريخية أن تصبح تايلاند هى البلد الوحيد فى جنوب شرق آسيا الذى أمكنه أن يفلت بمهارة من الاستعمار . وفى أحد مساكن كلونج توى لاحظنا أن الأرض لامعة ويخلع السكان دائما أحذيتهم قبل الولوج الى المنزل . ويعامل الأثاث الضئيل بعناية والملابس تطوى وترتب بعناية أيضا . وهنا نلاحظ كما لاحظنا فى داكار الفرق بين المكان العام القذر جدا والمكان نصف العام (الانتقال) ثم المكان الخاص النظيف والتى تصل نظافته أحيانا الى أضعاف ما يجب .

وكثير من الأسر تفتح محلا تجاريا صغيرا فى المسكن بينما يعد الفرن الأسرى الفطائر التى تباع لسكان الحى . ويشمل القطاع الاقتصادى غير الرسمى أيضا الخياطة والحلاقة وصناعة المكرونة التى تباع محليا وصناعة عقود الياسمين أو الزهور وحقائب الورق التى تباع فى المدينة . وكثير من الناس فى تايلاند يشترون الوجبات الجاهزة من البقال أو من صاحب المطعم الذى يقع فى زاوية الشارع ويأكل السكان أطباقا ممتازة ومشهورة منها قصعة الأرز مع حساء السمك مقابل مبلغ ضئيل جدا .

ورغم أن البطالة محدودة فالدخول ضعيفة . فقد قدرت فى عام ١٩٧٨ بمتوسط ١٢٢٥ باث للأسرة فى الشهر مقابل ٢٠٠٠ باث كمتوسط فى بانجوك الكبرى . ويعمل ثلثى البالغين سبعة أيام فى الأسبوع كما أن يوم العمل طويل جدا . ويعمل ثلث جميع السكان فى كلونج توى من رجال ونساء وأطفال من أجل أن يكسبوا بعض المال حتى لو كان هذا العمل بصفة غير منتظمة . ويعمل الرجال عادة كعمال فى البناء أو كحمالين أو سائقى شاحنات ويكسبون فى المتوسط ٤٠ باث فى اليوم . أما النساء فيعملون كبائعات متجولات أو كعاملات فى المصانع التى تقع خارج المستعمرة . ويبيع الأطفال الجرائد أو بعض أشياء الزينة . وإذا كان كثيرا من الأطفال لا يذهبون للمدارس فليس ذلك فقط بسبب عدم اهتمام الأبوين أو بسبب نقص الخدمات المدرسية ، بل لأن معظم أسر المناطق السيئة غير مسجلين ولا توجد لديهم هويات شخصية . ومع هذا الحرمان لا يمكن لأرباب الأسر أن يسجلوا مواليدهم . وشهادة الميلاد مستند أساسى للتقدم للمدرسة . ورغم أن الأمية تتناقص تدريجيا فلا زالت تشكل ظاهرة واضحة فى كلونج توى . أما فى المجال الصحى فالأحوال سيئة أيضا فأقرب مستوصف يقع على مسافة ٦ ك . م .

وكثيرا ما يدفع البؤس والعوز الزوجين الى الانفصال ثم الطلاق . ويترتب على ذلك أن يتوزع الأبناء أما عند الجدة أو عند أحد الأعمام أو عند من يريد استقبالهم . وقد أحصى فى عام ١٩٧٩ من هؤلاء الأطفال ٣٠٠ ما بين صغير وكبير يمثلون ٨٠٠ ألف ساكن لمدن الصفيح ولمستعمرات وضع اليد من بين ٥ر٤ مليون يعيشون فى بانجوك الكبرى . ويعيش من بين الملايين الخمسة والثلاثين التايلانديين نسبة ٨ر٢٢٪ فى المدن ولكن هيمنة العاصمة تعد ظاهرة واضحة ، فأكثر من ١٢٪ من السكان يعيشون فى بانجوك الكبرى . وقد زاد سكان العاصمة فجأة . بعد فترة ثبات زاد خلالها السكان من ٥٠٠ ألف فى ١٩١٠ الى ٦٥٠ ألف فى ١٩٤٧ أى بعد الحرب العالمية الثانية . وقد تعاصر ذلك مع زيادة الهوة بين العالم الريفى المتخلف وبانجوك التى يتركز فيها اليوم كل السلطات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية والعسكرية عدا معظم الجامعات والمستشفيات والأطباء . وحتى ١٩٧٢ كانت بانجوك مسيطرة على الموقف المتعلق بالتحضر والإسكان . فعلى المستوى القومى لم تكن توجد إلا هيئة واحدة تهتم بمسائل التخطيط وتقتصر مجهوداتها على العمل فى العاصمة : تلك هى إدارة المنطقة الحضرية لبانجوك BMA التى تهتم حتى الآن بإدارة بلدية المدينة . وحينما أعدت الخطة القومية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قررت حكومة تايلاند الملكية أن تتدخل فى مضمار اسكان الأسر الفقيرة بانشاء هيئة جديدة تعمل على المستوى القومى فأسست هيئة الاسكان القومية NHA فى ١٩٧٣ .

وحيث أن السلطات كانت قد قدرت النقص فى المساكن فى عام ١٩٨١ بمائة وسبعين ألف مسكن فقد كان من المستهدف بناء ١٧ ألف وحدة سنويا تبنتها هيئة الإسكان القومية لتتغلب بذلك على مشكلة الاسكان فى عشر سنوات . وفى

منتصف الطريق يمكن القول بأن الهدف المحدد لم يتحقق . حيث أنه خلال الخطة الثالثة : من ١٩٧١ حتى ١٩٧٦ لم يبق سوى ٣١ ألف وحدة . ورغم ذلك يعتبر هذا العدد تقدما بالقياس الى ضعف قطاع البناء فى السنوات السابقة . وحيث أن هيئة الاسكان القومية هى المسئول الرئيسى عن الاسكان فى البلاد فهى تتدخل أكثر فأكثر فى السوق العقارية التايلاندية . ويتاح لها الحصول على الأراضى الحكومية بمجرد تأشيرة بسيطة وهكذا أصبحت الهيئة مالكا لكل الأراضى التى تقع عليها مدن الصفيح فى كلونج توى بناء على الغاء لإدارة الميناء الملكية من أجل المنفعة العامة فى مقابل تعويضات يحدد القانون بنودها .

أما عن الانجازات ، فباستثناء القطاع الخاص الذى يعمل نادرا من أجل الأسر الفقيرة ، توجد تعاونيات اسكانية تنجز التقسيمات الرخيصة . وقد أعلن عن ٧٠ من هذه التعاونيات فى عام ١٩٧١ . أما هيئة الإسكان القومية فقد أنشأت فى بانجوك فى منطقة (دين دانج) عمائر خصصت لإسكان ٥٠٠ أسرة فوق منطقة كانت تشغلها مدن الصفيح القديمة . أما السكان فقد كانوا من ذوى الدخول التى تتراوح بين ٢٠ – ٦٠ دولار ويدفعون كايجار ١٠ – ١٥ دولار شهريا بالنسبة لمسطح سكنى يصل الى ٤٠ متر مربع . وعلى بعد ٧ ك م من العاصمة أنشئ مجمع هوايكونج الذى يحتوى على ٣٩٢٠ مسكن موزعة على ٢٨٫٨ هكتار . أما مشروع تاساى الذى لا زال فى طور الانجاز فهو مجمع سكنى أكثر من كونه مدينة جديدة كما تم تعريفها رسميا . ويشمل هذا المشروع ١٤١٩ مسكن على مساحة ٣٧٫٣ هكتار . وقد تمت مراجعة الأهداف التى عهد بها الى هيئة الاسكان القومية ورؤى أن يقتصر على بناء ٣٧ ألف مسكن سنويا ولكن المعدل ينبغى أن يصل الى ٢٤ ألف وحدة فى المدة بين ١٩٧٦ – ١٩٨٠ على أمل الامتصاص

السريع لأزمة الاسكان . ومن بين هذه الوحدات تخصص ١١ ألف وحدة للأسر التى يقل دخلها عن ١٥٠٠ باث فى الشهر بينما تخصص ١٠ آلاف وحدة للفئة الدخلية ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ باث شهريا . وتبقى ٣٠٠٠ وحدة تخصص للفئة الدخلية ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ باث . ورغم أن معدلات انجاز هذا البرنامج لازالت حتى الآن عبارة عن توقعات ، فان الوقت لازال مبكرا لتقييم الأمر .

أما فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة بواضعى اليد فان الخطة القومية الرابعة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) تعهد بها الى هيئة الاسكان القومية أيضا . وينبغى على هذه الهيئة أن تنجز فى خلال خمس سنوات بدءا من ١٩٧٨ - برنامج يهدف الى تحسين المناطق السيئة ويطبق على ١٦٠ موضع وتستفيد منه ٤٠ ألف أسرة . ويقتصر هذا البرنامج على المجال الحضرى لمدينة بانجوك وذلك من أجل اضفاء الشرعية على ملكيات الأراضى وتجهيز المرافق والخدمات . وسوف تعطى الأولوية لعمليات التنظيف والتنقية . وفى عام ١٩٧٩ صادق البنك العالمى على المشاركة فى هذا البرنامج بمساهمة تبلغ ٣٠ مليون دولار . ولكن .. هل تعد هذه الاجراءات كافية ، أو بالأحرى هل سيبدأ التنفيذ فى المدة المحددة له ؟ خاصة وأن سكان العاصمة يزيدون ، تحت ضغط النمو الديموجرافى والهجرة الريفية بمعدل ٣٠٠ ألف شخص كل عام .

مدن الصفيح فى مانيلا : (توندوفورشور) :

تعتبر توندو فورشور بموقعها فى ضواحى شمال مانيلا وبسكانها الذين يبلغون ٢٠٠ ألف نسمة ، أكبر مدينة صفيح فى جنوب شرق آسيا . وهناك منطقتان فى توندو تتميزان أكثر من غيرهما بالمبانى الهشة ، وبالبيئة غير الصحية هما : باراك ١ وباراك ٢ . وتقعان بالقرب من الميناء حيث يخرج الرجال

فى كل صباح للبحث عن العمل . ويمكن التوغل فى باراك ١ تحت حماية الرئيس الذى يعرف ، بضابط البارانجواى ، وفى لغة التاجالو [١٣] فى الفلبين تعنى كلمة بارانجوى Baranguay المحلة ، وهى قطاعات ينتخب فيها السكان ممثلين لهم يتحملون عبء الإدارة المحلية والمفاوضات مع السلطات . وفى بلد تم نفى كل المعارضين بالقانون العسكرى منذ ١٩٧٢ فان رؤساء البارانجواى هم فى الحقيقة أدوات لنقل الأوامر الحكومية ولكنهم رغم هذه القيود الصارمة يمثلون أيضا هامشا من العمل على الضغط ، وعلى الحصول على تحسينات معينة . فبدونهم لم يكن سكان باراك ١ البالغ عدادهم ١٢٠٠ – ١٥٠٠ نسمة (رئيس الحى نفسه لا يعرف العدد على وجه التأكيد) يستطيعون الحصول على خزانات المياه التى تمونها البلدية بانتظام .

وفى مدخل الشارع الرئيسى يوجد سوق ملئ بالحركة Talipapa حيث توجد أكوام من الفاكهة المدارية ذات الألوان الزاهية ويحيط به السيارات التى تستخدم كوسائل نقل شبه جماعية فى مانيلا Jec Pneys وتغطى الحوارى الضيقة الموحلة بألواح خشبية يتراوح عرضها بين ٤٠ – ٥٠ سم . بينما ترتفع هذه الممرات قليلا عن الأرض وتثبت على أوتاد . أما هنا فالأخشاب موضوعة على الأرض . وأما المساكن فهى التى ترتفع فقط على أوتاد ترتفع حتى ركبة الإنسان أو إلى ساقيه . وتقع باراك ١ على ساحل البحر فوق أراضى مستنقعية . وحينما يرتفع مستوى الماء خاصة بعد الأمطار الغزيرة تغطى المياه الطريق المصنوع من الألواح ولكن أوتاد المساكن تظل على ارتفاع كاف غالبا . ويمكن بذلك للغرفة

---

(١٣) التاجالو Tagalo لغة ملاوية – ماليزية تتحدث بها جماعات التاجالو التى تعيش فى جزيرة لوزون بالفلبين . المعرب عن Dictionnaire Petit Robert .

الواحدة التى يتكون منها المسكن أن تظل فى حالة جفاف . ولكن هذه الحقيقة ليست سوى نظرية فقط . لأنه من اليسير هنا أن نلاحظ أكواخا تنحنى حتى ٢٠° – ٣٠° وهى تلك التى لم تستطع أوتادها أن تقاوم ومن ثم يكون بقاء المنزل قائما ضربا من المعجزات . وتقام الحوائط هنا من الخشب الذى تثقب فيه فتحات واسعة خاصة عندما يكون المسكن مستخدما أيضا كمحل للبقالة . ومظاهر الفقر الموجودة هنا هى نفسها الموجودة فى وادى ماثار . حيث يبدو الجو حارا أيضا . فكثير من الرجال يحتفظون بأقمصتهم مفتوحة أو يتركون النصف الأعلى من الجسم عاريا . ولكن الظروف المحيطة مختلفة تماما فالشك والكره هنا أقل ما يمكن أن نستشعره فى مستعمرة ماثار . فدخول الغريب الى البيت يعتبر عيدا . وقد كانت زيارتنا فى يوم أحد وهو يوم يعقد فيه أهم مظاهر الاحتفال فى باراك ١ . وهى معركة الديوك التى هى تقليد أساسى فى الفلبين يرتبط بالتجمهر والاثارة والمراهنات ويقال أن الرهان جزء من طبيعة الفلبينيين النفسية ويمكن ملاحظة ذلك على أية حال فى توندو . وفى حارة أخرى يتجمع عدد من الناس لمشاهدة لاعبى الورق . حيث يجلس اللاعبين الأربعة حول منضدة تحتل ميدانا صغيرا ، ويعتبر هذا الميدان واحدا من المساحات الشاغرة القليلة فى وسط تكدس المساكن . ويرجع السبب فى الاحتفاظ بهذا الفضاء رغم الإزدحام الشديد الى ما يحدث حال موت أحد السكان . فحينما يحدث ذلك يرفع الحظر مؤقتا على لعب الورق بالمراهنات المالية . ولكن الجزء الأكبر من المكسب من اللعب يحتفظ به ليغطى مصاريف دفن الميت .

ولا يوجد من الناحية العملية حياة نباتية فى باراك ١ ما عدا بعض نخيل جوز الهند الذى ترتفع الأشجار منه حتى الطابق الأول من المساكن . والذى يستخدم أيضا كدعامة لبعض المساكن التى يبنيها ساكنوها بأنفسهم . وتوجد برك

الماء الآسن فى كل مكان حيث الأرض سيئة الصرف وإذا أضيف الى ذلك الحرارة الشديدة فى مانيلا لأدركنا أن هذه المناطق تمثل بيئة لانتشار الأمراض .
وتبدو عمارة المساكن هشة جدا ولكن ما يثير اعجاب الزائر هو الذكاء والتركيب الذى تظهر به بعض المبانى – ففى بعض الأحيان يحاط هيكل المسكن – الذى يصل الى طابقين وهو الارتفاع الأقصى فى باراك ١ – بغرف تختلف فى ارتفاعاتها ولكنها أصغر فى حجمها وتحتل تلك الغرف سطح المسكن المنحنى فيبدو الشكل الخارجى فى النهاية كمجموعة من الثنيات التى توجد فيها فتحات واسعة . ولا يوجد هنا فصل محدد بين المكان العام وحرم المسكن ؛ فسكان الفلبين يحبون التجمع ويحبون الكلام والمناقشة والنظر من النافذة أو من الطابق العلوى . ويتحملون أفضل من غيرهم حياة الاختلاط الذى يزيد فى توندو الى ٩٠٠ ساكن/ هكتار والذى يمثل غطاء من الحماية وسط بيئة حضرية غير كريمة . وكانت المشكلات الأساسية فى باراك ١ فى عام ١٩٧٩ هى سوء تغذية الأطفال خاصة فى الأسر الكبيرة التى لا يعتبر فيها وجود ٦ – ٨ أطفال أمرا نادرا . هذا بالاضافة الى ممارسة البغاء فى سبيل الحصول على القوت الضرورى وأيضا البطالة لدى كثير من الشباب الذين نراهم بأعداد كبيرة يتسكعون فى مدن الصفيح .

ويفصل هذا الحى عن باراك ٢ حاجز صخرى يوجد على مسافة ١–٢ك م من ساحل البحر . وتكون المشكلة الكبرى هنا هى الحصول على الماء حيث يكلف ذلك الكثير ويؤدى الى السير لمسافات طويلة حتى الوصول الى الخزان . وتقع الأكواخ فوق الصخور الهامشية التى تفصل المنطقتين وهى مبنية غالبا من الخشب الذى يغطى بألواح من الكارتون أو بهيكل معدنى . وقليل من الأسر يتوفر لها من الوسائل ما يسمح لها ببناء سقف من الصفيح المموج . بينما يكتفى الآخرون بالقش

أو نفس الغطاء الذى تغطى به الجدران . وتمثل الصخور هنا مصدر حماية طبيعية والمساكن أقل ارتفاعا غالبا وتغطى الغرفة الواحدة التى يتكون منها المسكن بالألواح الخشبية ثم تغطى بحصيرة وبعض الأثاث البسيط . ويعتبر التجهيز الوحيد الذى يتوفر لسكان باراك ٢ وعددهم ١٠ آلاف نسمة هو مركز للرعاية يعمل نصف الوقت فقط ويديره فريق من رجال الدين بالاضافة الى قطعة أرض تستخدم كملعب لكرة السلة بالإضافة الى أية احتفالات أخرى رياضية أو اجتماعية . وحول هذا الميدان يبدو تركيب المبانى مثيرا للدهشة أيضا . فالجزء الأسفل من أحد المساكن مبنى من الخرسانة سابقة التجهيز أما الجزء العلوى فيبنى من القصدير الصدئ ، ومسكن آخر تتسع فيه الفتحات ويعتبر ذلك نوعا من تكييف الهواء . ويحتوى على طابق علوى يبدو اتزانه غير مستقر فهو مبنى كمكعب يعلو الطابق الأرضى وعلى النوافذ نرى الغسيل . والصفيح والجرار والقصاع وكل نوع من الآنية وهو أمر يذكر بمشكلة المياه . وفى الشوارع توجد بسطة البقال البسيط الذى يجد لديه السكان الغذاء الرئيسى . والمكان هنا ملئ بالحركة مثلما يحدث دائما فى مدن الصفيح حيث توجد أعداد قليلة من محال الحلاقة والبيع والاصلاح . وباراك ٢ تنفتح على العالم الخارجى أكثر مما يحدث مثلا فى وادى ماثار وعلى ذلك فان امكانية الاندماج فى النسيج الحضرى تدو هناك أكبر . ويوجد على المساكن عدد قليل من هوائيات التلفاز لكن لا توجد أى سارة فباراك ٢ يملكها جمع من المشاة .

وحينما يتغلغل البحر الى داخل اليابس تتقدم بعد أجزاء من توندو فورشور لأمتار عديدة فوق الماء . ومن أحد الكبارى القريبة أمكن ملاحظة غابة حقيقية من الأوتاد وهنا نجد أعمدة طويلة مفروشة بعمق فى الماء والطين لتسمح بعمل

الشرفات المصنوعة من الغاب والتى تستخدم كغرف اضافية . ويتوفر الكثير من المساكن القوارب التى تربط فى الأوتاد (Banca) وهى قوارب صغيرة وضيقة عبارة عن جذوع أشجار تم حفرها وتستخدم فقط فى الفلبين ولكنها اختفت من مانيلا منذ ال[illegible]ينات وترتبط المساكن الواحد بالآخر . وأمام أحد هذه الأكواخ المتقدمة فى الماء أنشئ مرسى صغير ليسهل رسو القارب الذى يستخدم فى نقل البضائع .

وبعض الأجزاء الأخرى من توندو فورشور التى تمثل مدينة داخل المدينة تبدو أقل سوءا فى مظهرها العام خاصة إذا كانت تلك الأجزاء مثل دون بوسكو تشكل جزءا من مجال الاصلاح الذى يجرى حاليا ، فالأزقة هنا مخططة ومحددة بمجارى أسمنتية كما أمكن تقوية المساكن أو بنائها من مواد صلبة وأصبحت الخدمات المتنوعة متاحة . وقد نقل بعض السكان من هذه الأجزاء المزدحمة الى موضع آخر هو داجات داجتان كما يوجد فى هذا القطاع الذى أصبح يشكل جزءا متكاملا من المدينة مبنى كبير يتكون من ثلاثة طوابق مشيدة من الطوب الأحمر ويعد رمزا يلبى رغبة السلطات فى الوصول فى النهاية الى القضاء على الفقر فى توندو .

وتعتبر مشكلة مدن الصفيح فى الفلبين قديمة ومعقدة ، فخطة الاستخدام المتوقع لضواحى شمال مانيلا كانت تحتفظ بشريط ضيق من الأراضى لبناء مجمع ميناثى داخلى ولمد محور رئيسى هو شارع روكساس . ولكن لسوء الحظ ، غزا واضعو اليد تلك الأراضى ولم يعد من الممكن انجاز المرحلة الأولى من الخطة التى تشمل تأسيس ميناء نورث هاربر أو مد طريق روكساس اللذين كانا مخططا لهما فى سبيل التقليل من ازدحام حركة المرور التى أصبحت كثيفة .. وحيث

تحولت الأراضى الى أكواخ بائسة . وحيث أن السلطات تهاونت أمام هذا العمل السيئ ، فان النظام العقارى وهيكل استخدام الأراضى سوف يؤدى قريبا الى مشاكل عديدة . ذلك لأن واضعى اليد فى توندو قد كونوا تنظيما اجتماعيا وسياسيا مهما للمطالبة بحقوقهم . ورغم أن الصور الجوية لمدن الصفيح تعطى انطباعا عاما عن التجانس الطبيعى الذى يعود الى التكدس المتكتل من المساكن الذى نلاحظه مثلا حينما نسير فى شوارع المشاة الضيقة فى باراك ١ وباراك ٢ ، فان المنطقة مقسمة الى محليات منفصلة ومنظمة جيدا وفق خطة أقرها الرئيس ماركوس حينما أنشأ البارانجواى بعد الانقلاب الذى قام به فى ١٩٧٢ . ولكن فى بداية الستينيات كان واضعو اليد أنفسهم هم أصحاب المبادرة . حيث كون هؤلاء اتحادات تلقائية للسكان فى محاولة لتوحيد جهودهم لصياغة مطلب جماعى يقدم للسلطة ومعتقدين بأنهم سوف يصلون الى فرص أفضل بتأكيد وتقوية قدراتهم على التفاوض مع الاتحاد الفيدرالى لاتحادات سكان توندو فورشور .

وساند بعض رجال السياسة ومجموعات الضغط المطالب التى تقدم بها سكان توندو كما عبروا عنها من خلال اتحادهم الفيدرالى . وكما حدث فى أمريكا اللاتينية كان المطلب الأول لواضعى اليد هو الاعتراف الشرعى بالغزو المنظم للمنطقة . ويرجع الفضل الى الجهة الموحدة من رجال السياسة ووضع اليد فى أن برلمان الفلبين اتخذ اجراءات لصالحهم ففى ١٩٥٦ صدق على القانون المعروف باسم القرار الجمهورى رقم ١٥٩٧ الذى يتيح للإدارة العقارية أن تقسم الأراضى فى توندو فورشور وأن تبيعها فورا دون مزاد علنى لمستأجريها أو لشاغليها من ذوى النوايا الطيبة . وبدأ بيع قطع الأراضى المقسمة لواضعى اليد وبسعر معتدل جدا : ٢٥ بيزو للمتر المربع (٦ر٦ بيزو تعادل دولار أمريكى) كان قانون ١٩٥٦

اعترافا رسميا بمدن الصفيح كما تشكل منذ هذا التاريخ حماية شرعية لواضعى اليد . وتلى ذلك قانون آخر فى ١٩٥٩ عرف باسم القرار الجمهورى رقم ٢٤٣٩ الذى أزاد مساحة أراضى التقسيم مع تقليل مساحة الأراضى المحجوزة للمنشآت الميناثية ولأعمال الطرق .

وفى عام ١٩٦٩ اتسع الاتحاد الفيدرالى مكونا مجموعة جديدة هى هيئة المجلس المحلى لتوندو فورشو ر(CTFCO) واندمج هذا المجلس مع التنظيم المحلى الأحدث وهو منظمة سكان المنطقة الأولى فى توندو ZOTO وانقسم المجلس الى تسع قطاعات تتفق مع رغبات السكان فى تسع مستوطنات من مدينة الصفيح . وكان الهدف الأساسى هو السهر على تطبيق قانون ١٩٥٦ بما يتفق ومصالح واضعى اليد بضمان اشغالهم للقطع . وتعاضدت هيئة سكان المنطقة الأولى مع الجمعيات الخيرية فى العمل على اصلاح القطاعات وتتضح الحيوية الاجتماعية فى توندو من تعدد المشاريع الأخرى مثل نوادى اللقاءات والاتحادات التجارية وتكوين دوريات من السكان تتولى الحفاظ على الأمن وتكوين اتحادات أولياء أمور الطلبة .. الخ وتأسست أهم هذه التنظيمات فى ١٩٧٣ فى صورة لجنة علاقات تقدمت الى الرئيس بمذكرة مقترحات تهدف الى اعادة تخطيط توندو . كما قدمت هذه المذكرة الى لجنة من البنك العالمى الى كان يتفاوض مع حكومة الفلبين على شروط تقديم قرض يهدف الى تحسين المنطقة . وكونت الحكومة فريقا للدراسة أقام فى توندو وزع سلسلة من الاستبيانات . وحيث أن المفاوضات كانت قد تقدمت سريعا مع البنك مع نهاية ١٩٧٤ فقد تكونت لجنة دائمة لاعادة تخطيط توندو فورشور هى هيئة انماء توندو وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ مدينة الصفيح .

وفى البداية كان الجو فى توندو كئيبا . فكثير من واضعى اليد يتميزون باللامبالاة التى تأخذ طابعا من الركون والاستخفاف والذى يسمى فى الفلبين ولانج پاجاسا Walang Pagasa . ولكن تصميم بعض الاتحادات الذى لقى مساندة من استراتيجية تنمية المجتمعات التى تتبناها الحكومة أصبح هو النغمة السائدة التى شجعها الرئيس ماجسيساى بعد ١٩٥٨ . والتزم الرئيس ماركوس بنفس المنهج باعطاء صفة الشرعية للبارانجواى وعمد أيضا الى معاقبة كل الاشغالات غير الشرعية الجديدة . وبعد ١٥ يوما من نشر القانون العرفى فى ١٩٧٢ أصدر الرئيس ، خطاب التعليمات رقم ١٩ ، مركزا فيه على الاعتبارات الصحية من ناحية وعلى القانون والنظام من جانب آخر وذلك لكى يطرد الشاغلون غير الشرعيين من الأراضى الخاصة والعامة . وعلاوة على المخالفات العديدة التى طرأت فإن هذه السياسة الأقرب الى الدكتاتورية والتى تعتمد على القرارات ، دون وضع اعتبار للقوى الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى الى وضع اليد ، فقد انتهت الى فشل كامل . فبعد قليل من تغيير السكن الجبرى الى المواضع المختارة من قبل الحكومة ، انتهز الناس أول فرصة ليعودوا الى المدينة . وفيما بين ١٩٦٣ و١٩٧٩ اذا حاولنا أن نعقد موازنة أولية فان نسبة مدن الصفيح قد زادت فى مانيلا الكبرى من ١٠ – ٢٣ .

ويمكن أن نستشف من الاستبيانات التى أجريت فى توندو فى ١٩٧٤ مزيدا من المعلومات عن نمط الحياة لدى واضعى اليد (١٤) . ففى هذا التاريخ كان سكان توندو فورشو يتكونون من ٧٣٪ من المهاجرين الريفيين و٢٧٪ من الأشخاص الذين وفدوا من منطقة مانيلا الحضرية . ويميل السكان نحو الشباب مع متوسط

(١٤) Draft Report of the 1974 Tondo Survey, Manille, 1974, p. 16 Sq.

للعمر يصل الى ١٧ سنة . ويحتوى المسكن فى منطقة وضع اليد على نفس متوسط عدد أفراد الأسرة فى الفلبين أى ٥ر٦ شخص . وأغلبية السكان فى هذه المنطقة درسوا فى التعليم الثانوى التقليدى وعلى الرغم من أن ٣٣٪ منهم لم ينهوا مرحلة الدراسة الابتدائية . ورغم هذا المستوى التعليمى المرتفع قليلا فان سكان توندو فورشور ليسوا معتبرين من المتعلمين . ومن ناحية أخرى فان من الأمور الملاحظة فى الفلبين هو الميل الحقيقى للتعليم . ولعل السبب فى ذلك يعود الى أن البلاد كانت مرتبطة بالولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن العشرين . ففى عام ١٩٧٤ كان عدد من يعرفون القراءة والكتابة فى الفلبين يصل الى نسبة ٨٧٪ . ومن وجهة النظر تلك يمكن القول بأن الموقف مختلف جدا عن مدن الصفيح فى الهند أو السنغال مثلا حيث وصلت نسبة أمية الكبار فى نفس العام ٣٦٪ و١٠٪ على التوالى .

وفى عام ١٩٧٤ أيضا كان ٩٦٪ من أرباب الأسر الذين خضعوا للاستبيان تتوفر لهم فرصة العلم . ولابد أن نحلل هذه الأرقام بدقة .

اهتم إستبيان مثل ذلك الذى أجرى فى عام ١٩٧٤ والذى كانت الحكومة تشرف عليه ، فى أكثره بالأسر الاجتماعية الأكثر اندماجا مع الحياة العامة ومن ثم فان العينة لا تصور الوضع الحقيقى لنقص فرص العمل le sous - emploi تصويرا دقيقا . ومن ناحية أخرى فان البطالة كانت بالتحديد فى عام ١٩٧٩ مرتفعة فى مانيلا خاصة فى المناطق السيئة حيث تؤكد بعض التقارير على أنه كان فى تلك المناطق شخص واحد يعمل فى مقابل اثنين يعانون من نقص العمالة أو من البطالة . وهناك احصاءات بالعينة أجريت حديثا على أنشطة الذين يتوفر

لهم العمل فى أحياء توندو المختلفة [١٥] ، ووجد أنه فى فيتاس Vitas توزيع ثلاثى : ٧ر١٨ ٪ موظفين و٤٦ ٪ عمال يدويين و١٧ ٪ فى القطاع الخدمى غير الرسمى . وفى باريو ماجسيساى - كان ١٣ ٪ من أرباب ويصل متوسط الدخل الشعرى للأسرة الى ٣٧٢ بيزو تقريبا . ولكن النفقات المتوسطة التى أعلنت للباحثين ترتفع الى ٤٠٢ بيزو ، وحتى إذا أخذنا فى الاعتبار حرص الأسر على عدم ذكر كل دخلهم للباحثين (الذين يمثلون السلطة) فانها مبالغ قليلة على أية حال بل هى أقل من أن تكفى لإعاشة أكثر من عشرة أشخاص . وينبغى أن نتذكر على سبيل المقارنة بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج السنوى يصل فى الفلبين الى ٤١٠ دولار . كما أن التضخم يزيد منذ عام ١٩٧٠ بمعدل ١٥ ٪ سنويا ويسكن ٥٣ ٪ من المقيمين فى توندو الذين طرحت عليهم الاستبيانات فى ١٩٧٤ ، فى مساكن تتمتع بمرافق صحية . ويستخدم ٧ ٪ المراحيض العامة التى تقع فى منطقة سكنهم . أما فى كل الحالات الأخرى فان الفضلات الآدمية يلقى بها دائما فى الشارع . ويعيش ٦٤ ٪ من السكان فى مساكن محرومة من الصرف . ويتم التخلص من المياه المستخدمة بإلقاها فى قنوات مكشوفة . ويجد ٤ر٥٣ ٪ من المساكن فى حالة قديمة جدا أو فى حالة خراب شديد . وهناك نقص خطير فى الماء بنسبة ١٧ ٪ من الأسر لديها تفريعات تمتد الى المسكن بينما يستخدم ١٥ ٪ حنفيات الجيران و٥ ٪ يستخدمون الآبار الارتوازية ، ويشترى ٦٣ ٪ من الأسر الماء كل يوم من باعة المياه .

والواقع أن التحسين كان واضحا من هذه الناحية مع وجود نظام الخزانات التى تغذيها البلدية منذ عام ١٩٧٩ . ولكن التكلفة لا تزال مرتفعة أكثر من بقية

(١٥) A. Laquian, Housing Asia's Millions, CRDI, 1979, Chap. "Slums and Squatter Settlements".

أجـزاء المدينة . وفى عـام ١٩٧٤ لم يكن فى كل توندو سـوى بالوعـة تصـريف واحـدة وثلاث قنوات لتصـريف مـياه المطر الى هذا الحـد تصل ضـآلة خـدمـات التطهـير لسكان وصلوا بالفعل الى ١٥٠ ألف نسمة . وتعطى الدراسة التى أشرنا إليها عن باريوماجسيساى اشارة اضافية الى أن واضعى اليد يستثمرون أموالا مهمة فى مساكنهم منذ أن ضمنت لهم حقوق الأشغال فى توندو . ويمكن أن نقيس ذلك إذا ما طلبنا الى السكان بكم يأملون أن يبيعوا مساكنهم . فربع الذين خضعوا للاستـبيان يفكرون فى اعـادة بيع أكـواخـهم أو بيـع حـقـوقـهم على الأرض التى يشغلونها مقابل ٢٠٠٠ بيزو وينتظر خمس المستجوبين مبالغ تتراوح بين ٢٠٠٠ – ٥٠٠٠ بيزو ومثلهم يطالبون بمقابل يصل الى ٨٠٠٠ بيزو فأكثر .

ومن ثم فليست مـساكن واضعى اليـد فـقط تعد شكلا من أشكال الادخـار والاستثمار مما يؤكد أن هذه المنطقة تحتوى على رأس مال ثابت مـهم ، ولكن سياسة نشر مع الأشغال تعد مريحة أيضا لأن السكان يتجهون فى هذه الحال الى تحسين أحيائهم بدلا من القاء كل التبعية المالية على السلطات العامة .

وطبقا لما قال الدكتور كونراد بينتيز José Conrado Bénitez نائب وزير المستوطنات البشرية فان ، توندو تعد رمزا ، لأن واضعى اليد حصلوا فيها على الاعتراف الشرعى ، كما أن توندو قد أصبحت شعارا فى كل مدن البلاد الأخرى حيث تكونت فيها اتحادات للسكانين لتتفاوض مع البلدية (١٦) ، . والواقع أن مـدن الصفيح تتكاثر فى كل المدن الكبرى . ويختلف مستوى الفقر ولكن المظهر يظل دائما هو تكدس الأكواخ المبنية من الخشب والغاب وذات السقوف المنحنية قليلا مع دافو Davo المدينة الرئيسية فى جزيرة مندناو كما أنها ثانى مجمعة حضرية

---

(١٦) من مقابلة مع الدكتور بينتز فى مانيلا – ٣ يونيو ١٩٧٩ .

فى الفلبين . وقد قدر عدد سكانها بحوالى ٤٠٠ ألف شخص فى عام ١٩٧٠ . أى أقل كثيرا من مانيلا . وبعد الحرب العالمية الثانية تضاعف سكان دافو مرة كل عشر سنوات . حيث تطور حجمها من ١١١ ألف فى ١٩٤٨ الى ٢٢٦ ألف فى ١٩٦٠ وأخيرا ٤٠٠ ألف فى ١٩٧٠ وكان عدد واضعى اليد فى هذه المدينة ٢٠٧١٠ فى عام ١٩٦٤ فأصبحوا ٧٢٠٠٠ فى عام ١٩٧٤ أى بنسبة تطورت من ٩ ٪ الى ٢٢٫٦ ٪ من اجمالى سكان المدينة .

وتبدو مشكلة الفقر بالطبع على أسوأ ما يكون فى مانيلا . فمنذ الستينيات يتجه الريفيون الى العاصمة ويمكن أن تنطبق فى هذه الحالة قوانين التضاعف . فعدد واضعى اليد يزيد بسرعة تبلغ ضعفى متوسط زيادة سكان النسيج الحضرى فقد تطور هؤلاء من ٢٣٨ ألف فى ١٩٦٣ الى ١٧٦٧ ألف فى عام ١٩٦٨ . يضاف الى هذه الأرقام ٣٣٥٤٤٢ ساكن فى المناطق السيئة ليصبح المجموع ١٠٢٥٥٤ شخص أو ١٨٣٧٥٩ أسرة تعيش فى سكن سيئ . وفى يونيو ١٩٧٦ ، فى اليوم الذى كان ينبغى فيه على زوجة الرئيس ماركوس ، محافظ العاصمة أن تلقى كلمة أمام مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان فى فانكوفر تحرك عشرات من الألوف من واضعى اليد تحت قيادة الشخصيات الدينية الى وسط المدينة متخذين قانون الأحكام العرفية . وقد تم فى ذلك اليوم القبض على ألفى شخص .

وسوف يزيد السكان الحضريون من ١٧٫٤ مليون نسمة من بين اجمالى ٤٨٫٧ مليون فى عام ١٩٨٠ الى ٢٥ مليون نسمة على الأقل على اجمالى ٩٠ مليون فى عام ٢٠٠٠ . وسوف تمتص مانيلا الكبرى معظم الزيادة الحضرية . فعلى مساحة ١ ٪ من جملة مساحة الدولة كانت مجمعة مانيلا الحضرية تضم فى عام ١٩٧٥ حوالى ٤٫٩ مليون نسمة أى ١٠ ٪ من اجمالى سكان البلاد . وفى عام

٢٠٠٠ سوف يصل سكان مانيلا الكبرى الى ١٤٫٥ مليون نسمة وفق معدلات النمو الحالية . مع العلم بأن قدرة المدينة على الاستيعاب قد تشعبت الان فعلا . ويدل على ذلك مثلا عدم كفاية الامداد بالمياه . ففى عام ١٩٧٠ كان الطلب اليومى على الماء يصل فى المجمعة الحضرية الى ١٧٠٠ مليون لتر يوميا فى الوقت الذى لم تكن تستطيع فيه الشبكة تأمين أكثر من ١٢٤٥ مليون . وسوف يتضاعف الطلب على الماء فى عام ١٩٨٥ ثلاث مرات . أما عن خدمات الصرف فقد يكفى أن نذكر أن نظام المجارى أنشئ فى عام ١٩٠٩ ليخدم ٤٠٠ ألف شخص كحد أقصى ولم تنشأ سوى محطة ضخ اضافية واحدة منذ عام ١٩٣٨ فى سانتا آما . وفى عام ١٩٦٩ لم يكن سوى ١٢٪ فقط من السكان يتمتعون بنظام المجارى . أما عن القمامة فان البلدية تقدم شاحنة لكل ١٧ ألف شخص .

ويتحقق للجزء الأعظم من السكان دخول ضعيفة جدا لا يمكنهم معها التخطيط لتملك مسكن بالتقسيط حتى فى حالة توفر ظروف الأفضلية فى اطار البرامج الاجتماعية . والوقع أن الأسر رغم أنها تضحى بالكثير من أجل اعطاء الأولوية للسكن ، فان دراسة رسمية حديثة تشير الى أن ٣٥٪ من بينهم لا يمكنهم حتى الوصول الى حد الاختيار الأكثر رخصا وهو قطعة مجهزة من الأرض تبلغ مساحتها ٦٠م٢ يمكن بنياتها بالجهود الذاتية .

وكانت نسبة البطالة تتروح فى العاصمة بين ٧ - ١٤٪ من القوى العاملة فيما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٤ أى أعلى قليلا من المتوسط القومى . ويقدم القطاع غير الرسمى امكانيات للعمل خاصة فى مجال القطاع الثالث البدائى (الخدمات والتجارة المحدودة) (١٧) . وتتعرض المدينة لكوارث طبيعية مثل الزلازل

---

(١٧) G. M. Jurado & J. S. Castro, The informal sector in the Greater Manila Area, Genéve, ILO, 1978, p. 42.

والأعاصير والفيضانات . ففى ٢ أغسطس ١٩٦٨ وفى ابريل ١٩٧٠ أدت الزلازل التى وصلت حدتها الى ٧ر٣ درجة الى قتل ٥٠٠ شخص خاصة فى مناطق السكن السيئة (١٨) .

وفى مواجهة هذا الوضع كان لابد من استراتيجية شاملة . كانت خطة مانيلا العامة جزءا منها (الخطة التركيبية لمنطقة مانيلا الحضرية) Structur Plan of Metro Manila وتهدف هذه الخطة الى تقنين النمو الأفقى بين مانيلا باى ، ولاجومادى وفق شريطين حضريين . يمتد الأول فى الشمال نحو مدينة كويزون والثانى فى الجنوب نحو المطار الدولى الجديد (١٩) . ويكثر الحديث أيضا عن تفريغ المدينة المهيمنة . فقد أعد مجلس الصناعات اجراءات تشجيع مالية لتساعد الصناعة على الاستقرار خارج العاصمة .

وكان النقص فى المساكن يقدر فى عام ١٩٧٧ بنحو ٩٨١ ألف وحدة فى الوسط الحضرى و٤٤ ألف وحدة فى الوسط الريفى . ولكن نصيب الاستثمار العام فى مجال الإسكان الإجتماعى بالنسبة الى جملة الاستثمارات العامة ما يزال محدودا إذ لا تتعدى نسبة ٢٠ ٪ . ويقوم القطاع الخاص بتأمين ٨٠٪ من جملة البناء خاصة بالنسبة للطبقات الموسرة . وحتى سياسة الاسكان ذى الايجار المعتدل HLM واعادة الاسكان الجبرى لواضعى اليد ما تزال قاصرة بسبب نقص الموارد . ومن بين المشاريع التى انتهت نهاية حسنة يمكن أن نسوق مثالين من

(١٨) UNDRO, Composire Vulnerability Analysis. A Methodology and Case - Study of the Metro Manila Area, Genéve, 1977, p. 28.

(١٩) Manila. Towards the City of Man, doucment de Présentation du schéma di- recteur, publié par la municipalié en 1976.

مجمعة كويزون تعرف باسم مرتفعات ماريكينا Marikina Hieghts ومشروع رقم ٦ فى منطقة روكساس . والوقع أن التقدم فى الاسكان الاجتماعى يقيده عدم وجود قوانين عقارية تحد من ارتفاع أسعار الأراضى . فليس هناك أى اجراء يسمح مثلا بتحصيل ضرائب على الأراضى الشاغرة التى تتعرض للمضاربات . غير أن المناطق القابلة للبناء متوفرة فى مانيلا ولكن الأسعار رهيبة وليس من الممكن نزع الملكيات الخاصة لانجاز برامج البناء العامة . ولابد من القول فى النهاية بأن الاستثمار العام المخصص للاسكان – البناء وقروض هيئات التمويل الحكومية لم تصل إلا بالكاد الى ٢٦٠ مليون دولار فى خلال عشر سنوات .

وبدءا من عام ١٩٧٤ وهو العام الذى أنشئت فيه هيئة انماء توندو فورشور كان اعادة تنظيم الهيئات العامة المختصة بالاسكان أمرا ضروريا لأنه كانت توجد سبع هيئات مختلفة تهتم جميعا باعادة اسكان واضعى اليد بالإضافة الى ١٣ قسم مختص أو وكالة لإنجاز المساكن والمرافق . وقد أنشئت وزارة المستوطنات البشرية فى عام ١٩٧٨ لتضع سياسة الحكومة موضع التنفيذ سواء فيما يتعلق بالتخطيط الاقليمى أو بالتخطيط الحضرى أو التنمية الريفية . ومن أجل تحديد الهجرة الريفية أعد برنامج يعرف باسم « المواضع والخدمات من أجل المجتمع الجديد » BLISS لاختيار المناطق الريادية فى كل البلاد اللازمة لتنشيط انشاء الوظائف وتحسين المسكن – وتعتبر باريو تادلاك Barrio Tadlac واحدة من المواضع المخططة التى تقع على بعد ٥٠ ك م الى الجنوب من مانيلا . وهى قرية قديمة يسكنها الصيادون وقد أعيد بناؤها كاملا فكل المساكن – المبنية من النيبا Nipa ومن الغاب بأسعار رخيصة جدا وكذلك طرق المشاه بنيت على أوتاد . وقد تم انجاز البناء بأكملها بالإستعانة بالجهود الذاتية . ومن ناحية أخرى فقد

اختارت الوزارة ٣٤٦ محلة حضرية لتكون بمثابة أقطاب للتنمية سميت بالأقطاب « المتروبولية » و« الاقليمية » وهى تكون هيكلا حضريا لا يزال ينتظر لحظة الميلاد . ولن يمكن للهجرة نحو مانيلا أن تكبح بدون تقوية هذا الهيكل الذى يساهم فى تخفيف العبء على العاصمة .

ويصاحب الفقر فى الفلبين تفاوتات اجتماعية حادة . وكما جاء فى مصدر محلى رسمى[٢٠] أن الـ ٥٠٪ الأكثر فقرا من الأسر لا تتمتع سوى بنسبة ١٧ر٧٪ من مجموع دخل البلاد بينما تتمتع الـ١٠٪ الأكثر غنى بنسبة ٣٧ر١٪ من الدخل . وفى عام ١٩٧٢ كانت البطالة الجزئية أو الكاملة تمس على الأقل شخصا فى سن العمل من بين كل سبعة . ولم تتوقف المناطق السيئة ومستعمرات وضع اليد عن النمو سواء فى الأرقام المطلقة أو فى النسب المئوية الى مجموع المساكن فى المدن فأصبحت نسبتها تتجاوز ثلث المساكن الحضرية . وسوف يسمح اعادة التنظيم الاجتماعى الذى لازال فى حالة تأخر بالمقارنة ببلاد أخرى فى الإقليم . وسوف تتكون من صغار الموظفين والعاملين فى القطاع الحديث . أما بالنسبة للأسر الفقيرة فى الوسط الحضرى فان الحلول الأكثر أهمية لازالت مركزة فى مواضع بعينها مثل اعادة تخطيط منطقة توندو فورشو التى يجرى العمل فيها الآن ، والتى شارك فيها البنك العالمى .

(٢٠) معطيات استبيان أجراه مكتب التعدادات فى مانيلا فى عام ١٩٧١ .

الفصل السابع

العشوائيات السكنية فى البلدان الأوربية الفقيرة والعالم العربى

- مقدمة .
- تجربة البرتغال : السال SAAL .
- تجربة تركيا : الجيسكوندو GECKONDU .
- المغرب العربى : الجزائر كمثال .

المشرق العربى : القاهرة والعشوائيات السكنية .

الفصل السابع

العشوائيات السكنية فى

البلدان الأوربية الفقيرة والعالم العربى

مقدمة :

تنتمى البلدان الفقيرة الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى مجموعة الدول الصناعية . ولكن البرتغال واليونان وتركيا تحمل – OCDE رغم ذلك – بعض السمات النمطية للتخلف الاقتصادى ، مثل الاعتماد على الخارج فى مجال الاستثمار ، وضعف التصنيع ، وأن مدنها الكبرى مواجهة بمشكلات مدن الصفيح . أما البلدان العربية فهى تنتمى الى العالم الثالث لأن معدلات الأمية فيها مرتفعة ، والقطاع الريفى فيها هو السمة الأساسية ، والمواد الأولية المصدرة للخارج مازال كثير منها فى حالته الخام . ولكنها تنتمى – رغم ذلك – الى مجموعة البلدان التى سوف تشمل نسبة التحضر فيها فى وقت قريب نصف عدد السكان . وقد بلغت هذه النسبة فى العراق بالفعل ٥٩٪ [١] . كما أن بعضا من هذه الدول يندرج فى أعلى الفئات من الدخول بفضل وجود البترول فيها . وبالنسبة لليبيا مثلا التى استطاعت أن تضاعف متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الكلى ثلاث عشرة مرة فى المدة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٨ ، وبالنسبة للكويت التى استطاعت أن تمحو آخر معلم لمدن الصفيح فيها خلال خطتها الخمسية ١٩٦٧ – ١٩٧٢ ، وبالنسبة للملكة العربية السعودية وعمان ودولة

---

(١) UNESCO, Seminar in housing for low - income families in the Arab meme-ber states le Caire, 1977, Paris, 1975.

الامارات المتحدة لا تتمثل فى هؤلاء جميعا مشكلة اسكانية ولا يوجد اطلاقا أى مظهر للنضال ضد السكن السئ ولكن المشكلة تبقى فى الاعتماد على استيراد أكثر الأساليب البنائية الغربية تعقيدا . وسوف نعرض هنا لأربع حالات تحوى بعض السمات الخاصة : البرتغال ، وتركيا ، والجزائر ، ومصر .

تجربة البرتغال : السال SAAL :

بلغ العجز فى الوحدات السكنية فى البرتغال خلال الستينيات من هذا القرن ٥٠٠٠٠٠ر مسكن حيث كانت أسرة واحدة من بين كل أربع تعانى من مشكلة سكنية . ولا زال هناك مئات الألوف من السكان يعيشون فى مدن الصفيح فى لشبونة وضواحيها . كما أن الأحياء السيئة Ilhas عديدة فى المدن الأخرى . ففى بورتو يعيش أكثر من ٤٠ ألف شخص فى مناطق سيئة . وفى أحياء من الأكواخ مثل باريدو ، نجد تكدسا فى السكن يجعل منها جزءا حقيقيا من العالم الثالث . إذ يتحدث الناس هناك عن « المباءات البشرية » ويعنون بذلك الشقق السكنية التى يقيم فيها تسعة أو عشرة أشخاص فى الغرفة الواحدة . وما زالت البرتغال تعانى اذن من بعض سمات التخلف من الناحية السكنية ولازال ٢٠ - ٢٥٪ من سكانها لا تتوفر لهم الموارد المالية التى تكفى لدفع ايجارات المساكن مهما كان الايجار منخفضا ، وهى الفئة الاجتماعية التى يتوفر لها أكثر من دافع للهجرة نحو الخارج . ويدفع ٦٠٪ من سكان البرتغال ايجارات مساكنهم على حساب حاجيات أخرى . ولا تصل نسبة من يطيقون الايجار العادى الى أكثر من ١٥ - ٢٠٪ (٢) . وتعانى مدن الصفيح فى لشبونة التى تسكنها أغلبية من العمال الصناعيين من

(٢) M. C. Gros, "Lettre de Porto" Métroplis, Paris, 1976.

النقص فى الامداد وتصريف المياه كما لا يتوفر لها الكهرباء ولا المرافق الأخرى ولا المدارس هذا فوق كونها تقع على مسافات بعيدة من أماكن العمل .

وقد نتج عن الانقلاب الذى حدث فى ٢٥ ابريل ١٩٧٤ نشاطا وحيوية تهدف الى ايجاد مرحلة من التغيير . ونظم سكان المناطق السيئة أنفسهم ليتمكنوا من الحصول على حقوقهم . وكانت استجابة الحكومة فى مقابل الأعداد المتزايدة من الأفراد الذين ينتمون الى الطبقات الأدنى هى انشاء هيئة السال SAAL بقرار وزارى فى ٣١ يوليو ١٩٧٤ . وتهدف هيئة السال - المساعدات المحلية المتحركة - Le Servicio de apoyo ambulatorio local, Service d'aide mobile local الى تقنين التنظيمات السكانية فى نضالها من أجل تحسين ظروفهم السكنية باعطائهم الوسائل الفنية اللازمة لانجاز هذا التحسين [٣] . وكانت السال حتى ذلك الوقت مؤسسة مستقلة من الناحية الادارية ضمن سكرتارية الدول للإسكان (Foundo de Fomento dahabitacas) وكانت تتكون من تنظيمين الأول عبارة عن لجنة مركزية من ثلاثين شخصا مهمتها العمل على تحقيق التنسيق على المستوى الوطنى . والثانى عبارة عن مجموعات فنية تضم على المستوى المحلى معماريين (وطلبة العمارة) وقضاة وأخصائيات اجتماعيات ومهندسين . وكانت مهمة هيئة السال هو تحقيق حل سريع للمشكلات التى جسمت مدة طويلة قبل أن يحدث الانفجار الاجتماعى والسياسى . ولكن الهدف الأول كان يتمثل فى انشاء مؤسسة تتولى اصلاح عيوب الماضى فى معالجة مشاكل السكن السيئ . وبدلا من هدم مدن الصفيح وما يترتب عليه من تحطيم للروابط الاجتماعية وترحيل ساكنيها الى حيث الضواحى البعيدة ، ينبغى تحقيق

(٣) Architecture d'aujourd'hui, Décembre 1977. Paris pp. 5 - 8.

التفاهم مع هؤلاء الساكنين فى سبيل ايجاد الحلول المناسبة . ومع وجود السال أنشأ سكان المناطق السيئة تعاونيات اسكانية اقتصادية تهدف الى ايجاد الأرض اللازمة وتوظيف الموارد المالية المتاحة وانجاز البناء . واستخدمت مواضع مدن الصفيح ذاتها فى بناء مساكن جديدة فى الحالات التى لم تكن تلك المواضع فيها بعيدة عن مقار العمل . وفى أكتوبر ١٩٧٦ كان هناك على مستوى الدولة ١٧٤ مشروعا شملت ٤١٧٥٨ أسرة فى ظل أوضاع تختلف من حالة إلى أخرى . وكانت الأراضى التى خضعت لنزع الملكية تقل عن ١٠ ٪ فقط من مجموع الأراضى المستخدمة وجرى العمل فى بناء ٢٢٥٩ مسكن وكان الهدف هو انجاز ٥٩٤١ مسكن فى خلال الثلث الأول من عام ١٩٧٧ .

وكان لهيئة السال فى مدينة لشبونة أهمية خاصة فقد تمكنت الفرق الفنية من خلال عشرين عملية بنائية من اعداد ١٢ ألف مسكن . وبدءا من سبتمبر ١٩٧٥ أوصلت المرافق الى ثمانى عمليات . وفى منطقة كامارات التى تقع ضمن بلدية لورس الى الشمال من مطار لشبونة كانت الأكواخ قد احتلت مساحة منها فى الستينيات . حينما بدأت السال فى التدخل فى نوفمبر ١٩٧٤ أوضح السكان للفريق الفنى المختص بأن المنطقة رغم تلوثها الضوضائى لقربها من المطار فانهم يرغبون فى أن تبنى مساكنهم الجديدة فى نفس الموضع ذلك لأن أى حل آخر يعرض عليهم سوف يؤدى الى طول المسافة بين سكنهم وعملهم . وقد نالت الخطط والمشاريع التى كان الخبراء الفنيون قد أعدوها مناقشات طويلة مع سكان هذه المنطقة السيئة . وإذا كان تحليل خيارات الخطة يبدو صعبا فان المفاوضات بالنسبة لمختلف المتغيرات السكنية الفردية يمكن أن تسهل عن طريق استخدام عدد من النماذج المصغرة التى توضح المقترحات المختلفة لاستخدام الأرض .

وقد أنشئ حى واحد من الأحياء الثلاثة فى منطقة كامارات وهى حى سانت أو جوستان على أراضى حكومية بواسطة تعاونية شارك فيها عمال البناء وكان الدور الأهم للعاطلين الذين جندوا للعمل فوجدوا بذلك فرصة للعمل طيلة مدة انجاز المشروع .

أما فى كوراليرا القريبة من وسط المدينة فقد اقتصر العمل على مشروع صغير تم على ثلاث مراحل فى قطاعى بيشيليرا والتودى بينا . وبدأ العمل فى هذا المشروع فى مارس ١٩٧٦ لبناء ٩٣٨ مسكنا حسب مقتضيات الخطة الشاملة على أن تكون هذه المساكن من النمط التقليدى الذى يحتوى على غرف يتراوح عددها من واحدة الى خمس . وكان الجانب الأهم فى العمل الذى نفذه الفريق الفنى هو الاشتراك المباشر للسكان فى تقييم ودراسة الأشكال البنائية ، وتم ذلك بالاستعانة بعدد من النماذج المصغرة بنسبة ١ : ٢٠ بالنسبة للمساكن و١ : ٥٠٠ أو الى ١٠٠٠ بالنسبة للخطة الشاملة .

ولعل أهم انجازات هيئة السال فى لشبونة هو العمل الذى حققته فى وادى القنطرة Alcantara حيث شيد ١٤ ألف مسكن فى كازال فنتوسو وفى سيتى موانهوس على مساحة تبلغ ٣٠ هكتار فى نفس المنطقة التى تمثلها الأكواخ التى كانت قد شيدت على منطقة تهددها مخاطر الانحدار الشديد والتربة غير الثابتة . وكان الحل هو أن يهجر عدد من السكان الى منطقة أكثر أمنا مع تحسين بعض المساكن السيئة بطرق غير مكلفة وقد استقبل السكان الفقراء هذا الأمر بارتياح .

وفى مدينة بورتو Porto أنجزت عمليات بنائية بواسطة السال على أرض تختلف فى أحجامها وخصصت البنايات لاسكان ٢٠ ألف شخص . وكانت البداية فى هذه المشاريع هى تحفيز السكان على المشاركة فى البناء وقامت الهيئة الفنية

المختصة فى سبيل ذلك بتوزيع نشرات مكتوبة توضح منجزات السال . ولكن السكان لم يبادروا الى هذه المشاركة فورا فرفضوا التجمع أو تكوين التعاونيات لخشيتهم فى بادئ الأمر من التورط فى عمل تهيمن عليه الحكومة وتحملهم فى النهاية كل التكاليف المالية اللازمة للبناء أو للتحسين . وفضلوا الاحتفاظ باستقلالهم والانتماء فقط الى الجمعيات التى كونها الساكنون أنفسهم . وقد شهدت الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ مرحلة من اشغال المبانى الخالية . ففى حى ماسارلوس الشعبى قرر اتحاد الساكنين نزع ملكية بناء ضخم غير مستعمل واحلال مساكن صغيرة واسكان اجتماعى فى الموضع الذى يقوم عليه هذا البناء . ومارس هذا الاتحاد ضغطا على الحكومة من خلال تنظيم لقاءات عديدة حضرها آلاف الأشخاص الذين أعدوا قائمة بمطالبهم تتضمن ١٥ نقطة .

وفى سيكسال Seixal وهى مدينة صناعية تقع على بعد ١٠ ك . م الى الشمال من العاصمة تدخلت السال لحل مشكلة كانت تقلق المواطنين والممثلين السياسيين لهم ابتداء من عام ١٩٧١ تلك هى مشكلة الأشغال غير المشروع للأراضى الزراعية (٤) حيث أنشئت المبانى بطريقة غير شرعية على ٥٠٠٠ متر مربع من هذه الأراضى بعد أن قام ملاكها بتقسيمها الى قطع تتراوح مساحة كل منها بين ٤٠٠ - ١٠٠٠ متر مربع وباعوها للوافدين الجدد الذين شيدوا عليها مساكنهم رغم تحريم ذلك ورغم امكانية معاقبتهم بدفع غرامة مالية تصل الى ٢٠٠ دولار وهو مبلغ ضخم بالنسبة لأسرة فقيرة . وقد بنيت الأكواخ فى أيام الأجازة الأسبوعية والعطلات ثم تركت دون أن تكمل تماما إذ كان الهدف هو

(٤) Prof. M. L. Costalobo, Clandestine Housing Rehabilitation : a continuous planning and management prices, Paris BCDE, 1977.

التعجيل بالبناء لوضع السلطات أمام الأمر الواقع . خاصة وأن السلطات تغض الطرف عادة عن مثل هذه الأمور تحاشيا لمواجهة سياسية مع الناخبين . وشهدت مدينة سيكسال اذن عملية غزو على غرار ما حدث فى بيرو . وتبرهن الاجراءات التى اتخذت لاعادة تخطيط المنطقة السكنية العشوائية على الأصالة فى تنظيم المساكن غير المشروعة دون أن يندرج ذلك فى مخطط حضرى شامل ودون ضغوط أو هدم . فبدئ فى اجراء استبيان عن الساكنين الذين تجمعوا بدورهم فى شكل لجنة محلية وتولت هذه اللجنة المطالبة باضفاء الصفة الشرعية على الأراضى التى شغلت . وتوصلت الهيئات الثلاث : البلدية ، واللجنة المحلية ، والهيئة الفنية الى اتفاق فيما بينهم فى سبتمبر ١٩٧٤ . وتضمن هذا الاتفاق أن الأكواخ سوف تكتسب صفة شرعية إذا نجحت اللجنة فى استرجاع ٢٠٪ من مساحة الأراضى المستولى عليها ليعاد تخطيطها بطريقة يستفيد منها التجمع السكنى بأكملة . ويترتب على ذلك أن بنيت المدارس وأنشئت مساحات خضراء وافتتح عدد من مبانى الخدمات . وتضمن الاتفاق أيضا أن يشارك واضعو اليد فى تمويل المرافق الشبكية التى سوف توصل الى المنطقة . وفى فبراير ١٩٧٥ أقر الساكنون هذه الخطة وفى نفس العام اكتسبت ٧٥٠ قطعة الصفة الشرعية ، وأعيد تخطيط مساحة الـ٢٠٪ المطلوبة فى ٥٠٠ قطعة منها . ومع بداية عام ١٩٧٦ أصبح هناك ١٣ هكتارا متاحة للتخطيط . كما تم توصيل المرافق بعد أن دفع واضعو اليد ٥ مليون اسكودو ودفعت البلدية ٦ مليون كما دفعت الدولة ٢٣ مليون . وقد لاقت هذه السياسة الثلاثية نجاحا فى منطقة أخرى خارج سيكسال تلك هى : فوردس دو آمورا .

وفى الجرف Algarve أنجزت السال ٢٣ عملية تحتوى على ١٠٠٠ مسكن .

وفى لجوس وسيلفر أدى احترام طموحات السكان الى حلول معمارية تحمل طابع التحديد . وكان المعماريون من ناحيتهم يستهدفون بناء بيوت من ٣ – ٤ طوابق وذلك بتعويض النقص فى أراضى البناء . وكانت المساكن الأصلية مبنية بطريقة تقليدية يعتبر الدرج الخارجى والدهاليز سمات مميزة لها . ولما كان المصدر الغذائى الأساسى فى الجرف هو الأسماك التى تجف فى الهواء الطلق حتى لو كان البناء يمتد رأسيا . فقد تركت معظم المبانى دون أن يكتمل بناؤها وتعاصر ذلك مع قرار الحكومة الفجائى بحل هيئة السال .

ففى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٦ شنت حملة صحفية مضادة على فنيى السال وصدر قرار حكومى باستبعاد برامج السال من ميزانية التنمية الاسكانية وترتب على ذلك بالطبع حل كل الأقسام الفنية والمالية التى كانت تتولى التنسيق المركزى . وألقى بكل المسئوليات الى عمدة كل أقليم وكان السبب فى ذلك هو اتهام وجه الى الفرق الفنية لتخطيها كل الحواجز البيروقراطية رغم استقلاليتها وقدرتها على الحرمة بسرعة وفى مدى قصير . وانتهى الأمر بأن فقدت المشاركة الشعبية فى البناء حيويتها على المستوى الوطنى . ويمكن لنا أن نعتبر أن نشر « كتاب أبيض » فى ١٩٧٧ بواسطة هيئة التنسيق المركزى للسال والمعرض الذى افتتح فى لشبونة فى يونيو ١٩٧٧ بواسطة الفرق الفنية هو آخر عمل قامت به هذه الهيئة . وعلى أية حال ، فرغم أن البرتغال ليست واحدة من دول العالم الثالث فان تجربة السال التى تبلور مرحلة سياسية وتاريخية مميزة تحمل فى طياتها أيضا خبرة يمكن أن يستفاد بها فى مجال المشاركة الشعبية فى اعادة اسكان الأسر الفقيرة فى الوسط الحضرى .

تجربة تركيا : الجيسيكوندو GECEKONDUS :

بلـغ المتـوسط السنوى لنصيب الفرد من الناتج القـومى الإجـمـالى ٨٦٠ دولارا ، فى مقابل ٥٥٠ دولار فى كوريا الجنوبية مثلا ، وتعتبر تركيا بذلك فى قمة العالم الثالث . إلا أنها ورغم كونها عضوا فى اللجنة الاقتصادية الأوربية التابعة للأمم المتحدة ، وفى مجلس التعاون والتنمية الاقتصادية فتركيا بأحوالها السكانية تمثل نمطا تقليديا للأقاليم الأقل تطورا : فمعدلات وفيات الأطفال فيها تصل الى ٩ر١١٪ ، وتصل معدلات المواليد الخام الى ٩ر٣٪ ، ولا يزيد أمد الحياة على ستين عاما . وتعتبر تركيا بحق « الرجل المريض » فى مجلس التعاون والتنمية الاقتصادية ، بديونها الخارجية التى وصلت الى ١٤ مليار فى ١٩٧٩ ، وبالتضخم القياسى ، وعدم الاستقرار الحكومى الذى يعد مؤشرا سلبيا فى المستقبل القومى لهذا البلد .

وقد وصلت نسبة التحضر فى تركيا الى ١٧ ٪ تحت ضغط من الهجرة الريفية التى يزيد الفقر من خطورتها . فبمجرد أن يخرج الإنسان من استانبول سواء نحو الأناضول فى الداخل حتى أنقرة أو بحذاء الساحل خلف محطات الاصطياف البحرية نحو كوساداس يصبح المظهر الريفى هو السائد ويرى الإنسان النسوة وهن يحملن كتلا من الخشب كما لو كن حيوانات حمل ، والرجال العاطلين يلعبون الورق والضامة ويحتسون القهوة . ومن هنا لا يأتى الوافدون الى المدينة وتجذبهم الآمال فى وظيفة مرتقبة ولكنهم بالأخرى مدفوعون بالفقر فى الريف . وقد أدت عودة المهاجرين الأتراك الذين طردوا من المانيا فى الستينيات بالاضافة إلى التنافس الاقتصادى والعسكرى مع اليونان الى زيادة مشكلات

البطالة فى المدن [٥] . ومن ثم فان تنمية الجيسوكوندو (المقابل التركى لمستعمرات واضعى اليد) تمثل مشكلة عميقة وشاملة .

ويعود تاريخ الاشتغال غير الشرعى فى الهوامش الحضرية فى تركيا الى عام ١٩٤٠ . ففى الأحياء المركزية من استانبول فيما بين متحف توبكابى ومسجد السلطان أحمد لا تظهر المشاكل بشكل حاد . ولكن بعد أن يصعد الإنسان فى مضيق البسفور نحو البحر الأسود أو حينما يتوغل الإنسان فى الأحياء الشعبية تبدأ المشاكل فى الظهور فتبدو المساكن السيئة سمة أساسية فى المظهر العام لهذه المناطق . وقد تعاصر امتداد الجيسيكوندو مع غياب التخطيط الاقتصادى والحضرى حتى عام ١٩٦٣ . فحتى عام ١٩٤٨ لم يكن هناك سوى ٢٠ ألف مسكن غير صحى ، وما أن خلت الخمسينيات حتى اتسعت الهوة بين الحاجة إلى المبانى (٩٠ ألف وحدة سنويا) والمنجز منها (٥٢ ألف وحدة سنويا) . واتسمت هذه المرحلة بنشاط غير عادى فى مجال المضاربة العقارية وفى تحويل الاستثمار الانتاجى الى استثمار ثابت . وازداد عدد المساكن فى المناطق غير المخططة من ٨٠ ألف فى عام ١٩٥٣ الى ٢٤٠ ألف فى عام ١٩٦٠ . وبدأ الموقف منذ ذلك التاريخ يتدهور فى أنقرة العاصمة الإدارية التى تعانى من ضعف فى قاعدتها الصناعية أكثر مما تدهورت الأحوال فى المدينة القديمة استانبول . ومنذ عام ١٩٦٣ تتابعت الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن الاهتمام بمشكلات الجيسكوندو لم يكن كافيا لحلها . بل تجاوزت نسبة السكان المقيمين فى الأحياء غير المخططة من ٥ر١٣٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٨ر٢١٪ فى عام ١٩٦٥

---

(٥) K. H. Karpat, the Gecekondu : Rural Migration and Urbanisation. Londres. 1976.

بالاضافة الى ٠٠٠ر٣٦٥ر٢ من واضعى اليد الموزعين على ٠٠٠ر٤٣٠ مسكن من نمط الجيسيكوندو [٦] . ومنذ ذلك التاريخ وصلت نسبة النمو فى الأحياء العشوائية الى ٥ر٩٪ سنويا وانتهى الموقف الى وجود أغلبية من سكان المدن يعيشون فى هذه الأحياء بدءا من أزمير وانتهاء بأنقرة وفى عام ١٩٧٢ أصبحت الوحدات السكنية من نمط الجيسيكوندو والتى وصلت الى ٧٠٠ ألف وحدة تمثل ٤ر٢٢٪ من جملة المساكن الحضرية فى تركيا [٧] .

ومنذ أن بدأت أجهزة التخطيط عملها فى الستينيات بدأت أيضا بوادر التحول . فقد أدركت الحكومة أهمية وضع مشكلات الجيسيكوندو ضمن عمليات التخطيط الحضرية . ورغم معارضة بعض الطبقات المتوسطة وبعض الصحف التى اتهمت مدن الصفيح بأنها تشوه المظهر الحضرى وتفصل بين القيم الاجتماعية والمجتمع ، فقد صدر قانون فى عام ١٩٦٦ لا يقل أهمية من الناحية التاريخية عن تشريعات البارايادا فى بيرو (١٩٥٦) . فقد احتوى قانون الجيسكيوندو رقم ٧٧٥ فى ٢٠ يوليو ١٩٦٦ على مواد تعطى المنشآت غير المخططة صفة شرعية [٨] .

وتبعا لذلك فقد تم تقنين المراحل المختلفة للأحياء الهامشية كالآتى :

١ – روهاستزانسات Ruhsetsizinsaat : وهى الأحياء الذى لا تكون للجيسكوندو فيها سوى « أمرا فعليا » Defacto حيث أن الأكواخ تكون مبنية دون

---

(٦) Republic of Turkey, Prime Ministry, State Planning Organisation, Second Five. Year Plan (1968 - 1972) Ankara, p. 30s.

(٧) Metin Heter, Gecekondu policy : an evaluation with a case study of Rumalihi Sareistu, New York. UNCHBP, 1977.

(٨) ONU, Documentation de la Conférence de Vancouver, Op Cit., pp. 10-12- et.

الحصول على تصريح بالبناء ومن ثم يمكن ازالتها فى أية لحظة بالقوة بناء على طلب بسيط من البلديات .

الاصلاح Islah : وفيها تكون الجيسيكوندو أمرا مقبولا ولكنه ليس شرعا بعد . والمقصود بالقبول هنا أن الخدمات الصحية على الأقل مؤمنة كما يمكن أن تستقبل مساعدات فنية من البلدية ومن الحكومة .

التابو Tapu : حيث يتوفر لسكان مدن الصفيح سندا يثبت ملكيتهم ويعترف قانونا باشغالهم للأرض . وتبدأ الجيسيكوندو هنا فى الاندماج مع بقية النسيج الحضرى فى الأحياء الشعبية .

وقد استهدف قانون ١٩٦٦ فوق ذلك امكانية تطبيق سياسة ترمى الى ايجاد نوع من التجانس بمعنى أن تفرض البلديات نوعا من استغلال الأرض على سكان الجيسيكوندو . فاذا لم يتفق النمط السائد مع النمط المبتغى يصبح التجمع عرضة للتصفية . وقد أدى ذلك الى مصادمات دموية مثلما حدث فى عام ١٩٧٨ بين الشرطة وواضعى اليد .

وتعتبر الجيسيكوندو شكلا من أشكال مستعمرات وضع اليد التى يمكن أن ترقى لتصبح مدينة صفيح فتندمج فى المدينة الأصلية ، أو أن تتدنى لتصبح منطقة منعزلة من السكن السيئ . ويتطبيق الافتراض المتفائل يبدأ واضعو اليد فى التجمع . لصياغة مطلب جماعى يتمثل فى المطالبة باعطائهم صفة شرعية على ممتلكاتهم . فاذا جاء القرار الحكومى ليس فى صالح السكان تتحول المنطقة الى ما هو أسوأ . ويصبح على الحكومة أن تدفع أموالا أكثر فى سبيل الاصلاح . حيث ينبغى هدم بعض البيوت من أجل مد الشوارع وتقليل الكثافة السكانية . ويتحتم

اعادة اسكان من هدمت بيوتهم وتعتبر هذه التحولات فى صالح واضعى اليد القدامى . إذ يضمن لهم ذلك الاتجاه نحو الاندماج مع المدينة الأم ووصول الخدمات الشبكية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحى .

ويتحول المطلب الجماعى بعد ذلك الى تحسين واعادة تخطيط الجيسيكوندو كالمطالبة برصف الشوارع وتوصيل خدمات النقل العام وبناء الخدمات كالمدارس والمستوصفات والمساجد والمراكز الاجتماعية . وينبغى أن نذكر هنا أنه رغم ارتفاع الكثافة لم تتعرض الجيسيكوندو للأمراض المعدية التى كان يخشى من انتشارها . ويرجع ذلك أن الحكومة كثفت جهودها فى هذه المناطق فى سبيل الحفاظ على الصحة العامة . فالسكان القريبون من المراكز الحضرية أبيح لهم العلاج فى المستشفيات وفى المناطق البعيدة وفرت فرق طبية تتولى منع تلوث المياه بالاضافة الى التطعيم ضد الكوليرا والجدرى والملاريا . وفى بعض وحدات الجيسيكوندو أنشأ السكان بأنفسهم مبان تمارس من خلالها هذه الفرق عملها فى يسر . والواقع أن العمل كان يتم دائما بحماس . وفى عام ١٩٧٠ كان هناك ثلاثة أطفال تم عزلهم فى مدرسة ابتدائية فى ضواحى استانبول حيث كان الثلاثة يقيمون فى جيسيكوندو وقد عثر على القمل فى رؤوسهم . وقد حلقت رءوس كل الأطفال الذين اعتقد أن تكون العدوى قد وصلت اليهم . وتم تنظيف المبنى بأكمله بمادة د. د. ت وأجبر كل الأطفال على الذهاب الى الحمام العام وهو فعل يشبه أيام الأعياد عند الأطفال ... باستانبول كغيرها من المدن التى تعرضت فى فترة ما بعض الأوبئة هناك تقليد محفوظ لا يسمح بالتهاون بأى خطر صحى مهما كان صغيرا .

وتشير صياغة المطلب الجماعى : طريقتين : الأول : هو اتحادات

الجيسيكوندو ، وممثلهم المنتخبين ورغم أن الشخص المنتخب يمكن أن يستمد نفوذه من الجماعة الدينية التى ينتمى اليها أو من علاقات القرابة أو الانتماء لاقليم معين فان كل سكان الجيسيكوندو يشاركون فى انتخابه . وفى مدن الصفيح الكبيرة يمثل المنتخبون قطاعات من الجيسيكوندو تسمى « محلة » وبعد انتخابهم يشكلون مجلسا اداريا يسمى « اتحاد تحسين الجيسيكوندو » AAG . وقد يسمى هذا المجلس أحيانا باتحاد المساعدة التبادلية . ويعين هذا الاتحاد لنفسه رئيسا يعتبر المتحدث الرسمى لكل مدينة الصفيح وينتخب عادة لهذه الوظيفة من له علاقة أقوى بالبلدية وبالادارات ويتمثل عمله الأساسى فى نقل مطالب السكان والتفاوض من أجلها . ويمكن أن يقوم رئيس الاتحاد بتنسيق أعمال البناء بالجهود الذاتية التى يتشارك فيها كل التجمع السكنى ويدخل فى ذلك رصف طريق أو الحفر اللازم لتوصيل شبكة المياه .

وتتوقف أهمية رئيس الاتحاد على السرعة التى يحصل بها على اعتراف شرعى باشغال الأرض (من نمط التابو) ولابد له أيضا من قدرة خاصة على مساومة الأحزاب السياسية المختلفة بأصوات الناخبين من سكان الجيسيكوندو وفى سبيل الحصول على تحسين أفضل لمدينة الصفيح . ولا ينبغى لهذا الرئيس أن ينتمى الى حزب سياسى معين رغم أن معظم نشاطه سياسى وتنطبق هذه القاعدة على كل سكان الجيسيكوندو فلا تتعدى نسبة من ينتمون الى حزب معين عن ١ - ٥٪ ومع ذلك فان لهم نشاطات ملحوظا وكثيفا فى الحياة السياسية الوطنية حيث تزيد نسبة مشاركتهم فى الانتخابات عن المتوسط العام بنسبة ١٠ - ١٥٪ . بل ويشكلون فى معظم المدن التركية الكبرى ٤٠ - ٦٠٪ من الناخبين ومن ثم تتنافس الأحزاب السياسية على استرضائهم (٩) .

(٩) Conférence de Vancouver, Op. Cit., p. 33.

وتعتبر شخصية رئيس الاتحاد (الذى يسمى رئيس المجلس الادارى لتنمية الجيسيكوندو) ذات أهمية خاصة . ففى عام ١٩٧٥ وفى جيسيكوندو جلفرن فى أنقرة كان رئيس الاتحاد يحمل الشهادة الثانوية وهو أمر قليل الحدوث بين رؤساء الاتحادات الذين لا يرقى معظمهم الى أكثر من مستوى التعليم الابتدائى . وقد أمكن لهذا الرئيس أن ينظم السكان لانشاء الطرق اللازمة لاخراج مدينة الصفيح من عزلتها ولانجاز شبكات التغذية بالماء . وقد نجح فى أن ينشئ فى الجيسيكوندو تعاونية لشراء الأراضى من ملاكها وأنشأ مدرسة للسكرتارية يمكن لفتيات الجيسيكوندو أن يتدربن فيها على الطباعة على الآلة الكاتبة ويشتغلن بعدئذ فى وظائف السكرتارية .

والى جانب رئيس الاتحاد ، يوجد شخص آخر يمكن أن يوجه الحياة فى الجيسيكوندو ذلك هو المختار Mukhtar . حيث توجد الوحدة الادارية المحلية فى تركيا باسم المختارلك وهى الوحدة الأساسية التقليدية ولازالت المدينة التركية مقسمة حتى الآن الى كازات Kazas (أحياء) تشمل عددا من وحدات المختارلك . وتقع الجيسيكوندو اذن ضمن واحدة من هذه الوحدات الصغيرة وتعتمد فى جزء من حياتها على المختار الذى يقوم أيضا بدور الوسيط بين الإدارة وسكان الجيسيكوندو بطريقة أكثر بيروقراطية مما يفعل رؤساء الاتحادات حيث يقوم مثلا بتوزيع تصاريح الاقامة . وإذا كان المختار من بين سكان مستعمرة وضع اليد فيساعد ذلك على دفع الأمور بطريقة أسرع حيث يسخر خدمات البلدية والمصالح الحكومية لصالح السكان . وحيث يشتد أثر الرشوة فى السنوات الحالية . وهو تقليد قديم . فان المختار يتعرض للكثير من الاغراءات المادية . ويتم انتخاب المختار كل أربع سنوات بواسطة سكان المختارلك بما فى ذلك سكان الجيسيكوندو .

وهناك اتحادات أخرى تعمل فى الجيسيكوندو مثل الجمعيات الرياضية أو الجمعيات التعاونية التى تعقد لبناء مدرسة أو جامع . لكن الفردية تظل رغم ذلك قوية جدا . فلا يشارك من بين سكان الجيسيكوندو فى تنظيماتها المحلية – خارج انتخاب اتحاد التنمية الذى يهتم اهتماما مباشرا بمصالحهم سوى ١٠ – ١٥٪ من جملة السكان – غير أن نسبة مشاركة الشباب بين سن العشرين والثلاثين ترتفع الى ضعف المتوسط العام .

ومازالت مشكلة الاسكان لا تلقى الاهتمام الواجب . ففى الوقت الذى تزداد فيه الهوة بين الأغنياء والفقراء والذى تتفشى فيه الرشوة ويتدخل فيه الجيش يتركز الاهتمام أكثر على حل المشكلات الاقتصادية الوطنية . وفى عام ١٩٧٩ لم تسمح الجهود التى بذلتها لجنة المعونة والتنمية الاقتصادية عن طريق صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير بتوفير الأموال اللازمة للتنشيط الاقتصادى فى تركيا سوى بنسبة سبع . وفى هذا السياق المضطرب لابد أن نذكر مستعمرات وضع اليد القديمة والجيسيكوندو قد أصبحت – مع تقنين المشاركة الشعبية – من أكثر القطاعات استقرارا فى المدن التركية الكبرى .

المغرب العربى : الجزائر بين النفط ومدن الصفيح :

تشير الاحصاءات فى الجزائر الى أن ٦٠٪ من بين السكان تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة . وتصل معدلات المواليد الى أعلى معدلات معروفة فى العالم فهى تتراوح بين ٢ر٣٪ – ٤ر٣٪ سنويا . وسوف يتضاعف سكان الجزائر إذاً من الثمانينيات وحتى نهاية القرن العشرين . وتشمل نسبة التحضر نصف السكان تقريبا مع تركيز شديد فى المدن الكبرى التى تطل على ساحل البحر المتوسط . وقد ازداد سكان مدينة الجزائر من مليون نسمة فى عام ١٩٦٦ الى ١ر٧ مليون

نسمة اليوم . في الوقت الذى تتدهور فيه ظروف المعيشة في العاصمة ؛ فمن التضخم الى الارتفاع الهائل في الايجارات الى الكثافة السكانية المفرطة ، الى اختناقات المرور . وفي القصبة حيث قدر السكان بحوالى ١٠٠ ألف نسمة يصل معدل التزاحم الى ستة أشخاص في الغرفة الواحدة التى تتكون من ١٢ متر مربع من المسطح السكنى [١٠] . ولا توجد كثافات معقولة نسبيا إلا في الأحياء الموسرة التى يسكنها الأغنياء الجزائريون العاملون في الجيش أو في الجهاز الحكومى مثل أحياء ايروى فرانس - بوازيه - بولوغين البيار - هيدرا - القبة وبيرماندرى . ولازالت مدن الصفيح والمناطق السكنية السيئة . التى ارتبطت دائما بوجود الاستعمار ، في حالة امتداد شامل بعد ١٨ سنة من اعلان الاستقلال الوطنى .

ولازال انقطاع الماء لعدة ساعات في كل يوم شاهدا فعليا على عجز القائمين على الأمر عن أن يسيطروا على عملية التحضر في العاصمة . وحتى حينما نترك العاصمة الى المدن الكبرى الأخرى حيث يهبط معدل النمو الحضرى من ٨٪ الى ٥٪ أو ٦٪ فان مشكلة المسكن تظل قائمة . ففي وهران تتمثل المشكلة في تحول الأحياء الشعبية الى مناطق سيئة ، وفي قسنطينة ، وفي عنابة تتضاعف أعداد مدن الصفيح . ولكن هل يعود ذلك الى حقيقة أن هذه المدن تحوى مناطق صناعية مجاورة مثل أرزاو في وهران والحجاز في عنابة وبليدة وروبية قريبا من الجزائر . ليس هذا هو السبب لأن المواضع الحضرية الأخرى مثل سكيكدة ومستغانم وتلمسان وسيدى بلعباس تعرف أيضا مشاكل اسكانية لا تقل خطراً .

ولعل السبب الرئيسى في مشكلة الاسكان القومية في الجزائر تأتى من

(١٠) MHC. Bilan et Perspectives. Alger. 1977.

نموذج التنمية الذى تضمن التضحية بالاستثمار الاجتماعى لتتركز الجهود على الاستثمار الانتاجى . والانفصال عن التسلط الاقتصادى للقوة الاستعمارية السابقة . ووضع القواعد الصناعية اللازمة لتحقيق التنمية المستقلة . وقد ضمنت هذه الطموحات فى الخطة الثلاثية الأولى (١٩٦٧ - ١٩٦٩) وفى الخطتين الرباعيتين (١٩٧٠ - ١٩٧٣ و١٩٧٤ - ١٩٧٧) . ومع تقييد الاستهلاك أمكن أن تصل معدلات تراكم رأس المال الى أرقام قياسية ؛ فقد قدر البنك العالمى بأن معدل الادخار وصل الى ٤٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى خلال السبعينيات[١١] . ولكن الجهود التى بذلت فى مجال محو الأمية لدى الجزائريين كانت أقل بكثير فلم تزد نسبة الأطفال الممدرسين عن ٨٦٪ غير أن الأمية لدى الكبار قد انخفضت من ٨٥٪ فى ١٩٦٢ الى ٣٥٪ فى عام ١٩٧٨ . وأصبح السكن اذن هو المشكلة التى لم تحل فى الجزائر .

ولا تزد المبالغ المخصصة للاسكان عن ٢٪ من الدخل القومى و٨٪ من الاستثمارات فى مقابل ١٠٪ و٢٠ - ٣٠٪ فى البلدان المتطورة . وقد بدأت ضآلة الدخل لدى جزء من الأسر الى تراكم المبالغ الواجب دفعها كايجار للمكسن مما تسبب بالتالى فى نقص الأرباح التى تجنيها المكاتب المعنية لتحسين وإدارة العقارات وقد تسبب ذلك فى وجود مزيد من القيود على حركة البناء . يضاف الى ذلك ضآلة حجم الاخار الخاص فى صندوق التوفير الذى يسهل امكانية تملك المساكن . وهكذا انخفضت انتاجية قطاع البناء الى حد كبير فلم تصل إلا لانجاز متوسط ٢٧ر مسكن سنويا لكل شخص يمارس نشاطا . ولم يصل معدل الوظائف

---

(١١) Banque Monaiale, Mémorandum sur la situation et les Perspectives économiques en Algérie, 17 fevrier 1978, rapport No. 1816 - Al, Washington, 1978.

العليا (عدد الكوادر العليا / عدد الموظفين) فى شركات البناء العامة إلا الى ٥ر٠ ٪ - ٢ ٪ فى ١٩٧٧ رغم أن المعدل المقبول ينبغى ألا يقل عن ١٠ ٪ وكانت النتيجة هى تزايد النقص فى الاسكان الحضرى من ٠٠٠ر٢١٧ الى ٠٠٠ر٥٥٢ فى المدة بين ١٩٦٦ - ١٩٧٦ . كما ازداد معدل اشغال المساكن من ١ر٦ شخص فى ١٩٦٦ الى ١٦ر٨ شخص فى ١٩٧٤ ثم الى ٣ر٩ فى ١٩٧٧ .

وفى ولاية الجزائر وحدها سجلت الادارات البلدية ٢٠٠ ألف طلب للحصول على مساكن لم يمكن توفيرها . ويستنتج الاجتماعى فاروق بن عطية فى استبيانه عن الجزائر أن سكان العاصمة يعيش منهم واحد بين كل أربعة فى ظروف سكنية سيئة للغاية [١٢]

وقد وصل الموقف الى مرحلة أصبحت فيها أولوية التنمية الصناعية مهددة أيضا إذا لم توجد حلول مناسبة وسريعة لمشكلة الاسكان . ومن بين الـ ٨٠٠ر٧٧٧ر١ مسكن عادى وجد أن ٢٠٠ر١٨٣ر١ لا يتوفر فيها الغاز ولا الكهرباء و٣٠٠ر١٢١ر١ لا يتوفر فيها المياه النقية فى داخل المسكن . كما لا تتوافر المراحيض ولا بالوعات التصريف فى ٠٠٠ر٨٠٠ مسكن . وكانت المساكن المؤقتة والسيئة تمثل ٥٩٩٥٠٠ وحدة يعيش فيها ٤ مليون شخص سواء فى المدن أو القرى . وقد ازداد هذا الرقم كثيرا بعد هذا التاريخ . وحتى بافتراض أن السكن السيئ لم يزد إلا وفق معدلات النمو السكانى فان هذه الزيادة تصل حسب التقدير الأدنى الى ٣ مليون حضرى يعيشون فى المناطق السيئة ومدن الصفيح فى الجزائر - على أساس أن هناك جزائرى من بين كل اثنين يعيش فى

(١٢) F. Benatia. l'espace à Alger aprés 1962. Alger. SNED. 1978. p. 109.

المدن – وتذكر الاحصاءات أن هناك ٦٫٨٩٢٫٢٠٠ شخص يعيشون فى ٨٩٠٫٣٥٠ مسكن حضرى . ويحدد نفس الاحصاء عدد الساكنين فى كل شقة سكنية بمعدل ٧٫٢ شخص . ولكن هذه الاحصاءات تخفى – رغم كل هذه المؤشرات – الحقائق التى توضح مشاكل مدن الصفيح . والواقع أن السلطات لا يتوفر لها احصاء دقيق يفصل مدن الصفيح والمناطق السيئة عن المناطق الحضرية الأخرى (١٣) .

ويمكن القول بأن مدن الصفيح – بمعناها الحقيقى – التى توجد فى ناضور وأكاسيا تضم ١٢٫٨٪ من العاطلين كما أن ٤٢٫٢٪ من سكانها يتوفر لهم فقط فرص العمل المؤقتة و٤٥٫٣٪ لديهم عمل ثابت ولكنه غير مورد . ولدى نسبة الـ٦٠٪ الأكثر غنى من بين سكان مدن الصفيح يتوفر دخل شهرى يتراوح بين ٦٠٠ – ١٠٠٠ دينار (١٤) ويتعيش من هذا الدخل بالطبع أفراد الأسرة جميعا أى أنه موزع على ٦ – ٨ أشخاص فى المتوسط . وينبغى أن نذكر أن بعض الأكواخ تضم أسرا يصل عددها الى ١٠ – ١٥ شخص قد يعيشون جميعا فى غرفة واحدة .

وفى أكاسيا يحيط بالشارع الرئيسى الترابى أكواخ منخفضة مصنوعة من الأخشاب يؤدى بعضها وظائف اجتماعية مثل محل البقالة وحينما نبعد عن هذا الشارع الرئيسى نجد خطوطا متوازية من المساكن القديمة سابقة التجهيز ثم تقسيمها الى أجزاء أصغر ليعيش فيها أكبر عدد ممكن من الأسر . ويزيد انحدار الأرض فى جزء من هذه المنطقة فيصبح من الضرورى فى انشاء سلالم تقود الى المساكن وترتفع هذه السلالم فى خط رأسى قد يصل ارتفاعه الى ٥٠ مترا بدءا

---

(١٣) Benatia, Op. Cit., p. 49.

(١٤) الدينار الجزائرى أعلى قليلا من الفرنك الفرنسى .

من الشارع المرصوف الذى يحيط بأسفل مدينة الصفيح . وتوجد المساكن المرتفعة وهى غالبا مصنوعة من الأخشاب وتتكون من طابقين . حيث تتخللها دهاليز تتكدس فيها أشياء من كل نوع . ويوجد فى أعلاها هوائيات التلفاز أحيانا . ويلحق بالدور الأرضى صندقة (كشك) تمثل امتدادا أفقيا للسكن حينما يصل التكدس فيه الى درجة يصبح معها هذا الامتداد ضروريا . وتمتلئ الشوارع بالأطفال وبالنساء المحجبات وبالباعة الجائلين الذين يبيعون الفواكه والخضر . وحينما تضيق الأزقة يزداد الازدحام والاحساس بالتكدس ففى الأزقة التى لا يزيد عرضها على ٢ر٨٠ مترا تمتد أسياخ من النوافذ تستخدم فى وضع الملابس المغسولة . وتضيف الأكواخ الملحقة بالمساكن احساسا آخر بالازدحام والفوضى وظروف المعيشة غير المناسبة . وتوجد مساحة وحيدة غير مشغولة بالمبانى على جانب الطريق يستخدمها الأطفال كملعب لكرة القدم أحد الرياضات الشعبية فى الجزائر .

أما فى مدينة الصفيح فى ناضور فتبنى المساكن أيضا من الأواح الخشبية والصفيح ولا يستخدم الصفيح هنا فقط فى بناء الأسقف بل أيضا فى تقوية الجدران الخشبية ويقوم بعض الحرفيين هناك بصناعة الشواهد الحجرية . وتمتد الحبال على طول الأكواخ لتستخدم فى وضع الملابس بعد غسيلها ولكى يصل الانسان الى وسط مدينة الصفيح فلابد من المرور من شارع يمكن أن نستقرئ من خلاله تاريخ الجزائر فهناك المساكن التركية القديمة التى تتميز بحدائقها الصغيرة وبجدرانها العالية التى تحفظ للساكنين حرمتهم . ونجد أيضا البائع المتجول الذى يضع بضاعته من الفول السودانى والفستق على عربة صغيرة يدفعها . وهناك دائما كثير من الأطفال وكثير من الحوارى الضيقة وحبال الغسيل والمساكن السيئة

التى تقع على مسافة بعيدة من العمارات الضخمة غير أن الأحوال الصحية أفضل هنا مما هى عليه فى آكاسيا فالمياه النقية موجودة فى الحنفيات العمومية كما أن وجود الأسلاك الكهربائية يعطى انطباعا خاطئا عن أن مدينة الصفيح تلك مخدومة بالتيار الكهربائى ، فالواقع أن هذه الأسلاك تمر من فوق مساكنها دون أن تخدمها . أما داخل المساكن التى لا يمكن أن يلج الإنسان اليها إلا بعد معرفة وثيقة لسكانها ؛ فهو أيضا فقير لا يميزه إلا جهاز التلفاز الذى يجعل الغرفة الرئيسية والذى يشترى عادة بالتقسيط بالاضافة إلى بعض القماش المرسوم الذى يصنعه السكان بأنفسهم . وحينما يبدأ حفل الاستقبال فيكون ذلك عادة بتقديم الشاى ثم يكتشف الزائرون أن من يجلس الى جواره من ناحية هو من رجال الشرطة وأن الآخر موظف كتابى ثم بعض أفراد الأسرة الذين وفدوا من القرية ليعيشوا بصفة دائمة فى ناضور . ورغم أن مدينة الصفيح فى آكاسيا تنحصر فى امتدادها بالنسيج الحضرى المجاور فتزداد تكدسا ، فان مدينة الصفيح فى ناضور تمتد امتدادا أفقيا واسعا على حساب البرارى والأراضى الشجرية .

ومن المستحيل أن نجد اجابة محددة لعدد الأشخاص الأقارب الذين يقيمون لدى الأسرة . ولا تسفر الزيادة السكانية المطردة والسريعة على سكان مدن الصفيح تلك التى وصلت الى مرحلة التشبع بل أن هناك مدنا صفيح قزمية تظهر تدريجيا فى مدينة الجزائر يمكن أن نحددها فى حى كليمادى فرانس وعلى تلال بوازريه . ويمكن أن يؤدى انشاء مصنع فى ضواحى العاصمة الى ميلاد لواحدة من هذه التجمعات القزمية يسكنها العمال الذين يتوفر لهم دخولا معقولة ولكنها لا تكفى لدفع الايجارات المتزايدة . ويقودنا امتداد المناطق السيئة فى النسيج الحضرى وتدهور الظروف السكنية فى كثير من المبانى الى القول بأن عدد سكان

مدن الصفيح أعلى بكثير مما تعلن عنه السلطات الرسمية حتى النسبة التى أوردها فاروق بن عطية وهى ٢٥ ٪ تعتبر أقل من الواقع . فسكان مدن الصفيح والمناطق السيئة ومستعمرات وضع اليد يشكلون تقريبا $\frac{1}{3}$ عدد السكان وهو المعدل الذى يسود العالم الثالث عموما . ومما يثير العجب حقيقة أن المختصين فى اللجنة الدائمة للدراسات والتنمية والتنظيم والتخطيط فى مدينة الجزائر الكبرى ، قد نشروا مؤخرا ما يفيد عن أن سكان مدن الصفيح قد تناقصت نسبتهم من ٨ر٨٪ الى ٦ر٢ ٪ .

وفى عنابة حيث أدت صناعة الحديد والصلب الى الاسراع فى عملية التحضر نشأت مدن صفيح عديدة فى نطاقات الضواحى . وحتى يمكن استيعاب هذه الجيوب من الفقر فقد طرح البنك العالمى مشروعا لانشاء مجمع سكنى مخطط فى هذه المناطق . ونلاحظ فى عنابة أيضا مظاهر للأشغال غير الشرعى متناثرة على الأراضى الزراعية حيث تعرف باسم (القوربى) .

أما فى قسنطينة وغير بعيد من الجامعة التى أنشأها نيماير – والتى تعتبر مدينة فى الطليعة من ناحية محتواها المعمارى التقليدى ، تنتشر أيضا مبان عشوائية حديثة فى شكل مدن صفيح أو مناطق سيئة . والواقع أن قسنطينة مدينة خجولة ومحافظة تسير الحياة اليومية فيها وفق تعاليم الدين ونواهيه ، فالمسجد الكبير يحتل وسط المدينة منذ ١٩٧٩ . ولكن تحويل مقر البلدية القديم الى مجلس شعبى محلى حول أيضا الميدان المركزى الى ما يشبه نظيره فى المدن الاقليمية فى فرنسا بمقاهيه ذات الشرفات وبالناس الذين يتجولون فيه فمن البلفدير يمكن أن يرى الإنسان الجبل المحيط بالمدينة الذى تكسوه الحشائش الطبيعية ولازالت كثير من الأعمال البنائية فى طور التشييد حيث تنشأ العمائر الضخمة بواسطة شركة

سوناتيبا الحكومية وهى مبانى ذات أربعة طوابق تخصص لاسكان الطبقات المتوسطة التى يمتلك رب الأسرة فيها سيارته الخاصة وهى الأسر التى نراها فى أيام الآحاد متجمعة حول البحيرات الريفية المحيطة بالمدينة لتستفيد من طيب الهواء والظلال .

غير أن الطرف الآخر للمدينة الممتد الى ضاحية سان چان يكشف عن وجه المدينة الخلفى حيث تحتل الأكواخ فى امتداد نحو مركز المدينة الصفات العالية لوادى رومل ، كما تمتد جيوب الفقر قريبا من ملعب (استاد) ١٧ يونيو حيث توجد مدينة عبد القادر التى تشكل جزءا من حى الزيادية (سابقا ضاحية لامى) وهى مدينة صفيح يغلب الفقر والبؤس عليها تمتد فيها المساكن على أرض هينة الانحدار . وتبنى هذه المساكن عادة من الطوب اللبن أو من الأحجار التى تغطى بطبقة من الصفيح . وينتظر السكان فيها منذ سنوات توصيل مساكنهم بشبكة المياه النقية ولازال التخلص من القمامة يمثل مشكلة رئيسية فى هذه المدينة حتى بعد موافقة البلدية على تأمين سيارة نقل صغيرة تنقل أكوام القمامة المكدسة التى يتخذ منها الأطفال ملعبا لهم ! . وفى موضع يسمى « الكيلو ٤ » يقع خارج المدينة تمتد مستعمرة لوضع اليد وتزيد مساحتها يوما بعد يوم فعلى مدى منطقة من البرارى المزروعة التى يعتبر البناء فيها محرما وحيث يمتد وادى متعرج تحف به تلال مرتفعة أنشأ السكان على منحدرات هذه التلال مساكنهم غير الشرعية بكثافة تقل عن كثافة المساكن فى مدينة الصفيح ، ولكن الفقر يظل معلما مميزا فتثبت أسقف المنازل الصفيحية باطارات السيارات المستعملة المجمعة من أكوام القمامة فى المدينة .

وحتى تتخذ البلدية احتياطاتها أمام الامتداد المرتقب للسكن السيئ فقد

طرحت عدة عمليات تهدف الى القضاء على هذه الظاهرة مثل تقسيم أراضى الجماز غير أن التكدس يسير بخطى سريعة .

وتظل الجزائر حالة فريدة يقوم فيها الفنيون بعمل المعماريين حيث يتغلبون على ضعف الموارد المالية اللازمة للبناء بانجاز مساكن تتنافس فى قبحها . فتبنى بيوت صغيرة ومتوازية من المواد سابقة التجهيز فتبدو كمكعبات صغيرة وسط خطة مقسمة الى مربعات . ويظل العزل السكنى واضحا فعلى بعد ٥ر١ ك . م من هذه المدينة السيئة بنيت مجمعة سكنية فخمة وخصصت لاسكان ذوى الدخول المرتفعة . ولتقسيم الجماز مدرسته الابتدائية الخاصة وفيما عدا ذلك فهى واحدة من مدن المنامات Cité - Dortoir ولكل مسكن فيها أساساته المعدة من الخرسانة المسلحة وحوئطه المصنوعة من الألواح المجمعة أما السقف فيصنع غالبا من الصفيح المموج . والواقع أن قسنطينة تستقبل كثيرا من المهاجرين الريفيين . ويضاف الى ذلك مشكلة الزيادة الطبيعية .

أما وهران المدينة الثانية فى البلاد فيظهر فيها العزل السكنى واضحا لدى أصحاب السلطة حيث يسكنون فى حى النخيل أو سان أوبير وتبدو مبانيهم فى شكل فلل تتكون من عشر حجرات على الأقل مبنية على الطراز الإسلامى ولكن ألوانها التى يختلط فيها الوردى بالأخضر الفاتح تذكر بالحلوى المصنوعة من الكريمة ولكنها مكلفة جدا . أما بالنسبة لضباط الجيش الشعبى فلا يشكل الحصول على مواد البناء أو العمال أى مشكلة ، ومن الممكن فقط أن يختلف نوع النبات المزروع من حديقة مسكن لأخرى لأن العمال اللازمين لتقليم الأشجار أو تهذيب الحشائش متوفرون دائما . أما مستعمرات وضع اليد فى وادى رحى فهى أسوأ حالا بالطبع وتحتل المساكن الطينية منحدرات التلال المشرفة على الوادى فتظهر

بأوانها الطينية أو الرمادية حسب مادة البناء وهى من الطين أو الأحجار مختلفة باللون الأبيض والأزرق الذى تظهر به الفلل الصغيرة . ولا تتمتع هذه المساكن بالمياه النقية كما أنها محرومة من الصرف الصحى وتمتد المستعمرة حيثما تتاح الأرض اللازمة للامتداد وعادة ما يكون ذلك فى الأجزاء الأكثر ارتفاعا . وتظهر هنا أيضا مشكلة ارتفاع المبانى السيئة المشيدة على أرض شديدة الانحدار رغم مراعاة قواعد السلامة فى هذه البنايات . ويمكن أن نلاحظ هنا علامات الانهيارات الأرضية فى جهات عديدة حيث ينتج ذلك عن استمرار تساقط الأمطار . وتستدعى الأسر الفقيرة أحد البنائين ليقيم لهم حائط يستخدم كدعامة مبنية من الأحجار والطوب ضد هذه الانهيارات غير أن بعض ساكنى مدن الصفيح يفرون أمام انهيارات المساكن خاصة فى سيدى هوارى . أما المدينة الأسبانية القديمة التى تشرف عليها متعة سانتاكروز تحتوى حتى الآن على بعض الواجهات المعمارية التقليدية الجميلة . وهى عناصر يحافظ عليها فى عمليات التجديد الحضرى الحالية . ولكنها تحتوى أيضا على كثير من المناطق السيئة تحولت بعضها الى بيئة مرضية تنتشر منها العدوى مما اضطر السلطة الى اخلاء السكان دون أن توجد لهم حلول اسكانية بديلة .

غير أن وهران تمتلك عددا من مبانى الخدمات المهمة تبعا لما كانت تلقاه من رفاهية أثناء الفترة الإسلامية . وقد بقى من هذه المبانى دار الأوبرا والكاتدرائية ومبنى البلدية التى أصبحت هنا أيضا مقرا للمجلس الشعبى المحلى . والواقع أن وهران بمطارها الدولى وبجامعتها وبمينائها وبمنطقتها الصناعية فى أرزاو ، يمكن أن تلعب دور مدينة التوازن Métropole d'équilibre بالنسبة للجزائر العاصمة وبالنسبة لكل الجزء العربى من البلاد : وتحتل برامج الاسكان

الاجتماعى المخصص للطبقات المتوسطة أهمية خاصة فى وهران الى جانب المجمعات السكنية مثل مدينة الميموزا (السنط) فى العين البيضاء وتوجد انجازات مهمة مثل مدينة أشجار اللوز التى افتتحت فى ١٩٧٩ وهى عبارة عن مبانى قليلة الارتفاع ذات واجهات يحليها اللون الأصفر والبنى والوردى . أما وسط المدينة والمنطقة الشاطئية فيسودها النشاط والحركة . ولكن هذه الخدمات تبدو من ناحية أخرى مثيرة للتفاوت الاجتماعى بين قلة من السكان يعيشون فى بحبوحة ويتمتعون بكل ما هو كمالى . بل ويفرضون أنفسهم على شعب يتحمل وحده عبء التنمية .

وبوعى بالمشكلة السكنية ، قررت السلطات الجزائرية زيادة معدل انجاز المبانى من ٣٠ ألف وحدة الى ١٠٠ ألف وحدة سنويا ابتداء من بداية الثمانينيات ، ووجهت الجهود الى كل الجهات فى آن واحد . فمن العمل على كبح الخروج الريفى بزيادة الأرباح المخصصة للريفيين بنسبة ٥٠٪ فى القرى الزراعية الاشتراكية الى بدء أجهزة التخطيط الحضرى عملها . وفى ١٩٦٨ أنشئت اللجنة الدائمة للدراسات والتنمية والتنظيم والتخطيط لمدينة الجزائر الكبرى COMEDOR التى صودق على خطة عملها فى ١٩٧٥ . ولمواجهة المضاربات العقارية بدأت خطة لتكوين الاحتياطى العقارى فى ١٩٧١ . وأصبح لمعظم المدن الجزائرية خطة شاملة ضمن الصندوق الجزائرى للتخطيط الاقليمى CADHT كما بدأ الاصلاح الادارى منذ عام ١٩٧٤ باعادة التقسيم الادارى الى ٣١ ولاية و١٠٦ دائرة و٧٠٣ محلية . كما تمت تقوية الاستقلال الادارى للتجمعات المحلية وتنظيم السياسة اللامركزية وعدلت قوانين تصاريح تقسيم الأراضى وتصاريح البناء فى سبتمبر ١٩٧٥ . وفى مايو ١٩٧٦ بدأ تطبيق سياسة نزع الملكية من أجل المنفعة

العامة بما يسمح باستغلال أفضل للأراضى فى الهوامش الحضرية . وفى ١٩٧٧ أنشئت وزارة الاسكان والتشييد الى جانب وزارة البناء والمرافق العامة . وفى ١٩٧٨ أنشئ المعهد القومى لدراسات وبحوث البناء INERBA من أجل تجهيز القاعدة الفنية اللازمة لتنفيذ توجيهات وزارة الاسكان والتشييد وفى سبيل تحقيق ضبط لقطاع البناء [١٥] . وفى مجال المرافق العامة حددت القواعد الأساسية [١٦] ففى المجال الصحى روعى أن تكون فى كل محلية (٥٠٠٠ – ١٥٫٠٠٠ نسمة) مركز صحى لكل ٣٠٠٠ – ٥٠٠٠ شخص وعيادة شاملة مجهزة بوسائل رعاية الأمومة والطفولة لكل ٢٠٫٠٠٠ – ٣٠٫٠٠٠ شخص . وفى الدوائر (الدائرات : ٣٠٫٠٠٠ – ١٠٠٫٠٠٠ نسمة) ينبغى أن يكون هناك قطاع طبى اجتماعى . ومستشفى تحتوى على ٢٤٠ سرير . وفى كل ولاية (٣٠٠٫٠٠٠ – ٨٠٠٫٠٠٠ نسمة ما عدا ولاية الجزائر) ينبغى أن يكون هناك مستشفى يحتوى على ٦٠٠ سرير على الأقل بالاضافة الى معمل طبى ومدرسة للمهن الطبية المساعدة .

وما تزال الجزائر ترى فى استخدام المواد سابقة التجهيز حلا لمشكلاتها فمنذ عام ١٩٧٧ توالى وفود فرق الخبراء سواء من البنك العالمى أو من اليونسكو أو منظمة التنمية الصناعية أو من المركز الفرنسى العلمى للبناء أو من المعهد العلمى للبناء (المجر) ... الخ وتراكمت التقارير التى قدمها الخبراء بالاضافة الى دراسة حديثة عن امكانيات البناء سابق التجهيز والمرافق العامة فى اقليم وهران بالجزائر [١٧] . وما من شك فى أن تحسين معدلات الانجاز تستدعى الاستفادة

---

(١٥) الحكومة الجزائرية – قانون انشاء معهد دراسات وبحوث البناء – الجزائر ١٩٧٨ .
(١٦) التقرير الوطنى عن الجزائر فى مؤتمر فانكوفر – الجزائر – ١٩٧٦ ص٤٦ .
(١٧) دراسة قدمتها منظمة التنمية الصناعية – عقد رقم ١١٤/٧٨ – يوليو ١٩٧٩ .

من الخبرات الأجنبية بهدف تنظيم العمليات البنائية التى تقوم بها المؤسسات الجزائرية ويستلزم ذلك أيضا شراء مصانع المواد سابقة التجهيز التى يتم تركيبها أيضا بواسطة الخبراء الأجانب مع تكثيف بكل الوسائل الممكنة لوسائل انتاج المساكن . ومنذ الخطة الرباعية الثانية طور قطاع البناء وسائله الفنية مستفيدا فى ذلك من الموارد المالية الاضافية التى حققها البترول . كما أن الخبرات الصناعية تستقدم تدريجيا الى البلاد .

غير أن نقط الاختناق سوف تظل موجودة لعدد آخر من السنوات . ويتمثل ذلك فى نقص المؤسسات التعليمية الوطنية وضعف الامكانية الانتاجية للمؤسسات ونقص الكوادر وتحديد الموارد المالية . ومن الأمور الواضحة أن التوجيه الانتاجى الحالى يتم على حساب ٤٠٪ من السكان يمثلون الفئات الفقيرة التى لن يمكنها السكن فى المجمعات السكنية التى وعدوا بها والتى لا يوزع إلا نصف عددها فى المدة المحددة . هذا بالإضافة إلى أن فرق المهندسين الذين يقدمون التوصيات ليسوا أكفاء من الناحية الاجتماعية ويجهلون الكثير من الحقائق الحضارية عن السكن . وقد أوضح الخبير الاجتماعى الجزائرى عبد المالك السيد لخبراء معهد البناء الفرنسى الحقائق الأساسية التى تتصل بالتركيب الأسرى النووى والممتد وبقواعد الحياة الاجتماعية والنماذج الحضارية لملكية الأراضى وتوزيع الميزانية حسب الخطة الزمنية ، وتوزيع الميزانيات الأسرية ... الخ (١٨) مشيرا الى أن عملا آخر سوف يجرى على المساكن سابقة التجهيز لاعطائها طابعا محليا مثل تعديل الواجهات وانشاء الشرفات .

(١٧) A. Sayad, Le rapport au logement moderne, Alger, 1977, p. 5, 13, 24.

وعلى المستوى الرسمى اتفق على أن تعطى مشكلة السكن السيئ أولوية خاصة [١٩] . ولكن الواقع يؤكد أن الجهود التى بذلت لصالح سكان المناطق السيئة ومدن الصفيح ومستعمرات وضع اليد لازالت محدودة للغاية ورغم ذلك فان البرامج التى تستهدف اصلاح هذه المناطق منتظر أن تنتقل الى حيز التطبيق فى المستقبل القريب . والحقيقة أن الجزائر لها تجربتها الغنية فى المشاركة الشعبية فى البناء من خلال التنظيمات الشعبية مثل الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائريين UNJA والاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين UNPA واتحاد المجاهدين واتحاد النساء الجزائريات UNFA والاتحاد العام للعمال الجزائريين OGTA بالاضافة الى تجارب محلية ناجحة أخرى استهدفت اعادة السكان المقيمين فى مدن الصفيح مثلما حدث فى ستاويلى قريبا من الجزائر العاصمة .

وتعد الجزائر فوق ذلك واحدة من البلدان القليلة فى العالم الثالث التى يمكنها أن تضع نهاية سريعة لمدن الصفيح فيها عن طريق اكمال بناء المجمعات السكنية وفق البرامج الوطنية التى تضع أولوية للقضاء على مظاهر السكن السيئ . وقد يكفى كخطوة أولى أن توضع قائمة وموازنة للاعتبارات والعمليات المحلية التى تتابعت بعد الاستقلال . ثم يمكن بعد ذلك لوزارة الاسكان والتشييد أن تبادر بتنفيذ عملية رائدة تختبر من خلالها امكانية البناء بالجهود الذاتية المعانة ومن النفقات التى سوف تتضح فيما بعد يمكن للمشروع النهائى أن يعمم . وفى مجال التعاون الثنائى يمكن لمثل هذا البرنامج أن يلقى مساندة من اللجنة الجزائرية الفرنسية المختلطة التى تعقد اجتماعاتها سنويا برئاسة وزيرى الخارجية فى البلدين .

(١٩) من مقابلة مع السيد بالقايد السكرتير العام لوزارة الاسكان والتشييد فى الجزائر : ٣ ديسمبر ١٩٧٨ .

المشرق العربي : القاهرة والعشوائيات السكنية :

يظهر وادى النيل فى الصورة الجوية كشريط رفيع قاتم يسير وسط صحراء شاسعة وتتوزع على جانبيه المنشآت العمرانية والمستوطنات البشرية ، بدءا من سد أسوان حتى دلتا النيل . وسكان مصر زادوا من ٤٠ مليون نسمة فى الثمانينيات الى ٦٢ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ لا يتوفر لهم فى هذا الوقت إلا ٦ر٣٪ من المساحة الكلية لمصر . وتشمل تلك النسبة ذلك الشريط الضيق الذى يمتد بين الصحراء الليبية والصحراء العربية . ولازالت الهجرة الريفية التى تنتهى الى بعض المدن الكبرى سمة مميزة فى مصر ، فالهجرة من الريف تنتهى الى بورسعيد والاسماعيلية فى منطقة قناة السويس . والى الاسكندرية وطنطا والمحلة الكبرى فى الدلتا . وتستقبل القاهرة الجزء الأعظم من هذه الهجرات . وإذا كانت نسبة التحضر قد وصلت فى مصر الى ٤٤٪ فانها قد وصلت الى ٥٠٪ مع نهاية القرن العشرين [٢٠] . وتبعا للنمط التوزيعى للسكان فى مصر فان حساب الكثافة العامة لا يعطى دلالة قوية عن توزيع السكان بقدر ما تعطيها الكثافة على أساس الأراضى المسكونة فعلا والتى زادت من ٢٧٩ نسمة / ك م٢ فى ١٩٨٧ الى ٨٤٥ فى ١٩٦٦ ثم الى ١٠٤٢ نسمة / ك م٢ فى ١٩٧٥ . وتتحكم هذه الكثافة المفرطة فى المستقبل الاقتصادى للبلاد أكثر مما يتحكم التوزيع النسبى للأنشطة التقليدية والذى يشمل ٥٥٪ فى الزراعة ٢٥٪ فى الخدمات والتجارة و٢٠٪ فى الصناعة وقد ازداد سكان القاهرة من مليون نسمة فى عام ١٩٣٠ الى ٥ مليون فى عام ١٩٦٠ ثم الى ٩ مليون فى ١٩٨٠ يعيش ثلثهم تقريبا فى مساكن سيئة .

---

(٢٠) Omar El - Agraa et A. M. Ahmed, "Regional Assessment of Human Settlements Policies in Arab Countries", Habitat international. Vol. 3. No. 3 - 4, p. 357.

وتزيد الكثافة فى العاصمة التى قدرت بـ٢٥ ألف نسمة ك م٢ الى ١٧٠ ألف نسمة / ك م٢ فى منطقتى شبرا وباب الشعرية وهو رقم قياسى عالمى لا يضاهيه إلا الرقم الخاص بهونج كونج .

والى جانب الأحياء الراقية مثل مصر الجديدة التى تتميز بمبانيها الفاخرة يظل الواقع السائد ممثلا فى تكدس وازدحام لا يمكن السيطرة عليهما . وتشبه القاهرة اليوم روما القديمة ؛ فهى مدينة تحتوى على كثير من البنايات الآيلة للسقوط التى تتهدم على ساكنيها فتقتل عشرات الأشخاص [٢١] . وحينما يصعد الإنسان الى الكبارى العلوية الدائرية التى تعلو حركة السيارات المزدحمة فى ميدان التحرير الذى يقع فى قلب المدينة تصبح الضوضاء والقذارة والتلوث سمات مميزة توجد بدرجات متفاوتة فى كل أنحاء العاصمة فتصل الى أقصاها فى منطقة الزبالين التى وصفناها فى موضع سابق . كما أن الانطباع عن القبح المتمركز فى الأحياء الشعبية بعماراتها الرمادية أو البنية لا يمكن أن يمحوه انطباع آخر عن لغة القاهريين الساحرة وحديثهم الطيب الودود . وفى تلك المناطق التى يتراكم فيها التوتر الاجتماعى الناتج من الفقر فى هذه الأحياء ، تتراكم المهن الحرفية الصغيرة التى ترتبط بالقطاع غير الرسمى والتى تنتهى بنوع من التطفل الحضرى فهنا نجد ماسح الأحذية كما نجد بائع الكبريت ....

ولا تتوفر للأسر الفقيرة سوى دخل بسيط وهم يشكلون نسبة العشرين فى المائة من القاهريين الذين لا تتوفر لهم الكهرباء والثلاثين فى المائة الذين لا تتوفر لهم المياه النقية .

---

(٢١) "Cités géantes", enquête du Monde, 8 Mars 1978.

أما عن الحاجة الى الصرف الصحى ، فهى تتجاوز أربعة أضعاف قدرة شبكة المجارى فى القاهرة . ويوجد ٢٠٪ من السكان لا يتوفر لهم أى نظام للتخلص من المياه الزائدة عن الحاجة . وقد أجرى استبيان لقياس النقص فى المرافق والخدمات . فوجد أن ٥ر٢٣٪ من الأطفال الذين وصلوا الى سن التعليم الابتدائى لا تتوفـــر المدارس اللازمة لاستقبالهم مما يزيد من حدة وخطورة الأمية (٢٢) . ولازالت خدمات الهاتف والبريد والطريق والمستشفيات والمساحات الخضراء دون ما هو مطلوب بكثير . وقد احتوت الخطة الخمسية ١٩٧٨ – ١٩٨٢ على قائمة من النوايا الطيبة ولكن أين يمكن لبلد تعانى من ديون خارجية تصل الى ١٢ مليار دولار من أموال لتنفيذ بنود هذه الخطة . وفى انتظار الحل ابتكر واضعو اليد السكن فى مقابر المدينة التى أصبح يشغلها الآن ٥٠٠ر٠٠٠ نسمة من الأحياء ، الذين يوجدون فى هذه المقابر بطريقة غير شرعية . ففى مقابر القاهرة (القرافة) بنت الأسر المسلمة الغنية مساحات خاصة بها تسهل عليهم زيارة القبور ، وكان أن تحولت هذه المساحات إلى مآوى مؤقتة . وفوق ذلك تزداد درجة تريف Ruralisation القاهرة فليس هناك مدينة أخرى فى العالم الثالث يمكن أن نجد فيها هذا الاضطراب والفوضى ومازالت مناطق الاسكان الاجتماعى تتحول الى مناطق سيئة Taudification مما يعد ذلك عاملا مهما فى زيادة مشكلات السكن السيئ مثلما حدث فى عين الصيرة .

فعبر طريق ترابى يمر من تحت قناة قديمة يصل الإنسان الى مجمعة عين الصيرة السكنية التى تقع بحذاء حى القلعة المركزى القديم . وعلى جانبى شارع طويل غير مرصوف تقف عمائر مكونة من أربعة طوابق وفق خطة شطرنجية

(٢٢) التقرير الوطنى عن مصر فى مؤتمر فانكوفر – القاهرة – ١٩٧٥ .

لا يوجد فيها أى مظهر للترف . وتنقص فى تلك المساكن كل الخدمات الأساسية ما عدا الكهرباء . ويحل الباعة المتجولون محل المتاجر وتمتد حبال الغسيل عبر النوافذ . ويتمثل المجال الترويحى الوحيد أثناء اليوم فى لعب الأطفال وسط أكوام ظاهرة من القذارة تحتوى على برك الماء والأشياء المهملة والطين . وينفصل حى عين الصيرة عن النسيج الحضرى الحقيقى بالقناة التى أشرنا إليها من ناحية وبطريق يمتلئ بالحركة وأراضى شاغرة يشغلها واضعو اليد من الناحية الأخرى . وقد بنيت المساكن الاقتصادية وفق طرق فنية سابقة التجهيز استوردت من أوربا . وهى فى كل الأحوال مزدحمة بسكانها ولم تتعرض اطلاقا لاصلاح أو صيانة .

وكانت الحكومة تركز كل جهودها على القاهرة فى الخطتين الخمسيتين الأولتين فبنت فيها ثلث اجمالى المبانى الى أقيمت فى كل البلاد . غير أن نقص الأموال اللازمة للاستثمار أدت الى تحويل المبانى الجديدة الى مناطق سيئة فى خلال عشر أو خمس عشرة سنة من البناء . فقد أدى تجميع القمامة مثلا الى تحويل الأراضى الشاغرة الى مخازن للفضلات ولعلب الصفيح الفارغة . ولما كانت هناك صعوبات فى تصريف مياه الأمطار فقد تحولت كثير من المناطق الى برك يملؤها الماء الراكد وأصبحت تلك المناطق وسطا ملائما لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض المعدية وتحولت الى مسطحات تعوق الاتصال بين بيت وآخر . وتهدمت واجهات المنازل فأصبحت فى حاجة الى مزيد من الاصلاح .

وفى مواجهة الازدحام السكنى لم يتردد السكان فى بناء غرف اضافية من الطوب اللبن تعلو أسطح الشرفات أو فى اضافة جزء من مدخل البيت لتوسعة المسطح السكنى ولم يفعل الفنيون المكلفون بالعمل على احترام قواعد تخطيط المدن والتنظيم العام سوى أن تركوا السكان يفعلون فعلهم رغم ما تتصف به هذه

الغرف الاضافية من شروط غير صحية . بل أن بعض الأسر عمدوا الى بناء أكواخ اضافية الى جوار المبانى الأصلية فمارسوا بذلك وضع اليد على الأراضى العامة كما عمد آخرون الى الغاء الشرفات بتحويلها الى غرف اضافية تمتد الى شرفات الطابق الأعلى .

وقد طرأت هذه الظروف بالمثل على منطقة امبابة التى تقع الى الشمال الشرقى من وسط المدينة . حيث كانت امبابة منذ عشرين عاما عبارة عن منطقة ريفية عمد بعض سكانها الى بناء أكواخ بوضع اليد على جزء منها يقع على مشارف منطقة سكنية تحتلها الفلل الفاخرة . ثم تدخلت الدولة عن طريق مشروع للاسكان الاجتماعى يصل عدد ساكنيه اليوم الى ١٥٠ ألف نسمة . وتشير النتائج الأولية لاستبيان حديث الى أن منطقة امبابة – كعين الصيرة وشبرا وحدائق زينهم – تعانى جميعها من التدهور السكنى ، فالسكان يعيشون جنبا الى جنب مع الحيوانات . ووصل التزاحم السكانى حد الخطر فقد أصبح من المألوف أن تشترك ثلاث أسر فى نفس الشقة السكنية أى ما يعادل عشرين شخصا يتكدسون فى ثلاث غرف . وحينما يصل الوافدون الجدد فيضيفون الى هذا التزاحم تزاحما آخر تطرأ تحولات على استخدام المسطح السكنى ، فالمطبخ يصبح غرفة نوم وكذا الحمام . والواقع أن التكنولوجيا الغربية فى البناء قد دخلت الى هذه المنطقة – كما فى غيرها – كما لم يوضع فى الأذهان مسبقا درجة التزاحم واختلاف نمط الحياة بين الغرب وأمثال هذه المناطق . فالسكان يرفضون هذا النوع من المساكن الأشبه بالمكعبات الخرسانية المتلاصقة . ويترجم هذا الرفض باتساخ هذه المساكن وبتدهورها السريع على الرغم من أن هذا الاسراف فى استخدام المواد لبناء عمائر يتناقص عمرها الافتراضى الى النصف يمكن أن يقلل منه عن طريق تأمين

المساعدات الفنية من خلال مجلس ادارة يشكل بعد الانتهاء من مرحلة البناء يتولى الحفاظ على حالة المساكن ودرء هذه المساوئ عنها . ولكن أصل الداء كله يرجع الى المهندسين والفنيين الذين يسرفون فى استخدام مواد البناء متجاهلين النداء الذى يردده المعماريون والاجتماعيون اليوم عن ضرورة اتساق المساكن مع المعطيات الحضارية المحلية .

وتوجد منطقة سيئة أخرى تقع قريبا من وسط المدينة تلك هى منطقة الفسطاط التى تحوى بضع عشرات الألوف من السكان يسكنون فى أكواخ مبنية من الطين والأحجار وتستخدم فى أسقفها الكتل الخشبية التى تغطى بمادة من البلاستيك تعلوها طبقة من الطين ويستخدم الجير الأبيض فيها كطلاء للمداخل رغم وجود بعض المساكن الحجرية التى تعيش فيها أسر أقل فقرا ويستخدم فى طلائها أوان أخرى كالأزرق الفاتح أو الأصفر . والى جوار هذه المساكن وفى نهاية بعض الطرق الترابية يصادف الإنسان أكوام القمامة التى يتصاعد منها الدخان الأسود والتى تمتلئ بالفئران فى هذا الحى المزدحم . وتختفى كل هذه المساوئ وراء مبنى ادارى مشيد من الطوب والخرسانة المسلحة يقف فى مواجهة الشارع الرئيسى . وكل المساكن فى هذا الحى هى نتيجة للبناء بالجهود الذاتية باستخدام الطوب اللبن والطبن المجفف فى عمل حوائط مصمتة تحتوى نادرا على فتحات (نوافذ) ضيقة . وفى ركن أحد الشوارع يوجد مقهى يحتل بناء جيدا كما يحتوى على جهاز تلفاز تلتف حوله زبائن المقهى ويتجمع فيه شباب الحى . وقد تحول بعض سكان مدينة الصفيح فى الفسطاط الى احتراف التسول وتتحول مساكن هؤلاء الى عشش من الطين المغطى بالقش . وهو تجمع قروى حقيقى يقع فى وسط القاهرة يصبح من المألوف فيه أن نرى الأبقار والماعز أو الخنازير ترعى

وسط القمامة ولا يوجد فيه من الحرفيين سوى بائع الغاب الذى يحصل على سلعته من المناطق المجاورة ويعرضها فى محله لتستخدم فى عمل السواتر والأسقف .

بالاضافة الى هذه الأحياء توجد مناطق سيئة أخرى لا يمكن التعرف عليها إلا إذا توغل الإنسان فى عمق النسيج الحضرى بل يلزم الإلمام بجوانبها تجنيد جيش من الباحثين لاحصاء جيوب الفقر الممتدة فى ضواحى القاهرة على طول بضع عشرات من الكيلو مترات والواقع أن رحلة فى القاهرة من طرفها الى طرفها هى رحلة طويلة بين مدينتين فعلى حدود الصحراء لازالت مستعمرات وضع اليد فى حالة نمو بينما على شواطئ النيل أصبح الفلاحون الذين أقاموا مساكنهم وسط مزارع الفول والموز جزءا من المدينة ذاتها .

وحسبما ينص القانون المصرى فان على صاحب كل بناء أنم يحصل على تصريح مسبق من المجلس الأعلى بعد أن يقدم المالك رسما هندسيا يوقع عليه معمارى مقيد فى النقابة . وأن يكون هذا الرسم مطابقا للمواصفات والمعدلات المعترف بها . ولكن كيف يكون هذا القانون مطبقا مع وجود هذا الامتداد السيئ وهذا التكدس من المبانى الهشة ؟ ان الجامع الأزهر نفسه يمتد تاريخه الى أكثر من ألف عام والذى يعد رمزا للروح الاسلامية فى مصر يتعرض أيضا لمثل هذا التدهور .

ومدن الصفيح موجودة أيضا فى الاسكندرية ممثلة فى حى الكارنتينة بسكانه الذين يبلغون ٥٠٠٠ نسمة . والواقع أن نمو الاسكندرية التى وصلت منطقتها الحضرية الى ٣ مليون نسمة لم يكن أكثر ضبطا مما حدث فى القاهرة . ومن هنا يمكن القول بأن التحديات موجودة على المستوى القومى . وفى مواجهة

هذه التحديات هيأت السلطات المعنية خطة طموحة تهدف الى بناء مدن جديدة تقع خارج منطقة الوادى [٢٣] . وتتحدد أهداف هذا المشروع فى اعادة تعمير منطقة قناة السويس بعد الحرب واعادة توزيع السكان والأنشطة على مساحة أكبر من مصر (سيناء ، المنطقة الساحلية ، المدن التوابع فى الصحراء) بالاضافة الى تنمية المرافق والتوسع فى الصناعات البنائية . وفى سبيل تحقيق هذا البرنامج نفذ العديد من الخطط الاقليمية .

فقد أدت خطة تعمير منطقة القناة التى نفذت فى المدة من ١٩٧٣ - ١٩٧٦ الى استيعاب ٩٠٠ر٠٠٠ ساكن سوف يزيدون الى ثلاثة ملايين عام ٢٠٠٠ . فبعد حرب ١٩٧٣ تعرضت المدن على محور قناة السويس بين السويس وبورسعيد لكثير من التخريب وصل أحيانا الى نسبة ٩٥٪ فى بور توفيق ، وقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تشجيع الاستثمار الخاص فى هذا المجال رغم ما أدى إليه ذلك من تضخم وصل الى حد التوتر . وعلى الصعيد المالى ساعدت المعونة المالية المقدمة من دولة الامارات العربية المتحدة عن طريق البنك العربى للتنمية الى انجاز عدد من المدن الجديدة على طول قناة السويس .

ففى الاسماعيلية ، تلك المدينة المتوسطة التى وصل سكانها الى ٥٠ ألف نسمة والتى تتميز بدرجة عالية من الجمال رغم أن الوقت يمضى فيها بطيئا وفق ايقاع الحياة اليومية فى مصر ، أنشئت مدينتين تابعتين فى عام ١٩٧٨ . الأولى هى أبو خليفة التى تقع على مسافة ٢٠ ك م الى الشمال من الطريق المتجهة الى بورسعيد . وفيها طريق حجرية تعبر القرية القديمة وتستخدمها العربات التى

(٢٣) من بحث للسيد محمد كامل أبو الفتوح مدير عام تخطيط المدن فى وزارة الاسكان والتشييد .

تجرها الحمير وسط المحال التى تعرض أنواعا متعددة من الفواكه والخضروات . وتنتهى هذه الطريق الى ميدان واسع غير مرصوف تحيط به عمائر مكونة من أربعة طوابق يميزها الشرفات الواسعة . وتميزها أيضا مادة البناء حيث أن الواجهات مغطاة بالأحجار غير المشذبة التى تعطى مظهرا جماليا والتى استجلبت من المحاجر التى تقع على بعد ٥٠ ك م بأسعار منخفضة جدا تتمثل فقط فى تكلفة النقل [٢٤] . وتحتوى كل عمارة على عشرين شقة . ولا يزيد ايجار الشقة المكونة من غرفتين عن ٥ر٣ جنيه مصرى وهو مبلغ لا تصل نسبته الى ٢٠ ٪ من دخل رب الأسرة . وخلف هذا القطاع السكنى الجماعى تمتد المدينة الجديدة فتشمل منطقة مكونة من بضع مئات من المساكن الفردية . وخططت هذه المساكن الفردية بحيث يمكن استخدام الفناء الداخلى فى تربية الدواجن . ويعيش فى معظمها فلاحون يدفعون ايجارا شهريا قيمته ٥ر٢ جنيه . وموزع فى الميدان المركزى مبانى الخدمات ممثلة فى المدرسة ومركز البريد الذى بنى على نمط البواكى Décades التقليدى ، بالاضافة الى مركز الشرطة ومحال بيع المواد الغذائية . وبالقرب من هذا الميدان توجد محطة المياه فى مبنى غير جميل من الناحية المعمارية ولكنه ثمين جدا بالنسبة لأبو خليفة وتسمح هذه المحطة بامداد كل المساكن بما يلزمها من مياه .

والواقع أن نجاح أبو خليفة لا يعود فقط الى طبيعة الانشاءات ونوعية المساكن الفردية أو الجماعية ، فحول هذه المدينة الجديدة لازال الفلاحون يستخدمون الطرق القديمة فى البناء بالطين ، فالطوب والطوف ليسا إلا نوعين

---

(٢٤) المعلومات الواردة هنا سجلت أثناء زيارة للموقع نظمتها هيئة اليونسكو بمناسبة انعقاد حلقة نقاش (سيمنار) عن الاسكان (نوفمبر ١٩٧٧) .

من الطوب الطينى المعروف الذى يخلط فيه الطين بالطفل أو بالرمل . ويصب فى قوالب ثم يترك ليجف فى الشمس ثم يستخدم فى البناء طبقة بعد أخرى . ورغم طول الوقت الذى يستغرقه هذا العمل فان الناتج يكون مادة صالحة لبناء مساكن ثابتة وبأسعار رخيصة للغاية . وعلاوة على ذلك فمدينة أبو خليفة الجديدة لا تمثل مظهرا متناقضا مع هذا الوسط الريفى بل أنها تتجانس معه وتعطيه مظهرا جماليا لأنها مدينة لها نفس الروح الريفية .

وفى ضواحى الاسماعيلية الجنوبية توجد مدينة جديدة أخرى هى مدينة الشيخ زايد التى تتكون من شارعى طولى وضعت فيه صورة كبيرة للشيخ زايد الذى ساهم ماليا فى بناء مساكن هذه المدينة . وقد استخدمت نفس المواد والأساليب البنائية التى استخدمت فى أبو خليفة . ورغم أن الانجاز قد تأخر قليلا فى مدينة الشيخ زايد نظرا لأن بعض مبانى الخدمات الشبابية والرياضية كانت نفسها للجنود التابعين للأمم المتحدة بعد حرب ١٩٧٣ . ويتمثل التركيب الاجتماعى فى هذه المدينة فى الطبقة المتوسطة المكونة من الحرفيين والتجار والموظفين . وهنا أيضا ينتهى السكن الجماعى الى فئة من السكان غير تلك التى تمثل الثلث الأكثر فقرا الذى تبنى السلطات المساكن من أجلهم . وتكشف الزيارة لأحد المساكن الفردية عن أن التحول فى استخدام المسطح السكنى لا يشير الى ميل نحو تكون منطقة سكنية سيئة Taudis ففى المسكن تقيم أسرة مكونة من ستة أشخاص من بينهم أربعة أبناء فى ثلاث غرف تستخدم احداها كغرفة للمعيشة بالاضافة الى مطبخ وحمام وفناء خلفى . وفى أثناء النهار حيث يعمل الأب فى الاسماعيلية ويذهب الأبناء الى المدارس تدعو الأم الجارات لزيارتها . ويقسم الفناء المكشوف الى قسمين يفصلهما حاجز ليربى فى أحدهما الدواجن والماعز ويستغل

الآخر فى اعداد الطعام أو فى تعليق الثياب المغسولة . ويشهد تجهيز المسكن الداخلى على أن هذه الأسرة موسرة نسبيا فهناك الأثاث الجيد والتلفاز والمدخل المزين بالاضافة الى ارتفاع الحوائط ، وتغطية جزء من الفناء المكشوف ليستخدم كحجرة اضافية وحتى لا يحدث تحول معمارى نحو السوء Taudification تمنع السلطات المحلية الارتفاع بالبناء فوق الحد المسموح به وكأن تجربة عين الصيرة لم تمح من أذهان القائمين على الأمر .

وفى خلال المدة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ أنجز ٣٢٧٠٠ مسكنا فى منطقة قناة السويس وقد أمكن تحقيق هذا الانجاز الهائل بمساعدة المعونات الخارجية وكان الثمن هو تكلفة بنائية مرتفعة جدا . فقد انتهى الأمر فى المواد المستوردة . وقد أشار أحد المسئولين فى بلدية مدينة الشيخ زايد على أن القيمة الايجارية الحقيقية للشقة السكنية المكونة من غرفتين تصل الى ٣٤ جنيها فى الشهر ، ولكن المستأجرين لا يدفعون سوى سبع هذه القيمة : ٣ر٥ - ٥ جنيهات شهريا ، ولم يكن من اليسير تقديم مثل هذه الهيئة إلا بدعم مكثف من الدولة التى تريد أن تضمن ولاء الطبقات المتوسطة بطريقة غير مباشرة .

وكانت هناك خطط اقليمية أخرى تهدف الى تفريغ القاهرة التى تحتوى وحدها على ١٣ ٪ من اجمالى سكان البلاد فتقدم بذلك نموذجا قريبا فى تضخم الرأس الحضرى كما كانت هناك مدن جديدة أخرى . وتظهر هذه المدن الجديدة اقليم القاهرة بمظهر صناعى . والواقع أن الصناعة المصرية تتمركز منذ عهد عبد الناصر الذى أراد أن يصل الى رأسمالية حكومية فى عدد من المواقع يستفيد فيها العمال من بعض المزايا الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالسكن . والعمال المصريون - مثل المكسيكين ومثل الطبقة العمالية فى العالم الثالث عموما - تشكل

فئة اجتماعية تتمتع ببعض الميزات النسبية ولكن وجه الشبه منعدم بين هؤلاء وبين الطبقات العمالية (البروليتاريا) فى ظل النظام الشيوعى التقليدى . وتبعا لهذه المزايا فان السكن الاجتماعى لا ينتهى كما هو مفروض لفئة الـ٣٠٪ أو الـ٤٠٪ الأكثر فقرا من بين السكان الحضريين .

وعلى هامش المنطقة الصناعية فى حلوان (التى يعمل بها ٢٠ ألف نسمة وهى تقع على بعد ٢٥ ك م من وسط القاهرة) أنشئت مدينتان جديدتان . حلوان الشمالية (٥٥ ألف نسمة) وحلوان الشرقية (٢٠ ألف نسمة) وفى نطاق القاهرة الكبرى أنشئت مدينة نصر التى يعيش فيها الآن ١٠ آلاف نسمة . وفى هذه المدن الجديدة الثلاث التى بنيت على هامش المراكز الصناعية وفى مناطق صحراوية كان الهدف واحدا وهو اسكان العمال قريبا من أماكن عملهم وذلك لتقليل حجم الحركة البندولية بين المراكز الصناعية ووسط القاهرة . ورغم أن العمارة فى هذه المدن ليست على مستوى راق فانها تظل أفضل بكثير مما هى عليه الأحوال فى عين الصيرة وفى امبابة . والايجارات هنا منخفضة بالنسبة لرواتب العمال كما أن الكثافة معقولة (٥ أشخاص فى كل شقة مكونة من غرفيتن أو ثلاث) كما أن الأحياء تحتوى هنا على مساحات خضراء ترفيهية وعلى معظم الخدمات . وتندمج فى مخططات هذه المدن الخطة التى تتكون من صفوف متوازية على طول المحاور التى تتقاطع بزاويا قائمة مع الخطة ذات التكوين العضوى . فالميدان المركزى يكون مركزا للحركة تتجمع فيه الخدمات الأساسية مثل المحال الكبيرة والمدارس الثانوية والجامع . كما أن المجاورات Unité de Voisinage تتجمع حول مراكز ثانوية تتركز فيها الخدمات الخفيفة مثل المدارس الابتدائية والمتاجر الصغيرة . وتنتظم حلوان الشمالية فى أربع مجاورات تحتوى كل منها

على ١٠ آلاف – ١٥ ألف نسمة يعيشون فى مساحة عشرة هكتارات . وقد شيدت العمائر ذات الطوابق الخمسة من مواد سابقة التجهيز . ويتكون السكن النمطى من شقق ذات غرفتين وصالة سابقة التجهيز . ويتكون السكن النمطى من شقق ذات غرفتين وصالة ومطبخ وحمام .

وإذا كان التراث المعمارى العربى لازال موجودا فى مصر حتى اليوم لدى بعض المعماريين المفكرين مثل الأستاذ حسن فتحى ، فان هذا التراث لا يتمثل فى هذه المدن الجديدة ، ولا ينطبق ذلك على المساجد التى تذكر عمارتها بالاسلام الدين الرسمى للبلاد . ويصر المسئولون على أن الاهتمام بالتراث يصبح غير ممكن أمام ضعف الموارد المالية ... ويتم انفاق هذه الموارد فى المدن الجديدة كنسبة ٧٢ ٪ للمبانى السكنية و٢٨ ٪ للخدمات والمرافق وفى خارج حلوان الشرقية التى تتسم ببعض الميزات ، فان المدينتين الأخرتين تعانيان من نقص المسطحات الخضراء (متر مربع واحد لكل ساكن) ونقص الخدمات اليومية ويفسر ذلك وجود عدد كبير من الباعة الجائلين وباعة الأرصفة .

وهناك ثلاث مدن جديدة أخرى بدئ العمل فيها منذ عام ١٩٨٠ وتقع جميعها حول القاهرة وهى أولا مدينة العاشر من رمضان التى تقع على بعد ٥٠ ك م من العاصمة على طريق الاسماعيلية وهى مجهزة لاستقبال ٥٠٠ ألف نسمة . وتتأكد وظيفتها الصناعية من خلال انشاء وحدات للصناعات الغذائية والكيميائية والميكانيكية . وثانيا مدينة السادات التى تقع فى منتصف الطريق بين القاهرة والاسكندرية وسوف تكون لها قاعدة من الصناعات الثقيلة تحقق تفريغا سكانيا للمدينتين الكبيرتين فى مصر عن طريق تهيئة ١٥٠ ألف فرصة عمل لسكان يبلغ حجمهم ٥٠٠ ألف نسمة فى عام ٢٠٠٠ وسوف يتيح انشاؤها

أيضا تنشيطا للزراعات الهامشية . ثم هناك ثالثا مدينة العبور التى تقع على بعد ٣٥ ك م من مطار القاهرة وهى مجهزة لاستقبال ٢٥٠ ألف نسمة حتى نهاية القرن العشرين .

وتتمثل الخطة الاقليمية الأخيرة حول مدينة مرسى مطروح التى تقع فى منتصف المسافة بين الاسكندرية والحدود الليبية وهى خطة تشتمل على انشاء مدينتين جديدتين الأولى فى العامرية قريبا من الاسكندرية والأخرى فى أبو طرطور التى تجهز لاستقبال ٣٠ ألف نسمة وسوف تقوم على هضبة نصف دائرية فى قلب الصحراء الغربية حيث يوجد منجم مهم للفوسفات سوف يبدأ استغلاله ويستكمل هذا الاستغلال بانشاء مركب صناعى .

وعدا الخطط الاقليمية فى مناطق القناة والقاهرة الكبرى ومرسى مطروح فان الحكومة تعد لخطط أخرى على المدى الطويل تتمثل فى تعمير سيناء وساحل البحر الأحمر وضفاف بحيرة ناصر . وهى مشاريع يندر فيها الحديث عن البناء بالجهود الذاتية – على الأقل من الناحية النظرية – فى سبيل اسكان المقيمين حاليا فى هذه المناطق فى الأكواخ ومستعمرات وضع اليد .

والواقع أن مصر منذ خطتها الخمسية الأولى تتبنى مشاريع تستهدف البناء وفق أنماط ثلاثة من المساكن : ٦٠٪ تقريبا من النوع المسمى « الاقتصادى » وتخصص لأسر دخلها بسيط . و٣٥٪ من النوع المتوسط ثم ٥ ٪ من النمط الراقى « اللوكس » . ومن ناحية أخرى فان من الضرورى انجاز ٣٠٠ ألف وحدة سكنية فى كل عام لمواجهة المتطلبات المتوقعة . وقد بلغ العجز المقدر فى المناطق الحضرية فقط فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٥ر١ مليون مسكن [٢٥] . يضاف اليها

(٢٥) التقرير الوطنى عن مصر فى مؤتمر فانكوفر – المرجع السابق ص٤١ .

المساكن التى ينبغى احلالها وما سوف يترتب على النمو الديموجرافى . وبذلك يبلغ اجمالى المساكن المطلوبة بين عامى ١٩٧٦ - ٢٠٠٠م ٥٫٩٢٨٫٠٠٠ وحدة فى المناطق الحضرية وحدها . وإذا ما طبقت معدلات الانجاز الحالية فان البرامج لا تسمح إلا بانجاز ٦٠٪ من المتطلبات من الاسكان الاجتماعى والواقع أن ميزانية الدولة جميعها لا تكفى لانجاز ما هو مطلوب .

وقد طرحت هيئة اليونيسيف مشروعا للمعونة فى مدينة الصفيح القاهرية بولاق وذلك من خلال وذلك من خلال مشروع يتم بالجهود الذاتية . ولكن الهيئة العامة لبحوث الاسكان والتشييد والتخطيط لازالت غير راغبة فى المشاركة الشعبية فى البناء .. فى الوقت الذى تحتاج فيه القاهرة الكبرى الى ٦٠٠ ألف مسكن على الفور ، لكى يمكنها أن تتنفس رغم أنها مدينة يزيد سكانها سنويا ٣٠٠ ألف شخص .

الباب الثالث

المشاركة فى حل مشكلات الإسكان

الفصل الثامن

الإجراءات التمهيدية

- مقدمة .
- زيادة الموارد القومية المخصصة للإسكان .
- كبح الهجرة الريفية عن طريق التخطيط الاقليمى .
- حدود النموذج الغربى للإسكان الاجتماعى .
- المعماريون الحفاة .
- شبكات الاستقبال (نمط تخطيطى) .

الفصل الثامن

الاجراءآت التمهيدية

مقدمة :

ان فقر الحياة الحضرية فى البلدان النامية الذى لم يطرأ له مثيل من قبل من حيث اتساعه وفداحته . ولا يمكن أن ينقشع هذا الوضع إلا من خلال الوعى بالرأى العام ، ومن خلال اعادة التمعن فى المواقف التى يتخذها من يملكون سلطة القرار والفنيين . وكل الخبراء يعرفون الآن أن حل مشكلة مدن الصفيح لابد أن يمر من خلال تخطيط اقليمى يهدف الى كبح الهجرة الريفية : فحينما يصبح التيار قويا يصبح من الأفضل أن نقلل من سرعته عند المنبع . ولكن هل يكفى أن نعهد بالأمر الى الخبراء ؟ ان ملايين الأسر تعيش فى المناطق الحضرية فى ظروف سيئة للغاية ، ومهما كانت كفاءة اللوائح . ولكى نكمل الصورة التى ذكرناها فحتى لو أغلقنا الصنبور فى الريف ، فسوف يظل عدد المهاجرين فى ازدياد لمدة طويلة أخرى . ومن هنا يبدو من المناسب فعلا على المستوى القومى أن ندفع بأولوية برامج الاسكان الى الأمام ، وأن تزيد الدول الحصة المالية للسكن . ولا يمكن لهذه الأولوية – التى ينبغى أن تحتل مكانا يسبق الهجرة الريفية إذا أردنا أن نرتب الحاجات العاجلة – لا يمكن أن تفرض نفسها اطلاقا بواسطة الفنيين بل ان الخيار السياسى لابد وأن يرتبط بمطالب الرأى العام .

هل ينبغى أن نتحدث مرة أخرى عن برامج البناء الجديدة التى تنفذ الآن ؟ ان الاستقراء والنقد للاسكان الجماعى فى العالم الثالث يشير الى أنه سوف يصبح من الخطأ أن يكثر من بناء المجمعات السكنية الكبيرة على النمط الغربى التى

لا يستفيد منها سوى ٤٠ ٪ من السكان ذوى الدخل المنخفض والذين يتكدسون فى مناطق الأكواخ ومدن الصفيح . كما ينبغى أن تخصص موارد مالية أخرى لتطبيق الحلول الجديدة . وقد استمر الباحثون طيلة الثلاثين عاما الماضية يقدمون حلولا بديلة تعطى جميعها أهمية خاصة للبناء بالجهود الذاتية .

ولما كانت هذه المفاهيم تبدو « طفرية » فقد لاقت معارضة شديدة من الأغلبية سواء ممن يتولون سلطة القرارات الوزارية أو من بين العاملين فى مجال البناء ، وظل رواد مدن الصفيح محتقرين دائما أو مستبعدين تماما خاصة عن طريق الذين تعلموا فكرة المبانى ذات الايجار المعتدل HLM فى مدارس العمارة فى باريس ولندن ونيويورك أو موسكو أن يبتكروا حلولا أخرى ممكنة . وقد تمسك الرواد ببقائهم فى الأماكن التى يشغلونها .

ومن الظاهر الآن أن هؤلاء كانوا على حق . فلو أدركنا مستوى الدخل الذى يتوفر لمعظم الأسر الحضرية فى الأقاليم الأقل تطور لعرفنا أن هذه الأسر لا تتمكن من تأجير أرخص الشقق فى التقسيمات السكنية التى تقدمها الهيئات البنائية العامة رغم كونها أقل فى سعرها من تلك التى تعرضها الهيئات الخاصة . ففى كل الأمثلة التى درسناها فى الباب الثانى لاحظنا أن الادارات المسئولة لا تتمكن من ملاحقة الطلب المتزايد على الوحدات السكنية إلا فى حالتين استثنائيتين ذكرناهما لأنهما يبرهنان على صدق القاعدة : هونج كونج وسنغافورة . ومن استبيان حديث قام به مكتب العمل الدولى – عنوانه « كيف ننفق أموالنا ؟ »[1] ، يتضح أن معظم الأسر فى البلدان النامية الآسيوية تخصص نسبة من دخلها تتراوح بين ١٦ –

(١) Statistiques des revenus et des dépenses des ménagers, 1968 - 1976. Genéve, BIT. 1978.

١٨ ٪ للسكن . ولكن دراسات العينة توضح أنه بالنسبة للأسر الأكثر فقرا ينتهى الأمر بأن يلتهم الغذاء الجزء المخصص للسكن .

وفى ظل هذه الظروف تبرهن الوحدات السكنية (الشقق) التى تم بناؤها وتجهيزاتها على عديد من المثالب . فهناك من ناحية ، (اما كل شئ أو لا شئ على الاطلاق) : حيث إذا كانت الأسرة لا تستطيع تملك الشقة فهى تستبعد فورا ، ومن ناحية أخرى أنه يمنع فى هذه المساكن أى تحسين أو اضافات متتابعة قد تبدو مناسبة إذا ما ارتفع دخل الأسرة أو عدد أبنائها . وعلى النقيض من ذلك ، فان الحلول التى تستخدم امكانيات ادخار واستثمار (الوقت ، المال ، المهارة) الطبقات الاجتماعية الفقيرة تبدو أكثر واقعية ، فعن طريق البناء بالجهود الذاتية بعد تشريع الملكية – يتم اصلاح المساكن السيئة – كما أن انشاء محلات جديدة من نمط شبكات الاستقبال trames d'acceuil – وهو النمط الذى يتبناه البنك العالمى – يرتبط بنتائج اجتماعية واقتصادية ايجابية . وتؤدى هذه الحلول الجديدة الى الاستقرار والتنظيم الاجتماعى للمحلات ، كما تسمح باستخدام أفضل للموارد العقارية وتشجع المؤسسات التعاونية وتيسير التكوين المهنى فى الميدان ، كما تؤدى الى تنشيط فى إنتاج واستخدام مواد البناء المحلية وتنشأ بعد ذلك مؤسسات مالية للادخار والاقراض ، والأمن والرفاهية الشخصية . والواقع أن البناء بالجهود الذاتية بأشكاله المختلفة يعتبر أكثر الطرق واقعية وكفاءة ، كما يتوفر عن طريقه فرص أفضل فى النجاح فى القضاء على الفقر الحضرى فى العالم الثالث . ومن ناحية أخرى ، فان الوافدين الجدد الى المدينة يسكنون بأية طريقة وبوسائلهم الخاصة بمساعدة الدولة أو بدون مساعدة . وحيث أن كل الناس فى القرى التى يفد منها المهاجرون يعرفون كيف يبنون بيوتا ، فالوسط الريفى يكيف المبانى

عادة مع مواد البناء المختلفة ، ومع المناخ ، ونمط الحياة ، وتنتهى كل هذه الخبرة من جيل الى جيل ، ثم تتحول هذه التقنيات من الوسط الريفى الى العالم الحضرى . وبدلا من تيسير انتقال التقنيات واستغلال قدرات الوافدين الجدد فى بناء مساكنهم ، فان السلطة تجهل أو تتجاهل خبرة واضعى اليد .

وقررت بلدان أخرى أن تتبنى موقفا مختلفا . فاعتمدت بالتحديد على الخبرات الشعبية وتركوا الناس يبنون بيوتهم بأنفسهم . وحاول الناس أن يطبقوا كل ما يعرفون فى البناء بل فى تحسين مساكنهم تدريجيا .. فعلى سبيل المثال اختيرت الأرض الصالحة للبناء فتم تجهيزها وإعدادها . وتم توصيل التجهيزات التى يتوقعها السكان ولم يستطيعوا تنفيذها بأنفسهم لأن السكن لا يقتصر فقط على المنزل ولم تفرض على السكان شروط تعسفية لا يستطيع الحرفيون تنفيذها . ومن ناحية أخرى فان الحوائط السميكة المبنية من الأحجار لا تحتاج الى ضبط بالمليمتر . ونظمت أيضا طريقة للاقراض تتفق ومشاكل الحرفيين ، وحيث أنه فى بعض البلدان الافريقية مثلا كان الطوب التقليدى من نوعية سيئة ليس السبب إلا لأنه يحتاج الى يومين أكثر فى حرقه ، فاذا ما أتيح لمصانع الطوب شراء الوقود اللازم لمدة الحرق الاضافية يمكنه أن ينتج طوبا من نوعية جديدة .

ورغم كل ذلك ، تعترض هذه السياسة عقبات سيكولوجية مهمة لدى الشعوب الفقيرة أو الغنية ، فكثير من الناس يرون أن فى صورة المبانى المصنعة من نمط المجمعات السكنية الكبيرة تعتبر علامة على تحديث الدولة وتقدمها . فى حين أن البيت المبنى من الطوب فى البلاد التى يتوفر فيها الطفل ، يرتبط فى النفس بمشاهد بيوت الفقراء ويحدث الأمر نفسه بالنسبة للبيت الخشبى فى البلاد الغنية والبيت المطلى فى بلد يوجد فيه الجبس . أما عن السبب فى انتشار نمط

المجمعات السكنية فيعود الى تقدم وسائل التبادل والنقل التى تنشر صورا معينة عن عالم معين . ولكن التغير العميق فى المواقف سوف يؤدى الى أن يفرض التطور الطبيعى نفسه مما يؤدى بدوره الى تخطى العقبة التى أسماها يونافرايدمان « مصيدة الهيكل الاجتماعى » .

وتتمثل موارد المجتمعات الفقيرة عادة فى قيم معنوية ، ولكنها رغم كل شئ حقيقية ، فالقيم الثقافية التى تشجع على السلوك التعاونى الارادى تعتبر رأس مال يمكن أن يحس به من خلال البناء بالجهد الذاتى فالكيابا le cyapa فى فنزويلا والايميس l'imece فى تركيا والبايانيهان le bayanihan فى الفلبين تعتبر أمثلة على هذا التعاون الضارب بجذوره فى التقاليد المحلية والذى يشجع المشاركة الشعبية ونجد القول المأثور « ساعد جارك وهو بدوره سوف يرد لك الخدمة » لدى حركة الهارامبى Harumbee فى كينيا أو جوتونج رويونج Gotong Royong فى أندونيسيا . كما تحاول بعض الايديولوجيات القومية الكابيلى فى أثيوبيا ، والاوجاما فى تنزانيا ، أو بعض السياسات الاشتراكية – الإدارة الذاتية فى الجزائر – تشجيع قيم التعاون المتبادل التى تمثل قيم الحياة التقليدية وتتفق مع روح مشروعات البناء بالجهد الذاتى المبنية على تحقيق الأهداف والمتطلبات – بواسطة السكان أنفسهم – وفى سرى لانكا ينبثق مفهوم السارفوداديا Sarvodaya من تعليمات المصلح الهندى فينوبا بهاف V. Bhave وسياسة المهاتما غاندى التى تركز على الحياة البسيطة والحل الجماعى للمشكلات . وتستلهم السارفوداديا أيضا الفلسفة البوذية ، ولكن « الصحوة » هنا تتمثل فى وعى الفرد بأبعاد الحياة الاجتماعية فى حياته اليومية [٢] .

---

(٢) Action (revue D'agence canadienne du développement international). No. 12, ottawa, 1979, p. 2.

ولكن كيف نحث السكان على تحمل مسئولية السكن السيئ دون أن نتعرض لضرورة تحديد النسل ؟ تشير احصاءات الفصل الثانى الى أن الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين – زيادة المواليد على الوفيات – بعد أن كان أثرها متساو مع الهجرة الريفية المسئولة عن تضخم المدن وتميل الآن لأن تصبح الأساس ، وتهيمن الزيادة الطبيعية المفرطة على عدد من البلدان النامية فى الوقت الحاضر وتزداد خطورتها تبعا لكونها تلتهم الموارد وتبعثر الدخل القومى وتزيد من التفاوت الاجتماعى . وعلى المستوى الوطنى يتحتم على السلطات العامة توجيه استثمارات أكبر لتأمين الحد الأدنى من الخدمات لأطفال لا يتوقفون عن الزيادة . أما عن المستوى الأسرى فأن أرباب الأسر الكبيرة يقعون فى نفس المأزق خاصة وأن الأسر توجد بأعداد أكبر فى مدن الصفيح . ليس فقط بسبب الفقر ولكن أيضا بسبب نقص التعليم الذى يعتبر متغيرا أساسيا فى التحديد الاختيارى للنسل . ويكون الأطفال فى سنى عمرهم الأولى مستهلكين قبل أن يكونوا منتجين . وحينما يزيد عدد الأطفال تزيد أيضا نفقات الغذاء والسكن والصحة والتعليم . وكقاعدة عامة يطرأ على النفقات الاجتماعية الأساسية نفس التغير . ويجرى ذلك على حساب الاستثمارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية التى لا يمكن تمويل هذه النفقات الاضافية بدونها . وحينما يصل هؤلاء الأطفال الى سن الرشد فان ارتفاع البطالة يزيد من خطورة الأمر . فعدد الوظائف غير كاف . حيث أن السلطة تبدو محاصرة بمواجهة الحاجيات اليومية للسكان المتزايدين ولا تتمكن من تأمين الاستثمار الكافى فى المؤسسات الخلاقة للوظائف . وتأخذ دائرة الفقر والتكدس فى الانغلاق شيئا فشيئا فيقوى كل منهم من الآخر . فى حين أن الاقتصاد يصبح غير قادر على تحمل هذه الضغوط الثقيلة وتذهب جهود تحديد النسل سدى خاصة إذا

لم تكن مصحوبة باصلاح فى البنيات . ولكن من السذاجة أن نذكر هنا أهمية تغير معدلات الخصوبة عند الأسر ؛ ففى المكسيك مثلا نلاحظ التطور الذى حدث من ربة البيت التى يحيطها ٦ - ٧ أطفال جوعى الى المرأة العاملة فى شركة بيمكس التى قررت إلا تحصل على ٣ - ٤ أطفال . والواقع أنه بدون اصلاح أحوال المرأة لا يمكن القضاء على مدن الصفيح .

يهيئ تطور الأساليب الجديدة ممثلة فى البناء بالجهود الذاتية وبالاستعانة بالمشاركة الشعبية ، فرصا جديدة للدول النامية فى تقوية استقلالها وامكانياتها العلمية والتقنية . وقد احتل هذا الموضوع مكانا مهما فى مؤتمر الأمم المتحدة عن العلم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية (٢٠ - ٢٩ أغسطس ١٩٧٩) . على اعتبار أن الفقر الحضرى كغيره من المشكلات فى العالم الثالث لن يمكن القضاء عليه بنقل حرفى للخطط الغربية . ويمكن لمراكز البحوث الموجودة أو التى سوف تنشأ فى الدول النامية أن تكسب فى هذا المجال أرضا جديدة عن طريق تشجيع البرامج الأساسية بالاعتماد على مواد البناء المحلية بالاضافة الى البناء نصف المصنع بمواد تجمع فى الميدان بواسطة السكان أنفسهم ... الخ .

وفيما بين التقنيات المعقدة المستوردة من الغرب (مثل صناعة المواد سابقة التجهيز) والتقنيات البسيطة الريفية يوجد مكان لكل تقنية وسيطة ترتبط بالبناء بالجهد الذاتى وتبنى أي بناء واحدة أو أخرى من هذه التقنيات .

وقد كان من مهام مؤتمر فيينا أيضا ربط الجامعات فى البلدان النامية بالقضايا النوعية الخاصة بكل تركيب اجتماعى . وهنا أيضا ينبغى على هذه المؤسسات التعليمية أن تبتعد عن نمط التعليم الغربى إذا ما أرادت الدول النامية أن تولى مشاكل الفقر الحضرى اهتماما أكبر وهى مشاكل يمكن أن تهتم بها كل

التخصصات . ويوصي المؤتمر أيضا بتأمين الاستشارات للسكان من قبل المسئولين عن السياسات القومية للعلم والتكنولوجيا حتى يساعد ذلك على اسهامات أفضل للسكان فى التنمية . ويتمثل التطبيق المباشر لذلك فى أخذ رأى الاتحادات السكانية فى مدن الصفيح لمعرفة ما هو ضرورى فى مجال البحث العلمى .

وفيما بين المساعدة وتوزيع السلطات بين الفئات الاجتماعية يوجد قطاع سكانى ينجز البناء بالجهود الذاتية . فالطلب الجماعى لسكان الأحياء الفقيرة يمر من خلال منظماتهم الاجتماعية والسياسية . ومن خلال المفاوضات مع السلطات العام يعى سكان الهوامش أهمية مشاركتهم فى اصدار القرارات . وحينئذ يصلون الى حد يدركون فيه مدى عمق المشكلات . ومن الواضح أن أى تحسين على المدى الطويل للمناطق السكنية ومدن الصفيح لا يمكن أن يتم دون كفاح مستمر من أجل تقليل الفوارق الكبيرة فى التوزيع القومى للدخول والموارد . وعلى مستوى أكبر من ذلك تهدف برامج التعاون الدولى الى امتصاص مشكلات السكن السيئ التى تمثل أيضا جزءا من نظرة أشمل فتبنى محاولة ايجاد نظام اقتصادى دولى جديد يهدف الى سد الهوة بين البحبوحة فى شمال الكرة الأرضية والبؤس فى جنوبها .

زيادة الموارد القومية المخصصة للإسكان :

ينبغى أن ينظر الى الاسكان بوصفه عنصرا أساسيا فى خطط التنمية القومية . ورغم ذلك فأنه لا يعطى له أولوية مطلقة . وتلعب الدولة دائما الدور الرئيسى – حتى الدول الرأسمالية – فى تحديد الاتجاهات العامة المتعلقة بالسكن وتمويل البرامج العامة للاسكان ذى الايجار المعتدل ، وتشرف على كل عمليات تمويل الاسكان . ويتدخل القطاع الخاص أيضا حيث تقوم البنوك التجارية

والعقاريين وشركات التأمين والتعاونيات ومنظمات أصحاب العمل وشركات الائتمان بخدمة الاقراض والبناء . وقد رأينا فى حالة الفلبين مثلا أن ٨٠٪ من المساكن تنتج عن طريق القطاع الخاص . وفى هذه الحال - ما عدا بعض الاستثناءات - يكون المستفيدون هم الطبقات المتوسطة أو الأغنياء من سكان المدينة . أما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأخرى التى تكون المشاكل لديها غير قابلة للحل ، يكون تدخل الدولة هو الأساس .. ولا يوجد أى حل بعينه يستهدف سكان المناطق السيئة ومدن الصفيح دون استثمار عام ضخم فى مجال الإسكان . فالدولة تعبئ الادخار القومى بسياساتها الضريبية والنقدية خاصة عن طريق فرض الضرائب . فتقوم بتوزيع الموارد مع تخصيص جزء كاف أى أكثر مما تفعل اليوم البلاد النامية فى قطاع الاسكان .

والواقع أن السكن لا يعنى فقط المأوى الأسرى ، بل يشمل أيضا المرافق والخدمات . وينبغى أن يشمل ذلك أيضا التكوين المهنى والبحث العلمى المتعلق بالبناء والاسكان .

وفى كثير من البلدان النامية تواجه الهيئات المعنية بالبناء بعقبات مالية خطيرة يضاف اليها نقص القيادات المؤهلة فى هذه الهيئات . وفى نفس الوقت تقل الانجازات من ناحية العدد (عدد المساكن المنتجة سنويا) عن الطلب الذى يمكن تغطيته . ومن هنا فان مشكلة الاسكان تمس أيضا الطبقات المتوسطة الدنيا . وهكذا فان الفئات التى لا يمكنها دفع المستحقات والتى تعيش فى الأحياء الفقيرة وتشكل ٤٠ ٪ من السكان لا يستطيعون حتى أن يأملوا فى أن تصل اليهم برامج الاسكان العامة . فالقطاع الحديث من البناء الخاص والعام لا يعمل من أجلهم . ولكى يحدث تحول فى هذا الموقف فقد صيغت توصية مهمة فى مؤتمر الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية تلك هى : « يجب أن تساند السلطات العامة القطاع غير الرسمى من المبانى خاصة إذا كانت الجهود التى تعمل على توفير المنازل والمرافق والخدمات موجهة الى الأسر الأكبر فقرا » (٣) .

كما أنه يجب على السلطات العامة أن تهيئ من خلال مشاريع الترميم أو اعادة الاسكان ، فرص العمل والمشاركة للحرفيين والبنائيين وأصحاب المهن الصغيرة فى قطاع البناء . ومن الصعب أن نحسب بدقة تكاليف البناء فى القطاع غير الرسمى إذ يبدو من المستحيل أن تقدر ثمن المواد المجمعة . وفى بعض مدن العالم الثالث يمكن أن يرى الإنسان قائمة طويلة من المواد المجمعة بدءا من أغطية الزجاجات حتى علب المحفوظات المسطحة والقطع القديمة من خشب البناء ، ويمتلك بعض الأشخاص الذين يستجلبون هذه المواد عربات تدفع باليد وتستخدم فى نقل هذه المواد . وقد يقتضى الأمر أن يبيعوها بالتقسيط . وتشير المقارنات التى أجريت الى أنه بالنسبة للعمليات التى يستفيد منها الأربعين فى المائة الأكثر فقرا يبدو من الاقتصادى الاعتماد على القطاع غير الرسمى أكثر من الاعتماد على القطاع الحديث .

وتشمل زيادة الموارد القومية المخصصة للإسكان أيضا أن تقدم الدولة للبلديات مزيدا من الوسائل اللازمة للعمل . ففى معظم مدن العالم الثالث تعانى البلديات أكثر من عدم توفر النفقات اللازمة للتجهيز والنفقات الجارية التى تلزم للاحتفاظ بالخدمات عند مستواها الراهن ويترتب على ذلك أيضا عدم امكانية مواصلة أعمال التوسع التى تأخر وصولها الى السكان . ووفق بيانات

(٣) ONU, Report de la conférence HABITAT, recommandation c. 8 New York, 1978.269

البنك العالمى [٤] . لم تتعد ميزانية البلدية التى ينفق منها على كل البنود ٤٨ مليون دولار فى بومباى فى عام ١٩٧٠ أى ما يعادل ٣٣٠ دولار تقريبا لكل شخص زائد . وحتى فى مدينة كراكاس التى هى أغنى كثيرا – لم تمثل ميزانية البلدية التى ارتفعت فى هذه السنة الى ١٢٠٠ مليون دولار سوى ١٠٠٠ دولار لكل شخص زائد . ويستخدم الجزء الأعظم من هذه الميزانية فى الاحتفاظ الخدمات عند مستواها الراهن . وعلاوة على ذلك ، فانه كقاعدة عامة ، تزيد حصيلة الضرائب البلدية التى تنبنى على الزيادة فى الدخل بمعدلات أقل مما تزيد الضرائب القومية وعلى ذلك نجد البلديات تفتقر أكثر فى حين أن الاقتصاد يتطور والمدنية تمتد .

ومع الالمام بمدى سوء المساكن يصبح من الضرورى تعبئة الادخار الاختيارى وتشجيع المستثمرين الجدد حتى يكون من الممكن تقديم القروض والاعانات حسب الاحتياجات الحقيقية وذلك دون أن يهمل بند توزيع الدخول . وفى خلال السبعينيات أنشأ معظم الدول أعدادها ولكن فى أغلب الحالات وتبعا لضآلة دخول السكان يكون المبلغ المدخر محدودا جدا . ومن كل ذلك يمكن القول بأن نظم تمويل الاسكان هى فى الواقع نظم ميزانية وأنها لا تستجيب إلا لمطالب نسبة محدودة من الإسكان .

ومن بين الأقاليم النامية الثلاثة [٥] تنفرد أمريكا اللاتينية بوجود نظام تمويل اسكانى أكثر كمالا . فالمؤسسات الخاصة تمول اسكان الفئات متوسطة

---

(٤) Banque Mondiale, document "urbanisation", 1970, p. 20. non conventionnelle.

(٥) يقصد المؤلف بهذه الأقاليم الثلاثة : آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، المعرب .

ومرتفعة الدخل أما عن متطلبات الأسر ذات الدخول الضعيفة فهى على أى حال أكثر اشباعا . ويقوم على أمرها هيئات عامة متعددة . ويعمد الخبراء فى تمويل الاسكان الى انشاء أسواق ثانوية ونظم الرهونات العقارية والتأمين الرهنى التى تدخل نظم التمويل الاسكانى فى هذه البلاد فى مرحلة أكثر تقدما مما عليه فى آسيا أو على وجه الخصوص فى أفريقيا .

والواقع أن كثيرا من الدول الافريقية حديثة الاستقلال لم يكن لديها من الناحية العلمية منظمات لتمويل الاسكان فى بداية الستينيات ثم نشطت المبادرات فى هذا المجال . ومن ذلك مثلا أنشأ بنك الاسكان فى نهاية عام ١٩٧٩ فى السنغال غير أن ضآلة رؤوس الأموال ونقص العاملين وضعف مستوى التنمية الاقتصادية لازالت مشاكل خطيرة تقف فى وجه تقدم هذه الأنظمة .

وفى الوقت الذى تستجد فيه العمليات شيئا فشيئا عن طريق تحصيل مدخرات الطبقتين الوسطى والعليا للبناء لصالحهم ، فان المشكلة بالنسبة للأسر الفقيرة تبدو أكثر تعقيدا خاصة للأسر التى يمكنها أن تساهم قليلا أو لا تساهم على الاطلاق فى التمويل . وقد كان من المعتقد أ واضعى اليد يعيشون فى ظروف من الحرمان تجعلهم لا يستطيعون ادخار أى جزء ولو ضئيل من النقود ولكن الاستبيانات العديدة التى تنفذ منذ عشر سنوات اكتشفت أن الأسر فى مدن الصفيح لديها قدرات على الادخار يمكن أن تنشط وتساهم فى عمليات الاسكان الخاصة بهم . والواقع أن هذه النظم الجديدة من التمويل التى يمكن أن تضاف الى الموارد الشائعة والتى تسمى المدخرات غير الرسمية أو غير الموثقة [٦]

(٦) ONU, DIESA, Non conventional financing of housing for low income households, ST/ESA/83, New York, 1978.

non convenentionelle قد بدأت دراستها منذ مدة قصيرة . وينبغى أن نبدأ بملاحظة أن الفرد فى الطبقات المتوسطة والساكن فى مدينة الصفيح ، لكل منهما ، سلوك متميز ومختلف فى مواجهة مشكلة التمويل السكنى : فالأول يحاول الحصول على قرض من أحد المؤسسات المالية بعد أن يثبت أنه قادر على السداد . أما واضع اليد الذى يريد اعادة بناء كوخه من مواد صلبة ، يقترض النقود من أسرته حتى من أفراد الأسر ذوى القرابة البعيدة أو من أصدقائه . ثم يكمل - إذا ما دعت الحاجة - جمع هذه المدخرات العشائرية بقروض تأخذها نسب فائدة عالية جدا من المقرضين الربويين .

وظلت مؤسسات تمويل الاسكان فى بلدان العالم الثالث تتظاهر بتصديق ، أو تدع الآخرين يصدقون أن خدمات الائتمان والسلف التى تقوم بها يستفيد منها الجميع . ولكن ذلك يخفى الاختلاف الجوهرى فى السلوك بين الطبقات المتوسطة والفئات الحضرية الفقيرة . كما أن وجود نظام تمويل اسكانى متقدم لا يعنى أن كل احتياجات الأسر مشبعة بل أن معايير الاختيار لمن سيحصلون على قروض تستبعد أولئك الذين لا يتوفر لهم دخل كاف . ففى أمريكا اللاتينية مثلا تطلب معظم مؤسسات الائتمان من عملائها أن يكون لديهم دخل سنوى لا يقل عن ٤٠٠٠ دولار . ورغم أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى هو بصفة عامة أعلى مما هو عليه فى أفريقيا أو آسيا ، فان السقف الذى حددته البنوك يستبعد أكثر من ٥٠٪ من الحضريين . كما أن مؤسسات التمويل فى القطاع الحديث تتطلب أن يكون لدى المقترض عملا ثابتا فى الوقت الذى لا يمكن أن تقدم فيه أنشطة القطاع غير الرسمى ضمانا من هذا النوع بسبب عدم انتظام الدخول وينبغى على عملاء البنوك فى معظم الحالات أن يثبتوا أن لديهم بعض المتاع أو الملكيات

لتسخدم كضمان للقروض فى الوقت الذى لا يستطيع فيه واضعو اليد أن يقيموا مساكنهم الحالية السيئة أو أدواتهم الحرفية البسيطة . وهناك أنماط أخرى عديدة من المؤسسات التى تقدم القروض أو المساعدة للمتأخرين وجميعها ترفض معاونة أسر مدن الصفيح .

ما هى عمليات التمويل الجديدة اذن التى تتفق وامكانات واضعى اليد ؟ . يتمثل الاجراء الأول الذى يسير فى الطريق الصحيح فى محاولة تقريب خدمات الاقراض بالمفهوم المكانى للكلمة أى بانشاء فروع للخدمات البنكية فى المناطق الحضرية الهامشية حيث يعيش واضعو اليد . ويطبق فى ذلك مشاريع القروض الصغيرة والمتكررة على المدى القصير ؛ فواضعو اليد لا يميلون الى الارتباط لمدد طويلة تزيد على ١٠ – ١٥ سنة وتفعل مثل ذلك البنوك التى لا تود التعرض للمخاطرة . وهكذا فعلى صعيد الاستجابة للمشاريع الحكومية التى تهدف الى اعادة اسكان واضعى اليد أو الى تعاقدهم على قرار طويل الأجل ، نظم سكان مدينة الصفيح (مادلين فى كولومبيا) مظاهرات تحمل لافتات مكتوب عليها ، لا .. لا نريد أن نورث أطفالنا الديون ، وهناك نظم أخرى غير رسمية تميل الى تقديم القروض الصغيرة ذات المدى القصير والربح المحدود . وقد ابتكرت ، حيلة ، فى هذا المجال هى ، امكانية أن يستفيد الإنسان من قرض جديد صغير إذا كان القرض السابق قد سدد فى الأجل المحدد له وتتكرر هذه العملية . وهناك شروط أخرى منها مثلا امكانية الحصول على قرض أكبر مع كل عملية تسديد فيتم هنا التكرار والنمو . وهناك أشكال أخرى منها القروض الصغيرة التى لا تمول إلا جزءا معينا من المسكن .

ويتكرر الحديث أيضا عن بنوك العمل منذ أن نجحت تجربة هيئة اليونسيف

وحكومة كولومبيا فى قرطاجنة [٧] . ففى البداية أنشئت هيئة حكومية لتأجير الآلات أو للبيع بالتقسيط بمعدل فائدة محدودة . مع تقديم التجهيزات اللازمة للحرفيين وللمؤسسات الصغيرة المحدودة من الناحية وذلك لكى ينشط استثمار رأس المال الأصلى . ويمثل ، بنك العمل ، اذن اقراضا فى شكل سلع مثل مواد البناء إذا كانت المساكن أسست باستخدام الأدوات المقترضة أو المشتراه بالتقسيط . ويمكن أن تكون القروض من هذا النوع صغيرة جدا ، وعلى مدى قصير جدا ورخيصة جدا . فعلى سبيل المثال : ٢٠ دولار تسدد فى خلال ثلاثة شهور ومع معدل فائدة أقل مما هو موجود فى سوق المال العادية ويمكن أن يزيد حجم القروض وأن تقسم الى عناصر عديدة مثل : قروض للأساسات وقروض أخرى للحوائط أو ثالثة للطلاء أو بالنسبة للفتحات أو لتأثيث المطبخ أو التجديدات الصحية أو الأرضيات أو التشطيب . وتسعى بنوك العمل اذن الى تمويل تدريجى بالتقسيط لكل أجزاء المسكن .

وهناك صيغة أخرى غير رسمية لتمويل الاسكان تتمثل فى التعديل والمرونة فى استحقاقات الرد . فحينما يقرض البنك الأسر من الطبقات المتوسطة ، يطيل مدة استحقاق القرض حتى عشرين عاما ليكون الجزء المستحق صغيرا . وقد فكر فى تطبيق هذه الخطة على الأسر الفقيرة باطالة مدة الاستحقاق عن عشرين عاما لتقليل الجزء المستحق أكثر . ولكن ذلك لم يكن ممكنا فواضعو اليد – كما قلنا – لا يرغبون فى المغامرة بمستقبلهم الذى هو غير واضح بالتأكيد . ومن ناحية أخرى فان القرض يقل إذا طالت مدته عن عشرين عاما ، ولا يلعب انقاص المستحق شهريا هنا دورا مهما . وجربت أيضا أشكال مرنة من السداد . فبدلا من

(٧) ONU, 1978, Op. Cit., p. 68.

دفع نفس المبلغ كل شهر لمدة عشر سنوات تدفع الأسرة أقل فى البداية حيث يبدأ رب الأسرة عمله ثم يكمل المبلغ بعد أن تقل الصعوبات التى ترتبط بانشاء المسكن وبعد عمل التجهيزات الأولية . ومهما كانت متغيرات هذه الصيغة فهى تميل الى تكييف السداد مع القدرة المتزايدة للأسرة على مواجهة المشاكل .

وهناك قروض أخرى فى شكل مواد بناء مثل الحالة التى ذكرناها فى بنك العمل أو فى شكل مساعدة فنية فى البناء بالجهود الذاتية . ففى البرازيل مثلا استثمر بنك الاسكان الوطنى BNH فى خلال الستينيات ٨٠٠ ألف دولار فى مشروع ترميم مدن الصفيح فى أوليندا وريودى جانيرو وفولتا ريدوندا [٨] وأدوات المشروع هيئة من قبل الحكومة هى شركة تنمية المجتمعات عن طريق بنك الاسكان الوطنى الذى قام بدوره باعطاء قروض يصل معدل فائدتها الى ٤ ٪ ويعطى السكان قروضا تصل فائدتها الى ٥ ٪ فى صورة مواد بناء . واستطاعت الشركة تمويل المشروع جزئيا عن طريق الواحد فى المائة التى هى ناتج طرح معدل الفائدة فى الحالتين حيث يسدد البنك بمعدل فائدة ٤ ٪ ويحصل من السكان بمعدل فائدة٥ ٪ وترجع أصالة هذا النظام الى الاقتصاد فى مصاريف الإدارة العامة والفشل الذى يفرض على كل محاولة للغش . فقد كان من الواجب على سكان مدن الصفيح Faveado الراغبين فى الاقتراض على شكل مواد بنائية أن يتوجهوا الى موردى هذه المواد الذين يقدرون الكميات اللازمة حسب المسكن المراد بناؤه ثم يقوم الخبير الهندسى الابع للشركة بمراجعة السعر . ثم تعطى الشركة واضع اليد بعد التأكد من سمعة المورد وامكانياته ، شيكا قابلا للصرف يدفع فقط للمورد الذى أختير . ويتعاقد هذا المورد مع الساكن على تسليم مواد

(٨) ONU, 1978, Op. Cit., p. 68.

البناء فى حد أقصى مدته ٩٠ يوما ، حتى يمكن السيطرة على المشاكل التى ترتبط بتحلل المواد أو بالسرقة مثلا أو بضرورة انشاء مخزن فى المسكن يحتوى على كمية كبيرة من المواد . وبعد تجريب هذه الطريقة لمدة سنة قدم فى نهاية ١٩٧٠ (١٠٠٠ قرض) بفائدة ٥٪ تسدد على عشر سنوات لسكان مدن الصفيح الراغبين فى البناء بالجهود الذاتية وذلك بكميات من مواد البناء قيمتها فى كل مرة من ٨٠٠ الى ١١٠٠ دولار .

ويرتبط منظم التمويل غير الرسمى الاسكان اذن حلولا ذكية تهدف الى تشغيل المدخرات التى ترقد فى منازل أسر مدن الصفيح كما تهدف الى ايصال هؤلاء السكان الى الملكية . وحيث أن هذه الحلول تتجه مباشرة الى الأسر الفقيرة التى بدأوا فى التحسن فقد ترتب على ذلك انتقال هؤلاء الى مستوى الطبقة المتوسطة الدنيا اما لأن مستعمرة وضع اليد قد شرعت أو لأنهم استفادوا من برامج الاسكان . وتبقى اذن المشكلة لدى نسبة الثلاثين أو الأربعين فى المائة من الحضريين الذين يختلف عددهم من بلد الى آخر والذين لا يستطيعون المساهمة أو دفع الأموال فى الظروف الراهنة وتشير حقيقة عدم استفادتهم حتى من هذه النظم غير الرسمية من تمويل الاسكان الى خطورة مشكلة الفقر المطلق فى مدن العالم الثالث .

كبح الهجرة الريفية عن طريق التخطيط الاقليمى :

ترتفع أصوات يزداد عددها يوما بعد يوم ضد الافراط فى التكدس الحضرى وازدحام السكان . ويعتبر التوزيع السكانى السيئ على رقعة بلد ما ، وتضخم رأس المال الحضرى (المدينة الكبرى) الذى ينتهى الى هيمنة العاصمة وتلتهم كل

الموارد المادية والبشرية فى الظهير ، عوامل تساهم فى وجود قانون التضاعف [٩] الذى تتضخم بمقتضاه مستعمرات وضع اليد بمعدل يزيد عن ضعفى الانفجار الحضرى نفسه وإذا كانت العلاجات صعبة فى تطبيقها فذلك لأن أى تراخ بسيط يترتب عليه نمو أشبه بكرة الثلج . ولكن الكيفية التى تعاد بها الأوضاع الى توازنها أصبحت معروفة على أية حال :

فالحل الأول : يتمثل فى تشجيع المزارعين والقرويين على الاستمرار فى العمل فى الأرض ويفترض ذلك اصلاحا زراعيا يهدف الى اعادة توزيع الأرض لصالح أولئك الذين لا يملكون ، بالاضافة الى خطة شاملة لأنماط من الخدمات تهدف الى التنمية الريفية . وقد كان هذان الموضوعان هدفين من أهداف المؤتمر العالمى الذى نظمته الفاو FAO فى روما فى ١٩٧٩ والذى تمخض عن عدد من التوصيات منها : الاسراع بتحسين الزراعة الوطنية ، وتنويع الزراعات ، وتحقيق سياسة عمل لصالح الشبان الريفيين ، واخراج القرى من عزلتها (بانشاء الطرق وتحسين الامداد والعلاج الطبى والمياه وبناء المستوطنات والخدمات الأخرى) ، وتحقيق سعر منتظم ومربح للمحاصيل الزراعية ... وقد يكون من المفيد أيضا أن تنشأ هيئة ادارية تتولى حصر المهاجرين الجدد ومعرفته الدوافع الأساسية لهجرتهم سوذلك لمساعدة الهيئات المعنية على الإلمام بالمواقف وامداد هذه الهيئات بالمقترحات المناسبة .

وفى توجو على سبيل المثال تلى تجربة الشبيبة الريادية الزراعية فى

---

(٩) المقصود بقانون التضاعف هو المدة الزمنية اللازمة لوصول الرقم الى ضعفه ويستخدم عادة فى الدراسات السكانية بغرض توضيح المدة اللازمة لتضاعف السكان أى وصول حجم السكان الى مثله . المعرب .

١٩٦٠ - ١٩٦١ سياسة تهدف الى أثارة انتباه الشبيبة المدرسية الى النواحى الزراعية ثم تشجيع استقرار أوائل الذين يرغبون فى ممارسة الزراعة . وفى تشاد كانت هناك تجربة فى ١٩٧٣ تهدف الى اثبات أنه حتى فى أفريقيا حيث يشتد بناء الهجرة الريفية ولا يمثل النزوح الى المدن ظاهرة مدمرة . وأجريت التجربة فى منطقة تضم ٢٢ محلة تقع على مسافة ٣٠ ك م حول قرية جوندى أحد العواصم الادارية وأنشئ فريق عمل فى جوندى تم تدريب أفراده فى « مدرسة مغلقة » . ثم تكونت مجموعات دائمة «من المنتجين الزراعيين بالطرق المدنية ووزعت هذه المجموعات على المحلات مع تكوين تعاونيات زراعية صغيرة فى كل قرية اهتمت بتأمين الخدمات الصحية فى كل قرية بانشاء صيدليات تهتم بالعلاج البسيط ثم انتهت الى عملية تنمية شاملة . والواقع أن أحد المشكلات التى تواجه السياسة الحقيقية للنهوض بالريف يتمثل فى تجميع السكان المغتربين الى درجة تجعل من تأمين الخدمات العامة أمرا مطلقا . وفى ساحل العاج انتهت الصناديق الاقليمية للتنمية الريفية - الى تجهيز ٧٦٠ قرية مركزية تخدم كل منهم ١٠ - ١٥ قرية تابعة ، فأنشئ لذلك ٨٦٥٠ مؤسسة ريفية ساهمت فى التقليل من الهجرة الريفية وتتكون كل محلة من قرية مركزية وتوابعها أى ٣٠٠ - ٥٠٠ شخص فى دائرة يبلغ قطرها ١٥ - ٢٠ ك م . وتتوفر فيها الوسائل التى تضمن البقاء والتقدم . وقد تم تمويل برنامج صناديق التنمية تلك مشاركة بين الحكومة والسكان المستفيدين بنسب تختلف حسب غنى القرى أو فقرها .

وحينما تصبح الهجرة أمرا لا مناص منه ، فمن الممكن أن تقنن بحيث لا يؤدى وجود الريفيين الى تضخم فى أعداد واضعى اليد وطالبى الوظائف فى العاصمة . أما عن الوجهة التى ينبغى توجيههم اليها فتتمثل فى تشجيعهم

على تعمير الأرض البكر . وتلك كانت هى الحال فى حركة الهجرة الانتقالية التى بدأتها السلطات الاندونيسية ، كما يمكن توجيههم الى أقطاب التوازن métropoles d'équilbre التى تشكل أقطاب تنمية مهمة على المستويين القومى والاقليمى . وفى بعض الأحيان تكون هذه المراكز الحضرية موجودة بالفعل فيكفى أن تعطيها السلطات دفعة الى الامام . وفى أحيان أخرى يتم انشاء مدن جديدة ويخضع انشاء المدينة الجديدة لعدد من الاعتبارات المختلفة . ولكن وجود بعض المكونات المهنية غالبا وراء القرار الحكومى بانشاء المدينة ويمكن أن نذكر فى ذلك مدينة سويداد جوايانا فى فنزويلا الشرقية باعتبارها مثالا جيدا (١٠) . حيث نشأت هذه المدينة فى الأصل نشأة عشوائية على شاطئ نهر الاورينكو لتمارس أنشطة النقل النهرى لخامات الحديد التى تعدنها الشركة الأمريكية US steel du cierro Bolival واستفادت الحكومة الفنزويلية من الدخل البترولى لتنشئ فى هذه المنطقة مركب صناعى ثقيل . واقتضى انجاز هذا المشروع ، انشاءأ ميدان عمل ضخم فى ١٩٦١ ، اجتذب سكان الإقليم من الريفيين الفقراء . والواقع أن اجتذاب الصناعة للتيارات الديموجرافية يعد ميزة مهمة ولكن بشرط تحاشى مخاطر ظهور مدن الصفيح .

ورغم أن المدن الجديدة تنشأ عادة كعواصم مهمتها الأولى هى تخفيف الازدحام فى الاقليم الحضرى الكبير ، فانها بدورها تعد مجالا لانتشار وضع اليد . فحينما أصبحت تركيا جمهورية فى عام ١٩٢٣ حولت العاصمة من استانبول الى قلب الأناضول . ولم يكن سكان أنقرة فى ذلك الوقت يزيدون على ٢٥ ألف نسمة

(١٠) A. Avida Bernal "cuidad Guayana, ville nouvelle au venezuela, la vie urbaine, no. 4 Institut d'urbanisme de Paris, 1976.

ولكن التجربة لاقت نجاحا محدودا لأن الأمر لم يقتصر على أن تحتل أنقرة محل استنابول ولكنها أصبحت تحتوى أيضا على أكبر عدد من الجيسكوندو (مدن الصفيح) ونفى الأمر فى برازيليا التى كانت فى البداية رمزا للإرادة التى ظلت موجودة فى البرازيل لمدة قرن من الزمان ممثلة فى اعادة التوجيه من الشريط الساحلى الذى تغلب عليه الطبقة الأوروبية ويسوده النشاط البحرى الى الداخل الذى ظل زمنا طويلا ينتظر الرواد الذين يحولونه الى منطقة ذات قيمة . وفى الفترة التى قرر فيها الرئيس كوبتز شيك انشاء برازيليا كان هناك عدم توازن ملحوظ بين اقليم ريودى جانيرو - ساوباولو الذى يعيش فيه ٣٠٪ من السكان الحضريين و٥٠٪ من النشاط الصناعى ، واقليم الشمال الشرقى الفقير (رسيف وسلفادور وفورتاليزا) الذى كان يوجد فيه ٧٪ فقط من السكان الحضريين وأقل من ٣٪ من النشاط الصناعى . والواقع أننا لا نجد إلا فى حالات نادرة مثل هذه الانشاء الحضرى الضخم الذى خطط بنفس هذا المستوى ورغم ذلك فإن المدن التوابع تحولت اليوم الى مدن صفيح كبيرة .

ويمكن أن تساهم اللامركزية الحضرية التى توجه تيار الهجرة الداخلية الى خارج العاصمة والى تنمية شبكة المدن الصغيرة التى تشمل مدن المحطات ومدن الأسواق ومدن الخدمات . وهكذا يؤدى توزيع الهجرة الداخلية عموما الى تعليل امتداد مدن الصفيح فى العاصمة تساهم أيضا فى تقوية الهيكل الحضرى فى الدول النامية الذى هو ضعيف وهش فى أغلب الأحوال . ولا تؤدى الحلول التى سبق أن ذكرناها الى علاج حقيقى للمشكلة إلا إذا توافرت القدرة القانونية للهيئات على تطبيق هذه الحلول فى آن واحد . ففى حالة المكسيك مثلا التى أكملت فيها خطة التنمية الحضرية القومية لبرامج الخدمات الريفية المركزة بالاضافة الى بنوك

مساعدة الصيادين BANPECO والأنشطة الريفية BARURAL التى ترتبط بدورها بالبرنامج المتكامل للتنمية الريفية واعطاء الأولوية لتحسين المساكن الريفية فى « البرنامج القومى للاسكان » .

ومن الحلول التقليدية التى تطبق لتقليل التكدس الحضرى ، الترحيل الاجبارى لسكان المدينة نحو الريف . ولكن مثل هذه الحلول منيت بالفشل فى الفلبين وفى بعض البلدان الافريقية . وتمثل حالة كمبوديا الديمقراطية تطرفا يصل الى حد التخريف فقد كان اعادة طرد ٩٠٪ من سكان بنوم بنه بمثابة مرحلة أولى من المذابح التى أكملت السلطات الفيتنامية الجزء المتبقى ، وتعتبر الصين الشعبية هى الحالة الوحيدة التى أتمت فيها السلطات تفريغ المدن désurbanisation بنجاح وهو نموذج يبدو أنه يتكرر فى مناطق أخرى من العالم . فقد اتخذت اجراءات تعسفية فى الصين تهدف الى تقليل النمو الديموجرافى أو كان الجيران أو فرق الانتاج هم الذين يحددون عددا من المواليد حتى لا يتجاوزوا ما هو مقرر فى الخطة الخمسية . ونحن لا نعرف شعبا آخر يقبل مثل هذه القيود على الحرمات الفردية . وقد شمل التفريغ المدنى فى جزء منه تنظيم جماعى لهجرات الطبقات التنفيذية من المدن الكبرى الى الكوميونات الشعبية ، خاصة فى المدة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٩ .

ولكن هذا المظهر يشبه - رغم كل ذلك - النوادر التى تروى . فاذا ما نظرنا الى الأمور بنظرة أعمق فسوف يتضح أن النموذج الصينى يشكل فى الحقيقة اتهاما للتحضر بدون تصنيع الذى تم فى بقية أجزاء العالم الثالث وفى التجربة السوفيتية خلال الأعوام الثلاثينيات التى كانت عبارة عن تراكم بدائى أدى الى تضخم سريع للمدن الروسية فى خلال هذه الفترة وفى اللحظة التى ملك

فيها الحزب الشيوعى زمام الحكم كان المرجع الأساسى بالنسبة له هو المفاهيم الستالينية للتصنيع الاجبارى مهما كان الثمن . ومن عام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ وقفت التضخمات على الريف فى حين زاد سكان الحضر من ٥٧ الى ١٠٠ مليون نسمة أى أن الهجرة الريفية سارت بمعدلات لم يسبق لها نظير فى تاريخ البشرية وووجهت الحكومة الصينية بمشاكل البطالة الحضرية التقليدية خاصة بالنسبة للشباب وواضعى اليد . وبعد ذلك استجدت ظاهرة لم تعرف لها سابقة ، إذ تناقصت نسبة السكان الحضريين الى جملة السكان من ١٨٫٥ ٪ فى ١٩٦٠ الى ١٤ ٪ فى ١٩٦٩ . حيث اتخذ المسئولون الصينيون قراراتهم بين ١٩٥٩ - ١٩٦٢ بقلب الولايات واضعين بذلك القواعد لنموذج جديدة من التنمية هو تفريغ المدن . ووضعت تبعا لذلك قيود على الهجرة الى المراكز الحضرية فى الوقت الذى شجع فيه الارتداد الى الأرض . وتركزت جهود التحديث فى الكوميونات الشعبية التى بدأت منذ ذلك الوقت بتجهيزها بالمدارس والمستوصفات والورش الميكانيكية . ولازالت تنمية المناطق الريفية والمدن الصغيرة . تحتل الأولوية حتى الآن . وأصبح على كل من يرغب فى ترك قريته ليقيم فى مدينة كبيرة من تصريح خاص .

ويشمل التخطيط الاقليمى أيضا التخطيط الحضرى أى اعداد وتطبيق الخطط الرئيسية للمجمعات الحضرية الكبرى . ولنعطى مثالا على كل ذلك من خطة إنماء مدينة كراتشى (١٩٧٤ - ١٩٨٥) التى تستهدف برنامجا لتحسين مدن الصفيح كعنصر ضمن جزء أشمل من الخطة هو الامتداد المكانى للعاصمة فى خلال السنوات التى تلت الخطة . وكان من المتوقع ازالة المناطق السيئة غير الصحية ، وتشجيع تكامل المدن الثانوية المميزة التابعة للمركز الرئيسى ، ثم أخيرا

انشاء المساكن الاجتماعية اللازمة للحرفيين وللقطاع غير المخطط وللعمال المشتغلين فى المؤسسات الصناعية الواقعة فى مناطق قريبة . وأنشئت فى هذا الاطار مدن عواصم . وكان العاصمة Métro Ville الأولى تحتوى على سكن اجتماعى ومبان بالجهد الذاتى المعان فى نفس الوقت سيتوفر لـ ٤٠٪ من العاملين فرص العمل فى نفس الموقع . وسيصل سكان هذه العاصمة ٣٥ ألف نسمة . أما العاصمة الثانية والرابعة اللتين تعطيان فرصة أكبر للبناء بالجهد الذاتى فسوف تضم كل منهم ٥٠ ألف نسمة .

وإذا كانت السلطات العامة فى البلدان النامية مجبرة على أن تبتكر سياسة تواجه بها الوضع الجديد فيمكن لهذه السلطات أن تستلهم تجارب الدول الصناعية فى التخطيط الاقليمى خاصة اذا كانت تلك البلدان الصناعية لازالت تحتوى على عدد كبير من السكان فى المناطق الريفية مثلما الحال فى أسبانيا حيث تحديد الهجرة الريفية ، فوزارة الزراعة تتبعها فى كل محافظة مجلس اقليمى للتنمية الريفية وينتخب هذا المجلس فى كل منطقة Comarca مركزا رئيسيا Calecera de Comarca لتتركز فيه الخدمات الأساسية منذ عام ١٩٧٢ تكونت هيئة مستقلة اداريا ولكنها تتبع وزارة الزراعة وتهتم بامداد المساعدات التكميلية للوسط الريفى وتعرف هذه الهيئة باسم المؤسسة القومية للاصلاح والانماء الزراعى IRYDA أما وزارة الأشغال العامة والتنمية الحضرية فلها أيضا مكاتب اقليمية وهيئة شبه عامة تسمى المؤسسة القومية للاسكان تتلخص مهمتها فى مساعدة الزراعيين فى تحسين مساكنهم . وأخيرا تمارس وزارة الداخلية عملها من خلال لجان تحسين المسكن الريفى التى تتبع محافظ الاقليم وبالاضافة الى هذه الأعمال الرئيسية ، أنشأت وزارة التعليم مراكز ثقافية ريفية يسميها الفلاحون الجامعات الصغيرة ،

كما أنشئت هيئة الاذاعة والتلفزة الأسبانية شبكة من المكتبات السمعية البصرية فى عدد من المراكز الاقليمية . كما تفرض اللجنة القومية للرياضة الاستشارات اللازمة لانشاء التجهيزات الرياضية فى القرى . وتشجع السلطات تجمع الزراعيين فى جمعيات الاستغلال الزراعى العام للأراضى كما يقدم الدعم المالى اللازم لفصل المبانى ولتحسين المسكن ولانشاء أو تحسين الخدمات . وفى بعض الحالات حينما يكبر عدد المساكن الجديدة التى سوف تجهز ، تنشأ قرية جديدة . وتقوم المؤسسة القومية للاصلاح والتنمية الزراعية فى هذه الحال لتخطيط المساكن وبتخطيط المقر الادارى والكنيسة والمدارس ودار التمريض والمساكن الريفية وكل التجهيزات الضرورية للقرية .

وفيما بين عامى ١٩٤٢ - ١٩٧٩ قامت هذه المؤسسة بانشاء ٢٩٨ قرية وحققت بعض هذه القرى نجاحات فنية ومعمارية مثلما حدث فى كاستيلاردى لافرونتيرا فى المنطقة الزراعية فى جوادارانك قريبا من كاديز . فالمساكن الفردية البيضاء ذات السقوف المبنية من القرميد الأحمر والتى تحمى النوافذ فيها وتجمل بقبضان متقاطعة من الحديد المطروق تشكل مظهرا جماليا مع الذوق الريفى السائد .

ومع وجود وسائل مالية أقل ، حاولت الجزائر أيضا أن تقلل من الهجرة الريفية ببناء محلات جديدة تعرف باسم القرى الزراعية الاشتراكية VAS كما يوجد فى الجزائر خطة للتحديث الحضرى فى المدن يقابل فى الريف خطط التنمية الاقليمية ، التى تكملها ، برامج اذن فى الخطط الاقليمية . وهى منشآت تهدف الى تثبيت الريفيين فى الأرض لكيلا يلحقوا بالعاطلين فى المدن الكبرى خاصة فى الجزائر العاصمة . ولازال السكان الريفيون يتجاوزون ٥٠٪ من اجمالى

السكان ولكن الظروف هناك صعبة خاصة بسبب التناقضات الخاصة بالزراعة فى الفترة الاستعمارية والتى ظلت باقية ولكنها مهددة دائما ببيروقراطية ثقيلة . وتشكل الزراعة ٢٥٪ من الدخل القومى و٤٠٪ من الصادرات . ولكن هناك منتجين زراعيين هما النبيذ والخضروات يشكلان ٧٠٪ من الصادرات الزراعية . وقد تحولت الملكيات الكبيرة التى كان يملكها المستعمرون سابقا الى قطاع زراعى حديث يدار ذاتيا وتملكه الحكومة من قرارات مارس ١٩٦٣ . وتشمل تلك الملكيات ٣٠٠٠ وحدة ريفية تتكون كل منها من ألف هكتار فى المتوسط يقابلها قطاع زراعى تقليدى يعيش فيه ٦٣٠ ألف فلاح يزرع كل منهم مساحة تقل عن عشرة هكتارات [١١] .

ويقوى الميل لدى هذا المزارع – الذى ينبغى عليه أن يطعم ٦ – ١٠ أشخاص من قطعة الأرض الصغيرة التى يزرعها – للهجرة الى المدينة خاصة عندما يطول انتظاره للنتائج التى يعده بها المكتب القومى للإصلاح الزراعى فمنذ عام ١٩٧٢ كان هناك اجراء يهدف الى تعديل جوهرى فى أوضاع الريف من خلال سياسة سميت بالثورة الزراعية وسمحت بانشاء تعاونيات زراعية وإدارية جماعية للثروة الحيوانية وللماء وللموارد المحدودة . وطرح مشروع الألف قرية الاشتراكية من خلال رجال الحكم فى عهد الرئيس بومدين . فتسلم كل مزارع مسكنا وأعطيت له تسهيلات عديدة فى التقسيط لتتمكن من شراء الأدوات اللازمة بالاضافة الى ضمانات تصريف منتجاته واستفادته من مستوى عال من الخدمات فى القرى الاشتراكية ومنذ ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧ تم انشاء ١٠٠ قرية تحتوى كل

(١١) Keith Griffen, Land concentration and rural poverty, londres, 1976 pp. 22 - 72.

منها على ١٢٠ – ٢٠٠ مسكن بالإضافة الى المدارس والمتاجر والمراكز الاجتماعية والمساجد أحيانا .

ولازال هناك ١٥٠ قرية فى طور الانشاء و١٠٠ قرية أخرى قيد الدراسة . وتشمل القرية الاشتراكية ستاويدى المبانى الزراعية من جهة والمساكن من جهة أخرى وتم انشاء كل هذه المبانى عن طريق المؤسسات فكانت الأساسات وأعمدة التحميل من الخرسانة المسلحة وكان البناء بالأحجار والأخشاب التى تم تركيبها بواسطة المهنيين . وفى صيف ١٩٧٨ أنهى العمال بناء المسجد وسوف تستقبل القرية ١٥٠٠ ساكناً قريبا يقيمون فى مساكن مريحة ذات سقف مسطح وحوائط مزينة فى أعاليها . وعملت الفتحات على الطريقة العربية الإسلامية ، كما وجهت عناية خاصة للطرق وللشبكات المختلفة . كما أنشئ خزان مياه قريب ومن ثم فإن الإمداد بالماء لن يشكل أية عقبات . وحينما مر الطلاؤون على العمل بدورهم تركوا المساكن بيضاء مع طلاء أسافل المساكن بالأخضر الغامق واضافة اللون الأصفر للأجزاء التى تزين البناء وكانت النتيجة نجاحا كاملا . ولكن ستاويدى تقع على مسافة ٥٠ ك م من الجزائر العاصمة وتم البناء من مواد سابقة التجهيز التى لن تكون متاحة فى القرى الأخرى . والمنطقة الزراعية المحيطة بالقرية غنية . وقد تمكن السكان من تكوين تعاونية انتاجية . وتم البناء فى هذه القرية تحت اشراف بلدية ستاويدى التى تقع على مقربة من الموقع المختار لانشاء القرية الاشتراكية ولازال عدد الفلاحين الذين يعيشون حاليا فى أكواخ من الطين والغاب كبيرا ولازالوا يأملون فى الاقامة فى القرى الاشتراكية ولكن هذا النمط من المشاريع الذى يهدف فقط الى تنشيط الوسط الريفى والى تحقيق روح المنافسة لا يمكنه بطبيعة الحال أن يستوعب إلا عددا قليلا من السكان .

وقد اختارت السلطات الجزائرية على المستوى القومى نمطا من التنمية الاقليمية يمكن أن يتعادل مع أهمية المنطقة الساحلية التى تقع فيها المدن الكبرى وتشمل الاستراتيجية التى يتم العمل على أساسها انشاء استثمارات صناعية مهمة على طول محور نقل يمتد من الشرق الى الغرب عبر الهضاب العالية . وبدءا من هذا المحور الموازى لخط الساحل فى الداخل بما يساعدها على التقدم . وعلى المدى الطويل سوف يساعد اعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى كل البلاد على تقليل التكدس فى الجزائر والمدن الكبيرة الأخرى .

وفى سياق مختلف تماما ، استلهمت السلطات التنزانية نفس الفلسفة ، حينما طرحت مشاريع الاجاما Ujamaa وكان هذا المشروع يقتضى تجميع السكان الريفيين المبعثرين وتحديد الهجرة الى المدن بانشاء قرى تتواجد فيها تنمية مركزية الى أقصى حد ممكن ، وتؤمن الخدمات الأساسية . وبعد الحصول على الاستقلال فى عام ١٩٦١ حددت تنزانيا توجيهها الاشتراكى فى ميثاق آروشا فى ١٩٦٧ . وقد أعلن الرئيس نيريرى فى عام ١٩٧٧ ميزانية عامة قدر فيها أن ١١ مليونا من سكان تنزانيا البالغ عددهم ١٥ مليون نسمة يعيشون فى هذه القرى المخططة (١٢) . ولكن التجربة خسرت فى سباق السرعة بسبب نقص القيادات والمواد . فتنزانيا تعد من أفقر بلاد العالم . ولا يمكن للعاصمة دار السلام أن تستقبل وحدها كل الريفيين الذين أساء لهم الوعد الذى لم يحقق فى قرى الاجاما والذين يهاجرون الآن الى العاصمة . وقد ترتب على ذلك أن تضاعف أعداد مستعمرات وضع اليد . وتأسس حى متونى Mtoni فى الهوامش البعيدة وسط

---

(١٢) Julius Nyerere. The Arusha declaration, Ten years after, Dar El - Salaam, 1977.

حياة نباتية غنية تظهر مئات السقوف المصنوعة من الصفيح المموج وسط أشجار النخيل والخضرة وكان المبنى الذى شيد من مواد صلبة هى مبنى الحزب الواحد فى تنزانيا CCM [(١٣)] . وفيما عدا ذلك فطريقة البناء دائما واحدة ، نسيج هيكلى من الغاب يقوى بالطين الجاف . وهو نظام اذن من التسييج بالأوتاد والأغصان والتغطية بالطين المموج بالقش ، تغيب من حوله كل تجهيزات المرافق ما عدا الشارع الرئيسى . ويؤدى نقص الخدمات الى أن تصبح منطقة مـتونى رمزا لتريف ruralisation العاصمة . وهذا هو المكان الذى أهلكت فيه الكوليرا البشر فى ١٩٧٧ و١٩٧٨ . وتوجد مستعمرة وضع يد أخرى هى سينزا Sinza تتميز بنفس المظهر الريفى ويأتى هنا الصفيح المموج ليحل محل القش فى تغطية الأكواخ . وتستفيد سينزا من مساعدة الهيئة الدنماركية للتنمية طريق القطاع الخاص . وفى هذه الحال – ما عدا بعض الاستثناءات – انشاؤه فى اطار المعونة الثنائية . وحتى فى هذا المكان يستخدم أيضا الصفيح رغم الحرارة والرطوبة التى تجعل من دار السلام منطقة ذات مناخ لا يحتمل . وقد بنى الأغنياء فى سينزا مساكن فردية من الطوب ويبنى آخرون مساكنهم بأنفسهم من مواد ثابتة وقد يستعينون فى ذلك ببعض العمال .

ودار السلام من ناحية أخرى مدينة شاذة بمعابدها الهندوسية المخصصة للأقلية الهندية وبشوارعها التى تقل فيها السيارات . وفيما عدا النشاط فى الميناء وفى فندق كليمنجارو الضخم لا يشعر الإنسان اطلاقا بأنه فى عاصمة حتى

(١٣) الحزب الوحيد التنزانى هو حزب شاما شا مبندورزى وقد تكون chama cha Mapinduzi من اتحادات الحزب السابق TANU (اتحاد تنجانيقا الافريقى القومى) وحزب آخر شيرازى فى زنزبار .

الوزارات ليست سوى بيوت كبيرة مكونة من طابقين تطل مكاتبها القليلة على الدهليز المجاور للسلم . والحقيقة أن دار السلام تعد العاصمة الرسمية بل أنها تدان لكونها مركز السلطة الاستعمارية السابق وقتما كانت البلاد (تنجانيقا) وهى مدانة أيضا لأنها ترزح تحت وطأة واضعى اليد . وكانت النتيجة أن خلع عرش دار السلام ليعطى لدودوما Dodoma العاصمة الجديدة .

والواقع أن مشروع دودوما الرائد يجذب الانتباه فى أكثر من ناحية . فالبنسبة للمتخصص فى تخطيط المدن ، تمثل المدينة تركيزا لأكثر الأساليب والمفاهيم حداثة . ويرجع جزء من الفضل فى ذلك لمساهمات المشروعات التخطيطية التابعة لمكتب الدراسات فى تورنتو والذى اختارته السلطات التخطيطية التابعة لمكتب الدراسات فى تورنتو والذى اختارته السلطات التنزانية لتنفيذ خطة تهيئة العاصمة الجديدة من ناحية أخرى وتشير دودوما الى الإدارة السياسية للتنمية المركزية فمثل كثير من البلدان التى خضعت للاستعمار . وأسست تنزانيا عاصمة مزروعة على الساحل مخططة وفق مصالح الاستعمار الأوربى السابق . فدار السلام يتركز فيها ٧٠٪ من الأنشطة الصناعية والتجارية دون حساب للتخطيط الاقليمى المتوازن . وحينما اختيرت دودوما فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ لتكون موضعا لعاصمة جديدة قرر المؤتمر القومى للحزب الوحيد (تانو) الذى أصبح فيما بعد سى سى أم منذ ١٩٧٧ – أن قطع العلاقة مع التحضر التبعى .

وحدث الأمر نفسه فى بلدان أخرى مثل نيجيريا التى حولت العاصمة من لاجوس الى أبوجا Abuja ومثل دودوما لم يقتصر الأمر على مجرد عملية تحريك مكانى للوزارات والخدمات الإدارية التابعة للدولة . ولكن التحويل يعنى بالأحرى شعارا قوميا ورمزا على القدرة على تحريك الطاقات وهى أمور تتحدث عنها

الصحف والإذاعة كثيرا . وبعد مناقشة حول تكلفة المشروع التى رأى البعض أنها لا تتناسب مع الامكانيات المالية من العالم الرابع (١٤) . ولكن تكون مجلس وطنى وسكرتارية للدولة مستقلة اداريا ليتحملا معا عبء الاشراف على تنمية العاصمة الجديدة تحت اسم هيئة تنمية العاصمة .

وفى تخطيط دودوما سوف تسود المساكن الفردية والمساحات الخضراء على حساب العمائر الكبيرة الفاخرة المبنية من الخرسانة المسلحة . وفى أحد الأحياء التى تم بناؤها مثل (المنطقة ج) - تبدو المساكن مشيدة فى مجاورات حول فضاء شبه عام تمنع فيه حركة السيارات . وكما يقول الدكتور أ. س. موشا مدير قسم العمارة وتخطيط المدن فى هيئة تنمية العاصمة CDA ، أنجزت المناطق السكنية فى شكل تجمعات سكانية صغيرة تشابه نمط الحياة الريفية على النقيض من المجمعات السكنية الكبيرة التى لا تعنى شيئا من التراث التنزانى ، وأن النقد الأساسى الذى سبق أن ذكرناه عن برازيليا وهو العزل السكنى ségrégation قد أخذ فى الاعتبار هنا أيضا . فحول عاصمة البرازيل تنمو المدن التوابع المخصصة لاسكان الموظفين والطبقات الوسطى الى مدن صفيح كلما اشتد تيار المهاجرين الريفيين الذين يأتون ولا يحصلون على عمل ولا على سكن . ويبدو الخطر الكبير فى حالة دودوما التى وصل عدد الأشخاص المقيمين فى مستعمرات وضع اليد فيها فى عام ١٩٧٤ الى ٢١٩٦٥ نسمة أي ما يعادل ٥٠٪ من اجمالى

---

(١٤) ظهر تعبير « العالم الرابع » مؤخرا ليشمل الدول الأكثر تخلفا من دول العالم الثالث . وهو يضم الدول التى لا تتوفر فيها موارد يمكن باستغلالها الخروج من دائرة الفقر . كما تعتمد هذه الدول فى مجموعها على القروض والمعونات . المعرب . راجع :
جازيس ودوميلجو ، جغرافية البلدان النامية ، ترجمة محمد على بهجت الفاضلى ومحمد عبد الحميد الحمادى - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٨٦ .

السكان ونتيجة لذلك أعدت سلسلة من التوصيات الوقائية منها : التقليل من وصول الريفيين الى العاصمة والتوصيات العلاجية مثل امتصاص السكن السيئ الحالى .

كما أصبح من المستهدف اجراء عدة عمليات من البناء بالجهد الذاتى المعان والمساكن الرخيصة التى ستقيم فيها الأسر ذات الدخل المحدود . وفى اطار الخطة الخمسية الأولى لتنمية دودوما (١٩٧٦ - ١٩٨٠) تم بناء ١٤٠٠ مسكن أو لازال بعضها فى دور التشطيب فى بداية عام ١٩٧٨ . وبالإضافة الى أشغال مهمة تتصل بالمرافق الخاصة بالامداد بالمياه والمجارى . وأنشئت ثلاث مصانع للقرميد والطوب ولازالت هناك مصانع أخرى يتوقع افتتاحها قريبا . وبدأ العمل فى خطة تهدف الى اعادة تشجير ١٥٠ هكتارا .

أما لماذا اختيرت دودوما لتكون عاصمة فى قلب البلاد - والواقع أن مدنا أخرى كانت مرشحة لذلك مثل موشى وأردوشا وكلتاهما أكثر سكانا - وحيث أن تنزانيا تشغل مساحة ٩٣٧ر٥٨٠ كيلو مترا مربعا فان مساحة كبيرة الى هذا الحد لا يمكن أن يتم الاشراف عليها دون وجود شبكة متوازنة فى كل البلاد من طرق النقل . ومن هنا جاء الاهتمام بجعل مقر الحكومة فى مدينة تقع وسط مركز الجاذبية فى البلاد ويتفق ذلك مع اقليم دودوما . فالمدينة الجديدة تقع عند تقاطع ست محاور نقلية كبرى منها الطرق البرية أو السكك الحديدية التى تتفق مع المحاور التى كانت مستخدمة فى زمن القوافل قبل وصول الأوروبيين . ويمكن أن يعالج التأخر الاقتصادى فى هذا الاقليم عن طريق مضاعفة الأنشطة القاعدية التى سوف تنمو بنمو العاصمة . ويمكن لهذه المدينة أن تستفيد فى بادئ الأمر من القدرة الاستيعابية للمدن المجاورة . والمناخ فى هذه المنطقة لطيف والمظهر الطبيعى يتميز بالجمال . وتبعا لكل ذلك فقد حددت استراتيجية انمائية اقليمية

لتطوير منطقة الاستقطاب فى دودوما وتمت دراسة منطقة نفوذ المدينة عن طريق هيئة تنمية العاصمة فى يونيو ١٩٧٤ وفى مايو ١٩٧٥ فغطت الدراسة منطقة الاقتصاد الزراعى غير المربح التى تعتبر فيها الماشية هى المورد الأساسى . ولم يكتشف فى هذه المنطقة أية موارد معدنية . وكانت الاجراءات التى حاولت الهيئة تطبيقها هى اعادة التشجير وحفظ التربة اللازمة للتنمية الزراعية (الذرة والقمح) وتربية الماشية . كما استهدف انشاء «عقد التنمية» وهى قرى سوف يتم اعطاء دفعة لها لتسمح بتوطين الخدمات التى يستفيد منها السكان الريفيون الذين يعيشون فى المناطق المجاورة بتجميعهم فى مستوطنات الاجاما . ولازالت سلسلة من المشاريع فى طور الانشاء وقد انتهى منها فى الثمانينيات . ومعظم هذه المشاريع اقتصادى مثل زراعة نطاقات بالذرة والقمح وبعضها سياحى وبيئى حيث سوف تنشأ غابتين صناعيتين فى تارانجيرى وفى سيكومى تقعان على مساحة ٢٠٠كم^2 و١٥٠كم^2 من العاصمة على الترتيب وسوف يؤدى الحفاظ على الموارد الطبيعية فى المستوى الاقليمى الى تكوين نطاق أخضر ذى جاذبية ترفيهية خاصة بالنسبة لسكان العاصمة الجديدة .

ويمتد العمود الفقرى للمدينة مع محور قديم يفصل بين المدينة القديمةوبين تلال أتيجا وايماجى وشيمواجا . وإذا ما سرنا مع هذا الطريق من الغرب الى الشرق نجد الجامعة ثم الوزارات وأخيرا دار القضاء والبرلمان ومقر الحزب . وسوف يتم انشاء مستوطنات سكنية تحف بجانبى هذا المحور وتستوعب ٢٨ ألف نسمة تقريبا ويحدها التلال أو امتدادات النسيج الحضرى الحالى . وكل مستوطنة تضم بدورها أربع مجاورات يعيش فيها ٧٠٠٠ شخص بنيت بطريقة تسمح بتكوين اطار من الحياة التعاونية والتبادلية . فتعد بذلك استمرار للقيم التقليدية المبنية على

أساس التعاون المتبادل . وبين المركز الرئيسى ومراكز المستوطنات تنشأ مراكز وسطى تخدم تجمعا مكونا من أربع مستوطنات سكنية . وسوف تنشأ هنا المكاتب الإدارية والصناعات النظيفة التى يمكنها أن تهيئ فرص عمل قريبة من مجال السكن . أما عن اصلاح المدينة القديمة التى ستتكامل منذ الآن مع العاصمة الجديدة فيشكل ذلك جزءا من الخطة العامة . وسوف يفقد الحى القديم صفته كقطب رئيسى كان يمارس وظائف عامة تهم كل سكان المنطقة الحضرية . وفى مقابل ذلك سوف يسمح برنامج الهدم بتطهير المناطق السيئة وبانشاء مرافق تكميلية أهمها الحدائق والطرق وبتأمين مستوى من الخدمات يتكافأ مع الأحياء الأخرى . وللنقل العام أولوية فى هذه الخطة فسوف ينشأ طريق خاص بالحافلات يصل عرضه الى سبعة أمتار ليخدم المستوطنات السكنية والمراكز والأحياء السكنية الأخرى ، والمناطق التى يكثر التردد عليها وسوف تسمح الحافلات الكبيرة السعة بتأمين ٥٠٪ من اجمالى التحركات كما تسد الدراجة ٢٠٪ من ذلك و٢٠٪ للمشاه ثم ١٠٪ فقط للسيارات الخاصة .

ويقدر شارل ملتون المعمارى الكندى والذى شارك فى اعداد الخطة العامة لدودوما أن بداية الانجازات هى حى كيكويوا النموذجى (أو المنطقة د) تبشر بنجاح متوقع للعاصمة الجديدة . فالمرة الأولى ربما فى العالم الثالث ما عدا المدن الجديدة الصينية مثل تاكينج ينجح التخطيط العمرانى فى مواجهة مشكلة الفقر مباشرة وليس كعلاج هامشى . وللمرة الأولى أيضا يستهدف مفهوم التجمع تحاشى تضخم مستعمرات وضع اليد بازالة القطيعة بين المراكز الغنى والهوامش الفقيرة [(١٥)] .

---

(١٥) من مقابلة فى دار السلام فى ٢٧ مارس ١٩٧٨ .

حدود النموذج الغربى للاسكان الاجتماعى :

كان المعمارى فرناند بويون Fernard Pouillon يفكر أثناء رؤيته من الطائرة للمجتمعات الحضرية المزدحمة فى ايران فى امكانية وجود سوق واسعة فى البلدان النامية إذا ما قامت صناعة للمواد سابقة التجهيز(١٦) . يمكنها أن توفر هذه المواد بسعر رخيص . وخامر الحلم نفسه أكثر من مسئول عن التصدير فى البلدان الصناعية مثلما قال م. أ. بلوك M. A. Block مدير العلاقات الاقتصادية الدولية فى وزارة البيئة الفرنسية ، إذا نجح أحد رجال الصناعة الفرنسيين فى أن يبتكر نظاما للبناء يشبه اللعبة التى يمكن تركيبها ، من مواد رخيصة جدا وقابلة للتجميع فى موضع البناء فأنه سوف يجد عددا كبيرا من المشترين(١٧) . هل يمكن فى ذلك أن تقلد التجربة الأمريكية مثلا فى انشاء الوحدات السكنية الفردية التقليدية النمطية المعروفة باسم المدن الخفيفة light towns ؟ تلك المدن التى ظهرت فى لونج أيلاند فى عام ١٩٧٤ فى شكل مساكن مبنية من مواد سابقة التجهيز فى المصانع والمنتجة بسرعة تضاهى خطوط الانتاج من مصانع السيارات مثلا . ثم أصبح مشهد مئات المساكن المتطابقة والمتجاورة الذى يجذب النظر باطراده وتناسقه نمطا طبق فيما بعد فى كل ضواحى المدن الأمريكية ألا يمكن أن تكون فى تخفيض تكاليف هذه المساكن باعثا لتقدم واسع فى مساكن مدن الصفيح فى العالم الثالث ؟

---

(١٦) يبرهن المؤلف أكثر من مرة فى تضاعيف الكتاب وان جاءت التعبيرات عفوية أحيانا على أن هناك نظرة غربية الى مشكلة الاسكان الدول النامية . وتتمثل هذه النظرة فى تكوين سوق تصريف للانتاج الغربى فى دول العالم الثالث . راجع مقدمة التعريب . المعرب .

(١٧) مقابلة فى باريس فى ٢٠ مايو ١٩٧٩ .

حقيقة أن الخيال التكنولوجى يعد حلا جذابا لمشكلة الفقر الحضرى . كما أن تصنيع البناء يعنى وجود عمليات شاملة ومتنوعة . فهو يشمل ايجاد نمط واحد لمكونات الخلية السكنية (الحواجز ، الحوائط ، التجهيزات الصحية ، البلاط .. الخ) . ثم عمليات الانتاج المصنعى لأجزاء الغرفة (الحوائط) أو لغرفة كاملة (النظام ثلاثى الأبعاد) التى تجمع فيما بعد . ثم أخيرا تجهيزا تجهيز مكان البناء – تقنيا وماليا – والمصانع الحديثة المنتجة لهذه الوحدات تعتمد فى جملتها على النظام الآلى (الاتوماتيكى) حيث يتم انتاج المكونات التى تصنع بالجملة chantier بتكلفة تقل كلما زاد عدد الوحدات المنتجة . وكان الحد الذى وصلت اليه هذه الصناعة هو انتاج المساكن المتنقلة الأمريكية التى يتم تركيبها كلية بوسائل ميكانيكية فى المصنع نفسه . ذلك أيضا هو القطاع الأكثر نشاطا فى سوق السكن حيث تنخفض التكلفة هنا الى حد كبير .

وفى الوقت الذى رغبت فيه الحكومة الجزائرية فى أن تضاعف انتاجها من المساكن ثلاث مرات أى من ٣٠ ألف الى ١٠٠ ألف مسكن سنويا فى مدة زمنية قصيرة ، حاولت تقليد تجربة الدول الأوربية حينما تبنت التصنيع لاعادة تشييد سريع للمدن التى كانت قد دمرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومثلما تفعل الجزائر اليوم وضعت الحكومات الأوربية آنذاك السكن فى موضع الأولوية القومية حيث كان الطلب على المساكن قويا جدا . ولكن المقارنة بين الحالتين تتوقف عند هذا الحد . فأوربا كانت فى نهاية الأربعينيات قد تصنعت فعلا وتوفر لها رأس المال اللازم للاستثمار والأيدى العاملة المؤهلة فى مجال البناء . أما الجزائر فهى تقع بين دول العالم الثالث ضمن مجموعة الدول الاشتراكية التى يتوفر لها قليل أو لا يتوفر لها بالمرة المال اللازم . كما أن الدول الأوروبية وفرت الفنيين والمهنيين والخبرات وهى مقومات تشكل نقصا شديدا فى الدول الأقل تطورا .

وبغض النظر عن أن السكن المصنع يشكل جزءا من السياق الذى يوجد فيه فان تقدمه يؤدى أحيانا الى فشل خطير تشهد به بعض التجارب المؤسفة (١٨) .
وفى دراسات الحالة الثلاث التى قام بها فيرنو وتورنو فى غانا وفى أمريكا اللاتينية وفى جنوب شرقى آسيا كانت هناك أسباب واحدة تقريبا أدت الى الاسراف فى استخدم المواد المحلية المحدودة . حيث كانت الأنظمة البنائية مستوردة من البلدان الصناعية دون أن تقوم أو تكيف مع الأوضاع المحلية . فأنشئ عدد كبير من المصانع المتشابهة على الأرض المتاحة لبناء المساكن وتجهيز المرافق اللازمة للمناطق السكنية الجديدة . وطبق نظام من التقسيط على الملكيات . وكل رأس المال المستغل فى بناء مصانع المواد سابقة التجهيز أعلى دائما مما كان متوقعا وحينما تم انشاء هذه المصانع ، كانت اداراتها وانتاجيتها مشكلة كبيرة بسبب نقص الفنيين وقطع الغيار فلم يكن هناك متخصصون يعرفون كيف يمكنهم أن يقومون باصلاح أعطال الماكينات ومن هنا انخفضت أربحية المشروعات المبنية على أساس افتراض انتاجية ضخمة ومستمرة لمكونات المسكن فلم تتمكن المصانع من تحقيق هذه الانتاجية كما أن شبكات التوزيع والأسواق لم تهيئ تصريفا مستمرا للمنتجات وفى إحدى الحالات المتطرفة كان سوء الخدمات الموجودة – من الهاتف الى شبكة الطرق – عاملا أجبر الشركات على أن تتحول الى مناطق تحديث منعزلة اقتصاديا تضطر الى بذل نفقات واسعة لتتمكن من تغطية كل المثالب المرتبطة بسباق التخلف وفى نهاية الأمر أدت استحالة الوفاء بالموعد المحدد للانتاج بالاضافة الى صعوبات الإدارة المالية الى الافلاس . غير

(١٨) I. D. Terner & J. F. C. Tuner, Industrialised housing in developing countries, chap., 3 USAID, Washington 1972.

أن هذه الأمثلة السلبية لا تعنى أداة لتصنيع الاسكان فى العالم الثالث ولكنها تحفظات على الخيال التكنولوجى المتمثل فى استيراد التقنيات الأجنبية دون تكييفها مع الواقع المحلى .

ومن الجدير بالذكر أن هناك نقط اختناق أخرى فعلى افتراض أن البناء يتصنع سريعا فيجب أن تكون هناك مواد البناء قادرة على ملاحقة هذه السرعة باعتبارها مقوم لصناعة البناء بل لا يمكن لهذه الصناعة أن تقوم دون أن يكون هناك احصاء دقيق للناتج القومى من الأسمنت والصلب وخشب البناء والطوب والأحجار بل والمواد المحلية الأخرى مثل الغاب والطوب الطينى المحروق ، ومن هنا فإن صناعة مواد البناء تنطبق عليها القاعدة أيضا فهى تحتوى على قطاع تقليدى يتكون من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة (١٩) . وإذا كان القطاع الحديث يجتهد فى تمويل صناعة بناء متقدمة . فالقطاع التقليدى يقف فى عجز عن هذا الامداد ومن هنا ينبغى الاعتماد أكثر على الاستيراد ، وتضاف الى الصعوبات الفنية المشكلات المالية والتبعية المتزايدة للخارج . ففى بعض الدول النامية تصل نسبة مواد البناء المستوردة الى ٦٠٪ وهو أمر يكلف هذه الدول الكثير من الأموال (٢٠) . حيث تصل مصاريف الاستيراد والنقل الى ٣٠٪ من قيمة المواد المستوردة . كما أن استيراد مواد البناء يمكن أن يؤدى الى نقص شديد جدا فى ميزان المدفوعات فمن المقدر أنه إذا كانت نفقات مواد البناء تتراوح بين ٣ - ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فان الموارد المستوردة تمثل ٥ - ٨٪ من القيمة الاجمالية للصادرات .

---

(١٩) A. Abbas, The construction industry in Indonesia, International forum on appropriate technology, New Delhy, November, 1978.

(٢٠) وثائق مؤتمر فانكوفر المرجع السابق ص٦١ .

ومع استيراد مواد البناء والآلات ، تستورد الخبرة الفنية والنظم المالية ومعايير البناء التى تستوجبها شروط الأمان . وهى جميعا عناصر دخيلة على السياق القومى . كما أن العمائر الضخمة ونماذج الوظائف التى تؤديها تسبب حالة من عدم الراحة لساكنيها ، ففى بادالبوجو فى شمال النيجر حيث تصل درجة الحرارة فى وقت الظهيرة حتى فى الشتاء الى ما لا يقل عن ٣٠ مئوية فى الظل بل تصل فيما بين مارس ويونيو الى ما يزيد على ٤٥م ، بنيت العمائر الجديدة من الأسمنت بفتحات عديدة تشغل معظم الواجهة . وفى الطابق الأخير منها تكون درجة الحرارة فى الداخل أعلى منها فى الخارج فقد اكتفى الفنيون باستيراد النظم التى تتبع فى فرنسا وفى انجلترا وفى المانيا .

وفى مواجهة هذه الصعوبات الفنية والمالية لا يمكن لكل بلاد العالم الثالث أن تعتمد على دخول بترولية ضخمة مثلما هو فى ليبيا التى استوردت منها بعض المبانى الجاهزة التى أنجزتها شركات المانية ودنماركية والتى تصل تكاليفها الى ٥ أو ٦ أضعاف تكلفة الاسكان الاجتماعى . وفى معظم الدول النامية يترتب على بناء المجمعات السكنية الضخمة مشاكل خطيرة على الصعيدين الاجتماعى والقيادى . ذلك لأن السؤال « لمن يتم البناء ؟ » سؤال مهم جدا أكثر من السؤال « كيف يتم البناء ؟ » ، وقد تم الحصول على اجابات عن طريق الاستبيان الدولى الذى قام به البنك العالمى والذى يصور نتائجه جدول رقم (٩) ، حيث كان الهدف من الاستبيان قياس النسبة المئوية لسكان المدن الذين يستثنون من سياسات الاسكان الاجتماعى الحالية حسب مجموعتين من المتغيرات تستخدمان عادة فى مجال القروض المخصصة لوصول السكان الى محصلة ملكية المساكن :

جدول رقم (٩)

تكلفة الاسكان فى بعض عواصم العالم الثالث[٢١]

العواصم	تكلفة المساكن الأكثر رخصا (١٩٧٠) بالدولار	نسب الأسر المستثناه حسب معدل الفائدة	
		١٠٪	١٥٪
مكسيكو	٣٠٠٥	٥٥٪	٦٦٪
هونج كونج	١٦٧٠	٣٥	٥٧
نيروبى	٢٠٧٦	٦٨	٧٧
بوجوتا	١٤٧٤	٤٧	٦١
أحمد آباد	٦١٦	٦٤	٧٩
مدراس	٧٥٠	٦٣	٧٩

وتبرهن الأرقام الواردة فى الجدول على أن الاسكان الاجتماعى المستوحى من النموذج الغربى للاسكان ذى الايجار المعتدل يستثنى ٦٪ - ٧٪ من ساكنى المدن فى العالم الثالث .

وتقوم الشركات الكبرى التابعة للقطاع الحديث ببناء اسكان اجتماعى متعدد الطوابق وفق طرق فنية صناعية متقدمة . وترتفع نفقات البناء من هذا النوع كثيرا كما أن الوحدات التى ينتهى بناؤها كل عام لا تغطى الأجزاء الضئيلة من الاحتياجات . ويعتبر فنيو سكرتارية بعثات تخطيط المدن والاسكان الفرنسية SMUH أن متوسط الأسعار الموضحة فى الجدول رقم (٩) قد يتضاعف إذ ما

(٢١) Banque Mondiale, Habitat, Politique Séctorielle, Annexes, Mai, 1975.

أضفنا اليها تكاليف المرافق والخدمات التى تستفيد من معظمها برامج الاسكان الاجتماعى . ومهما كانت الأرقام ضئيلة أو حتى لو أخذنا فى الاعتبار أرقام البنك العالمى كمتغيرات دنيا فمن الواضح أن الحكومات لن تملك أبدا الوسائل المالية الكافية التى يمكنها بها أن تدعم السكن المستقبلى وقد حسبت هذه التكاليف على أساس سعر البيع أو الايجار الذى يكون دائما فوق طاقة معظم ساكنى المدن . كما أن البرامج التى توصف دائما بأنها منجزات اجتماعية تؤدى الى مظهر اجتماعى مميز للدولة أكثر مما تؤدى الى اشباع حاجيات العدد الأكبر من المحرومين التى تبنى المساكن لمساعدتهم فالمستفيدين الحقيقيين من هذه المساكن الموظفين فى الجهاز الحكومى والفئة الأغنى من الطبقات الاجتماعية وأصحاب المهن الحرة . كما أن هناك عددا من الأمور ترتبط بهذه المبانى وتؤدى الى زيادة حدة العزل الاجتماعى والسكنى وتعتبر تسهيلات التقسيط فى فترات التضخم بمثابة معونة غير مباشرة من الدولة لصالح الفئات التى لا تعانى معاناة حقيقية . أما بالنسبة للطبقات الفقيرة فلا يمكن للمساعدات الوهمية من الاسكان الاجتماعى أن تكون فى الوقت الحاضر حلا يمكن الاعتماد عليه . وهكذا تبدو الاستعانة فى القطاع غير الرسمى فى البناء المبنى على المشاركة الشعبية فى المشروعات أمرا محتما .

والواقع أن البناء بالجهد الذاتى المعان يعتبر الحل الوحيد الممكن لفئة الـ٣٠٪ - ٤٠٪ الأكثر فقرا من بين سكان المدن . وحتى لو كان هذا البناء يفوق عادة قدراتهم على القيام بشراء القطع فى المناطق المخططة الجديدة فان ذلك يبدو أمرا ضروريا ولازما إذا اتجهت الجهود الى القضاء على الامتداد الهائل للفقر الحضرى فى العالم الثالث من خلال السنوات القادمة . ويفترض هذا الحل بالطبع أن ندرك مسبقا أن الوظيفة الاساسية للاسكان الاجتماعى فى الدول النامية هى حماية وتقوية العزل الاجتماعى والسكنى .

ويجب ألا نفصل الاستعانة بتصنيع المبانى – سواء اعتمدت هذه الصناعة على القطاع العام أو الخاص – عن مشكلة البطالة فى مدن العالم الثالث .

وإذا ما قدر للاتجاهات التى كانت موجودة فى العقد ١٩٦٠ – ١٩٧٠ أن تستمر فى النمو مع الزيادة فى انتاجية الأيدى العاملة فان القطاع الصناعى لن يستوعب أكثر من ٩٠ مليون شخص فى المدة من ١٩٧٣ حتى ١٩٩٠ أى ما يعادل ¼ القوى العاملة الجديدة التى ستصل زيادتها فى هطه الفترة الى ٣٧٠ مليون شخص . وهكذا لن تمثل العمالة فى القطاع الصناعى سوى ١٧ ٪ من اجمالى الوظائف فى عام ١٩٩٠ فى بلدان العالم الثالث . والواقع أن هذة النسبة لن تتجاوز ١٥ ٪ فى افريقيا وآسيا . وعلى ذلك فان القطاع الذى سوف يعتمد عليه فى امتصاص نصف العاملين الجدد سيكون القطاع الثالث (النقل – والبناء والمرافق العامة) .

وفى الوقت الذى يؤدى فيه البناء المصنع الى توفير فى الأيدى العاملة الموظفة ، فان دول العالم الثالث تحتاج حقيقة الى أنشطة تستخدم عددا أكبر من العاملين . ويعطى ذلك أولوية للأساليب التى تعتمد على المشاركة الشعبية فى البناء فهى تسمح باسكان عدد أكبر بتكلفة أكثر انخفاضا وفى نفس الوقت يهيئ عددا كبيرا من فرص العمالة .

ورغم ذلك فان هذه المظاهر الاقتصادية لا ينبغى أن تحجب عن أعيننا العناصر المهنية الأخرى فى النتاج السكنى . فالعوامل الاجتماعية الثقافية نادرا ما تؤخذ فى الاعتبار برامج الاسكان الاجتماعى فى الوقت الذى يتوفر فيه لمعظم الدول النامية التى تستورد نمطا أو آخر من الذى يتوفر فيه لمعظم الدول النامية

التى تسورد نمطا أو آخر من البناء سابق التجهيز تراثا معماريا وحضاريا غنيا جدا . وقد برهنت الدراسة الانثروبولوجية التى قام بها أموس رابوبورت أو هنرى ريمون على أهمية نمط الحياة والسلوك اليومى من ناحية وعلى أهمية العلاقة بين الفئات الاجتماعية من ناحية أخرى فى تكوين النماذج الثقافية السائدة والتى تتبلور فى شكل السكن . وحيث أن المجمعات السكنية الكبيرة التى بنيت بسرعة لم تحقق حتى الشروط البنائية الصحيحة . والظاهر أن أحدا لم يكلف جهده فى أن يبحث عن الجذور العميقة لهذه المناطق أو فى كيفية انجاز العمل بما يتفق والتقاليد المحلية الحقيقية . والواقع أن الزينات التى يضعها الناس فى مساكنهم أحيانا ، يعد تعبيرا حقيقيا عن الأصول الذين ينتمون اليها . كما أن السكان يعبرون عادة عن تحليل مساكن عين الصيرة أو كاركاس فقد يؤدى هذا الرفض الى تدهور واهمال فورى أى تبذير بالمفهوم الاقتصادى للكلمة .

أما عمليات البناء بالجهد الذاتى المعان فرغم الخطأ بالتقليل من أهميتها واعتبارها عملا ضئيلا فيمكنها أن تلعب دورا مهما فى أن تجعل المساكن متفقة مع الواقع الثقافى المحلى ليس فقط على مستوى المكونات التخطيطية والسكنية فحسب ولكن أيضا على مستوى المساحات التى تخصص للاستخدام اليومى لحياة هؤلاء الناس . والواقع أن هناك نضالا لابد أن يتم لاثبات فشل الفكرة الخاطئة التى تعتبر المسكن الفقير مرادف للمسكن القبيح . بل ان مشاركة الأسر الفقيرة فى تخطيط وبناء مساكنهم يمكن أن تسمح بأن يكون هناك واجهة معمارية للتراث الشعبى .

وينبغى أن نذكر أخيرا أنه حينما تبنى الوحدات الضخمة من المساكن سابقة التجهيز قريبا من المناطق التى تعانى من النقص السكنى فان النتيجة تكون عادة

هجرة للأيدى العاملة . وحيث أن معظم الحالات لا تعطى مساكن لهؤلاء العمال فان وجودهم يؤدى الى بداية ظاهرات من وضع اليد .

وحينما ترخص فكرة اسكان العدد الأكبر فى عمائر مبنية على أساس البناء المصنع . فما هى الحدود الطبيعية للاسكان الاجتماعى بشكله الحالى فى مدن العالم الثالث ؟ يتوجه هذا الاسكان من الناحية الاجتماعية الى الفئات المتوسطة التى تشكل فى البلدان الفقيرة عددا محدودا من السكان على عكس ما هى عليه فى المجتمعات الاستهلاكية الغربية ، كما تستفيد من ذلك أيضا الطبقات العمالية فى القطاع الحديث التى تتمتع بالاستقرار الوظيفى والعون الحكومى كما فى المكسيك أو فى مصر خاصة إذا كانت نظم التمويل غير الرسمية تسمح بضم الفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة الى المستفيدين من البرامج العامة للاسكان غير أن الاسكان الاجتماعى يعتبر حلا جيدا إذا ما كان متوسط الدخل السنوى للفرد يقترب من نظيره فى الدول الصناعية (هونج كونج وسنغافورة وليبيا والامارات العربية المتحدة) أو حينما يزيد الطلب عليه من الطبقة المتوسطة .

وتوجد أشكال شديدة التنوع من الاسكان الاجتماعى وان بدت فى مجموعها متفقة من ناحية الشكل الخارجى . ويسعى كثير من مراكز البحوث فى بلدان عديدة من العالم الثالث الى العمل على تخفيض القيمة النقدية للوحدة السكنية ويوجد من وجهة النظر تلك اتجاهين فحسب تقدير سكرتارية بعثات تخطيط المدن والاسكان الفرنسية ، كان المسكن الاجتماعى يكلف فى عام ١٩٧٦ ما قيمته ٦٠٠٠ دولار موزعة على المسكن ذاته (٣٠٠٠ دولار) ونفقات المرافق والخدمات العامة (٣٠٠٠ دولار) . أما البنك العالمى فقد حدد السعر الأدنى للسكن

فى شبكات الاستقبال بين ١٠٠٠ – ١٥٠٠ دولار . ويشمل ذلك بالاضافة الى توفير المسكن ، تأمين المرافق الأخرى ، وشراء مواد البناء اللازمة بواسطة الساكن نفسه وفيما بين هذين الحدين كانت هناك حدود وسطى أخرى . ففى معرض نيودلهى للمساكن الرخيصة فى عام ١٩٧٦ كان هناك نموذجان للمساكن الرخيصة جذبا الانتباه أكثر من غيرهما . وكان الاثنان مبنيان من الطوب ويكلف بناؤهما ٧٠٠ و١٢٠٠ دولار على التوالى إذا لم نحسب سوى تكاليف البناء فقط . وفى ١٩٧٠ عرفت جامعة ولاية مندنا وفى مدينة ماراوى فى الفلبين نموذجا لمسكن يعطى ٤٠ مترا مربعا مبنى من الأحجار يكلف بناؤه ٦٠٠ دولار للبناء فقط ، كما اهتم المعهد الآسيوى للتقنيات الذى أنشئ فى عام ١٩٥٩ فى شمال بانجوك بدراسة السكن الاجتماعى سابقة التجهيز وكان من بين الأنماط التى ابتكرها مسكن فردى يبنى من عناصر أسمنتية تبلغ تكلفته البنائية ١٢٥٠ دولار (١٩٧٤) لمساحة ٥٠ مترا مربعا أما بالنسبة للمبانى الرأسية فالتكاليف عموما أعلى . ففى المبنى النمطى ماندايونج كوند منيوم . الذى أسسته شركة الفلبين للتقدم الاجتماعى كان سعر الوحدة السكنية التى مساحتها ٤٥ متر مربع يصل الى ٤٠٠٠ دولار فى عام ١٩٧٤ .

ولتحاشى التعارض بين البناء التقليدى المعتمد على الجهود الذاتية من ناحية وتصنيع البناء الذى هو صبغة المستقبل التى تشوبها كثير من المثالب فى الوقت الحاضر من ناحية أخرى ، توجد مبادرات أخرى تهدف الى ايجاد حلول وسطى تشجع دخول القطاع غير الرسمى . سوف يكثر الحديث مثلا عن سبق التجهيز الجزئى حينما يكون بناء المسكن متمشيا مع الأساليب التقليدية ولكن مع استخدام عناصر سابقة التجهيز : مثل الأعمدة وأعالى الفتحات والحواجز .. الخ .

والواقع أنه أمام ضخامة مشكلة الاسكان فى مدن البلدان النامية سوف لا يقتصر الأمر على حل واحد ولن يكون هناك تناقض بين استخدام التقنيات الحديثة المعتمدة على تقدم البحث العلمى واستخدام التقنيات التقليدية المحسنة .

وقد تمخض مؤتمر الأمم المتحدة عن العلم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية [٢٢] . عن ضرورة تعدد التقنيات المستخدمة . وان ما يجب على أصحاب القرار والمخططين هو أن يوفقوا بين فئات الدخل من ناحية ، والحلول التقنية المتاحة من ناحية أخرى . فالمسكن الحضرى فى العالم الثالث يعبر عن الأوضاع القومية وحتى المحلية ومن ثم فان متطلبات وسمات هذا المسكن تستوجب دراسة تفصيلية ومتعمقة ولا يمكن لنا فى هذا المجال إلا أن نقدم مؤشرات عامة . فالأمم المتحدة تميز ثلاث مجموعات اجتماعية بحسب مستويات الدخل [٢٣] : تحتوى المجموعة الأولى على الأسر ذات الدخل المرتفع التى تعتمد مباشرة على العقاريين الخصوصين . وهذه الأسر فقط فى حاجة الى المعونة من أجل شراء أو تأجير المسكن ولكن الدولة ينبغى أن تقيد اتجاهها الى الاستهلاك المفرط والترفى فى مجال الاسكان . أما أسر المجموعة الثانية فهى التى يتوفر لها دخل متوسط وتتوفر لها معرفة معينة بالطريقة التى يتطلبها تمويل الاسكان . وتتدرج هذه الأسر فى الصفات الاجتماعية التى تشجعها الحكومات على أشغال السكن الاجتماعى عن طريق القروض الرهنية وتسهيلات التقسيم وتعتبر الأسر محدودة الدخل فئة ثالثة تمثل الأسر التى يتوفر لأربابها عمل منتظم الى حد ما ولكنه غير مربح ، وتشمل هذه المجموعة معظم العاملين غير المهرة أو أنصاف المهرة فى

---

(٢٢) CNUSTD, Document de base, a/conf. 81/4, Vienne, 1979, p. 26.

(٢٣) وثائق مؤتمر فانكوفر ، المرجع السابق – ص١١ .

المناطق الحضرية والمساعدة هنا تبدو ضرورية سواء أخذت شكل أنظمة غير رسمية من القروض تسهل التحرك الاجتماعى نحو السكن الاجتماعى ، أو تكوين هذه الأسر من بين المستفيدين بالاسكان الرسمى . ومن الجدير بالذكر أن العمليات الخاصة بالاسكان المعانة من قبل القطاع الخاص تنفذ فى معظمها لصالح هذه الفئة من السكان . وقد سبق أن رأينا أنه فى المكسيك يكون من المحتم على أصحاب العمل أن يوفروا لمواطنيهم هذا النوع من المساكن . ويمكن أن تفسر اسهامات القطاع الخاص تلك بأن توفر المسكن الملائم يؤدى الى زيادة انتاجية الأيدى العاملة بل وزيادة أعدادها ذلك لأن امكانية الحصول على مسكن يجذب العمال اليها أما الأسر ذات الدخل الضعيف جدا فتشكل مجموعة رابعة تعيش فى المنطق السيئة ومستعمرات وضع اليد . وتعانى هذه الأسر من صعوبات تأمين حاجياتها الذاتية ؛ حيث أن رب الأسرة يكون دائما موظفا (،من الباطن) أو عاطلا بالمرة ، وهنا تظهر أهمية المعونات التى يجب أن تقدمها السلطات العامة ولعل أفضل الحلول هو أن تعطى شرعية اشغال الأراضى لهؤلاء وأن تقدم اليهم القروض اللازمة لتحسين مساكنهم .

وفيما يتعلق بتنوع تقنيات البناء المستخدمة فى آن واحد يمكن أن نسوق مثال الجزائر التى تبنى فيها المساكن وفق طرق تقليدية (٧٥٪) وطرق مصنعة (٢٥٪) [٢٤] . ويمكن أن تصاغ المشكلة التى تواجهها السلطات الجزائرية بضرورة مضاعفة الانتاج السنوى من السكن ثلاث مرات بصيغة أخرى . هى القول بأن معدل تدخل التقنيات التقليدية والمصنعة ينبغى أن يتغير من ٧٥ – ٢٥٪ الى

(٢٤) M. Zielenieusky & T. Perznski, Problémes de developpement intensif de l'habitat en Algérie, Alger, Varsovie, 1978, p. 48 sq.

٤٠ - ٦٠٪ وفى داخل التقنيات التقليدية أو الوسيطة ينبغى أن يفسح مجال كاف للبناء بالجهود الذاتية التى يستفيد منها الفئات ذات الدخل المنخفض جدا .

وينبغى على المسئولين القوميين عن سياسة الاسكان أن يحددوا اذن معدل تدخل التقنيات المتاحة وتحديد الأنماط السكنية اللازمة للفئات الاجتماعية المختلفة التى يمكنها والتى لا يمكنها أن تساهم بأموالها الخاصة حتى يتوفر لكل السكان الحد الأدنى من المأوى والخدمات على الأقل . وفى ضوء هذه التوجيهات يمكن أن تتحقق النتائج الى أسفل (أى لصالح صناعة مواد البناء) والى أعلى (أى لصالح النظم المالية المرتبطة بتوفير المساكن) . فقد يصبح من الضرورى مثلا اعادة تشغيل مصانع الطوب القديمة والغاء بناء مصنع أسمنتيات يعتمد على أسمنت بورتلاند . أو قد يصبح ضروريا اعادة تشجير منطقة إذا كانت أخشاب البناء تشكل جزءا من المواد المطلوبة بالحاح ، وبالطريقة نفسها ينبغى أن تتبع خيارات معينة وفق نوعية السكان المراد تحسين أوضاعها السكنية وقد يشمل ذلك تشجيعا للقروض الرهنية أو السلف العينية فى شكل مواد بناء .

وفى الوقت الذى يعبر فيه كثير من القادة فى البلدان النامية عن تصنيع البناء بأسره وعلى الحماس الزائف لتطوير القوى الانتاجية العظيمة مما يؤدى فى الواقع الى تفاوتات اجتماعية خطيرة ، وقليلون من فعلوا مثل الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى (المعلم) Mwalimu [٢٥] . وطلبوا الى مواطنيهم أن يقنعوا بمسكن تقليدى محسن أكثر راحة وأرخص ثمنا . ويمكن أن تقدم السلطات العامة القدوة فى هذا المجال فبدلا من أن يبنى المبانى الفاخرة من الخرسانة المسلحة أن

(٢٥) كلمة تعنى فى اللغة السواحلية (استاذ المدرسة) أو (المدرس) وهو لقب عاطفى يعطيه التنزانيون للرئيس نيريرى .

تستخدم الموارد المحلية المتاحة التى يمكن أن تزداد قيمتها نتيجة ذلك فى أعين الناس مثل الطوب المصمت الذى استخدم فى بناء جامعة تاناناريف أو الأخشاب المحلية فى توجو والواقع أن هذه المشاكل تهم البلدان الغنية أيضا حيث أن صناعة البناء فى الدول المتقدمة لم تبذل مجهودا يذكر فى سبيل تكييف تقنيات البناء مع الظروف المتغايرة فى بلدان العالم الثالث . وسوف يحتم المستقبل ضرورة البحث عن تناسق بين الخبرة الغربية والظروف المحلية لكل بلد . فينبغى مثلا أن تستخدم آليات أقل أهمية ليوفر ذلك أعدادا أكبر من فرص العمل اليدوى كما ينبغى أن تكون الآليات أقل تعقيدا حتى يكون من السهل القيام بالاصلاح فى نفس المكان ولكنها يجب أن تعمل بكفاءة عالية حتى تواجه الطلب على المساكن فى أقصر وقت ممكن .

المعماريون الحفاة :

يأتى المعماريون ، والاجتماعيون ، والمهندسون عادة من بين الطبقات الوسطى ولكنهم لم يتشبعوا فى تكوينهم العلمى بقيم تلك الطبقات وحينما يعود هؤلاء الى أوطانهم فى افريقيا ، أو أمريكا اللاتينية ، أو جنوب آسيا لا يتوفر لديهم سوى فكرة الخلية السكنية التى تعبر عن مساحة صغيرة ، وعن الأسر النووية ، تحتوى على صالون وغرفة ومطبخ وحمام . ولا يصبح المسكن فى رأيهم سوى بناء من مواد ثابتة لا يمكن أن يتم إلا على أيدى المتخصصين – بدءا من عامل البناء الى رئيس الموقع – أي من منفذ العمل الى المعمارى . وتتوفر لدى هؤلاء الفنيين شهادة جامعية حصلوا عليها من دولة صناعية رأسمالية أو اشتراكية فيتأثرون الى حد كبير فى حياتهم الوظيفية بالخبرات التى حصلوا عليها أثناء سنواتهم الدراسية . ويقتصر الحل فى نظرهم على أحد أمرين اما حصر سكان

المدن التى يمارسون فيها عملهم فى سكن ضيق لايزيد فى طوله أو فى عرضه عن سرير بروكست pracuste [٢٦] . الذى يمثل مشاريعهم المعمارية . أو فليبقوا مكومين فى داخل الأكواخ ومدن الصفيح . وظلت هذه الحلول مبالغا فى تقديرها على مستوى التعاون الدولى فى الوقت الذى كان يتولى فيه المناصب القيادية مهندسو الطرق والكبارى والأشغال العامة والذين كانوا يرون ألا حل بدون الخرسانة المسلحة ، والتخصص التقنى .

ولكن الشواهد الواقعية ، والامتداد الرهيب للبؤس فى الوسط الحضرى فى البلدان الأقل تطورا يثبت يوما بعد يوم عدم صلاحية أفكار هؤلاء الفنيين وقد استلزم الأمر كثيرا من الشجاعة والتصميم لأصحاب نظريات الاستثمار / العمل ليقطعوا الصلة بين الأفكار الضيقة والحلول التى تتكيف مع الوسط الوظيفى . وأنه حقا لطريق طويل ذلك الذى قطع فيما بين تجربة القرنة فى مصر فى ١٩٥٤ . والمساكن المخططة الأولى التى أنشأها البنك العالمى منذ ١٩٧٢ والتى تقف وراء كل منها ظلال حسن فتحى ، وشارل ابرامز وجون تورنر . فالبنسبة لأصحاب نظريات الاستثمار / العمل يمثل تأسيس المأوى أو الخدمات اللازمة للأسر الفقيرة مناسبة جيدة لإنشاء العديد من فرص العمل فسوف يترجم ذلك أما الى عقود مع المهنيين والمؤسسات الصغيرة فى القطاع غير الرسمى أو سوف يرتبط الشباب العاملين فى مدن الصفيح بأعمال تقع فى اطار البناء بالجهد الذاتى المعان ويمكن أن تعتبر تحسين الكامبونج مثالا جيد لآلاف الوظائف التى أنشئت . وحتى فى

---

(٢٦) سفاح من أثينا القديمة كان يأخذ ضحاياه فيجلسهم على سرير ضيق من الحديد ثم يقطع أوصالهم أو يشد جثثهم لتتفق مع طول السرير وعرضه .
المعرب عن Dictionnaire Larousse

حالة انتهاء المشروع فإن الآثار الحسنة تظل واضحة فهناك خبرات قد حصلت خاصة إذا كان هناك مجهود قد بذل فى اعداد دورات فى التكوين المهنى والمهارات . كما أن الدخول الموزعة تنشط الطلب ومن ثم فان الأثر يكون مركبا على مستوى الاقتصاد الحضرى .

وفى بيت حسن فتحى فى القاهرة تبدو الحوائط مزينة بالألوان المائية (الجواش) Gauches فهو ليس فقط واحد من أبرز الشخصيات المعمارية فى الفترة المعاصرة ، بل أن مؤلف كتاب construire avec le peuple (٢٧) . فنان ممتاز أيضا . ورغم أن المعماريين المصريين لازالوا يوجهون اليه النقد بأنه رجعى لأن أعماله تظهر فى شكل قباب ومشربيات ولأنه حاول أن ينقل رسالة التقاليد بترتيب حرفيى الامبراطوية الفرعونية القديمة وفنيبى العصرين العربى والتركى فهذا النقد غير الموضوعى يؤدى الى تعام عن الأبعاد الحقيقية لأعظم معمارى فى المشرق العربى . وحسن فتحى يستحق بالأحرى أن يكون أبا روحيا لفكرة المشاركة الشعبية فى البناء التى تبنتها جميع الحكومات فى العالم فى مؤتمر فانكوفر ١٩٧٦ ، كعلاج وحيد للفقر الحضرى فى مدن العالم الثالث وقد نفذ حسن فتحى سنة ١٩٤٥ بناء القرية الجديدة التى تقع على شاطئ النيل قريبا من معابد الكرنك الفرعونية باستخدام القرويين العاطلين فى العمل . فقد كان الأمر يتعلق بتشجيع الريفيين على استثمار عملهم أكثر من الأجر النقدى وتحويل المواد المحلية الى مواد صالحة للبناء . حيث أنه وجد فى المناطق المدارية الحارة مادة متوفرة وهى الطوب الطينى المجفف فى الشمس وكان الطوب الطينى المحروق مادة يستخدمها

(٢٧) H. Fathy construire avec le peuple, Pierre Bernard editeur chez sindbad, Paris, 1976.

سكان المناطق الحارة فى كل العصور بأسماء مختلفة فهى « بانكو » فى افريقيا و« أدوب » فى أمريكا و« كاتشا » فى الهند . إلا أن الطوب الطينى لا يصلح رغم ذلك لبناء الأسقف المسطحة لقلة تعرضه لعوامل التمدد واستغل حسن فتحى اذن ما اكتشفه القدماء من أن الطوب الطينى يقاوم معوقات المناخ ، وأن الأسقف يمكن أن تبنى على شكل قباب . ويحاول باحثون عديدون الآن متابعة تطوير الطوب الطينى خاصة عن طريق الخرسانة الطينية المثبتة .

ولم تكن قرية القرنة الجديدة لتنتهى أبدا لولا أن عارض حسن فتحى آراء القياديين التى كانت تستلهم النماذج الحضارية الغربية وترفض العمارة الريفية ، وقد دافع حسن فتحى عن آرائه بتجهيز فريق يتكون من اثنين من البنائين وأربعة مساعدين يبنون مسكنا بتكلفة منخفضة الى حد غير عادى . ويمكن لعشرين أسرة أن تعيش أى ٢٤ شخص يكفون لبناء وحدة مجاورة سكنية تكفى لاسكان ٢٠٠ شخص فى مدن تصل الى ثمانية أشهر وتقدمت الفكرة تدريجيا فى الوسط الحضرى . كما انتشرت فى الوسط الريفى . وكانت تعبئة الامكانيات للأسر المحرومة هى الاستجابة الاقتصادية الوحيدة والممكنة لحل مشكلات السكن .

وكانت المشكلة الأساسية كما يحددها حسن فتحى هى أن المعماريين لم يكونوا قد تعودوا على استخدام المواد المحلية فان ذلك لا يدرس فى الجامعات الفنية ولا فى مدارس العمارة فى البلدان الغنية أو فى العالم الثالث .

والواقع أن المختصين يعمدون الآن الى استخدام المواد المحلية وتجهيز المعامل لتبحث عن تحسين الطرق الفنية البنائية التى تعتمد على هذه المواد . ومع الخطاب الذى ألقاه حسن فتحى فى ٣ يونيو ١٩٧٦ أمام الجمعية غير الحكومية ، وساهم شارلز أبرامز Charles Abrams فى الولايات المتحدة الأمريكية بكتاباته

العديدة التعريف بمشكلات واضعى اليد فى نهاية الستينيات وكانت الاستجابة الرئيسية لآرائه أتت على يد جون ف. س. ترنر John F. C. Turner الذى لاحظ فى عدد من البلدان النامية فى القارات الثلاث أقدر من سكان المنشآت الحضرية غير الرسمية على أن يحلوا بأنفسهم جزءا مهما من مشكلة الاسكان . أنجز ترنر عددا من المشروعات المعمارية فى بيرو عام ١٩٥٧ – ١٩٦٥ وقد بنى أفكاره أساسا من ملاحظة غزو واضعى اليد لمدينة ليما . ويشير ترنر الى الدور الذى ينبغى أن تؤكد الحكومات دورها مؤكدا أولا على تشريع بأسرع ما يمكن لاشغالات الأراضى غير الشرعية فى بارياذا (مدينة صفيح) بامبا الارستانو عند المخرج الشمالى لليما لم يقيم السكان الذين غزوا الأراضى الشاغرة بتحسين مساكنهم إلا حينما أعطتهم سندات ملكية رسمية . ثم ثانية على مساندة مبادرات واضعى اليد التى تمثل عادة استثمارات امكانيات يجب تنميتها واكمالها . ويمكن أن تكون هذه المساندة فى صورة مساعدة فنية للخطط التمطية أو لمساعدة البناء بالجهود الذاتية أو تشييد مبانى معينة . ويشمل ذلك أيضا المرافق المهمة مثل تصريف المياه ومرافق التطهير . بما يجب المساعدة عن طريق قروض طويلة الأجل بشروط أدنى من معدلات الفائدة فى سوق المال . وعلى ذلك فوفق آراء ترنر يجب أن يكون هناك تقسيم عمل واضح فالسكان يتحملون العبء الأساسى فى تحسين مساكنهم وتقوم المؤسسات الكبرى فى القطاع الحديث بالانجازات « الثقيلة » .

وقد ابتكر ترنر منذ ١٩٧٥ برنامجا خاصا عن « الاسكان والتنمية » بجامعة كولدج فى لندن ، وكان ذلك ضمن حلقات مناقشة لطلبة الدراسات العليا يساهم فيها المسئولون عن الاسكان ، الوافدين خصوصا من بلدان العالم الثالث الناطقة

بالانجليزية ويعتبر ترنر اليوم أكبر مفكر فى مجال البناء بالجهد المقنن .. وقد أثبتت آراءه وموقفه أن عالم مدن الصفيح ليس بالضرورة عالما من السقوط والانحطاط بل الطبقات الفقيرة يتوفر لها الموارد مهمة منها الذكاء وتجميع مواد البناء ، والقدرة على التنظيم وعلى انتقادات الهيئات الكبرى المسئولة عن الاسكان التى انتهت منذ عشر سنوات الى الاستعانة بامكانيات الاكتفاء الذاتى لدى واضعى اليد .

وقد برهن يونا فريدمان Yona Friedman على فروض علمية معينة أتى بها سابقوه وذلك من خلال كتابه عن البناء بالجهد الذاتى الموجه أساسا لسكان الأحياء الفقيرة والذى نشرته هيئة اليونسكو(٢٨) . وهو عبارة عن نوع من الرسوم المتحركة يشرح استخدام المواد المحلية مثل الطوب الطينى وخطة المسكن الأكثر مناسبة وتحسين المرافق الداخلية وكيف يمكن حل مشكلة الماء أو وضع الخطة الرئيسية لمستعمرة سكنية . وفى الوقت الذى لم يلجأ فيه حسن فتحى للمشاركة الشعبية إلا فى مرحلة الانجاز فى ظل تحفظات وفى حدود معينة وبأيدى عاملة ماهرة ، يقترح فريدمان أن ترتبط الاتحادات الممثلة لواضعى اليد بوضع مفاهيم مشروع التحسين ثم تنفيذ هذا المشروع . وهذا ما شرحه فى معرضه عن « الخيال الذى يتحقق » الذى عقد فى متحف الفن الحديث فى باريس . ويشمل المساعدة الحكومية فى رأى فريدمان اعطاء المعلومات اللازمة لسكان مدن الصفيح من خلال الكتب والنماذج السكنية والمجالس الفنية بينما يقلل من أهمية الحوار النزاعى بين واضعى اليد والبلديات . رغم أن هذه المواجهة تؤدى فى معظم الأحيان الى ميلاد وعى جماعى لدى سكان الحى غير المخطط . ويضع فريدمان النزاع فى

(٢٨) Yona Friedman, Housing is every on's concern but particularly yours, UN-ESCO. 1977.

موضع آخر فيما أسماه ، مصيدة المركب الاجتماعى ، حيث يؤدى وضع اليد الى التقليل من أهمية الاقتصاد المعاشى ورغم أن كثيرا من واضعى اليد يزرعون ويربون كل أنواع الحيوان فى المدينة والى احتقار المواد المحلية التى قد تكون فى معظم الأحيان أقل فى ثمنها . وحيث أن سكان مدن الصفيح يعانون أيضا من مصيدة المركب الاجتماعى تلك ، فان المشاركة الشعبية لا ينبغى أن تترك لتعمل فى عشوائية بحجة الاكثار من المبانى . فالمعماريين الحفاة ليسوا متفرجين سلبيين على جهود المجتمع الهامشى . وتحسين مساكنه ولكنهم يضعون معارفهم فى خدمة مدينة الصفيح ويتدخلون بفعاليتهم فى الأنشطة وفى القرارات .

أما عن كيف نهيئ معماريا حافى القدمين من ذلك النمط الجديد فقد أجابت الأمم المتحدة على ذلك تنظيم لقاء للخبراء فى انشيد Enschede بهولندا حول برامج التكوين العلمى لتحسين المناطق السيئة ومستعمرات وضع اليد وعقد هذا اللقاء فى أغسطس ١٩٧٨ (٢٩) . والواقع أن النقص فى القيادات وفيمن تسميهم المنظمات الدولية بطريقة غير لائقة ، الموارد البشرية المؤهلة ، تشكل مركز مشكلات التخلف خاصة فيما يتعلق بسياسات الاسكان . ويضاف الى هذا النقص العددى العام ، عدم الكفاءة فى مجال البناء بالجهد الذاتى والتموين العددى المهنى غير المناسب للمخططين . ولكى تحقق وتنجز برامج المشاركة الشعبية والاسكان ينبغى اذن تهيئة المهارات المتنوعة لمن تتوافر لهم الآن ولكن هل ينبغى اعادة النظر فى تكوين المعماريين بطريقة منعزلة ؟ . من الملاحظ أن أى تحسين للأوضاع فى المناطق السيئة ومستعمرات وضع اليد يستدعى أن يتوفر للفئات

(٢٩) Training for human settlements development, Background paper, ESA - HPB - AC - 21 - 1, New York, 1978.

المختلفة المشاركة فى العمل تجربة تعليمية تساعدهم على حسن أداء عملهم . وينبغى لذلك أن تعد برامج التكوين لست مجموعات من المشاركين ؛ فهناك أولا أصحاب القرار والمديرين ومسئولى البلديات حيث تكون الجهل بمدى اتساع وخطورة الفقر الحضرى شائعا عند كبار المسئولين فى البلاد النامية ولذلك يجب وضع القيادات فى حيز التجربة واشعارهم بمشاكل مدن الصفيح وتكوين مديرين اضافيين متخصصين فى هذه المشاكل . ثم يأتى بعد ذلك أصحاب المفاهيم المتعلقة بالسكن وبعض هؤلاء يكونون من المتخصصين مثل المهندسين والمعماريين والاجتماعيين والقضاة ... الخ . وينبغى أن يسمح التكوين بابراز ما لديهم من قدرة بناء على دورهم الأساسى فى تقسيم العمل . على القيام بدور المنسق العام بين الفرق المتنوعة التخصصات التى تتبلور من خلال مشروع تحسين مدينة الصفيح . وتأتى بعد ذلك فئة مهمة تشمل الفنيين ذوى الاتصال المباشر مع واضعى اليد . وعلى هؤلاء الفنيين يعتمد نجاح أو فشل أى جهود معاونة للبناء بالجهد الذاتى حيث أنهم يضمون الاخصائيين الاجتماعيين والمساعدين الطبيين والمنسقين المحليين ومساعدى المشاريع بالاضافة الى وكلاء الاتصال ويكون هؤلاء جميعا على علم مباشر باحتياجات مدينة الصفيح . وينبغى لذلك أن توجه اليهم خصوصا برامج التكوين وبعضهم ينتمى فعلا الى أسر فقيرة مثل توم Tom الذى قابلناه فى وادى ماثار والذى كان يعرف الكثير عن العنف والبؤس فى مستعمرات وضع اليد حيث أمضى طفولته . وقد تكون النساء فى مدينة الصفيح أحيانا على دراية بالطرق التقليدية للولادة ويكفيهن تدريب بسيط ليصبحن قابلات ماهرات . ينبغى على المعمارى حافى القدمين أن تتوفر له مهارات المجموعة السابقة وأن لم بنمط حياة الفنيين ذوى الاتصال المباشر بمدينة الصفيح .

ولابد من تكوين خاص أيضا يستهدف الممثلين السياسيين والمندوبين ورؤساء مستعمرات وضع اليد بالاضافة الى الساكنين أنفسهم كلما كان ذلك متاحا (٣٠) . فتعليم السكان قد يقلل كثيرا من المشكلات الاجتماعية مثل السطو والجريمة والتفكك الأسرى وتعاطى الخمور . يوجد فى كوبا مثلا ، فرق صغيرة ، تتعلم فى مكان العمل ولكنها تهتم بالاسكان وحاجة المساكن السيئة وتتولى هذه الفرق عقد دورات تدريبية للسكان . وينبغى أخيرا ألا ننسى تكوين المدربين أنفسهم من معلمين ومثقفين ومسئولى التكوين .

ومازال المعماريون الحفاة قليلو العدد رغم أهمية أن يكون هذا القطاع المهنى كبيرا . ولكن يمكن تدريبهم بسرعة وبكفاءة ، من المعروف أن الجامعات والمعاهد خاصة فى العالم الثالث تقدم تعليما غريبا على اهتمامات الفئات الاجتماعية لأكثر فقرا . ومن المقبول فى هذه الحالة أن يأتى بعض هؤلاء المعمارين الحفاة من تخصصات قريبة بالاضافة الى العمارة بمفهومها الحقيقى . ينبغى مثلا أن تكون الايكولوجيا والتعليم البيئى واحدا من هذه التخصصات كما يقترح ذلك الاستبيان الدولى الذى قدمته اليونسكو فى المؤتمر الحكومى فى تفليس (روسيا) حول التعليم المرتبط بالبيئة (٣١) . بينما يتم تكوين آخر عن طريق التدريب التقنى recyclage ويقترح أ. سوبا كرشنياه A. subbakrishniah ألا يقتصر برنامج التكوين فى هذه الحالة على الأنشطة المهنية المنتظمة بل أن يتم تنظيم حلقات مناقشة ومعامل بحوث ateliers لمدة بضعة أيام أو تعد دراسات توجيهية لمدة قصوى تتراوح من ٤ - ٦ أسابيع (٣٢) .

---

(٣٠) ONU, Housing management and tenant education in the ESCAP region, ST/ESCAP/33, 1878.

(٣١) UNESCO IENVED 6, Conférence de Tbilissi, 14 - 26 Octobre, 1977.

(٣٢) Long term training programmes for human settlements, mangers in Africa, University of Nairobi, 1978, p. 6.

وحينما يتعلق الأمر بالطلبة الذين يحضرون لشهادة أو يقضون فترة التخصص فان الخدمة الاجتماعية الميدانية ينبغى أن تتزايد مع البحث مثلما هى الحال فى قسم العمارة بجامعة UAM- X فى مكسيكو . كما أن الضرورة تقتضى استحداث طرق تعليمية جديدة مثل اجراءات التكوين عن طريق معالجة الألعاب الحضرية . فاللعبة الحضرية المعروفة باسم سيرسيكو CIRCECO التى وضعت لكى تعلم كيفية ادارة وتخطيط مدينة صغيرة مغربية هى مدينة بن سليمان تمثل اتجاها على هذا الطريق (٣٣) ، وتهدف خدمات التكوين المتنقلة الى اكمال التكوين الذى لا يمكن اتمامه فى مراكز ثابتة وقد يقترح فى ذلك اعداد دورات قصيرة للتكوين المكثف على تقنيات معينة يتم فيها تدريب الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم المعلومات عنها .

وسوف يكون من الأفضل من الآن فصاعدا أن يتم تكوين المعماريين الحفاة فى معاهد تقع فى البلدان النامية خاصة اذا كانت تلك البلدان تحتوى على بنيات تحتاج الى تعضيد وتقوية أو إذا كانت الحاجة تدعو الى انشاء بنيات جديدة ويمكن لبعض المعاهد الوطنية أن تلعب دورا فى هذا المجال عن طريق تهيئة منح دراسية ومشاركة فى كاكافيللى فى توجو الذى حقق منذ انشائه فى عام ١٩٦٧ أهمية تفوق حدود الدولة التى يوجد فيها . كما أن منظمة الولايات المتحدة الأمريكية OEA أنشأت بالتعاون مع حكومة فنزويلا المركز الحديث للتنمية الاقليمية CINDER الذى يهيئ على وجه الخصوص دورات مكثفة لمدة ٦ شهور للقادة الذين يمارسون وظائفهم فعلا . كما أنشأت هذه المنظمة أيضا مركز البحوث والتكوين الخاص بمشكلات الأسر الفقيرة جدا PIAPUR/CIADUR .

(٣٣) J. P. Perier, Manuel d'animation du jeu urban CIRCECO, UNESCO, 1976.

كما نشأ معهد أكثر تخصصا يعرف باسم CETREDE الذى ألحق بجامعة دار السلام ويساهم هذا المعهد فى تكوين المعماريين التنزانيين فى مجال تقنيات البناء التقليدى المحسن وقد تم ذلك فى اطار التعاون الثنائى مع النرويج .

شبكات الاستقبال Les Trames d'accueil نمط بنائى تخطيطى :

الى ماذا تهدف مشاريع شبكات الاستقبال ... ؟

ان مستعمرات وضع اليد تتكاثر اليوم فى العالم ولم تصبح البرامج الاتفاقية للاسكان الاجتماعى غير قادرة فقط على مواجهة هذا التحدى ولكن امتداد وتدهور مدن الصفيح يجاوز أيضا مشاريع الاصلاح . ومن هنا جاء أسلوب شبكات الاستقبال الذى يسمى أحيانا ، القطع المصلحة parcelles assainées ، أو ،الموضع والخدمات Site et services ، الذى يسمح بوجود كميات من قطع الأراضى المجهزة لتنفيذ عليها برامج البناء بالجهود الذاتية بطريقة تؤدى الى الاقتصاد فى انفاق الموارد الحكومية المحدودة . فتنشأ مدن جديدة تمتص الضغط السكانى على مدن الصفيح الموجودة فعلا ، وتصبح ظروف المعيشة أفضل مما هى عليه فى المناطق السكنية القديمة . وتستخدم امكانيات المشاركة الشعبية والطاقة الإدخارية لزمر واضعى اليد بطريقة أفضل . ويخطط لإنشاء فرص العمل فى نفس الوقت الذى يتم فيه تخطيط المواضع . ولا تصبح هناك مشكلات تتعلق بالاستغلال العشوائى للأرض بل يكون المرافق والخدمات والبيئة أفضل مما لو تم الأمر فى ظل مشاريع الاصلاح . على اعتبار أنها تنشأ هنا نشأة جديدة بدلا من اصلاح وترميم الشبكات القديمة التى ترتبط بالمركز الحضرى . ثم يؤدى الأمر فى النهاية الى ايجاد العمل للقطاع غير الرسمى خاصة بالنسبة لحرفيى البناء .

وفى مشاريع شبكات الاستقبال يبدأ عادة بتسوية الأرض وتجهيزها بالطرق ، وتأسيس مرافق الصرف الصحى ، والامداد بالمياه النقية والكهرباء ، وبناء المدارس والمستوصفات . وتضيف بعض المشاريع جمع القمامة وخدمات الوقاية من الحرائق وغيرها من الخدمات العامة وتنشأ هذه المشاريع عادة بالقرب من أماكن العمل . كما تهيأ فرص عمل جديدة فى مناطق بناء المساكن ذاتها . ومن هنا يمكن اعتبار عمليات الاصلاح الوضعى In Situ لمدن الصفيح ومشاريع شبكات الاستقبال هما الآن أفضل طريقتين لاستثمار المشاركة الشعبية فى الاسكان فى اطار البناء بالجهد الذاتى المعان .

وحتى يتم الأمر بطريقة أكثر اقتصادا من مشاريع الاسكان الاجتماعى فان مشاريع شبكات الاستقبال تعالج مشاكل أكثر تعقيدا . وقد يكون من المناسب أن نميز بعض العناصر الأساسية التى تتكون منها هذه المشاريع . ومن بين العناصر المتغيرة التى يلجأ الى تطبيقها وفق الضوابط والأهداف المحلية .

وتعتبر أرض البناء مقوما أساسيا . لأن وجودها يعنى من جهة التغلب على العقبات التى تعوق الأسر الحضرية الفقيرة عن تحسين ظروفها المعيشية ، ولأنها من جهة أخرى تسمح بتكلفة أقل من انشاء الخدمات العامة الأساسية التى لا يمكن ايجادها بمثل هذه السرعة ويمثل هذه التكلفة اذا حاولت الأسر بمفردها تهيئة هذه الخدمات . ويعتبر الامداد بالمياه والتخلص من الفضلات ، وانشاء الطرق المؤدية لهذه المناطق ، مقومات أساسية أيضا سواء بالنسبة للسكان أو بالنسبة للخدمات العامة (المطافئ والشرطة وخدمات جمع القمامة) . وتعتبر انارة الشوارع فى الوقت الحاضر من المقومات المهمة أيضا أما عن العوامل المتغيرة فيشمل ذلك انشاء الخدمات الاجتماعية والصحية والمدارس والمراكز الاجتماعية ومراكز

الشرطة وأراضى الملاعب ، ومن الطبيعى أن تحتوى قطع البناء على مساحات تخصص للسكن وأخرى تخصص للأنشطة الصناعية والتجارية من القطاع غير الرسمى . ولكن مساحات هذين النوعين من الاستخدام المكانى تتوقف على الخيار الذى يرتبط بالاستراتيجية التى تتبنى على المستوى المحلى .

وفى أحد مشاريع شبكات الاستقبال مثلا كيفت الخطة الأساسية لصالح فئة دخلية معينة من بين السكان وهى الأسر الفقيرة . فحدد المشروع الخطة الأساسية ومواضع القطع ومساحاتها ، أو فرص العمل الفعلية مع توزيعها على السكان وعلى السلطات العامة . ويتكون السكان فى بعض مشاريع الاستقبال من فئات اجتماعية عديدة تنتمى الى مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة وفى مثل هذه الحالة يمكن تبنى سياسة دعم مباشر وغير مباشر للفقراء . وقد يقتضى ذلك تغطية الموسرين لكل النفقات . مع طلب تسديد مبالغ شهرية وبسيطة من الأسر الفقيرة . ويقتضى تنظيم المشروع توزيع المسئوليات مع السلطات والهيئات الخاصة والمستفيدين من المشروع ممثلين فى اتحاداتهم وتنظيماتهم . فيحدد شراء الأراضى والقوانين التى تتحكم فى الملكية العقارية والبناء واختيار المستفيدين وتغطية الاحتياجات الحالية ، والبيع أو اجراءات اخلاء المستأجرين كما يعد انشاء وحدات ادارية من قبل الحكومة المركزية والإدارات البلدية التى تتولى على وجه الخصوص إدارة مشاريع شبكات الاستقبال شرطا أساسيا للتنظيم الناجح للمشروع .

ويستغرق انجاز مشروع شبكات الاستقبال سنوات عدة بدءا من مرحلة الدراسات الأولية ومرورا بمراحل تجهيز المرافق الأساسية وحتى الانماء النهائى للمناطق المخططة . وتتوطن بعض هذه المشاريع بعيدا عن المركز الحضرى حيث تصبح الأراضى أقل ثمنا . ويمكن أن ينتهى المشروع فى هذه الحالة الى مدن

جديدة حقيقية مبنية بالجهود الذاتية . وهناك مشاريع أخرى أقل طموحا فى حجمها وفى تمويلها ، تقع على حدود التجمع الحضرى . ثم هناك فئة ثالثة من المشاريع تشمل بالاضافة الى انشاء شبكات الاستقبال اصلاحا لمدينة الصفيح الموجودة حيث يتم تخفيف الكثافة فى مدينة الصفيح بتمويل بعض السكان الى المواضع المخططة للمشاركة فى البناء بالجهد الذاتى . وينبغى أن نذكر هنا أن مشاريع شبكات الاستقبال مصنفة بطريق الخطأ ضمن سياسة البنك العالمى فى قطاع الانماء الحضرى . ولكن كثيرا من الحكومات والهيئات غير الحكومية تتوفر لها خبرات طويلة سابقة . كما أن تكاليفها تبدو من الناحية الاقتصادية أكثر واقعية . ومن المعتاد أن توزع الأعباء المالية فى مشاريع شبكات الاستقبال بالطريقة الآتية : تجهيز المواضع والخدمات العامة لتحملها ميزانية السلطات العامة أما بالنسبة لشراء الأراضى والبناء والتحسين النهائى فيتحمله السكان .

وفى عام ١٩٧٠ كانت بورسودان تضم ١٢٠ ألف نسمة يسكن أكثر من نصفهم فى أحياء (ديم deims) مزدحمة تحولت الى مناطق سيئة ومدن صفيح . وبلغت الزيادة السكانية فى هذه المدة معدلا قياسيا اذ وصلت الى ٨ر٢٪ سنويا موزعة على أساس ٤ر٢ ٪ من النمو الطبيعى و٨ر٥٪ من الهجرة الريفية . وحينما تكدست المناطق السيئة المركزية بالوافدين الجدد ، لم يكن أمامها سوى الاتجاه الى مستعمرات وضع اليد فى المناطق الهامشية التى كانت ثلاثة أحياء منها أكثر سوءا وبؤسا من غيرها . وكان يقيم بكل منها أكثر من ١٠ آلاف ساكن : سلالاب ، وأونا ، ودار السلام حيث كانت الأكواخ هناك تتكون من غرفة واحدة مبنية من ألواح الكرتون ومن القصدير والأخشاب المجمعة أو مغطاه بالقش ويعيش فى كل منها عادة ما يزيد على عشرة أشخاص . ولم تكن هناك أية خدمة عامة متاحة

فى هذه المناطق البائسة بما فى ذلك البيارات اللازمة لتصريف الفضلات الآدمية . وطرحت خطة عامة لبورسودان فى ١٩٥٨ بواسطة هيئة دوكسيادس الاستشارية الشهيرة بناء على طلب البلدية التى كانت عاجزة تماما عن مواجهة هذا المد السكانى فى المناطق الحضرية الهامشية .

وقرر مجلس بلدية بور سودان وقتئذ تخطيط مدينتين جديدتين صغيرتين من نمط شبكات الاستقبال هما ديم جيلود وديم مايو . وكان ديم جيلود على بعد ٢كم من منطقة سيئة جدا لدرجة لا يمكن معها القيام بأى اصلاح . بل كان لابد من القيام بعملية هدم . وقد نشأت هذه المنطقة السيئة على مساحة قريبة من ورشة اصلاح السفن لتتم الاستفادة من فرص العمل المتاحة هناك . وحافظ الموضع الجديد المخطط على هذه الميزة بوجوده قريبا من مكان العمل . وجهزت قطع تتراوح مساحتها بين ١٠٠ - ٢٠٠ متراً مربعا لاعادة اسكان واضعى اليد . كما أنشئت بعض الخدمات المحلية خاصة محطات المياه التى كانت جاهزة قبل وصول السكان . وكانت تلك هى احدى الوسائل التى اتبعت لتشجيع الناس على المجئ للاستقرار فى الموضع الجديد . ومنذ هذه اللحظة بدأ واضعو اليد يشاركون فى أعمال وضع تمديدات المياه . وتم استفتاء المشاركين أى سكان المنطقة السيئة حول الطريقة التى يرونها مناسبة لتنظيم الانتقال الى ديم جيلود . ووزع واضعو اليد فى مجموعات يتكون كل منها من ٢٠ شخصا . وتولت البلدية تعبئة عمال البناء المهرة ، بالاضافة الى توفير مواد البناء والتجهيزات اللازمة من أدوات البناء حتى الشاحنات . وتبعا للفقر الشديد الذى يعانى منه واضعو اليد تقرر استخدام المواد القديمة التى كانت الأكواخ مبنية منها . وقسمت الفرق الى مجموعتين تتولى احداهما هدم المبانى الموجودة فى الموضع القديم وتجميع مواد البناء التى سيعاد استخدامها لتنقل بالشاحنات الى الموضع الجديد بينما تولت

المجموعة الأخرى فى ديم جيلود بناء الغرف الأولى فى المساكن الجديدة . وطلب المشاركين اكمال مساكنهم الجديدة بمساعدة أسرهم وأصدقائهم .

أما بالنسبة للمدينة الجديدة الأخرى وهى ديم مايو فكانت تحتوى فى عام ١٩٧٠ على أربع محلات تضم كل منها ٣٠٠ مسكن ويحتوى مركز كل محلة على الخدمات الأساسية : حديقة ، نقطة توزيع مياه ، مراكز للخدمات الاجتماعية . أما وسط المدينة ذاتها فيضم الخدمات الأكثر أهمية مثل المدارس والمستوصف والنوادى وصالات الاجتماعات وأماكن الترفيه . وعلاوة على ذلك تم بناء السوق والمسجد ونقطة الشرطة فى خارج ديم مايو حيث سوف يكون هناك تجمع سكنى آخر يستفيد من هذه الخدمات الثلاث . وتتجمع القطع التى بنيت عليها كل المساكن بواسطة السكان أنفسهم فى مجموعات تضم كل منها ١٢ - ٢٠ قطعة . وتخطيطها الشوارع الواسعة . وكان الهدف من ذلك هو تقليل أخطار الحرائق ، لأن البناء بالجهد الذاتى بدأ باستخدام مواد هشة . ومثل ديم جيلود تم انجاز ديم مايو فى مدة استغرقت المرحلة الأولى منها ٢ - ٣ شهور لتأسيس الحد الأدنى من المأوى فى ظروف عاجلة . ولكن فى الحالتين تم وضع قاعدة تسمح للسكان باجراء تحسينات آجلة فى المساكن وهو ما يمكن ملاحظته الآن على الواقع .

وفى كولومبيا تجهز مؤسسة الائتمان الوطنية قطع أراضى فى التجمعات الحضرية الرئيسية فى البلاد . ففى المدة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٥ قامت هذه المؤسسة بتجهيز ٥ر٤٦٪ من الوحدات السكنية فى القطع المعدة للبناء بالجهد الذاتى وهى نسبة تشمل ٥١٥٥٠ وحدة من بين اجمالى ١١٠٥٩٤ وحدة [١٩] .

---

(١٩) ONU, Self - Help practices in Housing. Op. Cit., p. 3.

وحتى يستطيع المشارك شراء قطعته من الأرض أعطى له قرض يسدد على مدى عشرين عاما لمؤسسة الائتمان يتم سدادها بصفة عاجلة وحتى يتجنب أية التزامات مالية أخرى ، أعطيت له فرصة سنة ينشئ خلالها نواة مسكنه قبل أن يدفع أقساط السداد الشهرية . وتبنى الأسرة مسكنها بنفسها بل وتستفيد من قروض أخرى فى صورة مواد بناء . ويجب على المشاركين أن يبدأوا فى البناء بالجهد الذاتى فى مدة لا تزيد عن ستين يوما بعد توقيع عقد القروض . كما يجب عليهم المطالبة بملكية المسكن الذى يتم بناؤه بعد سنة من التوقيع على العقد على الأكثر . ويتم العمل عادة فى اجازات نهاية الأسبوع وفى الاجازات الرسمية وفق خطة عمل أعدتها ادارة الخدمة الاجتماعية التابعة لمؤسسة الائتمان . ويرجع تاريخ أول مشروع من شبكات الاستقبال قامت به المؤسسة الى عام ١٩٥٩ . حيث كان من الضرورى اعادة اسكان عاجل للأسر الأكثر فقرا فى مدينة مادلين وبوكارامنجا وبوجوتا حيث تم توفير المواد السابقة التجهيز أو سابقة التشكيل ، ووضعت تحت تصرف من يقومون بالبناء بالجهد الذاتى . وخصصت المشاريع لصالح الأسر ذات الدخول المحدودة . ويتكون معظم المشاركين من الحرفيين أو الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص فى القطاع غير الرسمى . ولكن يوجد بعض الموظفين (الشرطة - الموظفين الكتابيين والعاملين فى المحال التجارية ... الخ) ويوجد عدد أكبر أيضا من العاملين من الباطن الذين يشتغلون بأعمال مؤقتة ، بالاضافة الى العاطلين . ويمثل عمال الصناعة نسبة ١٦ ٪ تقريبا من المشاركين . وقد استقبلت الأسر الفقيرة مشاريع الاسكان بترحاب كبير حيث أنه فى عام ١٩٧١ ورغم نقص الخدمات أعلن ٨٦٫٥٪ من واضعى اليد السابقين رضاهم عن ظروف المعيشة الجديدة وذلك فى استبيان قامت به مؤسسة الائتمان الوطنية .

ويوجد فى الهند هيئة بنائية حكومية مهمة هى هيئة الاسكان والانماء الحضرى HUDCO التى يتوفر لها خبرة طويلة فى مجال الاسكان والاستقبال فى الوسط الحضرى فى اطار خططها عن مشاريع الموضع والخدمات Site and service schemes . فلكى يتجنب المستفيدون انفاق وقتهم وأموالهم فى رحلات العمل اليومية (الهجرة البندولية) جمعت القطع المخططة فى مناطق قريبة من أماكن العمل . وتهيئ البرامج المطبقة نواة السكن : المرافق الصحية والسقف بالجهد الذاتى . وتبعا لفقر واضعى اليد فقد سمح لهم باعادة استخدام مواد بناء أكواخهم القديمة . وتبدأ الأسرة فى الواقع فى تحسين مسكنها تدريجيا فينتهى الأمر ببنائه من مواد ثابتة . وتمارس هيئة الاسكان تلك سياسة لتمويل مشاريع شبكات الاستقبال التى تسمح للأسر بألا تدفع أكثر من ١٫٥ - ٢٫٥ دولار شهريا فى خلال مدة عشرين عاما . ويعتبر هذا العبء المالى البسيط فى متناول كل الأسر ذات الدخول المحدودة . وقد أجرى استبيان فى عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ على مستعمرات وضع اليد الموجودة فاكتشف أن هذا المبلغ يناظر القيمة التى يدفعها الفقراء للرجال الأقوياء الذين يحمونهم من الاخلاء الجبرى المحتمل .

وتشير التقديرات الدورية التى يصدرها البنك العالمى لهذه المشروعات ، الى بعض المعلومات المهمة منها أن اختيار الموضع يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى اتساع المشروعات وبالمساحات المختارة للقطع . ففى المدن الكبيرة تكون المسافة بين موضع المشروع والمركز الحضرى طويلة غالبا حيث أن أسعار الأراضى تتناقص فى الضواحى البعيدة . كما يسهل الحصول على فضاء واسع يملكه شخص واحد وهو أمر أفضل من ضرورة الاتصال بعدد كبير من صغار الملاك . وعلى هذه الهوامش تقوم مستعمرات وضع اليد التى سوف يختار بينها المستفيدون

بالمشروع . ومن المؤكد أيضا أن بعض السلطات – لأسباب جمالية أو اجتماعية – تميل الى انشاء مجمعات البناء بالجهد الذاتى على أبعد ما يكون من أحياء الأعمال الحديثة التى تقع فى وسط المدينة . أما عن المشتركين فى مشاريع شبكات الاستقبال فهم أساسا من الأسر التى تكون رغم فقرها قادرة على المساهمة فى تمويل المشروع . ويعطى الدعم المباشر أو غير المباشر أكثر من ٦٠ ٪ من التكلفة الاجمالية ويدفع المشاركون النسبة الباقية أى الثلث تقريبا . وتمس شبكات الاستقبال اذن الفئة العليا من الطبقات الفقيرة وبعد ذلك تقدما بالمقارنة بمشاريع الاسكان الاجتماعى . ولكن نلاحظ أيضا مدى امتداد الفقر الحضرى وتطرفه فى مدن العالم الثالث إذ أنه حتى هذه المشاريع لا تهيئ الا جزءا مما يلزم وهى لا تمس أكثر الطبقات فقرا أى أولئك الذين يمكنهم أن يساهموا بأموالهم الخاصة .

وإذا ما عقدنا المقارنة بين القيمة التجارية للمساكن والمنشآت الجماعية من ناحية ، وقيمة عوامل الانتاج التى تستدعى نفقات المالية من ناحية أخرى (مواد البناء والأيدى العاملة المؤجرة ... الخ) فسوف نحصل على تقدير جيد لقيمة رأس المال الثابت الذى يساهم به من يقومون بالبناء بالجهود الذاتية . فرأس المال المنشأ يعنى الزيادة فى الدخل فى شكل مساكن حيث يمكن تقدير قيمة ايجارية لها ، وخدمات عامة يستفيد بها السكان . والواقع أن المستفيدين من مشاريع شبكات الاستقبال يبدون دائما استعدادهم للبناء . ولا يحدث اطلاقا أن تترك قطعة أرض شاغرة لتوظيفها فى المضاربات العقارية مثلما يحدث عادة فى المراكز الحضارية . فهناك مهلة تحدد للمشاركين الانتهاء من بناء مساكنهم ويسمح لهم عموما ببناء كوخ مؤقت على قطعة الاستقبال أثناء الفترة المقدرة للانتهاء من بناء المسكن الدائم . ولكن المرونة من هذه الناحية قد تؤدى الى تحويل المنطقة الى

السوء مرة أخرى taudification ولذلك ينبغى تحاشى الازدحام السكانى المفرط الذى ينتج عن مجئ أسرة أخرى لتؤجر الكوخ المؤقت وتحتفظ به بعد بناء المسكن الدائم . وفى كثير من المشروعات يشجع مشرفو العمل تنظيم البناء بالجهود الذاتية عن طريق تقسيم المشاركين الى فرق عمل تعاونية وذلك لحل مشكلة الأعباء الثقيلة التى يتطلبها انشاء الأساسيات . وفى كل المواقع الرئيسية ينبغى أن يكون لكل مؤسسة مهنية دور محدد سواء فى بناء المرافق أو بعض الأعمال الخاصة الأخرى وكذلك الحال بالنسبة للسكان .

وفى مدى عام أو أكثر يتحول المجمع السكنى الجديد الى ما يشبه موقع عمل واسع يشوبه الركود . ففى المدة من أغسطس ١٩٧٨ حتى سبتمبر ١٩٧٩ كانت القطع السكنية المجهزة فى جوديا واى (السنغال) مغطاة بمساكن من الحجارة كان قليل منها فقط هو الذى انتهى من بنائه . وفى المدة من ابريل ١٩٧٨ حتى مارس ١٩٧٩ كان مشروع شبكات الاستقبال فى داندورا (كينيا) قد تقدم كثيرا ولكنه يعطى انطباعا عن حالة الخمول والركود . وفى يونيو ١٩٧٩ كان هناك فى داجات داجتان (الفلبين) حى سكنى جديد تماما . وفى منطقة أخرى كانت الحال أشبه بمدينة أشباح . فالحوائط الحجرية قائمة ولكنها تنتظر عمل أسقفها . والواقع أن برامج شبكات الاستقبال تجهز لاستيعاب عدد من السكان أكبر ممن يمكن للأسر التوسع فى مساكنها الأصلية حينما يزيد عدد الأطفال ولكن مساحات القطعة قد تكون صغيرة مثلما هى الحال فى أحياء بورسودان الجديدة . ولذلك يعمد كثير من مشرفى العمل الى عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تحول المنطقة الى مدينة صفيح جديدة . ومن ذلك مثلا ما حدث فى الامتداد الجنوبى لمدينة باردو فى حى سان بدور (ساحل العاج) وأبطل استخدام القش فى صناعة

الأسقف كما أن مساحات القطع الواسعة تؤدى الى عملية انتخاب اجتماعى لصالح الأسر ذات الدخول الأعلى وهو ما يناقض الهدف الذى تسعى اليه برامج شبكات الاستقبال . والواقع أن تحديد الوسط المناسب يتم عن طريق المخططين لكل عملية وعلى أية حال كانت مساحة القطع ليست عاملا على الاطلاق حيث أن تطور المساكن وغيرها يعتبر جزءا مهما من مشاريع شبكات الاستقبال .

وتتوزع تكاليف المشروع الاجمالية حسب تقدير آخر للبنك العالمى كنسبة ٢١ ٪ لامتلاك الأراضى و١٣ ٪ لامدادها بالصرف وتهيئة سبل المعيشة و٣٣ ٪ لوضع المرافق الشبكية و٣٣ ٪ أيضا لتجهيز القطع . وليست هذه النسب سوى متوسطات عامة ويكفى أن نذكر فى ذلك أن تكلفة المرافق وصلت فى بعض المشاريع الى ٧٥ ٪ من التكلفة الكلية .

ويمكن أن يعقد الأمل على الاكثار من مشاريع شبكات الاستقبال لتخفيض الضغط على المشاريع القائمة حاليا والتى تعتبر حتى الآن قليلة فى اعدادها . ففى مقابل كل مشارك فعلى فى هذه المشاريع توجد عشرة طلبات مرفوضة . ولابد من القول بأن هناك ضغوطا شديدة تواجهها المشاريع القائمة حاليا وتتمثل فى المحاولة بشتى الطرق للتحايل على القواعد الموضوعة وزيادة الكثافة السكنية غير أن الرقابة والاشراف يؤديان بالمساكن المبنية من المواد الثابتة الى التحسن والدوام لمدد أطول . وتلك هى السياسة التى تمارسها مؤسسة الائتمان الوطنية فى كولومبيا حيث تم اجراء استبيان بعد سنتين أو ثلاث من أشغال المساكن الجديدة فوجد أن ٢٣ ٪ من الساكنين ظلوا على نفس حالاتهم و٤٣ ٪ منهم حسنوا مساكنهم و٣٤ ٪ وسعوا هذه المساكن . ولم يقتصر الأمر على أن الباحثين لم يلاحظوا أية حالة من

التدهور بل أن ثلاث حالات من بين كل أربع تم فيها استخدام المدخرات الأسرية بطريقة ايجابية [٢٠] .

ويمكن بعد كل ذلك القول ، بأن مشاريع شبكات الاستقبال تمثل اتجاها لا يدانيه أى اتجاه آخر يعمل لصالح الأسر الفقيرة بما فى ذلك الاسكان الاجتماعى الذى تستفيد منه فى أحسن الأحوال الطبقات المتوسطة الدنيا . ولذلك فان النقد الذى يوجه لهذه المشاريع يفقد معناه . وصحيح أن هذه المشاريع تنشأ فى الهوامش . وأن العزل الاجتماعى يظل قائما . وصحيح أن البنك العالمى يهتم أكثر بالعروض العالمية من اهتمامه بالتعاقد مع الهيئات المحلية ، ولكن مشاريع شبكات الاستقبال لازالت فى بدايتها وسوف تتحسن ولاشك مع مر السنين ، وحينما يتم الانتقال من المشاريع الرائدة المبعثرة الى امتداد وتعميم مشاريع شبكات الاستقبال وسوف يتضمن هذا الانتقال خطوة واسعة نحو حل مشكلات الفقر الحضرى فى العالم الثالث .

(٢٠) ONU, Op. Cit., p. 9.

الفصل التاسع

اسهام التعاون الدولى

- مقدمة .
- انشاء مراكز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .
- التعاون الدولى الثنائى .
- دور المنظمات غير الحكومية .

الفصل التاسع

اسهام التعاون الدولى

مقدمة :

تنفق المائة واثنتان وخمسون دولة الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة مبلغا ضخما يصل سنويا الى أربعمائة مليار دولار على سباق التسلح الذى تشارك فيه الحكومات بصرف النظر عن نظامها السياسى وعن متوسط دخل الفرد فيها ، والذى يمكن أن ينتهى الى حرب عالمية ثالثة . وقدرت باربارا ورد Barbara Ward فى عام ١٩٧٦ أن ١٢ مليار فقط من بين هذه المليارات الأربعمائة يكفى لمواجهة الحاجات العاجلة للاسكان فى العالم الثالث . ومن ثم فان توجيه نفقات التدمير الى مجال التعاون الدولى وخاصة مساعدة الشمال للجنوب يمكن وحدها أن تغير من هذا الاتجاه الذى عرفناه فى الباب الأول من هذا الكتاب بتدهور الظروف السكنية فى العالم الثالث . وفى الوقت الذى ينبغى فيه على كل حكومة فى العالم الثالث أن تسعى – على المستوى القومى – لزيادة دخلها ، وأن تزيد من الاستثمارات المخصصة للاسكان من هذا الدخل ، ينبغى أيضا أن يزاد حجم المعونات الدولية لكى تصل الى نظام اقتصادى جديد . وينبغى أن يزداد خصوصا نصيب الاسكان والخدمات ضمن هذه المعونات . ولن يكون هناك صدى متوافقا للجهود القومية والتعاون الدولى دون أن يوضع تمويل الاسكان فى موضع الأولوية .

وقد حدث تطور ايجابى لاسهام التعاون الدولى فى هذا المجال على إثر تطور وظائف الأمم المتحدة فى مجال الاسكان خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة .

وفى الوقت الذى بدأ فيه عمل الهيئات المهنية فان ادارة هذه الهيئات لم يتم تطويرها على المستوى المطلوب . كما أن مساهمة المعونة الدولية للعمران البشرى لازالت غير كافية . وكما تشير الى ذلك دراسة حديثة تؤكد أن « الموارد التى تخصصها المعونات الدولية للبناء قليلة جدا ومبعثرة على عدد كبير من المشاريع ، [1] فإذا ما وضعنا فى اعتبارنا الحاجة الملحة للاسكان والخدمات فى دول العالم الثالث ، سوف يبدو غريبا أن نعرف أن هناك ثلاث هيئات دولية فقط (البنك العالمى وبنك التنمية الأمريكى والبنك الآسيوى للتنمية) قد خصص أكثر من ١٠٠ مليون دولار للاسكان ويدخل فى ذلك عمليات اصلاح مدن الصفيح وانشاء شبكات الاستقبال ، والتنمية الحضرية ، والنقل الحضرى . فى الوقت الذى لم تقدم فيه الهيئات المتخصصة فى الأمم المتحدة (اليونسكو والفاو واليونسيف ومنظمة الصحة ... الخ) لحل هذه المشاكل سوى ٢ر٢ ٪ فقط من اجمالى المساعدات النقدية التى قدمتها .

وتشير نفس هذه الدراسة الى تطور ايجابى حيث يقرر أن الالتزامات الاجمالية لكل الهيئات المنبثقة من الأمم المتحدة والمعنية بالاسكان والتنمية الحضرية قد زادت من ٨ر٠ مليار دولار فى عام ١٩٧٦ الى ٥ر٢ مليار دولار فى بداية الثمانينيات وقد بنيت هذه الأرقام على تقديرات تفترض افتراضا متفائلا هو أن موارد البنك العالمى ارتفعت الى ١٢ مليار دولار ففى ١٩٨٢ وسوف يخصص البنك العالمى فى هذا التاريخ ١٠ ٪ من موارده أى ٢ر١ مليار دولار للاسكان والتحضر و٦ ٪ أى ٧٢٠ مليون دولار للامداد بالماء ولكن لازالت الأمور الحالية بعيدة عن هذا التفاؤل . واذا قارنا هذه الأرقام بالاحتياجات التى قدرت النمو

(١) من دراسة للمعهد الدولى للبيئة والتنمية (لندن) .

١٢ مليار دولار فى عام ١٩٧٦ و٥٤ مليارا كل عام حيث تقدير خبراء المعهد الدولى للبيئة والتنمية ILED الذين يضمنون فى هذا المبلغ المرافق الأساسية . وتستمد هذه الأرقام الفلكية معناها من توظيفها فى تحديد النسبة بين المعونة الدولية للعمران البشرى فى المدن الصغيرة من ناحية ومساندتها الفعالة للسياسات القومية فى البلدان النامية من ناحية أخرى . ومع النقص الكمى فى الأموال اللازمة يضاف أيضا العجز عن التجديد والابتكار فى الوقت الحاضر . والواقع أن شبكات الاستقبال Trames d'accueil تمثل تقدما عظيما ولازال الأمل معقودا على تعميمها . ولكن لابد من تجريب أساليب متعددة لمفهوم القطع السكنية المجهزة وعن الاسكان الاجتماعى التقليدى . وينبغى أن تتدخل عناصر مختلفة فى دراسة هذه الأساليب وألا نركن الى الدعة والاستسلام فى الوقت الذى يظل فيه ٣٠ - ٤٠ ٪ من سكان المدن فى دول العالم الثالث لا يجدون أى حل لمشكلة الاسكان خاصة وأن شبكات الاستقبال لازالت فوق قدراتهم المالية .

انشاء مراكز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية :

كان مركز الاسكان والتشييد والتخطيط هو الهيئة الممثلة للأمم المتحدة فى هذه المجالات من عام ١٩٦٥ حتى مؤتمر فانكوفر فى (١٩٧٦) وكان هذا المركز قد أنشئ باستجابة بلدان العالم الثالث الذى بدأ فى الأربعينيات عن حاجتها للمساعدة التقنية فى مجال الاسكان والخدمات . وكان لهذا المركز UNCHBP فرعان أحدهما للتعاون التقنى والآخر للبحوث والتنمية . بالإضافة الى انشاء مركز مهم للتوثيق الذى تحول مع مرور السنين الى أفضل مصدر للمعلومات العالمية عن مشكلات الاسكان ظل دائما مقيدا بميزانية ضيقة . فقد أمكنه بميزانية تبلغ ٥ر٣ مليون دولار فى ١٩٦٨ مخصصة لكل برنامج المساعدة التقنية من أن يرسل

بعثات من الخبراء ويقدم منحا للتكوين المهنى للمتخصصين من العالم الثالث . ولكن هذه الجهود سرعان ما توقفت . ذلك لأن المبلغ المخصص كان يمثل فقط ٢٥ ٪ من تكاليف مشروع واحد من شبكات الاستقبال الذى يتبناها البنك العالمى اليوم ولكن الفضل يرجع رغم ذلك الى مركز الاسكان UNCHBP فى توعية الرأى العام العالمى بتضخم مشكلة مدن الصفيح فى مدن العالم الثالث .

ومن العلامات المميزة فى هذا المجال حلقة النقاش (سيمنار) الاقليمية عن تحسين المناطق السكنية السيئة والمستوطنات غير المخططة والذى عقد فى فبراير ١٩٧٠ فى مادلين (كولومبيا) . وكان المركز طيلة السنين هو أداة الأمم المتحدة فى النضال ضد الفقر الحضرى . وكان عليه حينئذ أن يقوم بالأبحاث ، والتكوين المهنى ، والمساعدة الاستشارية للحكومات الراغبة . كما أن هذا المركز حفز الحكومات بطريقة غير مباشرة بارساله فرقا من الخبراء للمشاركة فى اعداد المخططات الرئيسية مثلما حدث فى الدار البيضاء وسيول ولاجوس وجواياكيل وكولومبيا . وشارك المركز أيضا بمبادرة لتحسين الكامبونج (مدن الصفيح) فى أندونيسيا ونشر حينئذ مفاهيم البناء بالجهد الذاتى المعان .

وفى يونيو ١٩٧٦ فى فانكوفر (كندا) اعترف مؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية بالتقسيم التنظيمى الذى اقترح فى استوكهولم قبل أربع سنوات الى : الجمعية الرسمية للوفود الحكومية فى مسرح كوين اليزابيث من ناحية وجمعية المنظمات غير الحكومية ONG من ناحية أخرى وناقش المخططون والمتخصصين الذين جاءوا من ١٣١ دولة . وكان قوامهم ألف شخص ناقشوا المشكلات الصحية فى المدن مع اهتمام أكثر بالقطاعات الفقيرة فى الوسط الحضرى فى العالم الثالث . وتبادلت عشرات المجموعات وتوجهت شخصيات

مثل الكندى موريس سترونج والامريكى بكمنستر فولر وسكرتير عام المؤتمر والكولومبى ف. يدالوزا والمصرى حسن فتحى والام تيريزا من كلكتا والتى حصلت على جائزة نوبل بعد ثلاث سنوات لقاء جهودها فى مدن الصفيح الى الرأى العام العالمى مباشرة عبر كمية كبيرة من الوثائق تم طبعها وتجميعها والحقيقة أن مؤتمر HABITAT أضاف الكثير فى التوعية بما يلزم لمدننا . ورغم المواجهة العنيفة فى النهاية من البلدان الغربية ودول العالم الثالث فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية فان الهدف من المؤتمر قد تحقق فعلا .

وانتهى مؤتمر السكن HABITAT الى اتفاق دولى يدور حول ثلاثة نصوص أساسية : الاعلان المحدد عن المفاهيم واعتبارها محور التحسين السريع والمنتظم لمستوى معيشة كل البشر وكما يشير هذا النص فلا يجب أن تسلم الإنسانية نفسها للناس بسبب ضخامة العمل لأن الموارد اللازمة لانجازه موجودة فعلا اذا ما نجحت سياسة نزع السلاح تدريجيا . والوثيقة الأكثر أهمية هى التى تحمل عنوان ، توصيات خاصة بالاجراءات الواجب اتخاذها على المستوى القومى وينص كثير من هذه التوصيات بوضوح على البناء بالجهد الذاتى المعان كعلاج أساسى لمكافحة امتداد مستعمرات وضع اليد . أما النص الأخير المتبنى برنامج التعاون الدولى الذى يحدد سلسلة من الأهداف منها مساندة المجموعة الدولية للجهود التى تبذلها الدول الفقيرة ، وتطوير مفهوم عام لاندماج المستوطنات البشرية ، تحاشيا لتفتت الموارد وتقوية التعاون بين دول الجنوب وبعضها أى بين الدول النامية ، واعداد ترتيب تنظيمى جديد يعمل على استمرار تطبيق أهداف مؤتمر فانكوفر [٢] .

---

(٢) ONU, Documentation de la conférence de Vancaover, Op. Cit., A./conf. 179-6.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة استغرقت المفاوضات سنة ونصف حتى تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حلا محددا بقرارها رقم ١٦٢/٣٢ فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٧ (٣) بتحويل لجنة الاسكان والتشييد والتخطيط الى لجنة للمستوطنات البشرية ECOSOC واشتركت وفود ٥٨ دولة كأعضاء منتخبين لمدة ثلاث سنوات فى تحديد الاتجاهات العالمية المتعلقة بالاسكان والتعاون الدولى فى مجال المستوطنات البشرية . واجتمعت لجنة المستوطنات للمرة الثالثة فى مكسيكو فى ١٩٨٠ ومن ناحية أخرى حل محل هيئة الاسكان السابقة سكرتارية دائمة جديدة تحول مقرها من نيويورك الى نيروبى وسميت مركز المستوطنات البشرية UNCHS وولى الدكتور آركوت راماشاندران Arcot Ramachandran منصب المدير العام لهذا المركز الذى قال بأنه فى عام ١٩٨٠ يصل المركز الى أعلى كفاءة متوقعة له حيث تندمج الفروع الثلاثة للتعاون التقنى (هيئة الاسكان القديمة) والتمويل UNHHSF والمركز البصرى والسمعى والاتصال الاجتماعى (Vision Habitat) فى هذا المركز الجديد (٤) .

وإذا كان مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UNCHS يمتلك صلاحيات العمل الكاملة . فقد تم اتباع سياسة اقليمية مكملة فى هيئة خمسة لجان اقتصادية هى : المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE فى أوربا والمجموعة الاقتصادية الافريقية CEA فى افريقيا والمجموعة الاقتصادية فى آسيا والمحيط الهادى CESAP ثم المجموعة الاقتصادية لغرب آسيا CEAO والمجموعة

(٣) E. Penalosa. Birth pangs of the new United Nations, Agency Human settlement Habitat International, Vol. No. 3-4, Pergaman Press p. 203.

(٤) من مقابلة فى نيروبى فى ٢١ مارس ١٩٧٩ .

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL وتكونت فى كل من هذه المجموعات لجنة حكومية مشتركة للمستوطنات البشرية . هذه اللجنة من كبار المسئولين وخبراء الاقليم . واعتبرت فرعا اقليميا للجنة العالمية . وللمجموعات الاقليمية تجارب خاصة ، فقد عالجت الأربع مجموعات الموجودة فى العالم الثالث مشاكل السكن السيئ ومدن الصفيح الحضرية بالوسائل التى تتوفر لكل منها – وهى عادة وسائل محدودة – . أما المجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد قامت بدراسة الهجرات وعلاقتها بتضخم مستعمرات وضع اليد كما دفعت الحكومات الافريقية الى تبنى البناء بالجهد الذاتى المعان وشبكات الاستقبال . وأنشأت مجموعة آسيا والمحيط الهادى مركزين اقليمين للاسكان فى نيودلهى (الهند) وباندونج (أندونيسيا) وكانت دراسة مواد البناء المحلية الموضوع الأساسى فى عمل المعهدين . أما المجموعة الاقتصادية لدول غرب آسيا فقد نظمت فى أكتوبر ١٩٧٩ المؤتمر الأول للدول العربية عن تمويل وادارة المستوطنات البشرية . ومدت أمريكا اللاتينية حكومات الاقليم بمعلومات حديثة عن اتجاهات التحضر فى أمريكا اللاتينية وساعدت بعض هذه الحكومات كالبرازيل مثلا فى اعداد المخططات الرئيسية لمدنها الكبرى .

ويتبنى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من ابريل ١٩٧٩ برنامج عمل لعامى ١٩٨٠ – ١٩٨١ صودق عليه فى الجلسة الثانية للجان المستوطنات البشرية . وقد أفردت أعمال هذه الجلسة مكانا خاصا لمناقشة الفقر الحضرى وأعيد الاقتراح بأن تمثل استراتيجية المشاركة الشعبية والاكتفاء الذاتى محور اصلاح مدن الصفيح ، وانجاز شبكات الاستقبال . وهكذا ففى البرنامج الفرعى رقم ٣ لمركز المستوطنات خصصت الأموال العامة اللازمة للبحث والابتكار ومجال

تحسين المناطق السيئة [٥] غير أن الأرقام التى وردت من نيروبى أكثر تشاؤما من تلك التى ذكرت فى فانكوفر فى ١٩٧٦ حيث لم يكن من المتوقع سوى زيادة تصل الى أقل من مليار نسمة اضافية فى مدن العالم الثالث بين ١٩٧٥ و٢٠٠٠ . ولكن الافتراض الأخير يصل بهذا الرقم الى ٣ر١ مليار نسمة مما يضاعف من شبكات الفقر الحضرى [٦] . وفوق ذكر الرقم الخاص بالفقر المطلق فى الوسط الحضرى فتشير نفس الدراسة الى ، ٦٠ - ٨٠٪ من الحضريين ذوى الدخول المنخفضة فى العالم الثالث ، وسوف يعد مركز المستوطنات مشاريع من شبكات الاستقبال كما سينتهج تقنيات البناء التى تستخدم أيدى عاملة كثيفة والتى تتأسس على المساعدة الذاتية . ويخصص المشروع الفرعى رقم ٥ المشاركة الشعبية حيث يعمل مركز المستوطنات على تشجيع القطاع غير المخطط للبناء . كما ستقدم معونة للحكومات التى تتطلع الى مساعدة سكانها فى اقامة اتحادات المساعدة الذاتية من أجل تأسيس المساكن والمرافق العامة والخدمات وتعاونيات البناء .

كما يصدر مركز المستوطنات UNCHS مرة كل خمس سنوات تقريراً عاماً عن المستوطنات البشرية الذى يقدم بالتالى تصويرا دقيقا للاسكان فى العالم الثالث وخاصة ما يتعلق بالتقدير المرحلى لامتداد السكن السيئ ومدن الصفيح ومستعمرات وضع اليد فى البلدان النامية . حيث يتوقع أن يشمل الفقر المطلق فى الوسط الحضرى من الآن ٢٠٠ مليون شخص وهذا تقدير افتراضى نستقيه من المصادر الاحصائية للبنك العالمى لعدم توفر أى مصدر دقيق آخر . أما عن هيئة

---

(٥) ONU, Report of the 2nd session of the commission on human settlements, 12 Avril, 1979, p. 31.

(٦) ONU, commisions des etablissements humains, Programme de travail du centre des etablissement humains pour 1980, HS-S-2-6, 1979, p. 63.

البصريات والسمعيات والاتصال الاجتماعى Vision Habitat الملحقة بإدارة مركز المستوطنات فى نيروبى فيشير مديرها السيد هايوارد الى الأولويات الثلاث فى انتاج ونشر المادة السمعية البصرية وهى : التنمية الريفية من ناحية ، والمشاركة الشعبية فى البناء الذاتى ، ثم اصلاح مدن الصفيح من ناحية أخرى تتصل بالفقر الحضرى [٧] .

وإذا كانت الأمم المتحدة تضم الآن هيئة متخصصة هى مركز المستوطنات البشرية التى تناظر ميزانيتها ما يتوفر لوزارة متخصصة فى الاسكان والحضرية والتى تهتم اهتماما مباشرا بمشاكل الفقر الحضرى فان الهيئات المتخصصة الأخرى تعالج هذه المشاكل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . فأنشأت اليونسكو UNESCO مثلا بعد مؤتمر فانكوفر قسما للبيئة الاجتماعية والمستوطنات البشرية ضمن قطاع العلوم الاجتماعية يقوم مديره السيد بوزاتيل Busuttel بتوجيه البرامج نحو التكوين المهنى للمعماريين الحفاة فى البلاد النامية من أجل مساعدة سكان المدن الفقراء على وجه الخصوص [٨] . وحسبما يقول السيد أورلبراجسام Arolprargasam مراسل الفاو فيما يتعلق بالاسكان أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لا تهتم بمدن الصفيح الحضرية سوى اهتماما هامشيا يتمثل فى النجدة العاجلة لواضعى اليد [٩] أما برنامج الأمم المتحدة الانمائى ONUDI فيهتم بتمويل المساعدة التقنية لدول العالم الثالث فيما يتعلق بمواد البناء وبالبحوث المتصلة بالمواد سابقة التجهيز التى يمكن تجميعها بالبناء بالجهود الذاتية [١٠] .

---

(٧) من مقابلة فى نيروبى فى ٢٣ مارس ١٩٧٩ .
(٨) من مقابلة فى نيروبى فى ١٧ مايو ١٩٧٨ .
(٩) من مقابلة فى نيروبى فى ١٢ يوليو ١٩٧٩ .
(١٠) من مقابلة مع السيد يوسف بقسم مواد البناء - فيينا - أغسطس ١٩٧٩ .

وتهتم هيئتا الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة التنمية الصناعية ، بالنواحى القانونية والتقنية الخاصة بكل المعرفة التقنية بما فى ذلك المتصلة باسكان الأسر الفقيرة . وتتدخل منظمة الصحة العالمية فى العديد من المجالات فى النضال ضد الفقر الحضرى . ويؤكد السيد تاريمو Tarimo المسئول عن البرامج الصحية بالنسبة للاسكان أن بحوث منظمة الصحة العالمية الخاصة بالتقنيات الصحية والوقائية فى مجال الماء والصرف الصحى هما الوسيلتان الأهم فى اضافة المنظمة لعلاج مشاكل السكن السيئ (١١) . وقد بحثت الوكالة العليا لغوث اللاجئين UNHCR منذ قيامها فى عام ١٩٥١ على بناء شبكات استقبال يمكن عن طريقها تحاشى أو تحويل اللاجئين الى سكان مدن الصفيح خاصة وأنه من المعروف أنه كانت هناك حالات سيئة للاجئين الآسيويين مثلا بعد الحرب الهندية والباكستانية ألجأتهم الى أن يقيموا فى مواسير أسمنتية محيطها ٨٠ سم وقطرها متر واحد . وتم وضع اليد اذن على تلك المواسير فكانت الأسرة تسكن فى اثنين أو ثلاث من تلك الاسطوانات الملقاة على الأرض فتستعملها كمطبخ أو كغرفة نوم . وحتى لا ينشئ اللاجئون مستعمرات وضع يد جديدة فقد شيدت وكالة غوث اللاجئين مستوطنات ريفية جهزت لاستقبالهم مثل التى توجد فى اليانكولا شمال مدينة طابورة فى تنزانيا حيث كان يعيش فيها ٥٧ ألف شخص فى ١٩٧٩ (١٢) . وقد فعلت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين UNRWA الكثير فى سبيل تجهيز معسكرات الفلسطينيين التى لا تزيد عن كونها مدن من الصفيح تتسم بالبؤس ولم يقتصر دور منظمة العمل الدولية OIT على تشجيع القطاع غير الرسمى فى مجال

---

(١١) من مقابلة فى جينيف فى ١٥ يناير ١٩٧٨ .

(١٢) UNHCR, Refugess in human settlements, Genéve, 1976, p. 10.

البناء فى اطار برنامجها العالمى للتوظيف الذى بدأ فى عام ١٩٦٩ . ولكنها تشارك فى القضاء على المناطق السيئة الحضرية فى اطار توجيهها رقم ١٥ التى اتخذت فى عام ١٩٦١ والتى تخص اسكان العمال (١٣) . وحتى منظمة الأرصاد الجوية العالمية OMM فقد شاركت منذ ١٩٧٦ بتكوين مجموعات عمل دائمة تتولى دراسة المشكلات المناخية والمتيورولوجية للمستوطنات البشرية .

وتقدم البرامج الثلاث الرئيسية التابعة للأمم المتحدة . البرنامج البيئى ، البرنامج الغذائى ، والبرنامج الانمائى ، مجهودا كبيرا من أجل المناطق السيئة ومدن الصفيح فالبرنامج البيئى يتضامن مع مركز المستوطنات كما أن مشاريعه الخاصة مثلما هو موجود فى المنطقة السادسة من داندورا . ويولى السيد منديجوشيا Mendigochéa الذى يقوم على تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة البيئى PNUE باعطاء أولوية خاصة للهدف رقم ١٢ من عام ١٩٨٢ والذى ينص على تموين شبكة عالمية من المعاهد تتولى الدراسة والتطبيق والتعريف بالتقنيات المناسبة من الناحية الايكولوجية فى مجال البناء (١٤) . أما برنامج الغذاء العالمى PAM فيكرس انشائه فى عام ١٩٦٢ – ١٠ ٪ من موارده للمعونة الغذائية العاجلة التى تطلبها الحكومات بالنسبة لسكان مدن الصفيح على وجه الخصوص . وفى اطار المشاركة الشعبية والبناء بالجهد الذاتى المعان تقدم معونات غذائية كجزء من رواتب العمال . وقد حدث فى وادى ماثار أن اجتذبت المعونة الغذائية أطفال مدينة الصفيح الى المدرسة الابتدائية . ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الانمائى PNUD أهم مصدر للتمويل المتعدد القنوات واللازم للمساعدة التقنية للعالم الثالث

---

(١٣) OIT, Santé, services sociaux et logement des travailleurs, 1972, p. 343.

(١٤) من مقابلة فى نيروبى فى ١٨ مارس ١٩٧٩ .

فكل بلد يصلها نصيب محدد كل سنة ثم تحدد الحكومات المختلفة أولويتها الخاصة بحيب ما إذا كانت تريد اعطاء الأولوية للزراعة أو للصناعة أو للبناء ... الخ ولكن استخدام موارد البرنامج الانمائى لازال حتى الآن محدود الفائدة بالنسبة لسكان مدن الصفيح .

وتلعب الصناديق المالية للأمم المتحدة دورا رئيسيا فى النضال ضد الفقر الحضرى فقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية UNFPA فى عام ١٩٦٧ وقام ببرامج خاصة تنظيم الأسرة لصالح الأحياء الهامشية من مدن العالم الثالث . أما صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF فعلاوة على الجهود التى بذلت سنة ١٩٧٩ فى عام الطفولة الدولى أعدت استراتيجية دائمة تسمى «الخدمات الأساسية لصالح الأطفال الفقراء فى الأقاليم الحضرية فى البلدان النامية» . وتهدف المشاريع الميدانية العديدة الى الاستجابة المباشرة لاحتياجات الأطفال وتحسين صحة الأم ورعاية المواليد . وتشمل الأنشطة ميادين أخرى متعددة غير رعاية الأمومة والطفولة مثل الامداد بالماء العذب وتغذية الأطفال والتعليم وخدمات النساء والفتيات ومساعدة أطفال مدن الصفيح والنجدة العاجلة للبناء . فعلى سبيل المثال سعت اليونيسيف فى بتسوانا فى عام ١٩٧٨ الى توفير التكوين للأطفال بين الثانية عشر والخامسة عشر حيث أن البيئة غير المناسبة أدت الى أن يترك الأطفال المدارس سريعا . وحيث أن مستوى المعيشة ولعب الأطفال يلعب دورا فى حياتهم فتشجع اليونيسيف سكان مدن الصفيح على أن يحتفظوا فى مساكنهم بحالة جيدة وأن يعملوا على تحسين البيئة . وفى عام ١٩٧٧ قام فريق نظافة فى بانجوك بتنظيف الأحياء الفقيرة ونجح الفريق فى مساعدة السكان على أن يفعلوا ذلك بأنفسهم تحت ستارة النظافة فى خدمة صحة الأطفال .

ومن بين معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة كان لجامعة الأمم المتحدة UNU فى طوكيو برنامجين يتركز الأول على التقنيات التقليدية ، والآخر على مؤثرات البيئة . ويختص بطريقة أكثر مباشرة بالمشاكل المرتبطة بالفقر الحضرى . وفى جنيف يقوم معهد بحوث الأمم المتحدة للدفاع الاجتماعى UNSDRI ببرنامج بحثى عن سكان الأرصفة فى جنوب آسيا بالاضافة الى استبيان عن ميزانيات الأسر الفقيرة فى عدد من مدن الصفيح فى أمريكا اللاتينية (١٥) .

ومنذ عام ١٩٧٢ يكرس البنك العالمى جهوده النشطة فى مكافحة الفقر الحضرى فى العالم الثالث . فقدم فى خلال سبع سنوات مساعدة بلغت قيمتها ١١١٤ دولار فى المشاركة فى تمويل ٤٢ مشروع تنمية حضرية تصل تكلفتها الاجمالية الى ٢٥٤٢ مليون دولار وفى اطار المشروعات التى تنفذها حاليا بمساعدة البنك العالمى فى البلدان النامية قدمت أراضى مجهزة لنحو ٠٠٠ر٢٥٠ر١ ساكن فقير فى المدن كما أن برامج التطهير تشمل ٥ر٤ مليون آخرين (١٦) . وكانت المشاريع الأولى من شبكات الاستقبال التى استفادت من مساهمات البنك العالمى موجهة الى الأسر التى لا تنخفض دخولها عن الحد الأدنى المتوسط بالمقارنة بالمشاريع التقليدية التى نفذتها السلطات . ويعتبر هذا الأمر تقدما فى ذاته . وقد تعرضت مشاريع البنك العالمى منذ ذلك الوقت للتعديل والتكييف وحينما يشير فنيو قسم المشاريع الحضرية فان شبكات الاستقبال يمكنها

---

(١٥) من مقابلة مع السيد س. باراكلو مدير معهد الأمم المتحدة للدفاع الاجتماعى فى جنيف فى ٤ أكتوبر ١٩٧٨ .

(١٦) Banque Mondiale. Rapport sur le développement dans le monde, 1979, p. 83 sq.

أن تسير الى أكثر من ذلك بحيث لا تستثنى إلا ١٥ - ٢٠٪ من الحضريين الفقراء .

وقد حاول رئيس البنك العالمى السابق روبرت ماكنمارا أن يجند كل الطاقات للمعونة الدولية بما يسمح بالقضاء على الفقر الحضرى . ومنذ تجربة ١٩٨٠ استفاد الفقراء فى المدن على الأقل من ثلث القروض الموجهة لتخطيط المدن . كما أن التحضر استفاد فى عام ١٩٨٢ من ١٠٪ من التزامات البنك العالمى . وتشمل تلك المساهمات عملا مزدوجا يتمثل فى الاصلاح وفى انشاء شبكات الاستقبال مثلما حدث فى توندو وداجات داجنان . ويهيئ البنك العالمى رأس مال أولى للمؤسسات التمويلية المهتمة بالاسكان وذلك فى سبيل أن تصل كل فئات الدخل الى طول أفضل وبطريقة تدريجية . كما هيأ رأس مال أولى أيضا الى مؤسسات تأمين القروض الرهينة وذلك فى سبيل تسهيل اعطاء القروض السكنية . وللسماح لمحدودى الدخل بأن يستفيدوا أيضا ومن المؤكد أن المساعدات التقنية للنقل الحضرى والمرافق العامة ومواد البناء وخدمات التعليم والصحة ومختلف الخدمات الحضرية العمل بسرعة ، والخبراء الوطنيين الذين يمثلون الجانب الحكومى ، الأخرى قد أصابها تطوراً ايجابياً فى القطاعات الفقيرة فى مدن العالم الثالث .

ويثير التشارك فى الميدان بين خبراء واشنطن الذين يؤدون انجاز بعض الحساسيات أحيانا حيث يشعر الفنيون الوطنيون بأنهم فى موقف أضعف فى مواجهة من يملكون الأموال والمعرفة . وللبنك العالمى مشاريعه التمويلية الخاصة وعملياته ذات الكفاءة العالية وجهوده ولكن يلاحظ أنه فى بلد أو آخر ما يعوق هذه الهيئة عن أداء عمل ونقل خبراتها . ويتدخل البنك العالمى أخيرا لتحسين إدارة

وتمويل المدن الكبرى فى البلدان النامية فهو يهتم بالتكوين المهنى من خلال معهد التنمية الاقتصادية التابع له والموجود فى واشنطن . ومن ناحية أخرى ظهرت مبادرة فى ١٩٧٢ كنجاح لا يمكن انكاره . وإذا كان البعض قد نقد شبكات الاستقبال لأنها محدودة جدا أو أنها عامل يساعد على تقوية العزل الاجتماعى فانها ولاشك نمط مقبول من الجميع اليوم . وقد ساهمت جهود البنك العالمى فى عمليات اصلاح مدن الصفيح وانشاء شبكات الاستقبال فى التعريف بالمستوى الأساسى للعقد الماضى فى مواجهة الفقر الحضرى فى العالم الثالث .

وتقدم المعونات متعددة القنوات من خلال عدد آخر من المؤسسات الاقليمية المتمايزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التى تضم البلدان الرأسمالية المتقدمة والتى أنشأت لجنة لمساعدة التنمية التابعة لها والتى تعمل صلالح العالم الثالث . كما يوجد تعاون تقنى فى مجال الاسكان تستفيد منه البلدان الفقيرة فى منظمة التعاون والتنمية ويشمل هذا التعاون – كما يشير الى ذلك السيد جلوفر M. Glover المسئول الأول عن الجيسوكوندو فى تركيا حيث تتم المعاونة بطريقة غير مباشرة تتمثل فى مساندة السلطات المحلية أو المساعدة فى مجال التخطيط الحضرى (١٧) .

وقد أنشئ صندوق التنمية الأوروبية فى ١٩٥٨ كتابع للسوق الأوروبية المشتركة ورغم أن النساعدة للبلدان الموقعة على انفاق هذا الصندوق موجهة أساسا للتنمية الريفية فهناك جانب يتعلق بالمساعدة مدم أجل السكن . ويشير السيد ولكنسون الخبير بالادارة العامة للتنمية الى أن بناء المساكن التقليدى ينبغى أن يقل منه لصالح ترميم المناطق السيئة وبناء شبكات الاستقبال اللازمة لاعادة

(١٧) من مقابلة فى باريس فى ١١ فبراير ١٩٧٨ .

الاسكان [١٨] . ويميز صندوق التنمية الأوربى بين الاصلاح والتجديد حيث يقتضى ذلك الأخير هدما أكثر للمساكن وفيما عامى ١٩٥٨ - ١٩٧٥ أعد صندوق التنمية الأوربى مشروعين للتحضر فى تاناناريف (مدغشقر) وباراماريبو (سورينام) . وفيما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٧٥ من خلال الصندوق الثالث نال التحضر والامداد بالماء والتطهير ٦٪ من التزامات صندوق التنمية ... ومن خلال الصندوق الرابع (١٩٧٥ - ١٩٨٠) كانت هناك سبعة مشاريع لصالح الأسر منخفضة الدخل شملت جميعها ٣ر٢٠ مليون دولار وتضمنت هذه المشاريع بناء بالجهود الذاتية المعانة فى ٢٣ مدينة أثيوبية بالاضافة الى شبكة استقبال فى كينيا وزامبيا وسيشل واصلاح لمدن الصفيح فى كنجستون (جامايكا) وتعاون مع البنك العالمى فى وادى ماثار وتشييد المساكن التى هدمها اعصار فى موريتانيا . ويسهم صندوق التنمية الاوربى فى الانتاج المحلى لمواد البناء ويعتبر هو الممول الرئيسى لمشروع يتكلف ٣٨ر٢٤٩ وحدة نقد أوروبية (تساوى هذه الوحدة ٢٧ر١ دولار أمريكى) ويشمل هذا المشروع بناء مصنع لانتاج مادة الكلنكر Clinker التى تدخل فى تكوين الاسمنت لصالح شركة سيماكو (شركة غرب افريقيا للأسمنت) وذلك فى تابليجبو Tabligbo فى توجو ويستفيد من انتاج هذه الشركة ثلاث حكومات (توجو وغانا وكوت ديفوار) . ومثل البنك العالمى يفضل صندوق التنمية الأوربى المساعدة التى تقود السكان الفقراء الى سد متطلباتهم المالية ومن أجل تمويل الاسكان تتم دراسة فى بروكسل حول انشاء صندوق مناوبة Fonds de ro-tation تهدف الى استخدام رؤوس الأموال التى ترد اليها بعد عملية التوظيف المالية الأولى بالاضافة الى الأرباح لتمويل مشاريع جديدة من نفس النوع .

---

(١٨) من مقابلة فى بروكسل فى ١٣ أغسطس ١٩٧٩ .

وتهتم بنوك التنمية الثلاثة الكبرى اهتماما متزايدا بالفقر الحضرى فقد مول بنك التنمية الآسيوية منذ انشائه فى عام ١٩٦٦ عمليات عديدة لصالح سكان الحضر الفقراء وتتمثل العملية الحالية – كما يشير الى ذلك السيد شوابنج شاى أخصائى التنمية الحضرية فى قسم المرافق الاجتماعية – فى عملية تجديدية فى دكا (١٩) ، وهى المشاركة فى اعداد مخطط رئيسى لدكا (بنجلاديش) مع القيام بعمليتين اصلاحيتين دائرتين لمدن الصفيح وبناء المساكن الاجتماعية . أما بنك التنمية الافريقى فقد قام منذ انشائه فى عام ١٩٦٤ بتقديم قروض اسكانية كما أنه يلعب دور الوسيط فى مجال التعاون الثقافى بين افريقيا وأوربا . ويعتبر بنك أنترا أمريكا للتنمية الذى أنشأ فى عام ١٩٥٩ بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات أمريكا اللاتينية – أقدم البنوك الاقليمية التنموية وأهمها – وفيما بين ١٩٦١ – ١٩٧٧ قام هذا البنك بتخصيص خاصة للبرامج التى تهدف الى العمل لصالح الأسر الفقيرة . ومن ناحية أخرى يتوفر لقسم التنمية الحضرية التابع لمنظمة الولايات الأمريكية ٣ مليون دولار تقريبا .

وتنظم هيئة التعاون التقنى التى تضم الدول الناطقة بالفرنسية لقاءات ودورات تدريبية عن مشكلات الاسكان . وقد درست الدول الافريقية من خلال الهيئة مشكلات التحضر ومدن الصفيح فى هذه الدول وكان ذلك فى لومى فى المدة بين ٣ – ١٥ أكتوبر ١٩٧٧ .

التعاون الدولى الثنائى :

تنجذب البلدان الغنية نحو العالم الثالث من خلال أسواق التصدير . وحيث أن نقص المساكن يعتبر مشكلة أساسية فى دول العالم الثالث تقتضى مشاريع البناء

(١٩) من مقابلة فى مانيلا فى ٦ يونيو ١٩٧٩ .

والمرافق العامة العديدة أن يكون مجال الاسكان بعدا هاما فى نقل التقنيات فى أعوام الثمانينيات . وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة من ناحية أخرى فى عام ١٩٧٨ اقرارا يعتبر الصحة والمستوطنات البشرية والبيئة كقطاعات أولية فى مجال نقل التقنيات . ويمكن أن يكون التعاون الثنائى فى السنوات القادمة إذاً مساعدة وربح متبادل فى نفس الوقت . ولكن ذلك يستدعى بالطبع أن تولى الحكومات الحالية أهمية أكبر لمشكلات الفقر الحضرى فى العالم الثالث .

وقد يكون المسئولون فى المانيا أكثر وعيا من غيرهم بالامكانيات الاقتصادية التى يمكن أن تمثل مجالا للتعاون الذى يقضى على الفقر الحضرى . ففيما يتعلق بالبناء فى الخارج تحتل الصناعة الألمانية المركز الثانى بعد الولايات المتحدة . فقد تجاوز حجم الطلب الكلى على مؤسسات البناء الألمانية فى الخارج فى المدة من ١٩٧٥ – ١٩٧٦ من ٣ر٧ الى ١٢ مليار مارك . ويأتى ٩٠٪ من هذه الطلبات من الدول المصدرة للبترول OPEC ويختص ٨٨٪ من الأعمال المطلوبة انجازات خاصة بالمرافق وبالمبانى الصناعية أو الادارية . وحينما يشير السيد فان دى ساند أخصائى الاسكان فى وزارة التعاون الألمانية فان السكن الخاص (١٢٪) لازال فى بدايته [٢٠] . وهناك بحوث متتابعة لإنجاز المسكن الذى يمكن أن يكون مناسبا لكل السكان الحضريين فى العالم الثالث الذين لا يملكون موارد بديلة للبترول . بالاضافة الى المهندسين والمعماريين الذين ترسلهم الحكومة للمعاونة فى الميدان . وتتحرك المانيا من خلال المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية DSE التى يوجد فيها قسم مختص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يهتم بمعالجة الفقر الحضرى فى شكل مساعدة فنية ومالية لحكومات العالم الثالث تتصل

---

(٢٠) من مقابلة فى بون فى ٢٣ يوليو ١٩٧٩ .

بالمرافق العامة وتعضيد القطاع غير المخطط . كما يتبع المؤسسة الألمانية أيضا مركزا مهما لتكوين المتعاقدين فى باهونف . وتساعد المؤسسة الأمانية للتعاون الفنى CTZ التى تعمل لحساب الحكومة الاتحادية فى بون ، بلدان العالم الثالث فى جهودها من أجل اتشباع الحاجة من السكن من خلال برامج الاسكان الرخيص .

فى انجلترا تكرس وزارة تنمية ما وراء البحار ODM ثلث أموال المساعدة الثنائية للقطاع الحضرى وخاصة بالنسبة لمشاريع المرافق الكبرى : الماء والتطهير والنقل ، ولا يوجد قطاع متخصص بالمعنى الدقيق فى الفقر الحضرى ولكن هناك تنسيق يجرى بين أقسام مختلفة من الوزارة بحسب طبيعة المشروع ، (٢١) . وتتعاون هذه الوزارة مع الجامعات خاصة جامعة لندن ونيوكاسل من أجل تكوين وتنمية ادرايى المستوطنات البشرية من الدول النامية الناطقة بالانجليزية . ويعطى هذا التكوين أهمية مناسبة لمشكلات المناطق السيئة ومستعمرات وضع اليد . كما تقدم الوزارة منحا دراسية مشتركة مع رؤساء العمل . وتتركز المعونة البريطانية للصناعة فى دول العالم الثالث على القطاع غير الرسمى خاصة فى مجال الاسكان والتقنيات الأصلية أو الوسيطة . كما تمول هذه الوزارة انشاء منطقة صناعية من المؤسسات الصغيرة والحرف فى مورو جورو (تنزانيا) حيث ستتوفر فرص العمل لواضعى اليد . كما أن العمل يبدو أنشط بالنسبة لدول الكومنولث وذلك من خلال هيئة أنشئت فى ١٩٤٨ هى جميعة تنمية الكومنولث والتى تهتم بالمشاريع الحضرية واتمويل الاسكان فى نفس الوقت وقد ساعدت هذه الهيئة فى انشاء ٢١ شركة عقارية على الأقل فى دول افريقيا وشرق آسيا والكاريبى .

---

(٢١) مقابلة فى لندن ١٠ يوليو ١٩٧٩ مع السيد جورج فرانكلين المستشار الفنى لوزارة تنمية ما وراء البحار .

أما كندا التى استقبلت مؤتمر فانكوفر وساهمت بنصف تكاليف المؤتمر البالغ قدرها ٤٠ مليون دولار فتلعب دورا قياديا فى التعاون الثنائى فى مجال المستوطنات البشرية . فقد تبنت الحكومة الكندية وجهة نظر أهمية البناء بالجهد الذاتى المعان كحل واقعى وحيد لمشاكل سكان الحضر الفقراء فى العالم الثالث . ومن ثم أنشأت الهيئة الكندية للتنمية CRDI فى عام ١٩٧٠ مركز بحوث للتنمية الدولية CIDA الذى يدار لأكثر من ٥٠ ٪ بواسطة ممثلين من دول العالم الثالث حيث يأتى إليه خبراء وباحثون من الدول النامية . وقد طبقت المؤسسة الكندية فلسفتها على الاسكان فى جابورون (بتسوانا) حيث يهدف مشروع فاليدى الى تحويل مدن الصفيح فى العاصمة الى أحياء مخطة مع ايصال الخدمات العامة الضرورية اليها . وإذا كانت المؤسسة تمارس عملها فى الميدان ، فهى تتعاون أيضا مع الجامعات الكندية حيث قامت مدرسة العمارة فى جامعة ماكجريل مونتريال مثلا بتوزيع عالمى لبحوثها عن مواد البناء المناسبة لمساكن الأسر منخفضة الدخل .

وقد بلغت مساعدات الدنمارك للتنمية ٢٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٨ أى ٦٥ر٠ ٪ من انتاجها القومى زادت الى ٧ر٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٩ وهى النسبة التى حددتها الأمم المتحدة فى عقد التنمية الثنائى . وتأتى الدنمارك فى المرتبة الرابعة بعد السويد والنرويج وهولندا فى مساهمتها للعالم الثالث مقاسة بنسبة دخلها القومى وقدمت الهيئة الدنماركية للتعاون DANIDA فى عام ١٩٨٢ كمساعدة ٧٩ر٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى . وترتبط هذه الهيئة بوزارة الشئون الخارجية وتوفر المعونة التقنية لعشرين بلدا من العالم الثالث وخاصة لثلاث بلاد افريقية هى مصر وكينيا وتنزانيا ، ولا يوجد قسم متخصص

للتنمية الحضرية . لكن يقول السيد سفن هيرتل المستشار الفنى للاسكان فى الهيئة ولكن الدنمارك تمول بعض مشاريع المرافق فى الأحياء الفقيرة (٢٢) . وقد ساهمت الدنمارك فى تنزانيا بمشروع تمويل الاندماج الحضرى لعدد يبلغ ٣٠٠ ألف نسمة من واضعى اليد فى المدن الكبرى بتنزانيا من خلال أعمال المرافق العامة المتصلة بالصرف والامداد بالمياه والتطهير والكهرباء . وتشجع الدنمارك القطاع الخاص على التكيف مع تقنيات البناء اللازمة للتصدير للأسر الفقيرة فى العالم الثالث .

وتوزع حكومة الولايات المتحدة الجزء الأعظم من مساعدتها للدول النامية من خلال هيئة التنمية الدولية فى سكرتارية الدولة USAID وفى المدة بين ١٩٤٩ - ١٩٧٠ خصص ٤٠٪ من التزامات المرافق للمشاريع التى تتصل بالتنمية الحضرية . ثم أنشئ فى ١٩٧٠ مكتب للاسكان تابع لهيئة USAID لإدارة مشروع جديد لضمان الاستثمارات فى مجال البناء . ويمثل هذا المشروع الجزء الأعظم من الالتزامات الحالية للحكومة الأمريكية فى الاسكان . ويهدف فى الأساس لمساعدة البلدان النامية ومؤسساتها المحلية على تعبئة الادخار القومى وتقديم قروض عقارية طويلة الأجل والاستفادة من القروض الأمريكية التى تضمنها هيئة التنمية USAID . وفى اطار برنامج ضمان الاستثمارات فى مجال الاسكان تضمن الهيئة أكثر من مليون دولار من القروض كمشاريع تهم أربعين دولة . ويؤكد السيد ولش M. Walsh المدير المساعد لقسم القروض الأمريكية التى بلغت ١٣٠ مليون دولار والتى ضمنتها هيئة USAID (٢٣) . وقد قرر مجلس ادارة الهيئة فى ٢٧ مايو ١٩٧٦ بمناسبة افتتاح مؤتمر فانكوفر أن يزيد من جهوده

(٢٢) مقابلة فى كوبنهاجن فى ٥ أغسطس ١٩٧٩ .
(٢٣) من مقابلة فى مانيلا فى ٣ يونيو ١٩٧٩ .

لصالح القطاعات الفقيرة فى مدن العالم الثالث خاصة فى أمريكا اللاتينية ويؤكد التقرير السنوى لعام ١٩٧٧ على هذه النقطة مع اعطاء أولوية خاصة للتنمية الريفية كما تدرك الهيئة أن هناك تحد خطير للفقر الحضرى .

وفى الوقت الذى يصر فيه القادة السياسيون فى فرنسا على أن الحرب الاقتصادية بين الأمم تتطلب تعبئة كل المواطنين فالدولة فى سبيلها لخوض أحد المعارك الأساسية التى تتمثل فى وضع فرنسا بين المنظمات التى تقدم المعونات متعددة القنوات وفى مساعدة دول العالم الثالث . فعلاوة على الاسهامات الجبرية للمنظمات الدولية المختلفة والتى تحدد وفق دخل كل دولة . فهناك مساعدات اختيارية تحتل مكانا مهما . وحيث أن فرنسا تعتبر القوة الخامسة فى العالم فهى تحتل أيضا المركز الخامس فى الاسهامات الجبرية للأمم المتحدة . ولكنها تأتى فى المرتبة السابعة والعشرين فى العالم من حيث الاسهامات الاختيارية منسوبة الى الناتج القومى الاجمالى . فاحتلت المرتبة الثالثة من هذه الناحية بين دول أوربا الغربية . وفى عام ١٩٧٤ ساهمت فرنسا فقط بمبلغ ١٦ مليون دولار أى بنسبة ٥ر١ ٪ من المجموع الذى يقابل ٧٩ مليون دولار من هولندا ، و١٠٥ دولار من السويد و٤٠ مليون دولار من النرويج . وقد ساهمت الدول التى لا تتمتع بعضوية الأمم المتحدة أيضا مثل سويسرا (٣٤) مليون أو حتى بلدان من العالم الثالث مثل فنزويلا (٣٤٣ مليون) فى المساعدات الاختيارية فى هذا العام . وقد أصبح رد فعل التزام فرنسا المحدود محسوسا فى تناقص العقود مع الشركات الفرنسية وتقليل عدد الموظفين الفرنسيين فى مراكز المسئولية فى الأمم المتحدة وتناقص الهيبة Prestige الدولية لفرنسا .

ولا تعتبر الفرنسية فقط واحدة من اللغات الست المستخدمة فى الأمم

المتحدة ، ولكنها أيضا لغة العمل الوحيدة التى تقف فى موازاة مع الانجليزية . أما من الناحية العملية فقد استثنت اللغة الفرنسية من الاجتماعات الدولية ذات الصيغة الفنية رغم أن كل خبير وكل موظف فرنسى يعمل فى المنظمات الدولية ينبغى أن يكون محاربا يدافع عن لغته ويتحدث بها ، فالكثيرين من هؤلاء يعملون بحماس فى الاتجاه المضاد وكأن الفرنسية قدر لها أن تصبح لغة ميتة . أما فيما يتعلق بمجال المستوطنات البشرية بالجهل وعدم الاستيعاب للفرصة المتاحة هما المحددان للشخصية العامة . فمؤتمر فانكوفر لم يجذب انتباه المتخصصين . وبعد ثلاث سنوات من القرار الذى اتخذته كل دول العالم لإنشاء مؤسسات جديدة – وهى فكرة حاربها الوفد الفرنسى لدرجة أفقدته احترام العالم الثالث – قام رئيس الوفد أمام لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – السيد لوكور M. Lecour ليعلن فى خطابه رفضه أصلا لاصطلاح « المستوطنات البشرية » . ومن مقابلة مع عدد من كبار موظفى وزارة الشئون الخارجية : السيدة دبوا مسئولة الاسكان فى الأمم المتحدة والسيد أندريه مدير التعاون التقنى والسيد فور مدير عام التعاون التقنى والثقافى والعلمى – يلاحظ أن أحدا من هؤلاء لم يسمع من قبل عن شبكات الاستقبال ولا البناء بالجهود الذاتية المعانة ولا بالمشاركة الشعبية فى الاسكان(٢٤) .

وتتمثل الهيئة الفرنسية المختصة بالتنمية فى الصندوق المركزى للتعاون الاقتصادى CCCE الذى يقوم على تحصيل الجزء الأكبر من الاستثمارات التى تحققها فرنسا فى أفريقيا وفى أقاليم ما وراء البحار DOM - TOM وهو يلعب دور المنظم الإدارى لمعونة صندوق التنمية الأوربى فى مدغشقر وفى الثلاث عشرة

(٢٤) من خطاب فى جنيف فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٩ أمام اللجنة الحكومية للمستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية الأوربية .

بلد افريقى التى توجد مكاتب له فيها بالاضافة الى أقاليم ما وراء البحار . وفيما بين عامى ١٩٦٦ - ١٩٦٩ بلغت جملة قروض هذا الصندوق ٢٨ر٩٤ مليون دولار من أجل الاسكان منها ٥٨ر٥ مليون دولار لسنة ١٩٦٩ وحدها . وقد سمح بمعوناته فى أربع سنوات ببناء ٢٧٧٠٠ وحدة سكنية وكانت المساعدة تتمثل فى معاونة البلدان حديثة الاستقلال على إقامة مؤسسات بنائية تعتمد فى ١٠٪ من ميزانياتها على السكان الأغنى من غيرهم مثلما حدث فى السنغال وذلك لكى يتم سداد قيمة الشقق السكنية (الاجتماعية) من نمط سيكاب فى داكار .

وفى بداية السبعينيات تراجع الصندوق المركزى تدريجيا من القطاع السكنى . وفى ١٩٧٦ وهو الوقت الذى قرر فيه المجتمع الدولى فى فانكوفر أن يقاوم جماعيا مظاهر الفقر الحضرى وكانت الهيئة الفرنسية قد انتهت من التزاماتها الأخيرة فى الوقت الذى أخذت فيه الدول الغربية الفرص الجديدة لمقاومة الفقر الحضرى فى العالم الثالث مأخذ الجد . ويعلن السيد شماند M. Schmande مدير التنمية الاقتصادية فى الصندوق المركزى - أنه « فى خلال السنوات القادمة لا ننفق سنتيما واحدا على السكن الحضرى لا من وجهة النظر التنفيذية ولا على البحوث »[٢٥] ولكن الصندوق المركزى لازال يشيد بعض المساكن فى افريقيا بالنسبة للمتعاقدين الفرنسيين فقط المرسلين فى بعثات مهنية .

وقد استقبلت وزارة البيئة وأطر المعيشة أموالا جديدة حينما قرر مجلس الوزراء فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٨ أن تتوجه صناعة البناء نحو التصدير وكان من المتوقع أن يتجاوز عائد الأمال المنجزة فى الخارج بين ١٩٧٨ - ١٩٨٣ من ٣ر٪ الى ٧٪ من الاجمالى بالنسبة للبناء ومن ٣٠٪ الى ٥٠٪ بالنسبة للمرافق العامة .

---

(٢٥) من ثلاث لقاءات فى باريس فى ١٤ مايو و٢٠ ابريل و٨ سبتمبر ١٩٧٨ .

ولكن يبدو أن السيد د. ليجيه M. D. Léger مدير مكتب الرئاسة متشائم إذ يقول « تشير هذه الأرقام الى مجرد توقعات ولكن اقناع المؤسسات يتطلب مجهودا آخر » (٢٦) ويؤدى نقص الحزم السياسى Volonté politique الذى كان من الممكن أن يكون مناسبة جيدة لانطلاقة فى قطاع البناء الى أن يقتصر الأمر الآن على مقاومة البطالة . وقد نظمت مؤسسة العمل فى باريس فى ١٥ مارس ١٩٧٩ يوما اعلاميا عن العمل فى الخارج للمسئولين عن المرافق العامة والبناء . وفى مايو ١٩٧٩ نظمت هيئة مخططات البناء تحت اشراف وزارة البيئة وأطر المعيشة مسابقة للمعماريين عن التقنيات التى يمكن تصديرها . وكان محور المنافسة هو اختيار مسكن يتكلف ٥٠٠ فرنك للمتر المربع ويعطى مجالا لاختيار الموارد والانساق البنائية والمكونات الداخلية للمسكن مع تحديد للآلات التى ينبغى أن توجد فى الموقع والطرق والشبكات المختلفة والنظافة والصيانة . وقد أمكن تجميع بعض الملفات المهمة مثل : المكونات التى يمكن انجازها باستخدام عدد وفير من الأيدى العاملة والتى لا يتطلب تجميعها تكاليف كبيرة وتصنيع المواد المناسبة للبناء بالجهد الذاتى ، وطرق تجميع بسيطة من نمط القوائم والعوارض يمكن أن يجمعها السكان بأنفسهم . وقد استخدم المتسابقون أنواعا عديدة من المواد مثل الطوب المجفف أو المحروق والأخشاب والخرسانة المسلحة الخفيفة المصنوعة من الحصى المحلى والبازلت والدليريت أو عمل تركيبات مختلطة من الخرسانة والخشب ... الخ . وجمعت الأفكار فعلا ولكن ماذا بعد ؟ ... يتوقع المسئولون مثل السيد بلوك M. BLOCK مدير العلاقات الاقتصادية الدولية مواجهة الفقر اتلحضرى من وجهة نظر هندسية بحتة .

---

(٢٦) من مقابلة فى باريس فى ٢١ فبراير ١٩٧٩ .

وما تزال الروح المحافظة ونقص الأفكار والجمود هى السمات الأساسية إذا ما وجهنا النظرة الى وزارة التعاون . والمستشار الفنى للاسكان فى مقر الوزارة لا يجهل فقط كل توصيات الأمم المتحدة منذ ١٩٧٦ ولكنه يدافع عن مفاهيم المهندسين (يتم اتخاذ الاسكان الاجتماعى لصالح ١٠ - ٢٠٪ الأكثر غنى من بين السكان الحضريين فى العالم الثالث) التى ظهرت كأخطاء تاريخية منذ ١٩٧٢[٢٧] . ولا ينظر بعين الاعتبار لشبكات الاستقبال أو اصلاح مدن الصفيح بل ليس هناك مشروع مستهدف فى مجال مقاومة الفقر الحضرى . وفى ١٩٨٠ وصلت استثمارات صندوق المعونة والتعاون الى مليار فرنك واستفادت من هذه المبالغ ٢١ دولة افريقية توجد روابط تاريخية بينها وبين فرنسا . ولكن أولوية التنمية الريفية تنجز وفق أسلوب أحادى الاتجاه دون أى جهود تجديدية فى الوسط الحضرى[٢٨] .

ولا تستقبل سكرتارية بعثات تخطيط المدن والاسكان الممثلة للوزارة فى هذا المجال أى معونة سوى مساعدة مالية تستخدم للحفاظ على مركز التوثيق فى باريس . أما عن مكتب علاقات وكلاء التعاون الفنى BLACT أو نظيره فى وزارة الشئون الخارجية مركز اعلام خبراء التعاون التقنى الدولى CFCTI فهما لا يبعثان سوى عدد محدود من خبراء البناء الى العالم الثالث . والواقع أنه فى كل المجالات وعلى كل المستويات تعتبر المعونة الفرنسية الثنائية غير كافية .. ويحل الهولنديون فى السنغال والألمان فى توجو والبولنديون والمجريون والتشيكوسلوفاكيين فى الجزائر محل الفرنسيين للقيام بأعمال بنائية فقدت فرصتها المؤسسات الفرنسية نتيجة لعدم الالتزام السياسى .

(٢٧) من مقابلة فى باريس فى ٢٤ يناير ١٩٧٩ .
(٢٨) مجلس الوزراء فى ٧ نوفمبر ١٩٧٩ .

وعلى النقيض من موقف السلطات الفرنسية فى هذا المجال يبدو موقف حكومة هولندا كمثال - كما يجب أن تكون عليه الأمور - ويؤكد السيد شونماكر المستشار الفنى للاسكان فى وزارة الشئون الخارجية الهولندية على ذلك قائلا « لقد كنا من الدول الغربية القليلة التى ساعدت على انشاء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولم يكن ذلك انتهازا للفرص ولكن لأن السكن فى العالم الثالث يبدو لنا مجالا أساسيا للتعاون فى السنوات القادمة » (٢٩) . ويتم فى هولندا حاليا تدريب معظم المعماريين الحفاة الذين تحتاجهم البلدان النامية . وقد ركزت المناهج الدراسية وحلقات المناقشة الدولية فى بوسنترام فى روتردام على كل مجالات الفقر الحضرى واجتذبت اليها طلاب وباحثون للدراسات العليا جاءوا من آفاق العالم الثالث . وحينما نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الأول لخبراء تدريب الفنيين العاملين فى المناطق السكنية السيئة ومستعمرات وضع اليد ، عرضت حكومة هولندا أن يتم هذا المؤتمر فى انشيد Enchede ومولته . كما تساهم هولندا بنسبة ٩ر٥٪ فى انشاء لجنة المنظمات غير الحكومية للمستوطنات البشرية التى كان مقرها أولا فى لاهاى . وطبيعى أن تكون الصناعة الهولندية فى مجال البناء نشيطة فى فتح الأسواق الخارجية والاستفادة من العالم الثالث عن طريق الثقة والكفاءة اللذين يدعمهما موقف الحكومة .

وقد وصلت مساعدة النرويج الرسمية للعالم الثالث الى ٨٢ر٠٪ من ناتجها القومى فى ١٩٧٧ زادت الى ٩ر٠٪ فى عام ١٩٧٨ وهى معدلات قياسية فى نصف الكرة الشمالى حيث تصل الى ضعف مساهمة الولايات المتحدة أو فرنسا وهناك هيئة للتنمية النرويجية NORAD يؤكد مديرها السيد ليف فلتسن

(٢٩) من مقابلة فى لاهاى فى ١١ أغسطس ١٩٧٩ .

LEI VETLESEN على أن الوسائل المحدودة فى بلد صغير لا تسمح لها بطرح عمليات مثل شبكات الاستقبال .

ولكن النرويج تشارك فى لجنة المنظمات غير الحكومية والهيئات الشعبية فى تمويل نشاطاتها . ومن ناحية أخرى تساهم النرويج فى البحوث الميدانية ، (٣٠) . فالعاملون فى وحدة بحوث البناء فى جامعة دار السلام هم معماريون ومهندسيون نرويجيون أرسلوا عن طريق هيئة التنمية Oorad ويشير أحدهم وهو السيد كنت بيركنز Knut Birknés الى أنهم ينشئون مساكن نموذجية تقليدية محسنة يساهم فى تدريب المسئولين التنزانيين الذين سيحلون محلهم (٣١) . وكان أول هذه النماذج فى سنزا Sinza قرب أحد مستعمرات وضع اليد فى العاصمة . واستخدمت فى بنائه عوارض خشبية مع الطين المقوى بينما ظل السقف مصنوعا من الصفيح المموج . وفى مساحة سكنية تصل الى ٣٠ مليون متر مربع تعتبر هذه المساكن أرخص ٦ – ٧ مرات من البناء بالمواد المعمرة ويتمثل العمل التقليدى فى تثبيت الطين بهيكل من العوارض الخشبية : أربعة فى المتر الواحد ثم يطلى بطلاء مصنوع من الأسمنت والجير ، لتحاشى الذوبان أو التهدم الذى تسببه الأمطار ، ومن ثم تطول أعمار هذه المساكن وتثبت العوارض فى الأرض بخرسانة طينية أسمنتية تساهم أيضا فى حماية أسافل الجدران من الماء المتسرب من الأسقف الصفيحية المموجة . وعلى سطوح الجدران توضع أحجار لتثبيت الطين الذى يجف بطريقة أسرع وأفضل وحيث أن مادة البناء هى من التراب الذى يجلب قريبا من المساكن فان الحفرة المتخلفة من انتزاع هذا

---

(٣٠) من مقابلة فى أوسلو فى ٩ أغسطس ١٩٧٩ .

(٣١) من مقابلة فى دار السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

التراب تستخدم كبيارة صرف . وإذا كانت التجربة الحالية لخبراء هيئة التنمية النرويجية مقنعة من النواحى المالية والفنية فهى تخطئ من جديد بمنهجها المتخصص جدا . فالجانب الاجتماعى مازال حتى الآن مهملا ، خاصة وأن واضعى اليد لا يرغبون دائما فى المعيشة فى مسكن تقليدى محسن رغم الدعوة التى وجهها الرئيس نيريرى .

وتتصدر السويد قائمة المعونات الثنائية بالنسبة للناتج القومى الإجمالى وتقوم الهيئة السويدية SIDA بمعالجة المشاكل المرتبطة بالفقر الحضرى من خلال المكتب السويدى للبحوث والتعاون مع البلدان النامية .

أما بالنسبة للدول الاشتراكية مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا فهى تقوم بتدريب الفنيين من العالم الثالث على الأساليب الخاصة بالبناء المصنع وعلى انجاز المساكن ولكن بأعداد قليلة من المجمعات السكنية الكبيرة . ويبدو أنه لم يتم حتى الآن البحث عن أنماط السكن التى يمكن أن تتفق والامكانيات المالية بنسبة ٣٠ – ٤٠ ٪ من السكان الحضريين فى العالم الثالث الذين يعيشون فى المناطق السيئة ومدن الصفيح ومستعمرات وضع اليد .

ولابد أن يكون هناك تطور أفضل لنقل تقنيات البناء والمرافق العامة فى اطار المعونة الثنائية . غير أن ذلك يمكن أن يؤدى الى تبعية جديدة إذا رفضت البلدان الغنية أن تتنازل عن معارفها للبلدان النامية فى مجال الصناعية أو أن تغرق هذه البلدان بصادراتها مع تحديد متعمد لمجالات المنافسة . ولهذا السبب تجند مجموعة الـ٧٧ نفسها لدراسة اتفاقية باريس مرة أخرى المتصلة بالملكية الصناعية . وإذا ما نقلت تقنيات البناء وإذا ما وضعت هذه التقنيات فى خدمة البناء بالجهود الذاتية المعانة فان المعونة الثنائية فى مجال الاسكان سوف تساهم فى تقليل مظاهر الفقر الحضرى فى العالم الثالث .

دور المنظمات غير الحكومية :

بعض هذه المنظمات غير الحكومية معروف جيدا لدى معظم الناس مثل منظمة أمنستى الدولية Amnesty International والصليب الأحمر Croix Rouge أو أخوان الرجال Fréres des Hommes ويمثل بعضها الآخر قطاعات مهنية أيديولوجية أو اقتصادية تمثل الرأى العام العالمى ويعترف المجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة ECOSOC بالمنظمات المهمة من هذا النوع فيعطيها الصفة الاستشارية حيث يتاح لها المساهمة فى التعاون الدولى والتفاهم المتبادل بين الشعوب . ويمكن القول بأن الحكومات التى تجتمع فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك كل عام تمثل المواقف الرسمية للدول فى حين أن المنظمات غير الحكومية التى تنعقد جمعيتها العامة فى جنيف كل ثلاث سنوات تمثل صوت الشعوب . وتحتل المنظمات غير الحكومية فى الدول الأنجلو سكسونية أهمية كبرى . كما تستقبل مساندة السلطات العامة . أما البلدان اللاتينية وخاصة فرنسا فكان دورها ولا يزال محدودا حتى الآن . وترجع هذه الأمور لأسباب تاريخية . فمن المؤكد أن البروتستانتية أدت الى وجود نمط من المجتمعات يتميز بالمبادرة الفردية الخاصة التى تلقى القبول الحسن أكثر مما تفعل ذلك الكاثوليكية .

ولكن ما هو الدور الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية – وهى منظمات لا تهدف الى الربح – فى النضال ضد الفقر الحضرى ؟ . يتوفر لهذه المنظمات حرية العمل وقدرة على الابتكار لا تعرفها المنظمات الدولية أو الحكومية . وهكذا قدمت المنظمة غير الحكومية فى الهند التى تأسست فى أحمد آباد نمطا من العمل الإقليمى فى اعادة اسكان المقيمين فى المناطق السيئة . وتضم هذه المؤسسة

المعروفة باسم جمعية أحمد آباد للانجازات العملية ASAE والتى هى ليست منظمة تهدف الى الربح ، المعماريين الشباب ومخططى المدن والأخصائيين الاجتماعيين . وينفذ العمل على مستوى المجتمعات المحلية مرتكزاً على التزامات حيوية : فالمناطق السيئة كما يؤكد كيرتى شاه السكرتير التنفيذى للمنظمة – عبارة عن بشر وليست مجرد أكواخ (٣٢) . وكان أهم انجاز لهذه المنظمة هو بناء حى خصص لاعادة اسكان ضحايا كوارث الفيضان فى ١٩٧٣ التى اجتاحت أحمد آباد ودخلت ٣٠٠٠ أسرة دون مأوى . وكان واضعى اليد الذين أنشأوا أكواخهم فى وسط المدينة على ضفاف نهر سارپارماتى سيجدون أنفسهم فى يوم أو آخر دون مسكن حينما تزيد المياه وتطغى على ملكياتهم الضئيلة . وفى سبيل اعادة اسكانهم اختارت المنظمة موضعا فى فازنا التى تقع على مسافة ١٠ كم من المركز . وقبلت البلدية المشروع المقترح . ولكن ديناميه مجموعة العمل الخاصة لم تكن كافية فكان لابد من وجود التمويل . وقد كشف الاستبيان الأول للمنظمة على واضعى اليد عن أن هذه الأسر محدودة الدخل لديها رغم فقرها قدرة على الادخار حيث كان ٢٧ ٪ من الأسر لديها أموال مدخرة . وكان من الممكن أن توفر ٧٠٪ من الأسر أكثر من أربعين روبية فى الشهر وهو مبلغ يمثل ٢٠ ٪ من متوسط الدخل الأسرى فى مدينة الصفيح . وفى المقابل كان هناك ٢٢ ٪ من السكان فى حالة استدانة وليست لهم القدرة على الادخار . وكان من الواجب اذن التفكير فى تمويل تكميلى خاص من أى طريق فقدمت حكومة ولاية جوجارات الأراضى اللازمة كما قدمت معونة عبارة عن ٧٠٠ روبية لكل مسكن سوف يبنى . واشتركت منظمة خيرية بريطانية تعرف باسم OXFAM فى المشروع وقدمت

---

(٣٢) من مقابلة فى فانكوفر فى ٢ يونيو ١٩٧٦ .

كمساهمة ٤٠٠ روبية لكل وحدة سكنية . أما البلدية فقد دعمتها فى صورة خدمات أساسية ومرافق عامة . ثم قامت هيئة HUDCO باعطاء السكان المستقبلين قروضا تسد على عشرين عاما بمعدل فائدة محدودة .

وحينما تأكدت منظمة أحمد آباد من وجود التمويل اللازم أجريت حملة مكثفة من المناقشة والاعلام خاصة بالسكان المعنيين : واستحسن ٨٢٪ ممن تعرضوا للكوارث فكرة مشروع الاقامة فى فازنا . وفى مدى بضعة شهور أمكن الانتهاء من بناء ٢٢٤٨ مسكنا باستخدام مواد بناء محلية رخيصة جدا وبالاستعانة بالجهد الذاتى الكامل . وكان المفهوم المعمارى المطبق بسيطا جدا ولكن وضع فى اعتباره نمط حياة السكان وأعطاهم من سبل الراحة ما لم يحلم به أى فرد منهم . وقد رغبت بعض الأسر فى العودة الى وسط المدينة ولكن معظم السكان الجدد فى فازنا اعتبروا أن ظروف حياتهم قد تحسنت كثيرا . ومثلما هى الحال فى الهند عادة كان لابد من أخذ الاختلافات الاثنوغرافية والعقائدية فى الاعتبار خاصة وأن نصف السكان كانوا من المسلمين والنصف الآخر من الهندوس . ومن ثم أعدت منظمة مشروع أحمد أباد مشروع استحقاقات من النمط السوسيومترى الذى يعطى الأسر الحق فى اختيار جيرانها . ولقيت بعض المرافق الجماعية اهتماما بنفس الدرجة . وحيث أن التوصيات القومية تنص على معدل ١٥٠ مسكن فى الهكتار فقد أمكن الوصول الى مستوى أفضل فى فازنا حيث تحدد المعدل حوالى ١٣٥ مسكن / هكتار .. كما زرعت الأشجار وتم تجميل الوسط المحيط . ونجحت منظمة أحمد أباد فى اشتراك السكان المستقبلين فى المشروع وانجاز البناء وفق قدراتهم المالية الحقيقية . رغم أن معظم السكان كانوا من الأميين فمعدل المشاركة كان كثيرا . وتقابل الأخصائيون الاجتماعيون فى منظمة أحمد أباد مع عدد كبير

من سكان مدينة الصفيح فى سابارماتى كما عرضت عليهم مساكن وتجارب ذات أبعاد حقيقية . وتم بناء المسكن الفعلى وفق مقترحات وملاحظات سكان المستقبل .

ومن بين المنظمات غير الحكومية التى تهتم بالمستوطنات البشرية بل من أهمها الاتحاد الدولى للمعماريين UIA الذى تأسس فى ١٩٤٨ والذى يضم ٥٠٠ ألف معمارى من ٩٠ دولة ويلعب دورا استشاريا فى المجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة ECOSOC وفى اليونسكو . وقد شارك آلاف الأشخاص فى المؤتمر الذى نظمه اتحاد المعماريين فى مكسيكو فى المدة من ٢٣ – ٢٧ أكتوبر ١٩٧٨ حول موضوع العمارة القومية (٣٣) . وتحت اشراف الوزارة المكسيكية للمستوطنات البشرية قدم المعمارى بدرو راميز فاسكيز ، اعلان مكسيكو الذى يجدد نتائج مؤتمر فانكوفر ويعلن عن ضرورة العمل على القضاء على الأحياء الحضرية الدنيا فى البلدان النامية . ويتدخل اتحاد المعماريين أيضا فى المؤتمرات الدولية الكبرى وقد شارك فى أغسطس ١٩٧٩ فى فيينا فى مؤتمر العلم والتكنولوجيا حيث اقترحت هذه المنظمة حلا لمشاكل ظروف المعيشة غير المقبولة التى يعيشها جزء كبير من سكان المستوطنات البشرية فى العالم الثالث . ويمكن هنا أن نلمس دورا آخر لمنظمة غير حكومية فيعمل فى اثارة الرأى العام القومى أو العالمى حول موضوعات تنموية أو تعاونية كبرى . ويتعاون اتحاد المعماريين حاليا من اليونسكو فى سبيل اعداد النظام العالمى للاعلام فى مجال العمارة ARCHISYST .

والواقع أن المنظمات غير الحكومية تعتبر أفضل الوسائل اللازمة لتنشيط وتحفيز المشاركة الشعبية فى الميدان .. فعلى سبيل المثال قامت

(٣٣) B. Granetier, Au congrés de Mexico, le monde, 21 Nov. 1987.

منظمة اخوان الرجال Fréres des Hommes منذ ١٩٦٧ وهى منظمة غير حكومية ذات صفة استشارية لدى اليونسكو – بالعمل فى رسيف Recife المدينة الرئيسية فى شمال شرق البرازيل على حل مشاكل المناطق السكنية السيئة . حيث كانت توجد مدينة الصفيح لى كوك Le Coq التى نشأت قريبا من المركز الحضرى على منطقة مستنقعية تتعرض للفيضانات من فترة لأخرى والتى كانت تضم ١٢ ألف نسمة جاء معظمهم من المناطق الجافة الداخلية (سيراتو) . ويحاول السكان حتى الآن البحث عن حل يتخلصون به من البؤس . وقد قام فريق عمل من منظمة اخوان الرجال فى سبيل تنشيط سكان لى كوك فى العمل على الارتقاء بالمجتمع – بجهود تتركز فى أربعة قطاعات رئيسية هى التعليم ، والتكوين المهنى ، والصحة ، والغذاء . وعهد بنشاط كل قطاع الى لجنة من المسئولين من بين سكان مدينة الصفيح . كما تكونت مجموعة لى جرابو (المجموعة الكبرى) من ممثلين من كل قطاع ومن مختلف منتديات واتحادات لى كوك . وظهرت بذلك جمعية حقيقية تعهد اليها منظمة اخوان الرجال تدريجيا بالمسئولية خاصة وأن العملية أصبحت مكتفية ذاتيا مما يسمح لأعضاء المنظمة بالانسحاب .

وتكونت جمعية التنمية والعمارة وتخطيط المدن التقليدية الافريقية ADAU وهى منظمة أخرى غير حكومية تأسست فى سويسرا وتوجهت جهودها الى روسو RUSSO فى موريتانيا حيث يعيش ١٢ ألف من بين ٢٥ ألف ساكن فى مدن الصفيح تقع على حافة الصحراء فى منطقة غير نباتية ولكنها تتعرض للفيضانات التى تسببها السيول وقد ظلت حكومة موريتانيا مساعدة لهذه الجمعية فتكون منها فريق عمل معظمه من سكان موريتانيا . وكان الهدف هو انشاء مأوى لواضعى اليد باستخدام المواد المحلية . وقد سمحت المساعدة المالية للهيئة الكندية للتنمية

الدولية للمشروع والتى تقدر بنحو ١٥٠ ألف دولار ببناء فرن لصناعة الطوب . واستخدام الطوب المنتج فى نفس المساكن فى بناء ١٢ مسكن نموذجى انتهى العمل فيها فى بداية ١٩٧٨ وحصلت الجمعية بذلك على ثقة واضعى اليد وتم تشجيعهم على المشاركة فى المشروع ثم عقدت اجتماعات اعلامية ومجموعات للعمل فى البناء بالجهد الذاتى . ثم تكونت جمعيات ادخارية وائتمانية فى كل حى من روسو بعد موافقة البلدية بذلك . وأمام التقدم الايجابى للعملية قدمت الحكومة كل الأراضى العامة التى كانت ترفض اعطائها حتى ذلك الوقت لواضعى اليد . ولا يقتصر الأمر على وجود مدن صغيرة برزت على حافة الصحراء ولكن أنشئت فرص عمل وسوف تصل نسبة الموريتانيين فى فريق العمل الأصلى قريبا الى ١٠٠٪ . وحتى يتم انشاء الحفرة التى يصل طولها الى ٣ كم واللازمة للصرف الصحى فسوف تطلب المساعدة من كل أسرة من واضعى اليد وهكذا تحمل بعض السكان الذين يعيشون فى فقر تام مسئولية بيئتهم بفضل تدخل أحد المنظمات غير الحكومية .

وقد قامت المؤسسة الدولية للعمارة فى عام ١٩٧٤ فى واشنطن وهى منظمة غير حكومية قامت باعداد المسابقة العالمية الأولى للعمارة بالجهد الذاتى المعان[٣٤] فقد قامت هذه المؤسسة بالاشتراك مع حكومة الفلبين باختيار موضع داجات داجتان وطلبت الى المهنيين بأن يقترحوا خطة تنظيمية بالاضافة الى الحى (٥٠٠ أسرة) الخلية السكنية الفردية التى ستبنى بالجهد الذاتى . وتقدم ٢٥٣١ معمارى للمشاركة فى هذه المسابقة واختيرت لجنة التحكيم فى فبراير

(٣٤) Michael Seeling, The archirecture of self - help communities, Washington, 1978.

١٩٧٦ حوالى ٤٧٦ ملفا أتت من ٥٢ دولة . وكان الأول هو المعمارى النيوزيلندى اين آثفيلد Ian Athfield الذى يتضمن اقتراحه الخشب كمادة مناسبة للبناء بالجهد الذاتى كما أخذ فى اعتباره كل تفاصيل نمط حياة واضعى اليد مثل امكانية عمل حديقة أسرية أو تربية الدواجن والخنازير بواسطة السكان . وفى أثناء اللقاء الأخير غير الحكومى فى مؤتمر فانكوفر عرض آثفيلد نموذجه السكنى وكانت المادة الأساسية هى أخشاب أشجار جوز الهند للقوائم والهياكل . أما الحوائط والأسقف فصنعت من عوارض من الخرسانة الخاصة التى تخيلها المعمارى : نشارة أخشاب جوز الهند والرمل والأسمنت فى داخل شبكة معدنية . ولكن لسوء الحظ لم تف حكومة الفلبين بوعدها فى تطبيق عمل آثفيلد فى موضع داجات داجتان ربما للخشية أن تؤدى المشاركة الشعبية الى وضع أساسى معين لواضعى اليد . ورغم ذلك ففى باريواسكويا Barrio Exopa كان من الممكن للمشروع الذى يقوم به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يؤدى الى نفس المخاطر من وجهة النظر الحكومية إلا أن المشروع سار دون عقبات .

وقد نشأت مؤسسة الاسكان التعاونى فى الولايات المتحدة فى ١٩٥٠ ومنذ عام ١٩٦٢ قامت هذه المؤسسة بدراسة امكانيات بناء المساكن التعاونية فى أمريكا اللاتينية ولم تقدم تلك المنظمة غير الحكومية المساعدة التقنية اللازمة لانشاء التعاونيات السكنية بل ساهمت أيضا فى تكوين المؤسسات المحلية لتمويل الاسكان خاصة فى أمريكا الوسطى والكاريبى وكولومبيا .

كما يقوم الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة فى لندن بعمل تنشيط فى مدن الصفيح من خلال اتحاداته الوطنية التى يصل عددها الى ٩٠ اتحادا . ومنذ نشأته فى عام ١٩٥٢ عقد الاتحاد برامج عديدة للتخطيط الأسرى وتحسين الظروف

النسائية . وقد قام الاتحاد الوطنى فى اكوادور بمشروع فى منطقة سكنية سيئة . تشمل ٤٠ مربعا من العمائر السكنية فى جواياكيل حيث قدمت المساعدات التعليمية والعملية للنساء فى المناطق السيئة بالاضافة الى خدمات التخطيط الأسرى . وبعد هذا المجهود الأول أضيفت مكونات أخرى للمشروع منها محو الأمية والتكوين المهنى وانشاء الوظائف النسائية ويمكن لهذا المشروع أن يكون اختبارا للنظرية التى ينبنى عليها تنظيم الأسرة الأكثر قبولا والأعلى كفاءة إذا ما قدم كجزء من العمل الموجه لسد الاحتياجات الأولية للمجتمعات وليس كعمل منفرد .

وتعمل منظمات غير حكومية أخرى أكثر ارتباطا بمنظمة الأمم المتحدة فى مجال البحث والتكوين المهنى مثل المجلس الأعلى الدولى لبحوث البناء والدراسات والتوثيق CIB الذى يشمل ٢٢ لجنة عمل تغطى كل النواحى التقنية للبناء والمرافق والذى يشتهر ببحوثه عن الاسكان لضعاف الدخول . كما أنه نظم فى فبراير ١٩٧٧ فى نساو Nassau بالاشتراك مع الأمم المتحدة ، لقاء هاما مع الخبراء حول التحسين البيئى للمناطق السكنية السيئة ومستعمرات وضع اليد . كما تعد منظمة التكنولوجيا الوسيطة Intermediate Technology التى تأسست فى لندن فى عام ١٩٦٥ بواسطة الدكتور شوماخر Dr. Schumacher رائد الايكولوجيا والتقنيات المرنة . والذى يستمر تلاميذه اليوم فى اكمال عمله مع بعض التقنيات الوسيطة الذى يعترف فيها مؤلف كتاب « الصغير الجميل » Small is Beautiful [٣٥] بأهميتها لسكان مدن الصفيح وتشمل هذه التقنيات مثلا فى الكاريبى . أرضية من الألواح الخشبية ، وفى أمريكا الوسطى قوائم للأسقف مصنوعة يدويا . وفى افريقيا الغربية مآوى مبنية بالجهد الذاتى .

---

(٣٥) صدرت الترجمة الفرنسية لهذا الكتاب فى عام ١٩٧٨ فى دار نشر سيى Seuil .

خاتمة

استراتيجية عمرانية لجهود الأمم المتحدة
فى حل مشكلة العشوائيات السكنية

خاتمـــة

استراتيجية عمرانية لجهود الأمم المتحدة في حل مشكلة العشوائيات السكنية

على الرغم من النجاح المتتابع لمنظمة الأمم المتحدة فى عقديها التنمويين الأول (١٩٦٠ – ١٩٦٩) والثانى (١٩٧٠ – ١٩٧٩) فان الجهود المبذولة لم تكن كافية للقضاء على الفقر والأمية وسوء التغذية والبطالة . وفى الوقت ذاته لم يتوقف سباق التسلح ولم يكبح جماحه . بل أصبح من الثابت منذ السبعينيات أن النمو الاقتصادى فى شمال العالم لن ينتقل الى جنوبه تلقائيا . بل على النقيض من ذلك ، تتدخل عوامل صارمة لتوسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء [١] وتكشف التقارير الحديثة التى أصدرتها الأمم المتحدة عن أفق معتم فى فجر العقد التنموى الثالث (١٩٨٠ – ١٩٨٩) فالدراسة التى أجريت فى ١٤ أغسطس ١٩٧٩ تشير الى النمو الاقتصادى العالمى قد تباطأ فى عام ١٩٧٩ بينما زاد التضخم [٢] . ففى تلك السنة وحدها – وهى آخر سنى العقد التنموى الثانى – زاد نقص ميزان المدفوعات فى البلاد غير المصدرة للبترول الى ١٠ مليار دولار . وحتى يمكن الحفاظ على الوضع بصورته الراهنة على المستوى الوطنى والعالمى والسياسى والعسكرى فان ذلك يصحبه بالضرورة اتجاه الى الصراعات المتزايدة .

وتفترض الاستراتيجية العمرانية [٣] Stratégie ékistique مسبقا هدنة بين القوى المختلفة وعملا متواصلا يهدف الى نزع السلاح وتشمل أيضا انتقالات أكثر

(١) ONU, Tawards a new international strategy. A-39-463 1979, p. 3.

(٢) ONU, los factores que afectan a la econcmica mondial 1979.

(٣) وتعنى كلمة Ekistique ما يتصل بالمستوطنات البشرية .

أهمية من الموارد من البلاد الصناعية نحو العالم الثالث وكما أن نظرية كينز Mésures Keynesiennes فى تنشيط الطلب يمكن أن تؤدى الى انطلاقة فى الاقتصاد الوطنى فان اعادة توزيع الثروات التى تشجع طلب المشتركين من الدول الفقيرة يمكن أن تؤدى الى انطلاقة فى الاقتصاد العالمى وتضيف ربما الى مصدرى الصناعات من الدول الغنية . ويمكن أن نستشف من دراسة قام بها المعهد الدولى للبيئة والتنمية (لندن) ILED ان مجموع المعونات معتددة القنوات – منذ أن وجد هذا النظام – قد سمح بانتقال موارد من الشمال نحو الجنوب التى تصل الى ٦ر٧٠ مليار دولار منها ٦ر١ مليار للمستوطنات البشرية . وفى ١٩٨٣ يصل مجموع الانتقالات متعددة القنوات المخصصة للمستوطنات الى ٥ر٢ – ٣ مليار دولار سنويا . ولكن هذا التطور الهام سيظل دون حجم الاحتياطات التى يقدرها معهد البيئة والتنمية بحوالى ٥٤ مليار دولار فى مجال المستوطنات . وهكذا فان الاستراتيجية العمرانية للتنمية فى البلاد الفقيرة مع تخصيص جزء أكثر أهمية للمستوطنات البشرية . وحينئذ يمكن منذ البداية تخصيص ٣٠٠ مليون دولار لرسم خطة تهدف الى استيعاب مدن الصفيح .

ولكن الفشل الذى ساد العقدين الماضيين يبرهن على عدم ملاءمة نماذج التنمية القومية التى ظلت لمدة خمسة وعشرين عاما حتى أصبح هناك اليوم مفهومين رئيسيين مرفوضين : الأول هو فكرة تطور ظاهرى خطى Linéaire للنمو بافتراض أن طريق التنمية يتكرر عليه سلسلة من المراحل المعروفة . أى أن كل بلد فقير اليوم يتكرر فيه – أو ينبغى أن يتكرر فيه – مراحل النمو التى شهدتها الدول الصناعية فى الماضى . وهذا الافتراض لا يتمشى مع الحقائق الملاحظة وأما المفهوم الثانى المضلل فهو يتجه للمفهوم الأول حيث يدعى أن الناتج القومى

الاجمالى يمكن أن يكون المؤشر الذى يقاس به مدى التقدم على سلم النمو الاقتصادى . هذا فى الوقت الذى زاد فيه هذا الناتج فى بلدان كثيرة (مثل فنزويلا أو البرازيل) ومع ذلك تضخمت مشاكل السكن السيئ لأن الثروات لم تكن موزعة بطريقة تستفيد منها كل الطبقات الاجتماعية والواقع أن ظروف المعيشة لعدد كبير من السكان يمكن أن تتدهور رغم زيادة الناتج القومى .

ونتيجة لذلك يمكن القول بأن الاستراتيجية العمرانية تربط بين مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية لقياس تحسن نمط الحياة لمختلف الطبقات الاجتماعية وقد أدت النماذج القديمة للتنمية الى التضحية لمدة سنوات طويلة (مثلما حدث فى الجزائر وفى فنزويلا) بالاسكان والتشييد وكما كتب جونار ميردال ، ليس من شك أن الرغبة فى الزيادة السريعة فى الانتاج قد أدت فى كثير من الدول الفقيرة الى اهمال الاستثمار الاجتماعى لصالح الزراعة والصناعة [٤] . وتتأسس الصياغة الجديدة للأطار النظرى اللازم لتعريف الاستراتيجية العمرانية للتنمية على عدد من المكتسبات . وتعد أعمال دوكسياس أحد هذه المكتسبات التى اعتبر صاحبها أبا روحيا لمؤتمر فانكوفر الذى ابتكر اصطلاح المستوطنات البشرية . لتستخدم فى اللغة الدارجة للمهنيين خاصة فى الدول الأنجلوسكسونية والذى وضع أسس علم «المستوطنات البشرية ، أو الايكستيك Ekistique [٥] . وقد نجح دوكسيادس وفريقه فى انجاز سلم عمرانى لوغاريتمى يسمح بتصنيف عالمى للمستوطنات البشرية وتتطلب كل درجة من درجات التركيز البشرى (قرية - مدينة - متروبول -

(٤) G. Myrdal, Le drame de l'Asie, Ed. du seuil, 1976.

(٥) C. A. Doxiadis, Action pour les stablissements humains, decuments de la conference du Vancover, A-conf.; 70-RPC-BP-19.

ميجالوبول) تحليلا خاصا وعلاجا معينا وفى نفس الوقت يمكن رسم تخطيط قومى شامل أو تخطيط عالمى للأهداف المتعلقة بالمستوطنات البشرية بما يسمح باعطاء اطارات متناسقة للجهود المحلية .

ومن بين هذه المكتسبات أيضا التجربة المحصلة من التخطيط الاقليمى حيث لا يمكن تحليل مشكلة مستعمرات وضع اليد دون الرجوع الى أثر الهجرة الريفية ويعتبر التخطيط الاقليمى اذن فى مركز القلب بالنسبة للاستراتيجية العمرانية التنموية ولكن لازال فهم هذا الأمر محدودا على المستوى القومى وسوف تكون هناك خطوة واسعة حينما ينظر على المستوى العالمى الى التوزيع الأمثل للسكان وللصناعة وللعمالة وللمرافق وللمساكن ، كما تعطى هذه الاستراتيجية أهمية للاختلافات الجغرافية والمكانية فى القرارات الاقتصادية والاجتماعية التى تتخذها الحكومات وبمعنى آخر أين يمكن أن تتوطن الاستثمارات بحيث تصبح أكثر أربحية ؟ وأى توزيع مكانى للمرافق والخدمات يعتبر أكثر ملاءمة لنمط الحياة الاجتماعية ؟ وفى ظل هذه الأهداف يصبح التخطيط الاقليمى مستوى وسطياً مهماً بين الخطط المحلية والقومية . كما يصبح من المهم أيضا اعداد تقويم دورى لوضع المستوطنات البشرية ليس فقط على المستوى العالمى مثلما يفعل الآن مركز الأمم للمستوطنات البشرية ولكن على المستوى القومى .

وتعد الاستراتيجية العمرانية أيضا عاملا شاملا ومكملا للتخطيط الاقتصادى البحت . وتتابع البحوث حول هذا الموضوع فى بلدان كثيرة ففى يوغسلافيا (سابقا) يميز أرنست فايتزمان بين أربعة أنساق فى البرنامج الشامل للمستوطنات البشرية اجتماعى واقتصادى وسياسى وطبيعى بينما فى بولندا يقترح فريق أدولف سيبوروفسكى الربط بين هذه الأبعاد الأربعة والمستويات التخطيطية

المحلية والإقليمية والمتروبوليتانية ، والقومية . ومع تمييز الأهداف قصيرة الأجل ، متوسطة الأجل ، طويلة الأجل ، أما بالنسبة للسكرتير السابق لمؤتمر فانكوفر ف. بينالوزا لابد أن تحتوى الاستراتيجية العمرانية على التخطيط الاقتصادى والمال والطبيعى فى استراتيجية قومية واحدة (٦) .

وتمثل آخر هذه المكتسبات أو أكثرها أهمية بما يسمح بانشاء نموذج جديد للتنمية فى أن التشييد والاسكان هما أحسن المحركات الاقتصادية اللازمة للوصول الى نمو اقتصادى جيد . وقد أمكن التسليح أو صناعة السيارات أن تلعب دورا هاما فى النمو فى فترات مختلفة . ولكن ينبغى أن يكون التشييد وتحديثه للمستوطنات البشرية هما المحرك الأساسى للتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية وذلك من خلال مجهود مكثف فى مجالات الإسكان والنقل والمرافق والخدمات . وهناك شرطان مرتبطان لاتمام ذلك : الأول هو الطلب الكامن والضخم والثانى هو القدرة على تعبئة الموارد القومية لاشباع هذا الطلب ويؤدى اشباع الطلب الى مشكلة رئيسية اذا لم يكن هناك ادراك لأن سد المطالب السكنية عن طريق الاسكان الجماعى المصنع يستبعد ٦٠٪ من السكان الذين لا تتوفر لهم الموارد المالية الكافية ويزيد هذا الأمر من التبعية والاعتماد على الاستيراد كما يزيد من حجم البطالة بدلا من امتصاصها وعلى سبيل المثال ينتج عن ميكنة موقع العمل أن تحل الآلة الخرسانية محل العمل اليدوى كما يؤدى وجود الحضارة وحدها الى الغاء ١٠٠ - ١٢٠ فرصة عمل يدوى (٧) . وتفرض الاستراتيجية العمرانية مكانا خاصا للبناء

---

(٦) من خطاب اللقاء غير الحكومى فى فانكوفر - ٢ يونيو ١٩٧٦ .

(٧) A. Anizon, L'habitat, sectur preductif dans l'économie des pays en devéloppement; SMUH, 1976.

بالجهد الذاتى المعان ضمن الخيار الأمثل للتقنيات المختلفة ويشمل ذلك تشجيع القطاع الرسمى واستعمال مواد البناء المحلية كما يسمح ذلك باستخدام أعداد كبيرة من الأيدى العاملة المؤهلة التى لا تستطيع من ناحية أخرى الانتظام فى برامج تعليمية أو تدريبية مكلفة . ويؤدى نشاط البناء الى أهمية تزيد باستخدام ٥٠ – ٥٥٪ من ناتج الصناعات الاقتصادية الأخرى كالخشب والمعادن ومواد البناء الأخرى والخدمات ... الخ .

وتشير بعض الأرقام الى وظيفة التشييد بمفهومه الواسع كمحرك للتنمية الاقتصادية . وينبغى مثلا أن يكون الجزء المستثمر فى البناء بالنسبة الى جملة الاستثمارات القومية معدلا ثابتا مهما كانت درجة التقدم الاقتصادى وأن تتراوح هذه النسبة بين ٤٠ – ٦٥٪ وينبغى أن تكون نسبة المساكن الى اجمالى المبانى ٤٠٪ تقريبا ومن هنا يتضح أن الاستثمارات المخصصة للاسكان تمثل وحدها ٢٠ – ٣٠٪ من مكونات رأس المال فى الدول التى تطبق برامج اسكانيــة نشطة . ويشكل السكن عادة ١٥ – ٢٠٪ من نفقات الأسر كما يمثل السكن – باستثناء الأغنياء – الهدف الرئيسى للادخار الأسرى . فمن المقدر أنه فى المراحل الأولى من التنمية تقدم اسهامات قطاع البناء والمرافق العامة الى الناتج القومى الاجمالى الى الثلثين . ويستخدم قطاع البناء فى مجموعة اعداد اليدويين فى البناء الى ٢٪ – ٦٪ من مجموع السكان العاملين وتصل نسبة من يمارسون أنشطة معاونة فى مجال البناء الى ٢٪ – ٤٪ . أما فى البلدان المتطورة فالأرقام المقابلة تصل الى ٦ – ١٠٪ أو ٤ – ٦٪ على الترتيب [٨] . وكلما اجتهدت البلدان النامية فى اعطاء أولوية كافية للاسكان والتشييد فسوف تصل الى مصاف الدول المتقدمة وسوف

---

(٨) الأمم المتحدة وثائق مؤتمر فانكوفر – المرجع السابق ص٥٩ .

يصل قطاع البناء الى امتصاص جزء من الأيدى العاملة المتاحة . وستحقق هذه النتائج بسرعة أكبر فيما لو شجع البناء بالجهد الذاتى ليصل الى المستوى المطلوب .

ويمكن للبناء أيضا أن يصبح محركا للتنمية الاقتصادية من حيث كونه القطاع الأكثر خضوعا للسلطة العامة . فالدولة هى العميل الرئيسى لصناعة البناء والأشغال العامة . ويعتبر قطاع الأشغال العامة بما فيها بناء المرافق العامة والمستوطنات البشرية محتكرا من الدولة . وتمثل المبانى العامة عادة نسبة تصل الى أكثر من ٥٠٪ من مجموع المبانى المشيدة . وبطبيعة الحال فان حكومة الدولة النامية التى تتبنى مثل هذه الاستراتيجية العمرانية بتشجيع من قطاع البناء سوف تجنى الربح من وراء ذلك مثلما فعلت الجزائر منذ عام ١٩٧٨ فى التعديل المطرد للجهاز الانتاجى . والواقع أنه لا ينبغى بأية حال أن يضحى بالجهاز الانتاجى التقليدى والحرفى حتى لو قام هذا الجهاز على أشكال بدائية . ولكل هذه الأسباب فان سياسة الاسكان الجيدة بما تشمل من مساكن ومرافق وخدمات لابد وأن تندمج فى الاستراتيجية العمرانية التنموية بما يساهم اسهاما فعالا فى التنمية الاقتصادية .

وفى هذا الاطار يمكن لتعاون كبير أن يتم فيما يتعلق بالتدريب والتعليم للفنيين فى مجال البناء وفى أثناء مؤتمر العمارة فى مكسيكو فى أكتوبر ١٩٧٨ اقترح رئيس الوفد البلغارى السيد ستويلوف أن توضع خبرة فى البلدان الغنية فى العمارة والتخطيط فى خدمة الدول النامية التى تحتاجها . ذلك تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، وفى الوقت الذى يظل فيه كثير من المهنيين من ذوى المهارات العالية فى حالة بطالة فى الغرب وخاصة الشباب منهم بأن معظم الدول النامية تفتقد الى الفنيين وسوف تفتقدهم لفترة انتقالية طويلة قبل أن تصل تلك

الدول الى مركز الاكتفاء الذاتى . وموقف مثل ذلك الذى توجد فيه المغرب ليس موقفا نادرا ففى ١٩٧٦ لم يكن هناك سوى ١٤٠ معمارى فى كل البلاد (٩) . وحيث أنه كان يلزم عدد من السنوات حتى تنشأ مدرسة للعمارة فى المغرب وأن هذه المدرسة لم تخرج حتى الآن كل الكوادر المطلوبة فان المعاونة فى التخطيط المعتمد على الخبرة الأجنبية سوف يظل يلعب دورا انتقاليا مهما .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ أقامت الأمم المتحدة إدارة للنجدة وإعادة البناء UNRRA التى ظلت تعمل فى الفترة بين عامى ١٩٤٤ - ١٩٤٧ وكان هذا العمل متعلقا بعلاج المآسى التى ترتبت على الحرب وفى بداية العقد التنموى الثالث من الممكن أيضا أن تعمل مثل هذه الهيئة خاصة وأن الوقت أصبح محسوبا وأصبح العالم الآن ينفق فى كل يوم أكثر من مليار دولار ليجهز نفسه لمرحلة التحطيم الذاتى Autodestruction وقد استفادت الدول النامية جيدا من الدرس الذى تلقته الدول المتطورة حيث أصبحت توجه للدفاع ما يقرب من ضعف الأموال التى تستقبلها كمعونة من أجل التنمية . ورغم أن هذا الاستعداد العسكرى له ما يبرره بالنسبة لكل حكومة ينظر الى حالتها على حدة . ولكنه يشكل فى نفس الوقت جنونا جماعيا اذا أخذنا فى اعتبارنا ما يمكن أن يحقق الفائدة للإنسانية وترتفع كثير من الأصوات التى يتزايد عددها يوما بعد يوم ضد هذا التهور المطلق فى الأوضاع العالمية الحالية .

وتقترح اللجنة المستقلة لمشكلات التنمية الدولية والمعروفة أكثر باسم لجنة براندت ، تقليل نفقات التسليح لصالح مساعدة البلدان الفقيرة . وفى عام ١٩٧٩ أثارت بربارا ورد ، مشروع مارشال ، جديد يهدف الى مساعدة الدول الغنية للعالم

---

(٩) C. Verduge; Des crayons pour le Tiers - Monde, Architecture, No. 6. 1976.

الثالث . وأنه لمن المستحيل أن نواجه الالتزامات دون أن نتعرض لمجال التسليح . ويكفى أن نذكر أنه فى القارة الافريقية وحدها سوف يتكلف بناء وتحديث المستوطنات البشرية خلال الثمانينيات أكثر من ٥٠ مليون دولار . ومع الموارد المحدودة للدول وعدم كفاية المساعدات الدولية فلن يمكن ادراك هذا الهدف إلا إذا جاءت الامكانيات الممكنة ولابد فى ذلك من تقييد للتسليح وللقطاع غير الانتاجى .

وتهيئ الاستراتيجية العمرانية للعقد الثالث من جهود الأمم المتحدة فى مجال التنمية اطارا عاما لتقوية التعاون الدولى . وينبغى على الإنسانية التى توجد الآن فى مفترق الطرق ، أن تطرح جانبا العجز واللامسئولية والتى يزيد من حدتهما يوما بعد يوم شبح كارثة نووية أو نيترونية . وينبغى أن يعاد استخدام الطاقات المدخرة فى عمل ايجابى وفى هذا سوف يكون القضاء على المناطق السكنية السيئة ومدن الصفيح ومستعمرات واضعى اليد من مدن العالم الثالث هدفا واقعيا يستحق العمل من أجل تحقيقه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين (القرن السابق) .



الملاحــــق

- الاختصارات ومدلولاتها .

- المراجع .



ملحق رقم [أ]

الاختصارات ومدلولاتها

ADAU	جمعيةتنمية العمارة وتخطيط المدن التقليدية فى افريقيا .
AEMAP	جمعية طلاب العمارة المغاربة فى باريس .
ANAU	الجمعية الوطنية للمعماريين ومخططى المدن (المغرب) .
ARSO	الصندوق الاقليمى للتنمية الريفية (ساحل العاج) .
ASAG	جمعية أحمد أباد للانجازات العلمية .
BIAPE	بنك أنترا أمريكا للقروض والادخار .
BIRD	البنك العالمى للتشييد والتنمية .
BIT	مكتب العمل الدولى .
BZW	وزارة التعاون (المانيا) .
CCCE	الصندوق المركزى للتعاون الاقتصادى .
CCE	لجنة المنظمات الأوربية .
CCM	شاما شاما بنديرى (الحزب الوحيد فى تنزانيا) .
CHA	هيئة تنمية العاصمة (تنزانيا) .
CEPAL	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .
CERF	مركز الدراسات والبحوث والتكوين (المغرب) .
CESAP	اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى .
CIB	المجلى الدولى لبحوث البناء والدراسات والتوثيق .
CIDA	الهيئة الكندية للتنمية الدولية .
CIDCO	مجمع تنمية المدينة والصناعة (الهند) .

CMDA	هيئة تنمية منطقة كلكتا الحضرية .
CMRADR	المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية .
CNUCED	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .
CNUSTD	مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية .
COMEDOR	اللجنة الدائمة للدراسات والتنمية والتنظيم والتخطيط فى الجزائر الكبرى .
CRDI	مركز بحوث التنمية الدولية (كندا) .
CSTB	المركز العلمى والتقنى للبناء .
DANIDA	الهيئة الدنماركية للتنمية الدولية .
DCDD	قسم تنمية المجتمع فى داندورا (كينيا) .
DIESA	قسم الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة) .
DOM - TOM	أقسام وأراضى ما وراء البحار .
DPU	وحدة تخطيط التنمية (جامعة لندن) .
DSE	المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية .
ECLA	(انظر CEPAL) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .
ECOSOC	مجلس الأمم المتحدة الاقتصادى الاجتماعى .
ETI	المعهد العلمى للبناء (المجر) .
FAO	منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة .
FED	الصندوق الأوربى للتنمية .
FISE	صندوق الأمم المتحدة للطفولة .

FMI صندوق النقد الدولى .

FRAR الصندوق الاقليمى للتنمية الريفية (ساحل العاج) .

HCR (انظر UNHOR) . اللجنة العليا لغوث اللاجئين (الأمم المتحدة) .

HDB مكتب الاسكان والتنمية (سنغافورة) .

HUDCO جمعية الاسكان والانماء الحضرى (الهند) .

ICT مؤسسة الائتمان الوطنى (كولومبيا) .

IDI جمعية التنمية الدولية (البنك العالمى) .

IIED المعهد الدولى للبيئة والتنمية (لندن) .

ILO (انظر OIT) منظمة العمل الدولية .

IPPC المؤسسة الدولية لتنظيم الأسرة .

IRYDA المعهد الوطنى للاصلاح الزراعى (أسبانيا) .

NCC مجلس مدينة نيروبى .

NCCK المجلس المسيحى الوطنى فى كينيا .

NHA هيئة الاسكان الوطنية .

NORAD الهيئة النرويجية للتنمية .

OCDE منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

OPM وزارة تنمية ما وراء البحار (انجلترا) .

OEA منظمة الولايات الأمريكية .

OFISEL مكتب البحوث الاجتماعية الاقتصادية (كولومبيا) .

OHLM مكتب السكن ذى الايجار المعتدل (السنغال) .

OIT	منظمة العمل الدولية .
OMM	منظمة الأرصاد الجوية العالمية .
OMS	منظمة الصحة العالمية .
ONG	المنظمة غير الحكومية .
ONU	منظمة الأمم المتحدة .
ODUDI	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
PAM	البرنامج الغذائى العالمى .
PNM	الناتج القومى الاجمالى .
PNUD	برنامج الأمم المتحدة الانمائى .
PNUE	برنامج الأمم المتحدة البيئى .
SAAL	هيئة المساعدات المحلية المتحركة (البرتغال) .
SAHOP	وزارة المستوطنات البشرية والمرافق العامة (المكسيك) .
SFI	الجمعية المالية العالمية (البنك العالمى) .
SHHA	هيئة الاسكان الذاتى (بتسوانا) .
SIDA	الهيئة السويدية للتنمية الدولية .
SMUH	سكرتارية بعثات تخطيط المدن والاسكان (فرنسا) .
TCSP	تقنيات الاتصال لمساعدة المشروع .
TEDA	هيئة تنمية توندو فورشور (الفلبين) .
UIA	الاتحاد الدولى للمعماريين .
UNCHBP	مركز الأمم المتحدة للاسكان والتشييد والتخطيط .
UNCHS	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

UNDRO	مكتب الأمم المتحدة للنجدة فى حالة الكوارث .
UNESCO	مكتب الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .
UNEPA	صندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكان .
UNHCR	اللجنة العليا لغوث اللاجئين (الأمم المتحدة) .
UNHHSF	مؤسسة الأمم المتحدة للاسكان والمستوطنات البشرية .
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة .
UNRISD	معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية .
UNRRA	ادارة الأمم المتحدة للنجدة واعادة البناء .
UNRWA	هيئة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين .
UNSDRI	هيئة الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعى .
UNU	جامعة الأمم المتحدة .
UPS	الاتحاد التقدمى السنغالى .
USAID	هيئة الأمم المتحدة للتنمية الدولية .
VAS	القرية الزراعية الاشتراكية (الجزائر) .
ZOTO	منظمة سكان المنطقة الأولى فى توندو (الفلبين) .

ملحق رقم [٢]

المراجـــــع

مراجع عامة :

ELOSOC, Community programmes for low - income population in urban settlements, New York, United Nations, 1976.

UNCHBP, Commulative list of United Nations documents and publication in the field of housing, building and planning, New York, United Nations.

المراجع المستخدمة :

* بالألمانية :

مجلات :

Entwicklung und Zusammenarbeit (ETZ), Mensuel de la DSE.

كتب :

BWZ, Entwicklungs opolitik. Jahresbericht 1978, Bonn, BWZ, 1979.

Welt Bank, Johrebericht 1976, Washington, Banque Mondiale, 1977.

مقالات :

Kunz - Hallstein (Hans Peter), Revision des Pariser Verbandsubereinkunf Gewerblicher Rechtschutz, No. 2, 1976, p. 64 - 75.

* بالإنجليزية :

مجلات :

Action, revue du CIDA (ottawa).

Habitat International, Pergamon Press (londres).

People, revue de LIPPF (Londres).

Uniterra, revue du PNUE.

كتب :

Abrams (Charles) The city in the forntier, Boston, MIT Press, 1975.

Aryee (Georges), Formal and informal sector in Kumasi (Ghana), Généve 110, 1977.

Bose (A), The informal Sector in the Calcutta Metropolitan economy, Généve 110, 1974.

CIDCO, New Bombay draft development plan, CIDCO 1973.

Donelson, Hardoy & Shkolnik, Aid for human settlements in the Third World, londres, IIED, 1979.

Etherton (David), A case study : Mathare Vally, Nairobi, University press, 1972.

Freidman (Youna), No - cost housing, Paris UNESCO, 1973.

Gerimes (orville F.), Housing for low - income families, Washington, Banque Mondiale, 1976.

Laquian (A. A.), Housing Asia's millions, Ottawa, IDRC, 1979.

Lipton (Michael) why poor people stay poor, Londres, Temple smith, 1977.

Morell (Susan & David), six slums in Bangkok, FISE, 1972.

PPAL, capital Master plan for dodma, toronts, PPAL, 1976, 8 vol.

Selling (Michael) the architecture of self - help communities, Washington, IFA, 1978.

Turner (John F. C.), housing by people, Londres, Marion Boyars, 1976.

U. N., World housing survey, New York, UNCHBP., 1974.

U. N. Report of the second session of the commiseion on human, settlements, Nairobi, UNCHS, 1979.

U. N., Report of the advisory group on the improvement of slums and squatter settlements, Bangkok, ESCAP 1974.

U. N., Trends and prospects in urban and rural population 1950 - 2000 as assessed in 1973 - 1974, New York, ESCAP/W/54, 1975.

Ward (Barbara), Human settlements : Crisis and opportunity, ottawa, government du Canada, 1975.

World Bank, Sites and services projects, Washington, World bank, 1974.

World bank, Urban transport, Washington World bank, 1975.

مقالات :

Frankenhoff, Elements of an economic model for slums in a developing economy and clutural change, vol. XVI, Chicago, 1976.

Kusnets, "Urbanization economic and social change", International social development review No. 1, 1968.

Moser (caroline) "In formal sector of petty commodity production, world development vol. VI, No. 9 & 10, Londres, Pergamon press, 1978.

Ross (M. H.), "Sources of political integration in an urban squatter community" African studies Association, Los Angeles, 1968.

UNESCO, "More than a roof overhead", Courrier de l'UNESCO, Paris, 1976.

* بالأسبانية :

مجلات :

Herrera (Felipe) Amercia Latina; Viejas Ynueva fronteras, Mexico 1978.

Ortiz Reyes (Angel M.) Autoconstruccion, Una Solution mas al probleme de la vivienda desinteres soaal, Mexico, SAHOP, 1973.

* بالفرنسية :

مجلات :

Architecture d'aujourd'hui.

Céres, revue de la FAO.

Espaces et sociétés.

Métropolis.

Planfication, Habitat, Information (P. H. I) revue du SMUH.

كتب :

Amin (Samir) Développement du capitalisme en côte d'ivoire, Paris, Editions de Minuit, 1967.

Banque mondiale, Evaluation d'un project de parcelles assianies au sénégal, Washington, Banque mondiale, 1972 - 1979.

Banque mondiale, Rapport annuel 1979, Washington, 1979.

Benatia (Faroruk), l'Approporiation de l'espace à Alger, SNED, 1978.

Dieng (Y. - M.) Déguerpissement des bidonvilles, Dakar ENDA, 1976.

Fathy (Hassan), construire avec le peuple, Paris, Pierre Bernard éditeur, sindbad, 1975.

Friedman (yona). L'Architecture de suvies, Paris Casterman, 1978.

Granotier (Bernard), Catalouge de l'exposition Vancouver 76 (tenue á Paris) UNESCO/ESA, 1977.

Labbens (Jean), Sociologie de la pauverté, Paris Gellimard, 1978.

Ministére de la coopération, Manuel d'urbanisme en pays tropicale, Paris, SMUH, 1977, 3 vol.

Nations Unies, Rapport de la conférence de Vancourer, New York, UNCHBP, 1977.

OHLM (Dakar), Aménagement des bidonvilles, Dakar OHLM, 1974.

OHS, Logment, Habital et santé : Bibliographie annotée. Génève, OMS, 1977.

Pouillon (F.), Mémoire, d'un architecte, Paris, coll. "Le livre de poche". 1975.

Santos (Milton), Les villes du Tiers - Monde, Paris, Génin, 1971.

Siotis (Jean) la coopération multilatérale par les etablissements humains, Genéve, OUN, 1976.

Turner (J. F. C.) Le logement est votre affaire, Paris, Seuile, 1978.

مقالات :

castelaing, "Histoire du compamento Nueva Halbana" Espaces et sociétés, avril, 1975.

Granotier (B), "Miseroropolis; Suite á donner a la conférence de Vancouver". Actuel développment; No. 15, Paris, 1976.

Jacopin (Seck & N'diaye), Dynuamique du changement dans un quartier africain"; Environnement Africain vol. II, No. 1 - 2, Dakar, 1976.

Jaycox (E.), 'La banque mondiale et la pauverté urbaine" finances et devéloppenment, Washington, Septembre, 1978.

UNESCO, "Articulation entre zones urbaines et zones rurales. Revue intérnationale des sciences sociales, vol. XXXI, No. 2, Paris, 1979.

محتويات الكتاب